ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵡⵉⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⴰ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ ⵜⵉⵏⵙⴰⵏⵉⵏ
ⵙⴰⵢⵙ - ⴼⵙ

Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Saïs -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه: "التاريخ والتراث"

مختبر : التراث دراسة صيانة وانقاذ

محور : التاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في موضوع:

التحولات الإدارية والاقتصادية بمنطقة تافيلالت على عهد الحماية الفرنسية 1912 – 1956.

دائرة أرفود نموذجا

إعداد الطالب الباحث:
عبد الفتاح عوني

إشراف الأستاذ الدكتور:
مُحَمَّد بوكبوط

تاريخ المناقشة : الثلاثاء 12 مارس 2019م

لجنة المناقشة :

الدكتور جمال حيمر (كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس).....رئيسا

الدكتور مُحَمَّد حاتمي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس).....عضوا

الدكتور لحسن أوري (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس).....عضوا

الدكتور مُحَمَّد بوكبوط (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس).....مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:

1439 – 1440هـ / 2018 – 2019م

الباب الأول:

السياسة الإدارية للحماية في دائرة أرفود

عملت السلطات الفرنسية منذ إعلان معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، على تبني خطط وبرامج إصلاحية في المغرب، همت مجالات متعددة منها المجال الإداري، وذلك تطبيقا لمنطوق معاهدة الحماية التي جاء بالفصل الأول منها إن: **"دولة الجمهورية الفرنسوية وجلالة السلطان قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية..."**[5]، وهكذا شكلت المعاهدة أساس الوجود الفرنسي بالمغرب والأرضية التي تحركت وفقها إدارة الحماية لضبط ومراقبة التراب المغربي، كخطوة أولية وممهدة لإجراءات أخرى من قبيل البدء في أشغال استغلال الموارد المغربية المتنوعة، والعمل على تنزيل تصوراتها "الإصلاحية" كما التزمت بذلك في أول فصول معاهدة الحماية.

وفي هذا الشأن ستتبنى إدارة الحماية ومنذ الأيام الأولى من وجودها في المغرب، مجموعة من الخطط والبرامج الاصلاحية التي كانت ترى ضرورة إدخالها إلى البلد، وهي حسب تصورها ستنتشل المغرب من أوضاعه المتدهورة في أفق تحديثه ووضعه بسكة التطور والتقدم على النمط الأوربي. وفي الحقيقة كانت فلسفة هذه البرامج الإصلاحية تسعى إلى تحقيق المصلحة الفرنسية وأهدافها الاستعمارية والاستغلالية في الأرض المغربية بالدرجة الأولى، ومن بعد ذلك النظر في احتياجات المغرب والمغاربة. وقد بدأت سلطات الحماية أولى خطواتها الإصلاحية والتحديثية في المغرب من الجانب الإداري باعتباره أساس التحديث الذي تنشده والقاعدة لباقي الاصلاحات المتوخاة. وانطلاقا من هذه الأهمية التي حظي بها تنظيم المجال الإداري في سياسة سلطات الحماية بالمنطقة خاصة وبالمغرب عامة، فقد آثرنا تخصيص الباب الأول من هذا البحث للسياسة الإدارية للحماية بدائرة أرفود، إذ سنحاول من خلال فصوله رصد واقع الأجهزة الإدارية المحلية، وتتبع أهم تحولات النظم الإدارية المحلية والتقطيع الترابي بمنطقة تافيلالت وخاصة بمجال دائرة أرفود زمن الحماية، وآثر ذلك على المجال والسكان المحليين.

الفصل الأول : التنظيم الإداري للمنطقة قبل عهد الحماية

تميزت منطقة تافيلالت[6] (تنظر الخريطة رقم 01) عبر تاريخها الطويل بالاضطلاع بأدوار ريادية في ساحة الفعل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سواء على المستوى المحلي

[5] ـ محمد القبلي، **تاريخ المغرب. تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، ط. 1، 2011، ص. 606.

[6] ـ كلمة تافيلالت تحيل مجاليا على مناطق متباينة المساحة والحدود، وفي هذا الإطار نبرزها مع تحديد المجال الجغرافي لكل منها :
ـ تافيلالت الكبرى: وتعني الإقليم الجنوبي الشرقي للأطلس الكبير والممتد شمالا من مرتفعات تيزي ن تلغمت والسفح الجنوبي الشرقي لجبل العياشي، وجنوبا في منطقة الساورة وما إليها عبر امتداد الوادي الذي يعبر قصور توات، وغربا ما بين وادي دادس و درعة، وشرقا في الامتداد الواقع من حوض ملوية مرورا بمنبسط اوطاط الحاج والقصابي وتالسينت وبني تيدجيت وبوعنان وعين الشعير وصولا إلى بوذنيب.
ـ تافيلالت الإدارية : وتعني المنطقة الجغرافية الممتدة ما بين أحواض أودية گير وزيز وغريس من الشرق إلى الغرب ومن السفوح الجنوبية الشرقية لجبل العياشي شمالا إلى الحدود مع الجزائر جنوبا، وهي تتطابق بشكل كبير مع إقليم الرشيدية الحالي مضاف إليه الريش.

والجهوي أو على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحيط الإقليمي الدولي. وتحفل كثير من كتب الجغرافيين والمؤرخين منذ القدم بإشارات ونصوص متنوعة تبرز دور تافيلالت في أحداث وتاريخ الجنوب الشرقي خاصة والمغربي عامة. و من المؤشرات على ذلك نذكر :

ـ احتضان تافيلالت لأول إمارة بمغرب الفتح الإسلامي وهي إمارة بني مدرار الصفرية المؤسسة في مدينة سجلماسة (واحة تافيلالت) سنة 140هـ[7].

ـ شكلت ملجأ أو منفى لكثير من الأمراء المشاكسين للسلطة المركزية وبؤرة لثورة بعضهم ضد النظام المخزني الحاكم. كثورة أبوعلي عمر المريني مثلا.

ـ كانت تافيلالت عبر تاريخها الطويل موطنا ومنطلقا لعدد من زعامات الحركات المتمردة على المخزن المركزي. (ابن أبي محلي وإبراهيم يسمور الزدكي...)

ـ مثلت محطة رئيسية وهامة في طرق القوافل التجارية الصحراوية الرابطة بين إفريقيا السوداء ومدن الشمال المغربي.

ـ شكلت نقطة تجمع وانطلاق ركب الحجيج المغربي نحوالديار المقدسة.

ـ تعد تافيلالت موطن استقرار الأشراف العلويين منذ قرون ومهد الدولة العلوية الشريفة...

وبالنظر لهذه الأهمية والمركزية لمنطقة تافيلالت في ساحة الفعل السياسي المغربي، ولأهمية موقعها الجيواستراتيجي. فقد مثلت إحدى عواصم الجهات الكبرى بالمغرب، إذ عمد سلاطين الأسر المتوالية على حكم المغرب وفي فترات عدة على تخصيصها بـ "منطقة خليفية"، يكون على رأسها خليفة للسلطان ينحدر غالبا من الأسرة الحاكمة. وقد تجسد هذا الوضع بشكل جلي على عهد الدولة العلوية.

ـ تافيلالت التاريخية : وتعني الواحة المحيطة بمدينة الريصاني الحالية، بما فيها مجموع القصور التي تتوزع في خمس مقاطعات: الغرفة ووادي إيفلي والسفالات و تانجيوت وبني امحمد.
وتجدر الإشارة هنا أن مصطلح تافيلالت الوارد عندنا في هذا البحث نعني به أساسا تافيلالت الإدارية. وإذا كان غير ذلك سنميزه في حينه بإضافة الكبرى أو واحة (أو تعويضه باسم الريصاني). ينظر : محمد بوكبوط، مادة " فيلالة"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1425هـ/ 2004م، ج. 19، ص. 6559.؛ ومولاي هاشم العلوي القاسمي، "تافيلالت الكبرى. من منطقة عسكرية إلى معتقل للوطنيين وحركة التحرير والاستقلال (1912 ـ 1956)"، **ضمن ندوة "دور علماء تافيلالت وأدبائها وفنانيها وقبائلها وجيش التحرير في مقاومة الإستعمار"**، الكلية متعددة التخصصات بالرشيدية، أبريل 2013م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2015م، ص. 28.

[7] ـ حسن حافظي علوي، م. س، ص. 91 ؛ سالم يفوت، مادة "الإباضية "، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1410هـ / 1989م، ج. 1، ص. 75.

خريطة رقم 1 : موقع مجال الدراسة ضمن خريطة المغرب

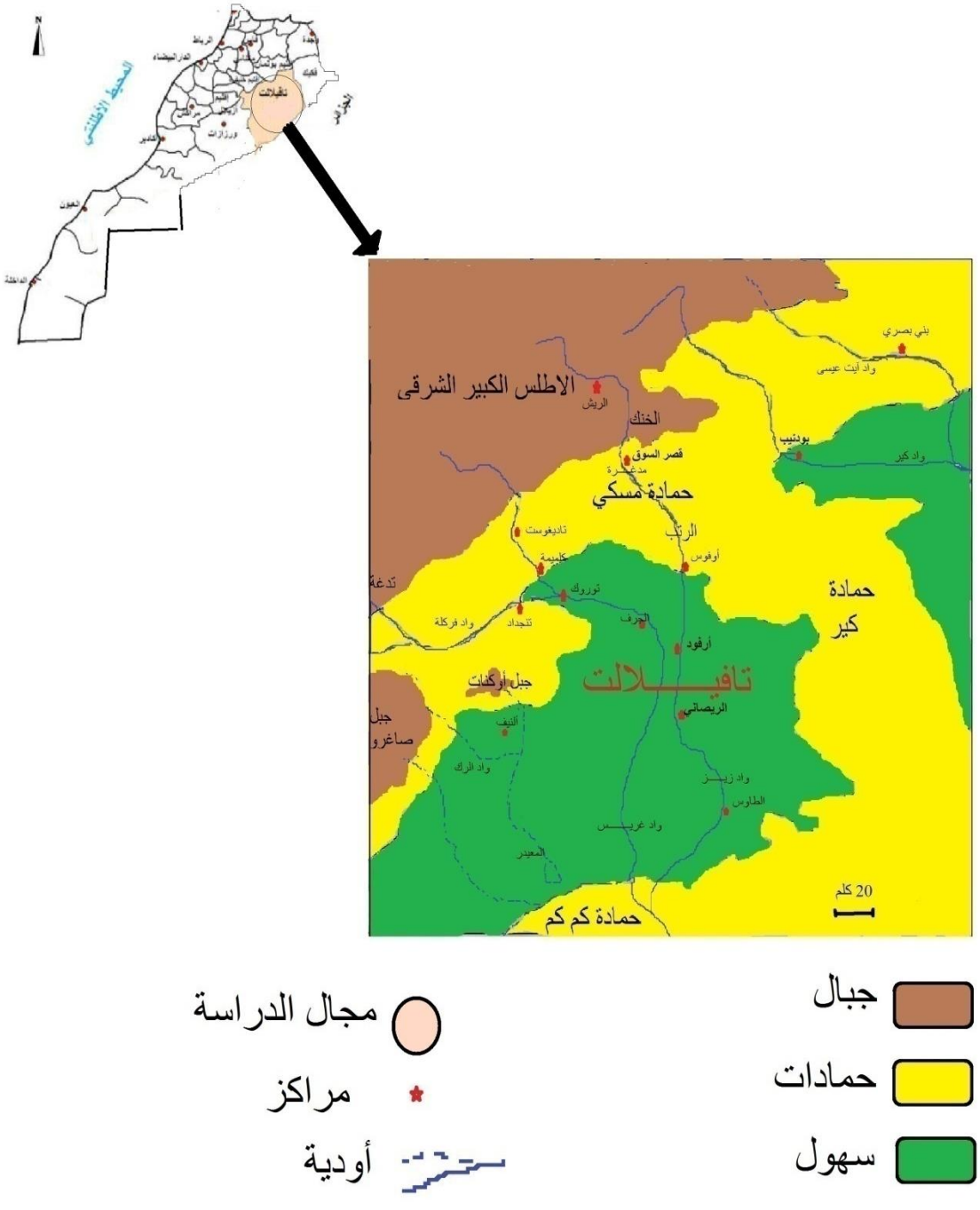

المصدر : بتصرف عن حسن حافظي (علوي)، م. س، ص. 453. وأيضا J.Célérie, les grandes régions naturelles, **Encyclopédie coloniale et maritime**, T. Maroc, paris, 1940, p. 33.

المبحث الأول : الخليفة السلطاني

1 ـ منصب خليفة تافيلالت قبل عهد الحماية

شكل منصب الخليفة السلطاني إحدى أبرز المناصب الأساسية في سلم السلطة المخزنية بشكل عام. إذ أن عددا ممن تولى هذه المهمة خاصة بمراكش عندما يكون مقر السلطان بفاس أو العكس، كان في نفس الوقت هو ولي العهد. وهو الأمر الذي يؤشر على أن منصب خليفة السلطان كثيرا ما تم إسناده لأحد أبناء السطان أو إخوته أو أقاربه[8]. وللإشارة فالمغرب كان غالبا يقسم إلى أربع جهات كبرى، يعين على رأس كل واحدة خليفة، وهذه الجهات هي: جهة الشمال وعاصمتها فاس، وجهة الحوز ومركزها مراكش، ثم جهة الغرب ومقرها مكناس، وأخيرا جهة الشرق وحاضرتها تافيلالت[9]. وإن كان بعض الباحثين حصر هذه الجهات التي كان يقسم إليها المغرب آنذاك في ثلاث فقط[10]، ملغيا لجهة الغرب وعاصمتها مكناس ومحافظا على الجهات الأخرى سالفة الذكر.

وانتدب سلاطين المغرب خلفاء عنهم يحكمون بإسمهم بهذه الجهات، وضمنها جهة تافيلالت الكبرى، التي كان الحضور المخزني فيها محدودا، إذ اقتصر على الخليفة السلطاني وبعض المساعدين له لأداء مهامه في تلك المنطقة الممتدة والنائية عن المركز والصعبة الانقياد، خاصة خلال القرن 19 ومطلع القرن 20م، حيث كانت تعيش أوضاعا غير مستقرة، شكلت في جوانب منها نوعا من الحساسية والإحراج للسلطة المركزية، وارتبط ذلك مع تزايد الأطماع الأجنبية المتربصة بحدود المغرب الشرقية منذ احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م وبداية تحرشاتها بالمنطقة واستفزاز قبائلها. هذه الأخيرة بدأت تتخذ مبادرات خاصة للرد على التهديد الأجنبي، بعدما انتظرت كثيرا الاستنفار الرسمي دون نتيجة. هذه المستجدات دفعت السلاطين العلويين لانتقاء الشخص الذي يسند إليه منصب الخليفة على تافيلالت ليؤكدوا على أن جذور الدولة هناك من جهة، ومن جهة أخرى يسعون إلى التحكم في أي تحرك شعبي وتأطيره عبر هذا المسؤول الجهوي، الذي كان عليه أن يناور على عدة جبهات لإبعاد المنطقة عن أي احتكار خارج سلطة المخزن المركزي.

وبهذا نالت تافيلالت خلال الفترة المذكورة اهتماما خاصا عند الدولة العلوية بالنظر لمكانتها الدينية والسياسية. وتجلى ذلك في اختيار الخليفة السلطاني لتافيلالت غالبا من أقرباء السلطان، وهكذا أسند

---

[8] - Mohamed Lmoubariki, **La Résistance du Sud – Est Marocain à la Pénétration Française 1908-1934**, Thèse de Doctorat d'Histoire, Université Lumière Lyon II, Faculté de Géographie, Histoire, Histoire de l'Art et Tourisme, Année universitaire 1990 –1991, (dactylographiée), Vol 1, p. 103.

[9] - هند عروب، **المخزن في الثقافة السياسية المغربية**، الناشر دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ط. 1، 2004، ص. 60.

[10] - روس إدان، **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي. المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881 ـ 1912**، ترجمة أحمد بوحسن، منشورات زاوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006، ص. 98.

السلطان عبد الرحمان بن هشام (1822- 1859م) منصب الخليفة لابنه سليمان، ثم تولى مولاي رشيد المهمة من بعده[11]، وظل فيها فترة طويلة عاصر خلالها حكم أبيه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859- 1873م) والمولى الحسن (1873- 1894م) والمولى عبد العزيز (1894- 1908م) والمولى عبد الحفيظ (1908- 1912م). وبعد وفاته مطلع سنة 1912م خلفه إبنه مولاي المهدي[12] في منصب الخليفة بتافيلالت[13]. وقد جاء تنصيب الأخير في المهمة بظرفية حرجة كانت تمر منها المنطقة آنذاك بارتباط مع إعلان معاهدة الحماية وتقدم القوات الفرنسية بشكل رسمي وتحت غطاء المخزن لإحتلال المنطقة.

اتخذ الخليفة السلطاني الريصاني[14] مقرا لحكمه في تافيلالت[15]، وكان يوجد تحت تصرفه قوة عسكرية قوامها 15 ألف رجل حسب جاك مونيي[16]. في حين يشير "روس إ. دان" إلى **" أنه لم يكن يتوفر إلا على بضع عشرات من الجنود المخزنيين تحت سلطته"**[17]، بينما ذكر صاحب المعسول أن الخليفة مولاي رشيد كان يمثل في تافيلالت **" أسد تلك الناحية وقطب سياستها، فإليه ومنه كل ما يدور هناك حول أهل تافيلالت والقبائل المجاورة، وفي يده القوة المخزنية، وكل مكلف من جهة السلطان هناك يكون تحت إذنه، وله حاشية بينها من العبيد الملازمين له ولموكبه نحو مئة من الفرسان والمشاة."**[18] وهكذا يظهر أن الاختلاف في عدد القوة الموضوعة رهن إشارة الخليفة بتافيلالت يرجع إلى اختلاف فترات الأشخاص الذين تعاقبوا على المنصب منذ القرن 19م، وإلى إمكانيات المخزن المركزي الذي يمكن أن يمدهم بقوة معينة في فترة عافيته ويسحبها في غيرها، وخاصة في عهد الخليفة مولاي رشيد الذي امتدت فترة مسؤوليته لأزيد من خمسة عقود، عايش خلالها فترات مد وجزر لقوة المخزن المركزي، ويصعب في الحقيقة أن نتحدث على قوة مستقرة وثابتة الحجم كانت تحت تصرفه خلال مدة توليه المنصب. وعموما فالقوة الموضوعة رهن إشارة الخليفة السلطاني كانت متواضعة، وهو ما جعله لا

---

[11] - هو مولاي رشيد بن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، ازداد حوالي سنة 1245هـ /1830م في مدينة مراكش، وعندما بلغ من العمر ثلاث عشرة سنة أرسله أبوه إلى تافيلالت التي كان الخليفة السلطاني بها هو عمه مولاي سليمان بن عبد الرحمان و بنى له والده فيها قصرا بأولاد عبد الحليم، وتولى مولاي رشيد منصب الخليفة السلطاني بالمنطقة بعيد اعتلاء والده عرش المغرب 1276هـ / 1860م واستمر في منصبه فترة طويلة، امتدت إلى سنة 1330هـ/ 1912م، ماعدا فترة قصيرة أسندت فيها المهمة للمدني الكلاوي من قبل الحسن الأول 1892م. وقد اشتهر المترجم له بشغفه بالعلم وتقريبه للعلماء وبحسن إدارته للمنطقة، وهو ما جعل قبائل المنطقة تنقاد له بيسر... ينظر : محمد المختار السوسي، **المعسول**، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1961، ج. 16، صص. 347 - 354؛ محمد أوجامع، مادة "الأكلاوي المدني"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1990، ج. 2، ص. 623؛ روس إ. دان، م. س ، صص. 216 - 217.

[12] - مولاي المهدي بن الرشيد تولى منصب خليفة تافيلالت سنة 1912 بظهير حفيظي ثم بظهير يوسفي بعد بيعة الأخير. وقد انحاز إلى جانب الفرنسيين بعد وصولهم إلى تافيلالت، ولجأ إلى تيغمرت ثم لأرفود بعد اشتداد المقاومة ضد الاحتلال وأعوانه، وطلبه السلطان بالرباط التي مكث فيها إلى أن وافاه الأجل 1345هـ/1928م. ينظر: محمد المختار السوسي، م. س، ج. 16، صص. 355 - 356.

[13] - محمد المختار السوسي، م. س، ج. 16، صص. 348 - 355.

[14] - هو أحد القصبات التي بناها السلطان مولاي اسماعيل في واحة تافيلالت وبالضبط في منطقة وادي افلي الوسطى، التي شكلت مركز الثقل للشرفاء العلويين هناك، ومقر السلطات المدنية والعسكرية في المنطقة، وهو أحد القصور المخزنية المهمة في الواحة، وصار مقر السلطات الفرنسية بعد الاحتلال. حاليا اسم الريصاني يطلق على المدينة التي تضم الواحة بمركزها قصر أبو عام وواد إيفلي والقصور المجاورة. ينظر:
D. JACQUES-Meunié et Jacques Meunié, «Abbar cité royale du Tafilalt», **Hespéris,** Tome XLVI, 1 et 2 Trim. 1959, pp. 56-57.

[15] - Martin A.- G.-P, **Géographie Nouvelle de l'Afrique du Nord. Physique. Politique et économique**, Forgeot et Cle Editeur, Paris, 1912, p. 104.

[16] - D. JACQUES-Meunié et Jacques Meunié, op. cit, p. 12.

[17] - روس إ.دان، م. س، ص. 99.

[18] - المختار السوسي، م. س، ج 16، ص. 348.

يقدر ـ حسب بعض الباحثين ـ على ممارسة سلطته بهذا المجال الواسع إلا عندما تساعده جماعة القصر أو جماعة من الرحل المسلحين[19].

تنوعت المهام التي أسندت لمن يتولى منصب خليفة السلطان في تافيلالت خلال القرن 19م ومطلع القرن 20م، وكان من أبرزها مراقبة وتنظيم عمل الموظفين الرسميين المحليين والقضاة المعينين من المركز، إضافة إلى ترأس الخليفة لصلاة الجمعة والأعياد. وكانت تساعده فرق من جيش السلطان وإدارة لها بنية تراتبية على شكل مخزن مصغر. وتمتد سلطة الخليفة لتشمل مختلف الشؤون التي تهم الجهة المسؤول عنها[20]، وتميزت سلطة الخليفة بكونها مطلقة في منطقة نفوذه التي يسيرها بتوافق مع السلطان وفي ظل سياسة الأخير العامة بالبلاد، ومن هنا يبدو أن الخليفة كان مسؤولا أمام السلطان وحده[21]، وأن سلطته محددة وخاضعة لنفس الإمكانيات العسكرية التي توفر عليها السلطان وتبعا للتوافقات مع السلطة المحلية، فخلفاء السلطان بالحواضر التاريخية الكبرى كفاس ومراكش مثلا، يمكن أن يحكموا فعلا داخل أبواب مدنهم. وإن كان تأثيرهم بالقرى المجاورة خاضعا لميزان القوى السائد بين المخزن والقبائل. وفي المقابل فإن خليفة تافيلالت لم يكن يتوفر على سلطة فعلية، لأن مجال سلطته بعيد عن المركز ويصعب وصول جيش السلطان له إلا في بعض المناسبات[22].

ومن مهام خليفة السلطان في تافيلالت خلال الفترة المذكورة أيضا جمع الزكاة والأعشار، إضافة إلى جمع الزيارات للسلطان من السكان الراغبين في منحها عن طواعية واختيار، وحفظ الأمن والنظام العام في المجال التابع له. وفي هذا السياق نشير مثلا إلى أن الخليفة مولاي رشيد فتك بقبيلة الغنانمة من بلاد الساورة وأتى بأربعمائة منهم أسرى سنة 1313هـ، بعد أن تعرضوا لقائدهم الرسمي وقتلوه ونهبوا الهدية التي كان متوجها بها إلى خليفة تافيلالت ليقدمها بدوره إلى السلطان عبد العزيز بعد بيعة الأخير[23]. وعموما فإن الخليفة لم يتمكن من جمع الجبايات بالقوة، نظرا لافتقاره إلى قوة معتبرة منظمة ودائمة ومسلحة موضوعة تحت إمرته، وهذا ما جعل البعض يتهرب من أداء الضريبة.

كانت الإدارة التابعة للخليفة السلطاني تضم عدد صغير من الأعوان منهم الشرفاء والقاضي المعين من المركز. واجماعات القصور وطلاب الشريعة المكلفون بالقضايا الجنائية والمدنية في المرحلة الابتدائية، والقاضي يحكم بالاستئناف وبالنزاعات الخطيرة وفق الشرع الإسلامي.

---

[19] ـ روس إ.دان، م. س، ص. 99.

[20] - Mohamed Lahbabi, **Le Gouvernement Marocain à L'aube de 20 Siècle**, Edition Techniques Nord-Africaines, Rabat, 1958, pp. 74 – 75.

[21] ـ محمد المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2005، ج. 1، ص. 39.

[22] - روس إ. دان، م. س، ص. 99.

[23] ـ المختار السوسي، م. س، ج. 16، ص. 352.

وبالرغم من ضعف سلطة خليفة تافيلالت، فإنه تمكن من إسداء خدمات جليلة وملموسة للمخزن والسكان المحليين على حد سواء، إذ حافظ على النظام بالسوق المركزي في قصر أبو عام، ومن أجل هذه الغاية فإن الخليفة مولاي رشيد مثلا اضطر إلى الدخول في حرب مع السفالات[24] سنة 1314هـ، بعد أن تجرؤوا على السوق في أحد الأيام وقاموا بالاعتداء على رواده فضاعت أموال وسقطت أنفس في الحادث المذكور، وقد تعللوا بأنهم استهدفوا فقط أعداءهم من آيت عطا و ذوي منيع، لكن رد الخليفة كان صارما وقويا إذ ذكرهم بأن السوق سوق المخزن والجميع ملزم باحترام النظام فيه[25]، وقد استمرت الحرب بين الطرفين حوالي ثلاث سنوات ذهبت فيها أرواح المئات. ومن المؤشرات الدالة أيضا على سعي الخليفة للدفاع عن مصالح السكان، ما قام به مولاي رشيد من التعرض على سكان السيفا الذين أرادوا بناء سد على واد زيز، والذي ستكون له انعكاسات على حصة الماء الوارد على سافلة تافيلالت وقال لهم : **" إن ذلك لا يمكن. إلا إن وافق عليه القاضي وأرباب البصر. وحكموا بأنه لا ضرر فيه، فصموا عن ذلك. فتحارب معهم إلى أن فتك بهم فتكة أتت على زهاء مئة منهم. وذلك سنة 1312هـ"**[26]. كما توسط الخليفة أيضا في نزاعات الثأر بين القصور والقبائل، وقام بإدارة كثير من الأراضي والممتلكات الموجودة في المنطقة والخاصة بالأسرة الحاكمة، وطمأن الشرفاء أو أعضاء من نخبة القصر السلطاني الذين أبعدوا إلى تافيلالت ورعاهم، واضطلع بدور الوسيط بين الشرفاء و المجموعات المتساكنة الأخرى في المنطقة. وعموما ظل الخليفة خارج شبكة العلاقات القبلية والقروية وبعيدا عن الشرفاء العلويين الآخرين، وهو ما مكنه من القيام بدور وسيط بارز في الحياة السياسية والاجتماعية بالمنطقة.

لقد أسهم حضور الخليفة ومصالح المخزن المعقدة التي تدور حوله، بالإضافة إلى حجم السكان ومستوى التجارة والإنتاج الفلاحي، في جعل تافيلالت مركز الجنوب الشرقي المغربي وذات تأثير كبير خلال القرن 19م، إذ لم يكن يضاهيها أي قصر أو مركز في المنطقة[27]. غير أن هذه المكانة والأهمية التي كانت لواحة تافيلالت بدأت في الاضمحلال والتراجع منذ بداية التسرب الفرنسي في واحات الجنوب الشرقي، سيما وأن المخزن المحلي ممثلا بالخليفة السلطاني عجز عن الوقوف بوجه الاحتلال من جهة، وتأطير التوجه الشعبي المتحمس للمقاومة من جهة أخرى، وهو موقف جعله بين خيارين متناقضين: إما احترام وتنفيذ أوامر المخزن المركزي الداعية للمهادنة اتجاه القوات الغازية، أو الاستجابة للحماس الشعبي المتوثب لمواجهة تقدم قوات الاحتلال في واحات تافيلالت الكبرى. وقد حاول الخليفة مولاي رشيد التوفيق بين التوجهين إلى حد ما، لكن خلفه مولاي المهدي فشل في هذه المهمة خاصة بعد توقيع معاهدة

[24] ـ السفالات هي عبارة عن قبيلة مكونة من اتحادات قصورية غالبيتها عربية، وتمثل إحدى المقاطعات الخمس لواحة تافيلالت، وتوجد جنوب غرب هذه الواحة.
[25] ـ المختار السوسي، م. س، ج. 16، ص. 352.
[26] ـ نفس المصدر والصفحة.
[27] ـ روس إ.دان، م. س، صص. 99 – 100.

الحماية، إذ صار الاحتلال واقعا رسميا، وفرض عليه منصبه موالاته ومهادنته، مما دفع ساكنة القبائل والقصور في مبادراتها الممانعة للاحتلال إلى تجاوز الخليفة، هذه المستجدات المتسارعة أثرت بشكل واضح على مستقبل منصب الخليفة السلطاني الذي دخل في مرحلة يمكن وسمها بـ "مرحلة الاحتضار".

2 ـ احتضار منصب خليفة تافيلالت ما بين 1912 ـ 1918م

دخلت منطقة تافيلالت بعد إعلان الحماية مرحلة مفصلية من تاريخها المعاصر، وهو الأمر الذي أثر على مختلف مناحي الحياة فيها وعلى العلاقات فيما بين السكان، وبين هؤلاء والأجهزة الإدارية المحلية المسيرة وعلى رأسها الخليفة السلطاني مولاي المهدي بن رشيد، الذي تولى المهمة بعد وفاة والده في يناير 1912م، إذ وجد نفسه أمام تحديات جسام كان يواجهها المغرب ككل والمنطقة بشكل خاص، والمرتبطة أساسا بسقوط المغرب رسميا تحت النفوذ الفرنسي، فقامت سلطات الحماية آنذاك بتسيير عدة حملات عسكرية منظمة وتحت مظلة السلطان لاحتلال المناطق المغربية المختلفة، مستخدما ذريعة إحلال الأمن ومستندة على ما ورد في مضمون معاهدة الحماية وخاصة الفصل الثاني منها، الذي جاء فيه أن " **جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف**"[28].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من مجالات تافيلالت الكبرى كانت مستهدفة بهذه الحملات الاستعمارية الفرنسية قبل إعلان الحماية[29]، غير أن هذه الحملات العسكرية صارت أكثر جرأة وتنظيما وكثافة بعد 1912م، وهو ما جعل الخليفة السلطاني مولاي المهدي المتسلم لمنصبه حديثا بوضع لا يحسد عليه، إما مسايرة التوجه الشعبي لساكنة المنطقة المتحفزة للجهاد ومواجهة القوات الغازية، أو الانصياع للموقف الرسمي المخزني المهادن الذي أضحى الاحتلال يتم باسمه، فاختار الموقف الثاني مع ما يعنيه ذلك من معاكسة التوجه الشعبي السائد بالمنطقة. وهكذا حاول الخليفة مولاي المهدي في كثير من مواقفه وتصرفاته أن يظهر بمظهر المسؤول المحلي المتقيد بتعليمات المخزن المركزي، وقد برز موقفه المتمسك بأوامر السلطان عندما أمر أعيان وجماعات كل قصور الرتب بإرجاء ذهابها إلى بوذنيب[30] لإعلان خضوعها للقوات الفرنسية عقب معركة مسكي 1916م[31]، وذلك في انتظار وصول تعليمات السلطان بهذا الشأن، وبالفعل فقد تم إرجاء الزيارة لمدة خمسة أيام، والتي تمت فعلا في 20 يوليوز 1916م وشملت

---

[28] ـ محمد القبلي، م. س، ص. 606.

[29] ـ نذكر في هذا الإطار احتلال مناطق بالجنوب الشرقي المغربي كتوات وفكيك والقنادسة وبودنيب... والتي كانت تعد مجالات ضمن النفوذ الترابي التابع للخليفة السلطاني في تافيلالت.

[30] ـ اتخذت بوذنيب منذ احتلالها سنة 1908م مركزا لقيادة قوات الاحتلال في الجنوب الشرقي المغربي بشكل عام. وجبهة التقدم لإخضاع باقي المجالات في هذه الناحية.

[31] ـ جرت يوم 09 يوليوز 1916م، قرب قصر مسكي الموجود على بعد حوالي 20 كلم جنوب قصر السوق (الرشيدية حاليا)، وتعد إحدى المعارك الكبرى التي شهدها المجال الفيلالي ما بين جموع المقاومة المحلية والقوات الفرنسية. وقد تمكنت الأخيرة بعد الانتصار فيها من بسط نفوذها على مجال زيز الأوسط ككل.

وفدا من أعيان الرتب مكونا من سبعة أفراد فقط، بعدما كان مقررا في البداية أن يشمل الوفد كل جماعات قصور الرتب[32]. وهكذا يظهر التأثير النسبي لأمر الخليفة على أعيان وجماعات قصور الرتب، والتي تجاوزته عبر مبادرتها بالذهاب إلى بوذنيب لطلب الأمان. فهو وإن لم يكن معارضا من حيث المبدأ لقرار ذهابها إلى بوذنيب، فإنه كان يرغب على الأقل في ربط أي تحرك ومبادرة بسلطته وأمره المبني على توجيهات السطان. فإذا كان هذا الحادث يبرز مستوى الالتزام النسبي بأوامر الخليفة من قبل بعض الفئات التي تتقاسم معه نفس الموقف المهادن للمحتل، فكيف كان موقف الفئات المعارضة للتدخل والوجود الفرنسي من قرارات الخليفة مولاي المهدي؟

تدل جل المؤشرات المتوفرة أن سلطة الخليفة مولاي المهدي في تافيلالت تقزمت كثيرا وأضحت شكلية فحسب، نتيجة عدم إلتزام القبائل وضمنها المهادنة للاحتلال بأوامره كما أسلفنا، أما القبائل المقاومة فإنها لم تعد معنية بقراراته خلال هذه الفترة ولاتعير اهتماما لسلطته ومكانته، بل إن حركة المقاومة وصلت في مرحلة موالية إلى خندقته ضمن صف قوات الاحتلال، وأضحت تتعامل معه بنفس أسلوب تعاملها مع الفرنسيين، وخاصة منذ أن أظهر ميله الصريح وبشكل عملي إلى جانب الفرنسيين، بعد معركة المعاضيد التي جرت في 16 نونبر 1916م[33]، إذ توجه مولاي المهدي رفقة زمرة من أعيان واحة تافيلالت نحو معسكر "الفرقة المتنقلة لبوذنيب" في " البروج"[34] ليتأكد من انتصار القوات الفرنسية على حركة المقاومة هناك، وليعلن مع الأعيان المرافقين له إرادتهم للتهدئة والخضوع للجانب الفرنسي[35]. وشكلت الزيارة المذكورة للخليفة السلطاني بداية تعاون صريح للمخزن المحلي مع القوات الفرنسية الزاحفة على ما تبقى من واحات المنطقة.

توج هذا التقارب بين الخليفة مولاي المهدي وسلطات الحماية الفرنسية بسفر الأول إلى بوذنيب ولقاء القادة العسكريين هناك في شهر أبريل 1917م، وإعلانه الانحياز إلى جانبهم. وتنفيذا لهذا الالتزام فإن الخليفة أسهم بدورفعال في العمل السياسي الفرنسي من أجل التسرب سلميا في المنطقة، وتجسد ذلك من خلال دعمه إقامة بعثة فرنسية في قصر تيغمرت[36] بواحة تافيلالت يوم 03 دجنبر 1917م[37]، وكانت

---

[32] - Télégramme Officiel, de Territoire Bou Denib à Subdivision Oujda, N° 700 R, 20 Juillet 1916, Dossier Quotidiens Boudnib 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N.

[33] ـ حول تفاصيل مجريات وأطوار ونتائج معركة المعاضيد ينظر مقالنا : "معركة المعاضيد 1916م" **ضمن ندوة "دور علماء تافيلالت وأدبائها وفنانيها وقبائلها وجيش التحرير في مقاومة الإستعمار"** نظمت بتعاون بين الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أبريل 2013م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2015م، صص. 285 - 293.

[34] ـ هو أحد القصور الخمس المكونة للمعاضيد، ويوجد شمال غابتها بمحاذاة وادي زيزعلى بعد حوالي خمس كيلومترات شمال أرفود، وأصل إنشاء القصر كان بمبادرة للساكنة من أجل حماية ومراقبة السد التحويلي الذي أنشأته لتحويل مياه وادي زيز نحو السواقي المحلية لري غابتي المعاضيد وتيزيمي. وقد عسكرت القوات الفرنسية بالبروج مؤقتا (حوالي سنتين) بعد انتصارها في معركة المعاضيد.

[35] - Sans Auteur, **Historique du Bataillon 8° Régiment de Tirailleurs**, Imprimerie Typographique et Lithographique, Oran, 1920, p. 34 ; et aussi B.C.A. F, N° 10-12, 1916, pp. 283- 284.

[36] ـ قصر تيغمرت هو أحد القصور المخزنية المهمة بواحة تافيلالت والقريب من ضريح مولاي علي الشريف. احتضن هذا القصر مقر باشا المنطقة خلال القرن 19م، كما شكل مقرا للبعثة الفرنسية هناك منذ سنة 1917م. غير أن اغتيال الحاكم أوستري وتضييق الخناق على بقية البعثة ـ

البعثة مؤلفة من الكابتان "نويل" Noël والضابط المترجم "أوستري" [38] Oustry والطبيب "مادلين" Madelaine، تدعمها فرقة عسكرية من 150 رجل من برطيزة[39]. وقد أدى استقرار البعثة في قلب تافيلالت إلى إحداث رجة وسط الساكنة والقبائل المختلفة في الجهة، والتي رأت فيها تهديدا لمصالحها الاقتصادية في الواحة، الشيء الذي أسهم في تبلور حركة جديدة للمقاومة في تافيلالت خلال الشهور الموالية[40]. ومما زاد من تبرم الساكنة والقبائل المقاومة من الخليفة والحنق عليه، أنه اختار التخندق إلى جانب ما تبقى من البعثة الفرنسية في تيغمرت بعد إغتيال أوستري Oustry يوم 03 يونيو 1918م، فضربت عليهم حركة المقاومة حصارا مشددا لمدة ثلاثة أشهر، وتمكنوا بعد جهد ودعم من قوة فرنسية من الانسحاب نحو أرفود فرارا من المقاومة. وظل الخليفة وبعض أفراد أسرته تحت رعاية الفرنسيين هناك لمدة قبل الانتقال إلى الرباط والاستقرار فيها[41]. وهكذا انقطع عن تافيلالت منصب الخليفة بعد تغلب التوزونيني عليها، ولم يعد لها هذا التمثيل المخزني بعد إخضاعها من قبل سلطات الحماية سنة 1932م. إذ تم تنصيب سيدي محمد بن المهدي ـ إبن آخرخليفة سلطاني ـ قائدا على الواحة خاصة على بني امحمد منذ 1932م، واستمر في هذا المنصب الإداري إلى أخر عهد الحماية. وهكذا أسفرت الأحداث والمستجدات التي عاشتها تافيلالت في بداية عهد الحماية عن اختفاء منصب الخليفة السلطاني، الذي استبدل بمنصب قائد وشيوخ في واحة تافيلالت على غرار باقي واحات تافيلالت الأخرى.

المبحث الثاني : العمال

1 ـ أهمية العمال وتعيينهم في مناطق تافيلالت

مثلت هذه الفئة من الموظفين المخزنيين مساعدين من الدرجة الأولى لخليفة السلطان بالمجال الترابي لتافيلالت، هذا المجال الذي تميز بعدم الثبات والتغير المتواصل تبعا للفترات التاريخية، وحجم ومستوى القوة العسكرية الموضوعة رهن إشارة خليفة تافيلالت. إذ كانت سلطته تمتد أحيانا إلى مناطق

بفعل ضغط المقاومة بزعامة التوزونيني - أجبرها على الانسحاب ودفع القوات الفرنسية إلى تدمير القصر سنة 1918م فصار عبارة عن أطلال منذ تلك اللحظة. ينظر: عبد الله استيتيتو، **دور تافيلالت في تنظيم العلاقات بين المجتمع القبلي والمخزن والمستعمر**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2013م، ص. 288 ، الهامش 935.

[37] - Lmoubariki, op.cit, vol 1, pp. 230- 231.

[38] ـ هو أحد الجواسيس الذين بثتهم السلطات الفرنسية في المنطقة قبل إحتلالها من أجل رصد أوضاعها والتعرف على خصوصياتها المختلفة حتى تسهل عليها عملية الاحتلال، وقد إندس هذا الجاسوس وسط ساكنة القصور مقدما نفسه على أنه من طلاب حفظ القرآن الكريم، أي بالمعنى المحلي "مُرَتب". فكانت تتم استضافته على عادة السكان مع أهل القرآن. وقد أمدتنا الروايات الشفوية بأسماء قصور كان يحفظ فيها القرآن منها الدويرة والمعاضيد واسرغين، وقد نجح في تولي إمامة قصر تاخيامت وتحفيظ الأطفال القرآن، وكان ذلك قبل قدوم القوات الفرنسية. التي سيصير أحد أدلائها ورجالها المتقدمين خلال عملية احتلال المنطقة، وبعد استقرار البعثة الفرنسية في واحة تافيلالت أسند له أمر حكمها. فتعامل مع الساكنة بقسوة وتجبر مما زرع الرعب والخوف في النفوس، التي لم تهدأ إلا بعد إغتياله في يونيو 1917م. ينظر: المختار السوسي، م. س، ج. 16، ص. 274- 275.؛ استيتيتو، م. س، ص. 289- 293. ومقابلات شفوية مع كل من الحاج عبد القادر بن حسني، أجريت في المعاضيد يوم 23 فبراير 2003؛ الحاج علي أوساكى (اوشكوك)، أجريت في قصر تاخيامت بالرتب، يوم 09 دجنبر 2003...

[39] ـ هم فرقة عسكرية كانت تسمى المشايعين أو الأنصار من المغاربة للقوات الفرنسية، وقد آثرنا الحفاظ على الكلمة كما كانت تستخدم في تلك الفترة البرطيزة (Partisans)

[40] - Lmoubariki, op.cit, vol 1, p. 231.

[41] ـ محمد المختار السوسي، م. س، ج. 16، صص. 355 - 356.

درعة[42] وتوات وفكيك... وتنحصر إلى ما دون ذلك في فترات أخرى. وكان كل عامل من الناحية العملية هو المخول بالتسيير الفعلي لإقليم معين تحت إشراف الخليفة، الذي كان يرفع تقارير إلى السلطان عن كل عامل تابع له كلما دعت الضرورة إلى ذلك[43]. وكانت التقارير تتضمن التنويه والإشادة بالعامل في حالة قيامه بعمل يستحق ذلك، أوعلى العكس تتضمن اللوم والتوبيخ عند إرتكابه خطأ معين أو سوء التدبير أوعدم التقيد بالتوجيهات المخزنية العليا التي تهم منطقة إدارته. أما فيما يخص آلية اختيار وتعيين العامل، فقد كانت تتم بعد استشارة الأعيان وزعماء القبائل المعنية بهذه التولية، ليصدر ظهير سلطاني بالتعيين، يتضمن إرشادات وتوجيهات للعامل الجديد حسب الظرفية السياسية للمنطقة وللبلاد عموما[44].

وقد حظيت كل منطقة من المناطق التابعة للخليفة السلطاني بتافيلالت قبل الحماية بمنصب عامل مخزني، وهكذا تعاقب عدة عمال مثلا على فكيك وتوات التابعتين له خلال نهاية القرن 19م، وذلك منذ أن قرر السلطان المولى الحسن سنة 1892م إعادة التمثيل المخزني لهذه المناطق. وخاصة توات التي كان انقطع عنها منذ إصدار القرار السليماني سنة 1800م، وإن استمرت لها علاقة الولاء للمخزن من خلال التبعية الإدارية لتافيلالت والتي لم تكن مجرد إجراء شكلي، بل كان التواتيون يرفعون بعض القضايا المستعصية إلى قضاة تافيلالت وعاملها، كما استمرت توات في تقديم واجباتها الضريبية للمخزن إلى حدود عام 1829م، سنة إعفاء المخزن بشكل طوعي سكان الواحات من أداء الضرائب نظرا لفقرهم. كما استمر التواصل بين المخزن وتوات بالفترة من خلال إرسال قياد زائرين إلى المنطقة لطمأنة سكانها من هجوم الرحل أو تربص المحتل، فضلا عن التمثيل الدبلوماسي المخزني الذي انشغل بالمنطقة وقضاياها، إلى جانب تواصل الرسائل والهدايا المتبادلة بين أهل توات والسلاطين العلويين خلال القرن 19م[45]، وهكذا تجدد العهد المخزني بواحات تافيلالت الكبرى خاصة في عهد السلطان المولى الحسن، الذي سعى إلى إعادة التنظيم الإداري والتمثيل المخزني في المناطق التي انقطع عنها لفترة، وفي مقدمتها توات التي خصها بهيكل إداري تضمن عاملا وقيادا وقضاة ونقباء. وقسم الواحات إلى مقاطعات إدارية مضبوطة لم تكن معروفة من قبل، وجاء هذا التنظيم الإداري الجديد بناء على بعثة مخزنية ترأسها العربي المنيعي[46] نحو توات سنة 1891م، وباستشارة مع أعيان واحات توات الذين حضروا مع البعثة إلى فاس، وبعد ذلك استقر قرار السلطان على صلاحية المؤسسات المحلية وأضفى عليها الطابع الرسمي، عبر ترسيم شيوخ

---

[42] ـ أضحت درعة منذ وصول الدولة العلوية إلى الحكم تابعة لعمالة تافيلالت. فمثلا في عهد السلطان مولاي اسماعيل كان عماله على تافيلالت وهم أبناؤه مولاي المامون ومولاي عبد المالك ثم مولاي الشريف يمتد نفوذهم إلى درعة. ينظر: أحمد البوزيدي، **درعة بين التنظيمات القبلية والحضور المخزني. دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية (1894 - 1935)**، مطبعة آنفو ـ برانت، فاس، 2009، ص. 242.

[43] ـ محمد المشرفي، م. س، ج. 1، ص. 39.

[44] ـ عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط، 1382هـ/ 1962م، ج. 2، ص. 3.

[45] ـ محمد أعفيف، **توات. مساهمة في دراسة مجتمعات الواحات وتاريخها**، منشورات ك. آ. ع. إ، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 70، مطبعة أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2014، صص. 256 - 257.

[46] ـ ولد حوالي سنة 1830م وينتمي إلى قبيلة ذويمنيع، بدأ عمله الإداري منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان وتقلد عدة وظائف منها الكتابة والقضاء، وأسندت له مسألة الجنوب الشرقي وخاصة إعادة التمثيل الإداري المخزني في توات بعهد الحسن الأول، وتكلف بالمسألة التواتية دبلوماسيا سنة 1900م، فمنحت له مهمة خاصة بطنجة التي توفي بها في ظروف غامضة. ينظر: محمد أعفيف، م. س، ص. 228، الهامش 02.

الاتحادات القصورية قيادا مخزنيين، ومنحهم ظهائر التعيين. وسعى المخزن من وراء تولية الشيوخ المحليين قيادا ضمان قبولهم من السكان وإعفائه من تكاليف نفقاتهم. وفي العهد العزيزي حدث تغيير سنة 1896م تمثل في تعيين عاملين على توات بدل واحد، إذ عين الأول على صف يحمد والآخر على صف سفيان، وهو اعتراف بالانقسام الموجود بين قصور هذه الواحات حول الولاء لأحد الصفين، لكن يسجل ارتكاب المخزن العزيزي خطأ بتعيين عمال أجانب عن المنطقة، مما كان يرهق سكان القصور الذين كان عليهم توفير جزء من نفقات هؤلاء العمال[47].

وعرفت مناطق تافيلالت وجود عمال مخزنيين في فترة ما قبل عهد الحماية، وهذا ماتبرزه لنا رسالة من "محمد المفضل بن غريط" إلى النائب "الحاج محمد الطريس" مؤرخة في 24 جمادى الأولى 1311هـ/ 1894م، تضمنت إشارات مهمة حول العمال وأدوارهم بمجال الدراسة ومما جاء فيها **"...وبعد فحامله الرقاص مولاي أحمد هو الذي قطع عليه بين مدغرة وأولاد الحاج وأزيلت له المكاتب التي كان واردا بها ولا زال عمال المحلين المذكورين آخذين في البحث عمن قطع عليه بقصد إنصافه واستخراج المكاتب منهم..."**[48]. إذ يستشف من الرسالة تعدد العمال في المجال الفيلالي، واضطلاعهم بمهمة إحلال الأمن، والضرب على أيدي قطاع الطرق بالمنطقة، حيث إن مدغرة وأولاد الحاج شكلتا وقتئذ مجالين من مجالات تافيلالت الكبرى، على رأس كل واحدة منهما عامل، ورغم تقاربهما الجغرافي حظيتا بهذا التمثيل المخزني المهم. فهل كل مجالات تافيلالت حظيت بمثل هذا التمثيل؟ أم الأمر مجرد استثناء؟

يظهر من خلال الاشارات الواردة ببعض المصادر التاريخية أن جل المناطق المهمة بتافيلالت توفرت على عمال مخزنيين بالقرن 19م، كمنطقة آيت ازدك التي حظيت بوجود عمال عليها، وهذا ما يستشف من رسالة العربي المنيعي إلى السلطان مؤرخة في 03 صفر عام 1311هـ / 1894م. تتحدث عن تعبئة قصور آيت ازدك للمشاركة في حركة السلطان، وتوظيف بذلك ظهير سلطاني وجه إلى العمال ليقرأ على الناس، ومما جاء في الرسالة : **"ينهى لكريم علم مولانا... وصول الظهير الشريف المتضمن مجازاة أهل قصور وادي كَير بصالح دعوات مولانا وأمره الشريف لهم بملازمتهم لنا بحركتهم حتى يردوا معنا لتلقي الركاب السعيد. وأننا وجهنا (كذا) على جماعاتهم ليقرأ عليهم ويعملوا بمقتضاه فإذا أصحاب عمال أيت ازدك نازلون على بعض قصورهم. وعلى بعضها أصحاب عامل لقصابي... والكل يستنهضهم للحركة صحبته... "**[49]. ومما يستخلص من النص أن آيت ازدك المستوطنة شمال تافيلالت وشرقها، توفرت آنذاك على عدة عمال مخزنيين، كانوا يتواصلوا مع المخزن المركزي وينفذوا توجيهاته، ومنها العمل على حشد الساكنة للمشاركة في إحدى حركات السلطان الوافدة على المنطقة.

---

[47] - محمد أعفيف، م. س، ص. 260.

[48] - ينظر نصها في م. و. م. الرباط، سجل رقم 15787، توجد نسخة عنها في م. د. ب. ع. الريصاني، تحت رقم 143.

[49] - ينظر نصها في م. و. م. الرباط، سجل رقم 19491، توجد نسخة عنها في، م. د. ب. ع. الريصاني، بدون رقم.

2 ـ اختصاصات العمال و أدوارهم

تتعدد اختصاصات العمال المخزنيين بمغرب القرن 19م، وشملت بالأساس التنسيق بين الدوائر الصغرى للسلطة كالقياد والشيوخ المحليين، وتبليغ الأوامر المخزنية إلى مختلف أعيان القبائل، إضافة إلى الإشراف على جمع الجبايات والكلف المخزنية المختلفة، وضمان الأمن وترأس الحَرْكات العسكرية والمحلات المخزنية المكلفة بتأديب وإخضاع المناطق والقبائل المتمردة على المخزن[50]. وفي هذا الإطار نسجل إرسال السلطان المولى سليمان سنة 1218هـ/ 1803- 1804م لعامله على سجلماسة "محمد الصريدي" من أجل غزو بلاد ملوية وبلاد الصحراء إلى ناحية فكيك وجباية أموالها[51]، مما يبين أن عامل واحة تافيلالت كان أداة بيد المخزن يعمل عبرها على جباية الضرائب في منطقة شاسعة كانت تمتد في بعض الفترات إلى ناحية بلاد ملوية وفكيك، وهي غالبا حملة ظرفية ومحددة الهدف والمتمثل في جمع الضرائب من سكان المناطق الصحراوية الشرقية.

وهكذا تتلخص المهام الأساسية للعمال على صعيد مختلف المناطق المغربية وضمنها تافيلالت في القيام بأدوار إدارية وقضائية تهم بعض القضايا الجنحية والجنائية، فضلا عن الإشراف على رجال الشرطة، وزمرة من المخازنية المكلفين بالتنفيذ مقابل تعويض يؤديه المتقاضون، مما جعل أعوان العامل لايكلفون الخزينة المخزنية الكثير من الأموال[52]. أما في توات - باعتبارها نموذجا للمناطق النائية عن سلطة المخزن المركزي والتي كانت تابعة لخليفة تافيلات نهاية القرن 19م - فاقتصر فيه دور العمال المخزنيين على ربط الاتصال مع المخزن المركزي، وإبعاد عن القصور هجمات قبائل الرحل خاصة آيت عطا وذوي منيع والغنانمة، إلى جانب مراقبة التسرب الفرنسي والسعي لإيقافه بالوسائل المتاحة، إضافة إلى العمل على فض بعض النزاعات القبلية التي كانت تحدث بين اللفين السائدين هناك[53].

استغل العمال هذه الأدوار الريادية المتنوعة وذات التماس المباشر مع السكان المحليين في فرض قوتهم وسلطتهم، الأمر الذي حفز عددا منهم على استغلال النفوذ، والاغتناء على حساب القبائل التي تعرضت لابتزازات خطيرة، وعانت الكثير منها من تعسف العمال المخزنيين واستبدادهم[54]. إلى درجة أن بعض هؤلاء العمال تمردوا على المخزن، الذي لم يتوان في إنزال أشد العقوبات عليهم والتعجيل بالانتقام منهم.

---

[50] ـ أحمد البوزيدي ، **درعة...** م. س، ص. 245.

[51] ـ أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق ولدي المؤلف جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956م، ج. 8، ص. 108؛ أحمد مزيان، م. س، ج. 1، ص. 243.

[52] - Roger Le Tourneau, **Fés avant le protectorat. Étude économique et sociale d'une ville de l'Occident Musulman**, Publication de L'institut des Hautes Etudes Marocaines, XLV, Casablanca, 1949, p. 212.

[53] ـ محمد أعفيف، م. س، ص. 261.

[54] ـ عبد الله استيتيتو، م. س، ص. 113.

المبحث الثالث : الباشا

إن مصطلح **" باشا "** هو لقب تركي تعود أصوله للفرس، وقد أطلقه العثمانيون على عدد من كبار شخصيات الدولة، وانتشر هذا اللقب في المغرب على عهد السعديين واستمر بعدهم، وهكذا أطلق على ولاة بعض المناطق الرئيسية أو بعض المدن الكبرى مثل فاس ومراكش ومكناس، كما حمل هذا اللقب بعض كبار القياد العسكريين في عهد الدولة السعدية والدولة العلوية[55]. وفي ظل الحماية الفرنسية اقتصر تعيين الباشوات على المدن. وكان من مهامهم النظر في القضايا الجنحية وفي الجرائم التي لا يتجاوز الحكم بالسجن فيها مدة سنتين. غير أنهم جردوا من سلطتهم القضائية ـ إلى جانب القياد ـ بعد الاستقلال، وإن احتفظوا بسلطات واسعة في تدبير الشأن المحلي على حساب المجالس المنتخبة[56].

اقتصر وجود منصب الباشا في منطقة تافيلالت قبل الاستعمار على واحة تافيلالت ـ الريصاني حاليا ـ التي كانت حاضرة الخليفة، وقد كان مقر الباشا في قصر تيغمرت، قريبا من ضريح المولى علي الشريف. وتعددت المهام المسندة إلى هذا المسؤول المحلي على صعيد واحة تافيلالت، إذ كان يتولى القيام بأدوار مهمة تحت نظر الخليفة السلطاني كجمع الأعشار وتنفيذ الأوامر المخزنية، إضافة إلى السهر على تدبير الأملاك المخزنية عبرالقيام بمختلف الأنشطة والعمليات الفلاحية حسب المواسم مسخرا في ذلك السكان المحليين بعمل جماعي مجاني يعرف بـ " التويزة "[57]. ويظهر من خلال الأدوار المتعددة التي كان يضطلع بها الباشا تحت إمرة الخليفة السلطاني، أنه كان بمثابة معاون من الدرجة الأولى للخليفة، إذ كان الأخير يفوض له بعض الوظائف والمهام التي تخص تسيير وإدارة شؤون الواحة.

قامت إدارة المراقبة الفرنسية بعد إعلان معاهدة الحماية بحصر منصب ولقب الباشا على حكام ومسؤولي المدن، في حين أن لقب القائد اقتصر استخدامه على حكام البوادي والقبائل[58]. وفي ظل هذا التصور الجديد لحكام مغرب الحماية، فقد اختفى منصب الباشا من واحة تافيلالت، لكن يسجل استمراره في بعض مناطق الجنوب الشرقي المتفاعلة مع تافيلالت وخاصة في منطقة بوذنيب، التي عين فيها "محمد بن قدور أوفقير"[59] باشا بعد إعلان الحماية، وأضحى بذلك مسؤولا عن منطقة عسكرية واسعة تابعة إلى

---

[55] ـ من هؤلاء القادة العسكريين الذين أطلق عليهم لقب باشا نجد "جودر" قائد حملة أحمد المنصور الذهبي على بلاد السودان الغربي سنة 1590-1591م، وكبير جيش الأندلس في المغرب أنذاك. ينظر: أحمد الناصري، م. س، ج 6، صص. 3 - 4.

[56] ـ إبراهيم حركات، مادة:" باشا "، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1411هـ / 1991م، ج. 3، صص. 999 - 1000.

[57] ـ عبد الله استيتيتو، م. س، ص. 110.

[58] ـ إبراهيم بوطالب، مادة "الإدارة "، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1410هـ / 1989م، ج. 1، ص. 213.

[59] ـ أحد أعيان واحة عين الشعير ـ الموجودة بين فجيج وبوذنيب ـ تولى سنة 1900م مشيخة الجماعة لكونه من أغنى سكانها، ومنذ احتلال بشار1903م، تزعم التيار المهادن بالواحة للفرنسيين ودخل معهم في اتصالات عدة، ومهد لهم السبل للتقدم بالمنطقة واحتلال عدة مراكز وعلى رأسها بوذنيب، فكانت مكافأته هو تنصيبه باشا عليها من قبل سلطات الحماية سنة 1912م. وتوارثت عائلته بعد وفاته 1936م مناصب قيادية بالمنطقة، كأخوه مولاي الحسن و منهم من وصل لرتب عسكرية مرموقة في الجيش الفرنسي جزاء تفانيهم في خدمة الحماية بالمغرب. ينظر روس إدان، م. س، صص. 278 – 282 ؛ محمد المعزوزي وهاشم العابدي، **الكفاح المغربي المسلح في حلقات.الحلقة الأولى من 1900 إلى 1935م**، مطبعة الأنباء، الرباط، 1987، صص. 20 - 23. ويراجع أيضا Lmoubariki, op.cit, Vol 1, pp. 172-175.

بوذنيب. واستمر في خدمة الحماية بإخلاص حتى سنة وفاته 1936م[60]. و بعد سنة فقط حذف منصب باشا بوذنيب واستبدل بقيادتين : واحدة في عين الشعير أسندت إلى "مولاي الحسن أفقير"، والثانية في بوذنيب وتولاها "مولاي الغالي" المنتمي إلى أسرة منافسة لآل أفقير، وذات نفوذ في منطقة كير[61].

خلاصة القول عرفت منطقة تافيلالت في فترة ما قبل عهد الحماية هيكلا إداريا مخزنيا منظما وتراتبيا، كان يوجد على رأسه الخليفة السلطاني الذي يعتبر المسؤول الأول عن إدارة المنطقة وإلى جانبه مسؤولين محليين أخرين كالعمال والباشا... واضطلع هذا الجهاز الإداري المحلي بأدوار ووظائف متنوعة همت الجوانب السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية... وتمكن من إدارة المنطقة وربطها بالمخزن المركزي ولو نسبيا، رغم المعوقات والتحديات الكثيرة كالبعد الجغرافي والصراعات القبلية والتمردات والتهديد الإستعماري. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن منطقة تافيلالت كانت تتوفر أيضا في هذه الحقبة على مناصب إدارية أخرى، مثلت جزءا مهما من فسيفساء النسيج الإداري المخزني على الصعيد المحلي قبل الاستعمار، ونظرا لاستمرارية هذه الأجهزة خلال عهد الحماية فقد آثرنا التطرق لها ولاختصاصاتها في الفصول الموالية من هذا الباب.

الفصل الثاني : امتدادات الأجهزة الإدارية المحلية الموروثة بعهد الحماية

سعت إدارة الحماية إلى التعامل مع المغرب بنوع من الخصوصية بعدما وجدت شعبا له دولة عريقة في الحكم، وحيث إن المستعمر إلتزم حرفيا بالمحافظة على التقاليد والمقدسات المغربية، فإن أول ما سعى إليه سواء على الصعيد المركزي أو المحلي هو أن يتصرف في الأجهزة المخزنية الموروثة بكيفية تضمن في آن واحد تسخير تلك الأجهزة لفائدة الإدارة الأجنبية، والتحايل على مدلول الحماية عبر حذف ما كان موجودا وإحداث ما لم يسبق له وجود وحفظ ماكان من اللازم حفظه من أجل التصرف بما كان وراءها من النفوذ. وهكذا احتفظت سلطات الحماية بأجهزة مركزية كمنصب الصدر الأعظم، وحذفت أخرى مثل وزير البحر والعلاف الكبير، وفي المقابل أنشأت وزارتين لم يسبق العهد بهما في أعراف الدولة المغربية، مثل وزارة العدل التي انحصرت مهامها في تأطير القضاة وأعوانهم، ووزارة الأحباس التي توحي إلى تمسك المستعمر بالمقدسات الاسلامية في الظاهر، إلا أنها مكنته في الواقع من مراقبة جانب غير يسير من خريطة الملكية العقارية بالبلاد ومن وسيلة للضغط على المنتفعين، كما عملت إدارة

[60] - روس إ.دان، م. س، ص. 282.

[61] - Rapport Trimestriel, 1er Trim. 1937, de Territoire de Tafilalet à la Région de Meknès, 15 Avril 1937, Dossier Tafilalt 1929-1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

الحماية الفرنسية أيضا على التصرف في الوظائف المحلية، حيث تم الاحتفاظ بألقاب الباشا والقائد والخليفة والشيخ والمقدم، مع حصر لقب الباشا على حكام المدن ولقب القائد على حكام البوادي والقبائل، وقد حذفت قيادات وأحدثت أخرى، وتم تقليص نفوذ بعضها وتوسيع نفوذ البعض الأخر كالقياد الكبار، وتصرف المستعمر بالجماعات القروية، إذ احتفظت البوادي اسميا بجماعاتها، غير أن هذه المؤسسة عانت من العسف والخلط، فأضحت تعني تارة الجماعة الإدارية القروية وتارة أخرى الجماعة القضائية وأحيانا تعني كائنا معنويا مجردا من كل وظيف[62].

نقصد بالأجهزة الإدارية المحلية الموروثة مختلف المؤسسات المغربية التي كانت معتمدة في تدبير الشؤون المحلية قبل عهد الحماية، والتي استمرت قائمة بعد ذلك. وقد وجدت إدارة الحماية ـ بعد احتلالها للمغرب ـ نفسها أمام تكتلات حضرية كبرى ببعض المدن التاريخية كفاس ومراكش ومكناس وتافيلالت. التي كانت تتوفر على إدارة محلية متجذرة في الماضي[63]، واضطلعت بدور مهم في تدبير شؤون هذه المناطق وخاصة في بعض الفترات التي يكون فيها التمثيل المخزني ضعيفا أو شبه غائب. وعملت سلطات الحماية على المحافظة على بعض هذه الأجهزة المحلية وسخرتها لخدمة مصالحها وفق الرؤية الاستعمارية الفرنسية، وتعددت هذه المؤسسات الإدارية المحلية الموروثة والتي امتد وجودها إلى عهد الحماية، وسنقتصرفي هذا الفصل على إيراد أهمها.

المبحث الأول : المؤسسة القايدية

1 ـ وضعية المؤسسة القايدية قبل الحماية

مثلت المؤسسة القايدية أبرز جهاز إداري محلي عرفه مغرب ما قبل الحماية، وقد اضطلعت هذه المؤسسة بدور مهم في التنظيم والتسيير المحلي في المغرب منذ قرون. وبالنظر لحساسية وأهمية هذا الجهاز بالنسبة للمخزن المركزي، فقد كان محط مراجعة وإعادة تنظيم بين الفينة والأخرى من قبل السلاطين، فمثلا أصدر السلطان المولى الحسن (1873 - 1894م) قرارا بتعيين قياد القبائل والقصور في منطقة الجنوب الشرقي، في إطار مسعاه لإعادة تنظيم وهيكلة القبائل والجهات[64].

وقد اعتمد المخزن منهجا خاصا في إدارة الجهات المغربية تجلى في اسناد مهمة تسييرها إلى شخصيات معينة، وهكذا فكثيرا ما قام بتعيين القياد من أبناء المنطقة ومن بين العائلات المخزنية العريقة،

---

[62] - إبراهيم بوطالب، مادة "الإدارة " م. س، ج 1، ص. 213.

[63] - Paul Decroux, **La Vie Municipale au Maroc**, Lyon, Bosg Frères, M et L. Rion Imprimeurs- Editeurs, 1932, pp. 11– 12.

[64] - رحمة بورقية، **الدولة والسلطة و المجتمع. دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط. 1، 1991، صص.27 - 59؛ عبد الرحمان المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار. قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و19م**، منشورات ك. آ. ع. إ، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 1، 1995م، صص. 274 - 276.

ومنحهم سلطات واسعة وظفها البعض لتوسيع نفوذه واستغلال السكان، مما أدى لاندلاع ثورات كثيرة ببعض الأحيان. ولمواجهة هذا الوضع وكبح تصرفات القياد، أقدم المخزن خاصة بعهد السلطان المولى الحسن على إصلاح الجهاز الإداري المحلي، عبر تقسيم القيادات الكبرى التي كان عددها 18 إلى قيادات صغرى بلغت 330[65]، وركز على توظيف الأشراف لتهدئة الأوضاع مقابل امتيازات، كما وظف جهاز الأحباس لنشر الإيديولوجية المخزنية عن طريق توفير ومراقبة المساجد والكتاتيب القرآنية والعاملين بها.

وعمد المخزن لأجل فرض سلطته ونفوذه إلى وضع ضرائب عدة على السكان، بهدف خدمة سياسته وفكره، حيث إن الضرائب المفروضة بالمنطقة تمثلت في :

أولا ـ الضرائب شرعية كالزكاة والأعشار على المسلمين والجزية على اليهود.

ثانيا ـ الضرائب المفروضة من قبل المخزن على الساكنة مثل الغرامات[66] والسخرات (سواء بالفلاحة والجيش والبناء...)، وهدايا السلطان والمؤونة والضريبة التجارية (على الأبواب)[67]. والملاحظ أن عددا من هذه الضرائب كانت تجبى بالمنطقة حسب قوة الجهاز المحلي المخزني.

وتجسدت المركزية المخزنية على الصعيد المحلي في أن السلطان كان يعين الخلفاء على بعض المناطق التي مثلت جهات كبرى، ثم الباشوات على المدن التي تعبر عن النظام العام للمركزية، وفي المناطق القروية يعين قيادا يجمعون في أيديهم سلطات واسعة كجمع الضرائب وضمان الأمن وحشد العساكر (الحَرْكات). ومن نماذج تكفل القياد بحشد قوات للمشاركة في الحَرْكات ما ورد في رسالة من السلطان المولى الحسن إلى "علي ولد الزدكي" قائد قبيلة آيت ازدك، مؤرخة في 10 رمضان 1306هـ يطلب منه **"التأهب للحركة الميمونة بجميع خيل أعيان إيالتنا وذوي الوجوه وأهل الثروة ومن يعتد به من كل قادر بحيث لا يبقى في القبيلة إلا من لا فائدة له أصلا"**[68]. ومن المهام الأخرى التي يقوم بها القياد أيضا ممارسة السلطات الإدارية والقضائية باسم السلطان، وقد كانت جلساتهم القضائية وأحكامهم وفق القانون المستمد من الشرع الإسلامي[69]. وهذا الوضع يهم بالأساس المناطق السهلية والخاضعة للمخزن.

---

[65] ـ محمد يخلف، **تطور أدوات السياسة المحلية بمدينة صفرو (أواخر القرن 19م ـ 1956م)**، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر، ك. آ. ع. إ، الرباط، 1986، (مرقونة)، ج. 1، صص. 5 - 25. وأيضا Jean Brignon et Autres, **Histoire du Maroc**, Hatier, Paris, 1967, p. 315.

[66] ـ كانت الغرامات تمثل إحدى مكونات مداخيل المخزن المغربي، الذي كان يفرض على القبائل دفع أموال لحسابه كلما خالفوا أمره، أوقاموا بتمرد ضد سلطته. ونفس الأمر كان يهم بعض الأفراد خاصة من ذوي النفوذ والسلطة. ومن ذلك مثلا أن السلطان المولى الحسن فرض سنة 1892م غرامة مالية بقيمة عشرة آلاف ريال مناصفة على قائدي الرحامنة آنذاك عيسى بن مبارك وإبراهيم بن الحسين بسبب مباشرتهما عملية درس الحبوب قبل مرور اللجنة المكلفة بإحصاء زرع الدارسين. وبعد سنة فرضت على قبيلة الرحامنة نفسها غرامة بقيمة 420 ألف ريال لتمردها بعيد وفاة السلطان. ينظر: عبد العزيز الخمايشي، مادة "غرامة"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1425هـ/ 2004م، ج. 19، ص. 6314.

[67] ـ محمد يخلف، م. س، ج. 1، ص. 5.

[68] ـ ينظر نصها في م. و. م. الرباط، سجل رقم 16473، توجد نسخة عنها في م. د. ب. ع. الريصاني. تحت رقم 137.

[69] - Stephane Bernard, **Le Conflit Franco- Marocain. 1943-1956**, Edition de L'Institut de Sociologie de L'Université Libre de Bruxelles, 1963, T. 3, p. 47.

أما فيما يخص الأجرة والتعويضات التي يتقاضاها القياد مقابل الخدمات التي كانوا يسدونها إلى المخزن المركزي المغربي، فإن الأخير تميز بإعتماده في عدة مستويات على عدم الالتزام بتقديم الأجرة لرجال السلطة وأعوانهم، ومثل ذلك أحد التقاليد المالية المتبعة من المخزن، إلى جانب اعتماده أيضا على مبدأ الإدارة كخدمة عمومية تلزم المواطن بالمساهمة في تمويلها وتمويل مختلف أجهزة الدولة عبر الجبايات. هذا الوضع سيفتح الباب على مصراعيه للمسؤولين المحليين كالعمال والقياد لاستغلال مواقعهم على حساب السكان من أجل استرجاع ما دفعوه من هدايا للمخزن[70] في مناسبات مختلفة، سواء قبل أو خلال توليهم مسؤولية القيادة.

1 ـ 1 ـ طرق تعيين القائد المخزني

كان تعيين القائد المخزني قبل عهد الحماية يتم من قبل السلطان بالمناطق التي تدين بالولاء والتبعية الفعلية للمخزن، واتبع السلاطين في هذا الاختيار مسلكا مميزا، حيث يأتي بعد استشارة الأعيان وأفراد القبيلة وعقلاء الرعية المحنكين بشكل عام، ثم يتم الإنعام على الشخص الذي حظي بالرضى والقبول بظهير التعيين، وإن تضمنت بعض الظهائر السلطانية آليات أخرى لكيفية تعيين القياد. ويلخص صاحب كتاب العز والصولة أبرز الأليات المعتمد لتعيين القياد في الفترة بقوله:**"فمنهم من تختاره القبيلة لتدبير أمرهم، ويكون واسطة بينهم وبين سلطان البلاد، فمنهم من يوكل إليهم اختيار من يرضونه لشؤونهم، ومنهم من يؤثر البقاء تحت ولاية من رشحه الجناب الشريف والتزام الكون عند أمره ونهيه."**[71].

وهناك من الباحثين من تحدث على مراحل يمر بها المرشح لمنصب القائد قبل أن يصير هذا التعيين ساري المفعول و تتلخص في ثلاث مراحل أساسية :

ـ المرحلة الأولى : يرشح الأعيان بطلب من السلطان شخصين لشغل المنصب.

ـ المرحلة الثانية : يعطي القياد المجاورون رأيهم ويشيرون على المخزن المركزي بالأصلح والأنسب منهما لهذه المهمة.

ـ المرحلة الثالثة : يتخذ السلطان القرار النهائي بتعيينه، ويكون ذلك بظهير سلطاني[72].

ويشير باحث آخر إلى أسلوب نوعي تبناه المخزن المغربي في عهد السلطان المولى الحسن عندما قرر إعادة التمثيل المخزني بالواحات وخاصة في توات سنة 1892م، إذ قام بعد إيفاد بعثة إلى المنطقة

---

[70] ـ عبد الأحد السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. 1، 2009، ص. 18.

[71] ـ عبد الرحمان بن زيدان، م. س، ج. 2، ص. 3.

[72] ـ محمد يخلف، م. س ، ج. 1، ص. 7.

والتشاور مع وجهائها وأعيانها بتبني تنظيم إداري جديد. فقام بتعيين هيكل إداري على توات يتضمن عاملا وقيادا وقضاة ونقباء، وقسم الواحات إلى مقاطعات إدارية مضبوطة لم تعرفه من قبل، واستقر قرار السلطان بصلاحية المؤسسات المحلية بالتدبير مع إضفاء الطابع الرسمي عليها. عبر ترسيم شيوخ الاتحادات القصورية قيادا مخزنيين، ومنحهم ظهائر التعيين بشكل رسمي. وقد سعى المخزن من وراء تولية الشيوخ المحليين قيادا ضمان قبولهم من السكان، وتفادي تجريد فرقة عسكرية لفرضهم بالقوة على المناطق التي عينوا فيها، كما كان يقع في حالات كثيرة عندما يعين قائد من غير أبناء المنطقة، إضافة إلى أن مثل هذه التعيينات أعفت المخزن من تكاليف أجور القياد[73]. وتماشيا مع الطرح المخزني الساعي إلى تعيين قياد لا يكلفونه عسكريا وماليا، فقد كان السلاطين المغاربة كثيرا مايعينون هذه الفئة من الموظفين إما من أبناء المناطق المعنية، أو المنحدرين من أسر ذات مكانة اعتبارية ـ رمزية أو مادية. وتظهر عدد من الظهائر الموثقة لتاريخ الفترة أن الأشخاص الذين ينحدرون من فئة الأعيان أو الأسر الغنية أو فئة الأشراف[74]، هم الذين كانوا يحظون غالبا بهذا الشرف في آخر المطاف. وكثيرا ما كان المخزن يفضل اسناد المناصب القيادية إلى الأثرياء بشكل خاص، نظرا لعدة اعتبارات منها:

ـ أنهم الأقدر من غيرهم على تحمل الأعباء المالية المخزنية التي تتطلبها الوظيفة من مسكن وملبس وقدرة على تحمل مصاريف الاحتفالات الرسمية والاستقبالات المتنوعة.

ـ أنهم الأكثر تأثيرا في المجتمع لتحكمهم في الاقتصاد وتأثيرهم على الجهاز المخزني.

ـ أن القياد المنتمين لهذه الأسر قادرون على فرض جزء مما فرضه عليهم المخزن من ضرائب وكلف على بعض السكان المحسوبين على قيادتهم.

ـ تمكنهم من شراء مناصبهم وتقديم الهدايا لكبار موظفي المخزن المركزي للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ـ يوفرون للمخزن بعد وفاتهم مداخيل لا بأس بها بعد تعرض أملاكهم للمصادرة التي تقع في بعض الأحيان[75].

اعتمد المخزن أيضا في اختيار القياد على مبدأ توريث المناصب وانفراد أسر مخزنية معينة بالسلطة المحلية، حيث أن الأعيان الذين سبق لأسلافهم أو أقاربهم العمل في المخزن أو معه كانوا مؤهلين

---

[73] ـ محمد أعفيف، م. س، ص. 260.

[74] ـ من ذلك رسالة من السلطان عبد الرحمان بن هشام مؤرخة في 13 رمضان 1262هـ يطلب فيها من شرفاء تافيلالت دعم حكم الشريف سيدي الأمين بن الطاهر ـ وهو أحد أبناء عمومة السلطان ـ الذي ولي أمر المنطقة وأن ينقادوا لحكمه ويتبعوا أمره. ينظر نصها في م. و. م. الرباط، سجل رقم 20126، توجد نسخة منها في م. د. ب. ع. الريصاني، دون رقم.

[75] ـ محمد يخلف، م. س، ج. 1، ص. 7.

أكثر من غيرهم لشغل تلك المناصب المخزنية (إدارية، قضائية، عسكرية، دينية...). هكذا إذن كان المخزن يعين ممثليه ومساعديه من بين الأسر العريقة والأصيلة في خدمته، لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم الطرق السياسية والإيديولوجية المخزنية، وأكثر تعلقا وإخلاصا لهما[76].

1 ـ 2 ـ من القائد القبلي إلى القائد المخزني

عرف عدد القياد المخزنيين تزايدا كبيرا خلال نهاية القرن 19م في الجنوب الشرقي من توات إلى فكيك، مرورا بتافيلالت، وكان هؤلاء كثيرا ما يصطدمون بالقياد القبليين الذين يحظون بثقة مختلف مكونات قبائلهم، وهذا النموذج الثاني من القياد ساد بالمناطق النائية عن المركز وخاصة في المناطق ذات الأعراف الأمازيغية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم عدم خضوع القبيلة الأمازيغية في المنطقة لسلطة المخزن، فإنها كانت تعترف بالسلطان كرمز ديني. غير أن نوعية تقاليدها السياسية وضوابطها في الحياة الجماعية لا تسمح بربطها بالنظام السياسي المركزي، حيث إنها كانت تعيش في ارتباط وثيق مع أعراف القبيلة التي تجنح إلى الاستقلال في حياتها الخاصة[77].

وقد تزايدت مكانة القائد القبلي الذي تفرزه مجموعته القبلية عبر وسائلها وخصوصيتها المميزة لها، والمنسجمة مع موروثها الثقافي العريق وطبيعة مجالها والتحديات التي يطرحها عليها، وعقب تتويج هذا النوع من القياد من قبل مكونات المجال الترابي الذي أفرزهم، فإن القائد القبلي يصير محط اهتمام وتتبع من قبل المخزن لاستمالته بكل الوسائل المادية والرمزية، بهدف جعل منه أداة لضبط المجال الترابي للقبيلة، وتحقيق عبره سلطة المخزن ونفوذه داخل هذه المناطق البعيدة عن المركز والصعبة الانقياد، خاصة عندما كان يعين عليها قياد من المركز، ففي هذه الحالة يكون المخزن المركزي إما غافلا أومتغافلا عن مدى تقبل هذه الأوساط القبلية من عدمه للقياد، الذين يعينهم وليس لهم انتماء أوعلاقة مع هذه المجالات الهامشية، وكثيرا ما كان سلاح الرفض والتمرد على سلطة هذا النوع من القياد هو خيار القبائل بهذه المناطق، والذي يتصاعد بشكل كبير في فترات الأزمات والضعف والتراجع للسلطة المخزنية، الأمر الذي حفز بعض السلاطين على التوجه نحو تثبيت القياد القبليين، وإضفاء المشروعية على سلطتهم عبر ظهائر سلطانية، وعن هذا النوع من القياد برزت فيما بعد ظاهرة "القياد الكبار" التي عرفها المغرب منذ القرن 19م[78]. وتجسدت في منطقة تافيلالت الكبرى ببروز شخصية "إبراهيم يسمور الزدكي"[79]، الذي لمع نجمه كقائد قبلي لآيت ازدك، والذي سرعان ما وسع نفوذه ليشمل إتحادية آيت

---

[76] ـ نفسه، ج. 1، ص. 8.

[77] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 48.

[78] ـ استيتيتو، م. س، صص. 116 - 117.

[79] ـ هو إبراهيم يسمور الزدكي المنتمي إلى قبيلة آيت ازدك، بدأ شأنه يعلو منذ أواسط القرن 19م في منطقة تافيلالت الكبرى، متزعما اتحادية آيت يافلمان ضد اتحادية آيت عطا ومنحازا إلى الأشراف المتضررين من أذى الأخيرة، وقد استطاع إلحاق الهزيمة بآيت عطا مما مكنه من بسط نفوذه

يافلمان[80]، وهو ما حذا بالسطان مولاي عبد الرحمان بن هشام إلى توليته على الاتحادية السالفة الذكر وعلى مجموع بلاد تافيلالت[81]، مما جعله أداة فعالة بيد المخزن ـ في بادئ الأمر ـ لبسط الأمن والاستقرار في المناطق التي عين عليها، كما ساهم بقسط كبير في عرقلة تمدد قبيلة آيت عطا في بلاد تافيلالت[82]، فاكتسب إبراهيم الزدكي مرتبة ونفوذا قويا بالمنطقة، مما جعل حاله يتغير بسرعة لدرجة صار يهدد المخزن المركزي نفسه، يقول في ذلك صاحب الاستقصا: **" وسرت فيه نخوة الرياسة فأراد الاستبداد واستحال حاله إلى الفساد، حتى صار يرد على السلطان أوامره، ثم تدنى قليلا قليلا من أطراف المملكة وقوي حسه بالمغرب، فكتب إليه السلطان الكتائب وبعث إليه البعوث فقاتلوه برهة، ثم قيض الله بعض قرابته فاغتاله واحتز رأسه وجاء به متقربا إلى السلطان وهو يومئذ بمراكش، فأمر السلطان بإعمال المفرحات."**[83].

واستمر المخزن المركزي في نفس التوجه بتتويج زعماء محليين تفرزهم مجالاتهم القبلية كقياد مخزنيين، وهذا ماقام به السلطان المولى الحسن سنة 1893م في قبيلة آيت ازدك مثلا، عندما نصب ثلاثة شخصيات من أعيان القبيلة قيادا عليها هم "علي ولد الحاج" و" حمو ولد حسو" و"إيدير"[84].

2 ـ المؤسسة القايدية على عهد الحماية

بعد فرض معاهدة الحماية على المغرب سنة 1912م، فإن فرنسا لم تجد البلد مجرد شتات من القبائل المتناحرة كما حاولت الكتابات الاستعمارية تسويقه لتبرير إخضاعه، بل كان يتوفر على نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي عريق. وهذا ما اعترف به ليوطي نفسه ـ في دورية سرية بعثها لكبار موظفيه في 18 نونبر1920م ـ بالقول **"لقد وجدنا هنا دولة وشعبا. صحيح أن البلاد كانت تجتاز أزمة مقترنة بحالة فوضى، لكنها أزمة حديثة العهد نسبيا وهي تهم الحكومة أكثر مما تهم المجتمع. وإذا كان**

على المنطقة التي ولاه عليها السلطان عبد الرحمان بن هشام قبل أن يستبد الزدكي بالأمر دون السلطان، وهو ما أدى إلى نكبته في سنة 1271هـ / 1854م. ينظر: أحمد الناصري، م. س، ج. 9، صص. 67 - 68.؛ استيتيتو، م. س، صص. 117- 118؛ وينظر أيضا
Larbi Mezzine, **Le Tafilalt. Contribution à l'histoire du Maroc aux 17 et 18 Siècles**, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat, série thèses 13, imprimerie Najah el Jadida, Casablanca, 1987, p. 29.

[80] ـ هي إتحادية تكونت أساسا من قبيلتي آيت مرغاد وآيت حديدو خلال النصف الأول من القرن 17م، بموجب تَأيُسا الأولى التي أبرمت في مقر زاوية أسول 1055هـ/ 1645م وانضمت لها عدة قبائل كآيت إزدك، وآيت يحي وعرب الصباح، والسفالات... وجاء تكوين وتوسع هذه الاتحادية في خضم الصراع بالمنطقة ـ على غرار جهات مغربية أخرى ـ المحتدم ما بين الدلائيين والسملاليين والعلويين والذي حسمه الأخيرون لصالحهم. وقد ظهر هذا الائتلاف القبلي بإيعاز وتشجيع من المخزن الجديد بهدف تأمين طرق القوافل العابرة لهذه المجالات، ولجم الزحف العطاوي على الجنوب الشرقي واتجاه الشمال، وقد شكلت إتحادية آيت يافلمان بعد تكوينها جبهة وحاجزا وقف حائلا دون التسرب العطاوي خاصة ما بين وادي زيز غريس نحو شمال جبال الاطلس. ينظر: عبد الأحد السبتي، م. س، ص. 268؛ جورج سبيلمان، م. س، ص. 35- 36.؛ امبارك بوعصب، **مساهمة في دراسة قصور تافيلالت من سقوط سجلماسة إلى نهاية القرن العشرين. التاريخ والمعمار والإنقاذ**، أطروحة شهادة الدكتوراه، ك. آ. ع. إ، فاس ـ سايس، السنة الجامعية 2010 - 2011، (مرقونة)، صص. 82 - 83 وأيضا Mezzine, Le Tafilalt… op. cit, pp. 313- 314.

[81] ـ أحمد الناصري، م. س، ج. 9، ص. 68. كما عين الحسن الأول القائد المدني الكلاوي على بلاد تافيلالت وبلاد درعة وعلى الواحات الممتدة جنوب الأطلس الكبير. ينظر عبد الله استيتيتو، م. س، ص. 117.

[82] - Ismaël Hamet, **Histoire du Maghreb**, Edition Ernest Leroux, Paris, 1923, pp. 410- 411.

[83] ـ أحمد الناصري، م. س ، ج. 9، ص. 68.

[84] - Lmoubariki, op.cit, Vol 1, p. 104, Note 10.

المخزن قد أصبح مجرد واجهة، فإن هذه الواجهة لا تزال قائمة على الأقل أو تكاد، وتكفي العودة إلى الماضي القريب لنجد حكومة حقيقية تظهر على الصعيد الدولي بوزرائها الكبار وسفرائها الذين احتكوا برجال الدولة الأوربيين، وكثير منهم كان ولا يزال على قيد الحياة... ويستنتج من هذا أننا بعيدون كل البعد عن التعامل مع سكان بدائيين همج ومتقاعسين، إذ لا يوجد في شمال إفريقيا شعب أكثر قابلية للمستحدثات من الشعب المغربي"[85]. غير أن حتمية التطور التاريخي المعاصر في العالم والمرتبط بتطور النظام الرأسمالي في دول أوربا الغربية، وما نتج عنه من ظهور الحركة الامبريالية الحديثة، أدت بالمغرب، وعلى غرار كثير من الدول الأفريقية والأسيوية، إلى السقوط تحت الهيمنة الاستعمارية الأوربية وخاصة منها الفرنسية. وخلافا لمضمون معاهدة الحماية، فإن الفرنسيين تصرفوا كأسياد على البلاد من دون اعتبار لسكانها ورؤسائها الشرعيين[86].

وهكذا فقد سعت إدارة الحماية إلى التحكم بالأجهزة الإدارية المحلية، وجعلها تابعة ومنفذة لما يملى عليها من الفرنسيين. وفي هذا الإطار شهدت المؤسسة القايدية بالفترة تحولات، منها أن قياد البوادي الذين كانوا ممثلين للمخزن المركزي وتابعين اسميا للصدر الأعظم[87]، صاروا عمليا تحت إمرة رئيس الناحية الفرنسي، ويمارسون سلطتهم بمساعدة شيوخ ومقدمين بالقبائل والقرى، وقد كان القائد يرأس الجماعات القروية المكونة من أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات[88]. وهكذا مثل نظام الحماية الفرنسية بالمغرب **" نوعا من الاستعمار الذي حرص أصحابه على عدم إدماج المؤسسات المحلية توفيرا للتكلفة المادية والبشرية، وإنما عمدوا على العكس من ذلك إلى التعامل مع النخب المحلية فحكموا بواسطتها تحت إشراف ممثلي الميتروبول. ومع أن هذه النخب قد احتفظت بجنسيتها الأصلية ومعظم مؤسساتها التقليدية، فإنها اضطلعت بتدبير مختلف مرافق الحياة العمومية باستثناء بعض القطاعات الحساسة مثل الدبلوماسية والجيش. ويتضمن هذا النوع من الإدارة غير المباشرة بعض أوجه الشبه مع النظام الذي سبق للبريطانيين والهولنديين أن نهجوه في آسيا، وهو المعروف بالحكم غير المباشر"**[89].

2 ـ 1 ـ تعيينات القواد

عمدت إدارة الحماية الفرنسية بالمغرب إلى اتباع مسلكٍ فريدٍ في اختيار ممثلي المخزن المحلي، وخاصة الباشوات بالمدن والقياد بالقبائل والقرى، وهكذا مثلت القبيلة في المجالات القروية الوحدة الثابتة التي يرتكز عليها التوزيع الإداري الفرنسي، ويتولى رئاسة القبيلة قائد يتم تعيينه بظهير شريف بعد

[85] - Guy Delanoe, **Lyautey- Juin-Mohammed V. Fin d'un Protectorat**, Editions Eddif, Casablanca, 1993, pp. 22 - 23.
[86] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 49.
[87] - Ibid, T. 3, p. 51.
[88] ـ جون واتربوري، **أمير المؤمنين. الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني ابو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، نشر مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط. 3، 2013، ص. 83.
[89] ـ محمد القبلي، م. س، صص. 523 - 524.

اقتراحه من السلطات العسكرية ومصالح الاستعلامات الفرنسية على الصعيد المحلي. وفي بعض الحالات يقدم إلى مديرية الشؤون الشريفية ثلاثة مترشحين لكل منصب، حيث يتم اختيار واحد منهم، كان غالبا من ترجحه المصالح الفرنسية السالفة الذكر. وبعد ذلك يتم منحه ظهير التعيين السلطاني فيصير قائدا رسميا. وهذه الألية في تعيين القياد طبقت في مجالات دائرة أرفود. فمثلا في الجرف بعد وفاة قائدها حماني بن الهاشمي سنة 1945م، تم تقديم ثلاثة أسماء لخلافته بالقيادة وهم إبنه "محمد" و"محمد بن الطاهر" (شيخ حنابو) ثم "حدى بن مجبر". وقد تم إسناد المنصب للأخير[90]، ونفس الإجراء وجدناه تكرر بقبائل أخرى بدائرة أرفود[91]. لكن المصالح المختصة اقتصرت في حالات أخرى بالمنطقة على تقديم ملف مترشح واحد لمنصب القائد، نظرا لعدم وجود مرشحين آخرين بالمواصفات التي تتوخاها. وهذا ما حدث في حالة أحمد بن عبد الرحمان أغورام[92]، المرشح الوحيد لقيادة قبيلة السفالات بعد إخضاعها، موازاة مع احتلال الريصاني في يناير سنة 1932م، إذ تمت تزكيته للمنصب الذي أسند له في مارس من نفس السنة[93].

كانت إدارة الحماية تنتقي المترشحين للمنصب من بين أكثر الشخصيات التي تثبت بالملموس موالاتها، فكان إسناد المهمة إما إلى أشخاص من الذين استسلموا حالا أو كانوا متمردين سابقين أو إلى أشخاص يظهر أنهم سيخدمون فرنسا في حروبها وسياستها الاستعمارية[94]. أو إلى أفراد لهم سابق عهد بتولي مناصب ومسؤوليات مخزنية كقياد[95] أو شيوخ... على قبائلهم ومجموعة قصورهم قبل الحماية.

---

[90] - Lettre de Chef de la Région de Meknès au Directeur des Affaires Politiques, N° 1954 C.M.K/2, 06 Décembre 1945, Dossier Commandement Marocain/ Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[91] ـ من ذلك أنه في حالة تولية قائد على المعاضيد سنة 1937م، قدمت ملفات ثلاث مرشحين هم محمد بن الغالي ـ شيخ المعاضيد ـ ومحمد بن الحاج الحبيب ـ شيخ أولاد الزهراء ـ وحاجي بن هدي ـ كان قائد مؤقت منذ 1933 ـ وقد أعطيت القيادة بشكل رسمي إلى الأخير. ينظر :
Rapport du Capitaine Corniot, Chef du Bureau des Affaires Indigenes du Cercle d'Erfoud, au Chef de Cercle N° 99 /C, 16 Novembre 1936, Dossier Commandement Marocain/ Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[92] ـ إبن أخت حاضنة السلطان مولاي حفيظ، إزداد سنة 1900 في مراكش، وتتلمذ بالكوليج الفرنسي في طنجة، ثم بمدرسة التلاميذ الضباط المغاربة في مكناس، وتخرج منها سوليوتنان في 1921م، فعين في الفيلق الثاني للرماة المغاربة، ونظرا لعدم وجود شخصية ترتكن لها إدارة الحماية لتولي منصب قائد على قبيلة السفالات في واحة تافيلالت بعد احتلالها، فقد اقترحه مسؤولو إدارة الحماية في المنطقة للمنصب المذكور، الذي أسند له في مارس 1932م، وظل فيه لوقت قصير حتى نهاية هذه السنة، حيث تم التخلي عن منصب القائد بالسفالات. وطلب المترجم له الانتقال، فسمي فيما بعد قائدا على السراغنة سنة 1936م ثم على زمران (سيدي رحال) سنة 1941م، وعوض بثلاثة شيوخ بشكل مؤقت على المجموعات القصورية التابعة للسفالات، غير أنهم ظلوا في المنصب إلى سنة 1948م. ينظر:
Fiche Type de Tribu Seffalat, N° 1472/ A.I./R, de Cercle d'Erfoud, 21 Avril 1948, Dossier Seffalat, Carton 14MA/900/277, Série Meknès, A.D.N. et aussi Rapport de Territoire du Tafilalet au Chef du Secretariat Politique à Rabat, N° 1318/ AIT/3, 06 Mars 1947, Dossier Organisation Administrative. Région Meknès, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[93] - Rapport du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Indigènes, N° 440 D.A.I/3, 16 Fevrier 1932, Dossier Commandement Indigènes du Tafilalet Nomination de Caids, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[94] ـ عبد الرحيم الورديغي، **مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912- 1956م**، مطبعة الساحل، الرباط، ط. 1، 1988، صص. 32 - 34.

[95] ـ تجدر الإشارة إلى أن بعض القياد بالمنطقة مثل "علي ولد الحاج الزدكي" القائد على آيت فركّان من قبيلة آيت ازدك والذي تمت تزكيته في منصبه خلال حركة المولى الحسن بتافيلالت عام 1893م. قد برز بعد وصول قوات الاحتلال للمنطقة كأحد الزعامات البارزة للمقاومة وتعبئة الناس للجهاد ورفع هممهم للمشاركة في تجمعات وحركات المقاومة، وكان من قادة المقاومة ضد الاحتلال في عدة معارك منها مسكي والمعاضيد... واشتهر بهجرته وتنقلاته من القبائل والقصور المحتلة نحو غيرها لمواصلة المقاومة ورفضا للخضوع إلى الفرنسيين، إلى أن توفي يوم 11 غشت 1917م بفركلة، ولم يسلك نهج كثير من القياد الذين دخلوا في خدمة سلطات الحماية حفاظا على مناصبهم. ينظر: عبد الله تزلي، **الإحتلال الفرنسي لمنطقة آيت ازدك وآثاره العامة: (1908- 1930)**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2017، صص. 119 - 181 وأيضا ينظر Télégramme de Territoire Boudenib à Subdivision Oujda,

هكذا يظهر أن المرشح لتولي منصب القائد زمن الحماية ظل يعين بظهير سلطاني[96]، وكان تابعا اسميا للصدر الأعظم و خاضعا عمليا لتوجيهات وأوامر رئيس الناحية أو المنطقة، الذي كان من هيئة ضباط الشؤون الأهلية ويتولى منصب المسؤولية المحلية بالجهات العسكرية. مما جعل هؤلاء الضباط عمليا هم الذين يعينون القياد بتزكيتهم، الأمر الذي جعل كثيرا من القياد تحت سلطتهم وفي خدمتهم حفاظا على مناصبهم بالقيادة[97]، التي غالبا ما أسندت إلى أفراد برهنوا على إخلاص في انضوائهم تحت نظام الحماية وخدمته بتفان وبأقل الأخطاء والتكلفة[98].

ولم يكن مجال الدراسة عموما خارجا عن هذه المنهجية في تولية واختيارهؤلاء القياد. إذ نجد بعضهم ينحدر من العائلات المخزنية العريقة مثل محمد بن المهدي بالريصاني، أو من الأعيان كـ "حبيبي بن هدي" بالمعاضيد، أو ممن ساهم في التمهيد للاحتلال مثل "علي أوحدا" بالرتب، و"حماني بن الهاشمي" بالجرف. وفي المجالات القريبة من أرفود نجد نماذج أخرى لخلفيات القياد المعينين فبعضهم يحسب على الأسر الثرية مثل "محمد بن قدورأفقير" في بوذنيب، أو من بين زعماء المقاومة المستسلمين مثل "عسو أو بسلام" على قبيلة آيت عطا صاغرو، وكذلك "زايد أوسكونتي" أحد زعماء المقاومة في جبل بادو 1933م. الذي سُمح له بالعودة للعيش بين إخوانه في تاديغوست ووصل لقيادة آيت شاوش وآيت طالب المنتمين لآيت عيسى إزم الرحل سنة 1937م[99]. وكان اختيار هؤلاء المسؤولين المحليين لهذه المهمة يعد تشريفا لهم، وقد منحت لهم سلطات واسعة وقوية، وكانوا في كثير من الأحوال يتجاوزون السلطة المخولة لهم[100]، ويتعسفون في التعامل مع الساكنة عبر استغلالها والتضييق عليها وابتزازها.

وفيما يلي نورد جدولا مفصلا يتضمن لائحة بأسماء القياد الذين تعاقبوا على مختلف المجالات الترابية التابعة لدائرة أرفود إبان الحماية، ونشير إلى أن هذه المعطيات استقيناها من مظان متنوعة، كظهائرسلطانية والرواية الشفوية فضلا عن الإطلاع على عشرات الملفات وفي محافظ عدة بأرشيف مدينة نانط الفرنسية، وسنقتصر على ذكر بعضها فقط.

N° 552 R, Le 03 Juin 1916, Dossier Quotidiens Bou-dnib, 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N., et voir aussi R.M.P, Aout 1917, p. 29.

[96] ـ ومن النماذج على ذلك تعيين حاجي بن هدي قائدا بشكل رسمي على المعاضيد وأولاد الزهراء ومركز أرفود بموجب ظهير مؤرخ في 21 فبراير 1937م، وقد كان تولى المنصب بشكل مؤقت منذ وفاة أخيه حبيبي في فبراير 1933م. ينظر Rapport trimestriel, 1er Trim. 1937, de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, 15 Avril 1937, Dossier Tafilalt 1929-1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

[97] ـ محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912 ـ 1939م**، القاهرة، 1972، ص. 216.

[98] - Stéphane Bernard, op.cit, T. 3, p. 51.

[99] - Rapport trimestriel, 1er Trim. 1937, de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, 15 Avril 1937, Dossier Tafilalt 1929-1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

[100] ـ عبد الرزاق لكريط، **المخزن والحماية الفرنسية وهم السيادة المزدوجة (1912 -1956)**، مطبعة أنفو- برانت، فاس، ط. 1، 1436هـ / 2015م، ص. 24.

جدول رقم 01 : لائحة القياد الذين تعاقبوا على مختلف مجالات دائرة أرفود بعهد الحماية[101] :

مكتب الشؤون الأهلية	مجال القيادة	القائد	الفترة	ملاحظات
أرفود	المعاضيد وأولاد الزهراء	بابا بن عبد الكريم	ما قبل الحماية وإلى حوالي 1921.	كان فقط شيخ في البداية ثم تولى منصب القائد.
	المعاضيد وأولاد الزهراء وأرفود المركز	حبيبي بن هدي[102]	مارس 1932 - 1933م	زعيم سابق لفزعة المعاضيد ثم شيخا عليها، ولم يعين قائدا رسميا إلا عام 1932م رغم تزعمه المعاضيد بعيد وصول الفرنسيين.
		حاجي بن هدي بن الحاج العربي	1933 - 1956م	ولد حوالي 1886 في المعاضيد وأبوه من الأعيان المؤثرين قبل الاحتلال الفرنسي، كان خليفة أخيه حبيبي، وبعد مقتل الأخير في 09 فبراير 1933عين في منصب القائد مؤقتا في 11 أبريل 1933م ورسميا بظهير في فبراير 1937م، وينتمي لأسرة انخرطت في خدمة المخزن بتفان منذ 1918م توفي سنة 1975م.
	تيزيمي والسيفا	بن سعيد(حبا) "بن علي"	كانا شيخين على تيزيمي وبعد الاحتلال قائدين.	من قصر الجرانة كان شيخ على جزء من تيزيمي. ونصب لمدة قصيرة قائدا بعد الاحتلال.
		بابا بن الحاج المدني	23 مارس 1932 - 1956م	من هبيبات تولى مشيخة جزء من تيزيمي، ثم القيادة من المستعمر خلفا لبن سعيد. وقد ضرب قرب الكراير. ولد بأولاد معطلة 1886عمل سابقا شيخ لتيزيمي وزعيم الفزعة، ثم قائدا منذ 1932م، سجن 1920م عندما كان شيخا بتهمة غير ثابتة بعلاقة مع النكادي، توفي في مارس 1967م.
الجرف	عرب الصباح غريس	بن الخلافة حماني	13 أبريل	من حنابو وبعد موته نصب حماني بن الهاشمي. ولد حوالي 1885م بأولاد غانم وربط علاقات مع الفرنسيين

[101] ـ الجدول يتضمن معطيات قمنا بتركيبيها اعتمادا على مصادر متعددة منها :
ـ ظهير تعيين "حبيبي بن هدي" قائدا على المعاضيد وأولاد الزهراء في 11 ذي القعدة 1350هـ / 18 مارس 1932م، وثيقة شخصية مكنتنا منها أسرة المعني بالأمر مشكورة. ينظر نصها في الملحق رقم 01.
ـ مقابلات شفوية مع كل من "العربي بن حبيبي" أجريت في المعاضيد، يوم 13 فبراير2003م؛ مع "الحاج علي أوساكى" أجريت في قصر تاخيامت بالرتب، يوم 09 دجنبر 2003م؛ مع "الحاج محمد بن باحنيني" أجريت بأرفود، يوم 20 دجنبر 2003م؛ مع "عبد القادر بن علي موساوي"، أجريت في قصر تاحسونت بالريصاني، يوم 13 ماي 2015م "الحاج المكي طلحة" أجريت في المعاضيد، يوم 16 أبريل 2016م، ومع " البشير بن حسني" أجريت في أرفود، يوم 07 أبريل 2017م... وأيضا من
- Rapport de Territoire du Tafilalet au Chef du Secretariat Politique à Rabat, N° 1318/ AIT/3, 06 Mars 1947, Dossier Organisation Administrative. Région Meknès, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.
- Lettre de Direction des Affaires Chérifiennes au Directeur des Affaires Indigènes, N° 1739 ch, 31 Mars 1932, Dossier commandement Indigène du Tafilalet, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
- Fiche Concernant, Boua Ichou, Affaires Indigènes, Bureau d'Alnif, Cercle d'Erfoud, 18 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[102] ـ القياد حبيبي بن هدي وبابا بن الحاج المدني ومحمد بالمهدي وأحمد بن عبد الرحمان أغورام عينوا رسميا قيادا على مناطق بدائرة أرفود سنة 1932م، وقد بعث مستشار الحكومة الشريفة برقية رقم "1739 ch " بتاريخ 31 مارس 1932م إلى مدير الشؤون الاهلية لإخبار المعنيين بهذه التعيينات الجديدة من أجل الذهاب إلى الرباط لتسلم ظهائر التولية من يدي السلطان بمناسبة عيد الأضحى. ينظر نص المراسلة في:
Lettre du Conseiller du Gouvernement Chérifien au directeur des Affaires Indigènes, N° 1739 ch, 31 Mars 1932, Dossier commandement Indigène du Tafilalet, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

		بالهاشمي	1932ـ توفي 18 أكتوبر 1945م	قبل الاحتلال بسنوات، وأسهم في إخضاع قبيلة عرب الصباح، اقترح رئيس مكتب الكفيفات 18 أكتوبر 1931م تسميته قائدا رسميا على قبيلة عرب الصباح غريس وحدى بن مجبر عين خليفته.
		حدى بن مجبر	1945 - 1949م	أبوه مجبر بن محمد من الأعيان المؤثرين بأيت يافلمان لصباح غريس وكان أمغار حرب قبل اخضاع الجرف. أما حدى فكان شيخا لأولاد غانم ثم للجرف منذ احتلالها 1928م ثم خليفة حماني منذ 28 أبريل 1937م، رقي قائدا بعد وفاة الأخير عبر ظهير 14 دجنبر 1945م، لكنه عزل 1949م لاتهامه بتحريض عمال على شتم سلطات المراقبة وسعيه إلصاق التهمة بخصومه.
		الشيوخ	1949 - 1956م	هم خمسة على حسب مشيخات القبيلة وكانوا يتولون إدارة القبيلة بالتناوب منذ عزل حدى بن مجبر
الريصاني	وادي افلي، بني امحمد، الغرفة وتانجيوت	محمد بن المهدي	مارس 1932 - 1956م	عين قائدا بظهير مؤرخ في 14 مارس 1932م، وقبله كانت الريصاني تحت سلطة التوزونيني والنكادي وقبلهما كانت مركز الخليفة السلطاني.
	السفالات	أحمد بن عبد الرحمان اغورام	مارس 1932م - بقي فقط ستة أشهر وعوض بثلاثة شيوخ	كان سوليوتنان في فرقة الرماة المغاربة وعين قائدا على السفالات بعد احتلال المنطقة وإعادة تنظيمها إداريا، وتم تعيين ثلاثة شيوخ أواخر 1932م على مقاطعاتها (إفلي، الغرفة والسفالات) وهم : - محمد بن المكي من تينغراس، عين شيخ على الثلث الوسطاني في 20 دجنبر 1932م. - أحمد بن الطاهر عين شيخ الثلث التحتاني في17 دجنبر 1932م. - مولاي المستضئ من قصر أولاد سيدي إبراهيم عين شيخ على الثلث الفوقاني في 20 نونبر 1932م. واستمر الثلاثة في مهمتهم إلى سنة 1948م.
	آيت خباش الريصاني (بمزكيدة وسيدي بوبكر)	"باها أو يشا" الشيخ الدائم	1932 - 1956م	عين حسب عرف آيت خباش عبر الجماعة وتولى المنصب سنة 1932م، وعين شيخا رسميا بظهير 23 مارس 1937م واستمر فيه إلى الاستقلال، وكان من الأعيان الذين أرسلتهم سلطات الحماية للتوسط بدرعة لرجوع مهاجري خباش، توفي بداية الثمانينات.
	آيت بورك	الشيخ اعمر او ايشو	1937م –	كان هذ الشيخ بمثابة قائد ويأخذ نسبة من الترتيب وطلب في أكتوبر 1955 رئيس ملحقة الريصاني أن يسمى قائدا.
أوفوس	مدغرة والرتب	مولاي التقي	1916 - 1921م	كان قائدا على مدغرة والرتب.

	أيت عطا الرتب	علي وحدة (وحدا)	1920 - 1941م	ولد حوالي 1890 بأولاد شاكر وساهم في جل عمليات المحتل منذ 1916م، وقتل بإحداها أخوه الحسن (زعيم فزعة الرتب الأسفل) سنة 1928، وبعد إنشاء مركز أوفوس 20 -1921م تدرج بعد مناصب. إذ عين شيخا على آيت اومناصف وشرفاء الرتب وأضيفت له آيت خباش 1923، وترقى خليفة على كل الرتب في 29 فبراير 1932، ثم قائدا على الرتب رسميا بظهير 16 يونيو 1933، توفي في 14غشت 1941م.
	أيت عطا الرتب	يوسف وحدة ويعرف بـ "با ايشو"	1941م – 1951م	كان خليفة أخيه القائد على قبيلة آيت عطا الرتب، وبعد وفاته تسلم القيادة بشكل مؤقت، ثم عين رسميا بموجب ظهير 29 أبريل 1942م.
	أيت عطا الرتب	ابراهيم ولد علي وحدة	1951 –	ولد حوالي 1916، كان خليفة لأبيه وعمه على قياد قبيلة عطا الرتب (يعني كل الرتب)، ومنذ 01 يناير 1949 صار قائدا عمليا لكبر سن عمه، وعين قائد بشكل رسمي عام 1951. كان إبنه يدرس سنة 1950 في كوليج البربر بأزرو.
	أيت عطا الرتب	مولاي الزهيد بن محمد العلوي	10 فبراير 1956	ولد حوالي 1912في قصر الجديد، وهو شريف وزعيم وطنيي الرتب. عين بعد بروز بشائر الاستقلال قائدا على قبيلة ايت عطا الرتب (أوفوس) بظهير شريف.
ألنيف	آيت ايعزا، الشرفاء، المرابطين وركاكة الرك	با ايشو بن حمو أويوسف	1932 – 1933م	ولد حوالي سنة 1902م في ألنيف، عين قائدا على آيت يعزى ألنيف منذ احتلال هذه الأخيرة. شارك على رأس برطيزة الرك في عمليات إخضاع صاغرو التي قتل خلالها في 22 فبراير 1933م.
		امبارك اوحمو ن إزواطن	1943- 1949م	عين قائدا بظهير 30 أبريل 1943 على آيت إيعزا ألنيف، كان موضوع طلب عزل أرسل في 27 يناير1949 لمؤاخذة عليه باختلاس وتدخل في شأن وهو غير كفء له، فضلا عن محاولته إرشاء موظف وزرع المؤمرات في القبيلة.
		الشيخ: موحى أوتولال	1937	عين بظهير 28 أبريل1937 شيخا على آيت اونبكي ألنيف وظل بمنصبه ما بعد سنة 1947م
		الشيخ: محمد اوموحى أوعلي	1937	عين بظهير 23 مارس 1937 على آيت أسفول ألنيف وما وظل بمنصبه ما بعد سنة 1947م.
الطاوس	آيت خباش	الشيخ: حدى اوحمو	1937	عين بظهير 28 أبريل 1937 وظل شيخا حتى سنة 1947م.

وتمدنا بعض الوثائق الفرنسية بلائحة مطولة لتعيينات قياد جدد وخلفاء لهم خلال فترة ما بعد شهر غشت من سنة 1953م وعزل آخرين بمجال منطقة تافيلالت[103]، ويبدو أن هذا الزخم في التعيين والعزل لهؤلاء المسؤولين المحليين مرتبط بموقفهم من عزل ونفي السلطان محمد بن يوسف، إذ يبدو أن من لم يساير قرار سلطات الحماية كان مصيره العزل وربما النفي أو السجن. ومن هؤلاء قائد الريصاني محمد بن المهدي الذي وضع تحت الاقامة الجبرية بمنزله، قبل أن يتم عزله من منصبه ونفيه إلى مكناس، على خلفية معارضته عزل السلطان محمد بن يوسف[104].

2 ـ 2 ـ القياد و إدارة الحماية

عرف مجال أرفود ظهور زعماء أهليين وخاصة من القياد الذين قدموا خدمات مهمة لإدارة الحماية، ومن ذلك إسهام كثير منهم في عمليات الاحتلال سواء للمجال الذي أسندت لهم قيادته فيما بعد كمكافآة على دورهم في إخضاعه، أو في المجالات القريبة والمجاورة لمنطقة نفوذهم. ونموذج ذلك "علي أوحدى" الذي انحاز إلى جانب القوات الفرنسية منذ اقترابها من مناطق وادي زيز وربط معها علاقات ودية بعد أن أعلن خضوعه لها سنة 1916م[105]، ومنذ هذا التاريخ أضحى"علي أوحدى" يعيش في محيط مولاي التقي[106]، واشتهر بمدافعته عناصر المقاومة وتعقبهم والقبض على بعضهم، كما شارك في جل عمليات القوات الفرنسية المنظمة من أجل إحتلال مناطق تافيلالت الكبرى، بدءا بمعركة مسكي يوليوز 1916م والرتب والمعاضيد في نونبر 1916م، مرورا بدعم البعثة الفرنسية المستقرة في قصر تيغمرت 1917م التي وضع نفسه في خدمتها مع 15 آخرين من إخوته من قبيلة " آيت يحي أو موسى" بالرتب... وشارك أيضا إلى جانب الفرنسيين في معركة أولاد الحاج بمدغرة وفي معركة أولاد امبارك بتيزيمي 1919م وفي معركة الجرامنة في يونيو 1922م، وفقد بعض إخوته في مواجهة مقاومي أيت حمو وخاصة أخوه الحسن شيخ فزعة الرتب الذي قتل في مواجهة مع حركة لهذه القبيلة في "زاوية أملكيس"

---

[103] - Rapport de Fin d'année 1953, de Territoire du Tafilalet au chef de la Région Meknès, N° 2044 AIT.C /I, 08 Avril 1954, Dossier Rapport de Fin d'année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N, p. 6.

[104] ـ مقابلة شفوية مع مولاي الحسن بن محمد بن المهدي، أجريت بأرفود، يوم 31 غشت 2018م، وتنظر أيضا الوثيقة التي أمدنا بها مشكورا حول فرض الاقامة الجبرية على والده بالملحق رقم 06.

[105] - Ordre Général, N° 14, le Général Vidalon, Commandant Supérieur des T.O.M. Cite à l'Ordre de la Division, Copie Certifiée Conforme, Erfoud, 24 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[106] ـ هو مولاي التقي ابن محمد العربي بن الهاشمي المدغري الشيخ الدرقاوي الشهير بالمنطقة في أواخر القرن 19م، وعرف المترجم له بميله إلى الفرنسيين منذ حياة أبيه، الذي كان يحذر منهم ومن تصرفات إبنه ويتنذر بأن الشر من ورائه مما جعله يحرف اسم ابنه وينعته بمولاي الشقي، وقد صدقت نبؤة الشيخ في إبنه مولاي التقي، الذي استدعى الفرنسيين وساعدهم في معركة مسكي 1916م، وفي تثبيت وجودهم في مناطق وادي زيز، فتمت مكافأته بتعيينه قائدا على مدغرة والرتب واستمرت قيادة مدغرة في نسله خلال عهد الحماية. ينظر: المختار السوسي، م. س، ج. 16، صص. 306 - 307؛ محمد بوكبوط، **مقاومة الهوامش الصحراوية للاستعمار (1880 - 1938) صفحات مجهولة من صمود قبائل التخوم الشرقية من تافيلالت إلى واد نول**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2005، ص. 17. وأيضا
Télégramme de Territoire Boudenib à Subdivision Maroc Oriental Oujda, N° 642 R, 04 Juillet 1916, Dossier Quotidiens Bou-dnib 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N.

بأولاد شاكر سنة 1928م، وساهم في إحتلال تاردة يناير 1929م وأولاد الزهراء في ماي 1930م[107]، كما شارك في احتلال توروك والريصاني يناير 1932م وإيكلي فبراير 1932م. ووضع رهن إشارة سلطات المراقبة الفرنسية كل تأثيره في بلاد آيت عطا غير الخاضعين في محاولة لربط الاتصال مع أعيانهم واستمالتهم لوضع حد لمقاومتهم[108]. ولم يكتف "علي أوحدى" بالسعي لثني إخوته من آيت عطا على مواصلة المقاومة، بل كان من قياد المنطقة المشاركين في عمليات إخضاع جبل صاغرو، إذ ترأس برطيزة الرتب التي قتل منها 30 رجل من المجندين لإخضاع صاغرو[109]. وقد قلدته إدارة الحماية بعد إنشاء مركز أوفوس 1920- 1921م مشيخة الرتب الأعلى[110]، جزاء تفانيه في خدمتها. ثم عين خليفة على كل الرتب في 29 فبراير 1932 فقائدا رسميا عليه بموجب ظهير 16 يونيو 1933م[111]. ولم يكن للرتب قبل الاستعمار قائد، ولذلك فإن أول من تولى هذه المهمة هو "علي أوحدى"[112].

وفي قبيلة عرب الصباح غريس ربط حماني بن الهاشمي ـ أحد أعيانها ـ علاقات مع الفرنسيين منذ ما قبل إحتلال مجالها، وعندما أضحى الاحتلال قريبا منها، ساهم حماني بدور مهم في إخضاعها وخاصة واحتي الجرف وفزنا. وقد أضحى تقريبا منذ احتلال قبيلته في أبريل 1929م وإلى أكتوبر 1931م يقودها تحت مراقبة الفرنسيين، ويمارس بشكل عملي وظائف القائد عليها[113]. وإن ظلت مهمته وقتئذ غير رسمية. وظهر للمسؤولين الفرنسيين أهمية وتأثير هذه الشخصية ذات الصلات مع المناطق غير الخاضعة، إذ كانت تجمعه علاقات مع أهم أعيان بني امحمد والسيفا في تافيلالت وتيليوين في غريس وتوروك وملعب في فركلة السفلى، لذلك رأت إدارة الحماية ضرورة تعيينه بظهير في قبيلته حتى يمكن الاستفادة من نفوذه واستمالة الأعيان الذين يرتبط بهم وجذبهم من صف المناوئين إلى صف الخاضعين[114]، كما شارك حماني على رأس فزعة القبيلة في جل العمليات الحربية الفرنسية في المنطقة، إضافة إلى المساهمة وباستمرار

---

[107] - Fiche de Renseignement, Cercle d'Erfoud, 24 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[108] - Ordre Général, N° 10, le Général de Division Hure, Commandant Supérieur des T.O.M. Cite à l'Ordre de Régiment, Copie Certifiée Conforme, Erfoud, 24 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[109] ـ كان من بين قتلى الرتب المجندين من قبل القائد في معركة صاغرو: "باها واشكوك" و"محمد ثْنَاها أوعسو" و "عسو أوعدي" وكلهم من قصر تاخيامت، و"حماد ايدير" من قصر اربيت، و"باها حمو" من زاوية أملكيس... مقابلة شفوية مع "الحاج علي أوساكى"، أجريت في قصر تاخيامت، يوم 09 دجنبر 2003م.

[110] - Fiche de Renseignement, Cercle d'Erfoud, 24 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[111] - Bulletin de Renseignements du Capitaine Schmidt Chef du Bureau des Affaires Indigènes d'Erfoud, Territoire du Sud, 16 Mars 1931, Dossier Commandement Marocain, Ali Ou Hadda El Filali, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[112] ـ مقابلة شفوية مع "سيدي عمي احبيض"، أجريت في قصر الدويرة، يوم 10 دجنبر 2003م.

[113] - Bulletin de Renseignements de Lieutenant Blazy Chef du Bureau des Affaires Indigènes de Guéfifat, Territoire du Sud, 18 Octobre 1931, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[114] - Lettre du Général Commandant de la Région au Commissaire Résident Général, N° 2495 D.A.I/3, 9 Novembre 1929, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

في ضمان أمن مجال القبيلة والعديد من القوافل التي كانت تمون المراكز العسكرية الفرنسية في المنطقة[115]. ونظرا لأهمية هذه الشخصية وخدماتها لإدارة الحماية في المنطقة، بعثت السلطات المحلية الفرنسية سنة 1932م ملف ترشيحه للجهات العليا المسؤولة من أجل تنصيبه قائدا، واعتبرت ذلك تأكيدا لواقع كونه قائدا لقبيلته قبل احتلالها في أبريل 1929م، إذ كان يمارس وظائفه وإدارته عليها بكفاءة[116]. وهكذا تم تنصيب "حماني بن الهاشمي" قائدا رسميا عبر ظهير مؤرخ في 04 ذي الحجة 1350هـ / 13 أبريل 1932م على الجرف وفزنا وحنابو[117]، أي على مجموع قبيلة عرب الصباح غريس.

وأظهر بعض القياد التابعين لدائرة أرفود حماسا كبيرا بخدمة إدارة الحماية، إلى درجة أن منهم من قتل في سبيل تنفيذ أوامر وأجندة سلطات الحماية، ومن هؤلاء القائد "حبيبي بن هدي" الذي ترأس فزعة المعاضيد بعيد إحتلال الأخيرة، وظل على رأسها لأزيد من عشر سنوات. وخلال هذه المدة حارب إلى جانب القوات الفرنسية في معاركها ضد عناصر المقاومة بالمنطقة، ومن ذلك انخراطه في عملية احتلال الريصاني، إذ قام يوم 15 يناير 1932م بالهجوم على قصر "الزربة"، وساهم مع أتباعه في النجاح الذي حققته القوات الفرنسية بتافيلالت آنذاك، كما كان من الفاعلين في دعم الخاضعين وإنجاح عمل مصلحة الشؤون الأهلية في المنطقة[118]، ونظرا لانخراطه بخدمة إدارة الحماية ودعم صفوفها بالمنطقة ما بعد احتلال المعاضيد، فقد كان من بين الزعماء الأهليين الذين جندوا من أجل إتمام السيطرة على ما تبقى من معاقل المقاومة بالجنوب الشرقي المغربي، وفي مقدمتها جبلي أوكنات وصاغرو. ومن أجل هذه المهمة كان هذا القائد على رأس فزعة بلدته المجندة للمشاركة في اخضاع منطقة صاغرو، وفي طريقه إلى هناك تكلفت فزعته مع فزعة مصيصي بتعقب عناصر من المقاومة قاموا ليلة 6 - 7 يناير 1933م بقطع خط الهاتف ما بين ألنيف ومصيصي، لكن عناصر الفزعتين سقطوا نهار يوم 07 يناير 1933م في كمين بواد " تاغيا أوإيكو" (Taghia ou Ikkou) [119]، إذ فاجأهم جيش كبير من المقاومة بإطلاق الرصاص بشكل مكثف ومن مسافة قصيرة لاتتعدى 40 متر، وأدى هذا الكمين مع عدم وجود زعيم بالفزعتين عارف

[115] - Rapport du Lieutenant Blazy, Chef du Bureau des Affaires Indigènes de Guéfifat, 18 Octobre 1931, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[116] - Lettre du Général Commandant de la Région Militaire des Confins Algéro-Marocains au Directeur des Affaires Indigènes, N° 976 A.I /2, 11 Avril 1932, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[117] - Lettre du Général Commandant de la Région Militaire des Confins Algéro-Marocains au Directeur des Affaires Indigènes, N° 2559 A.I /2, 5 Octobre 1932, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[118]- Bulletin de Renseignements, Affaires Indigènes de Cercle d'Erfoud, Copie Certifiée Conforme, Erfoud, 24 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[119] - و حسب الرواية الشفوية التي تتقاطع كثيرا مع ما ورد في التقارير الفرنسية حول هذه العملية وقتلاها. والتي وقعت في موقع يعرف باسم "تيزي نتيكردوشن" (تعني بالامازيغية رقبة الذيب) قرب فزو نواحي مصيصي وذهب ضحيتها العديد من البرطيزة في مقدمتهم قائد المعاضيد وشيخ امصيصي. مقابلة شفوية مع "الحاج علي أوساكى"، أجريت في قصر تاخيامت أوفوس، يوم 09 دجنبر 2003م، وأيضا "عبيد بن رحمون بوعيش"، أجريت في أرفود، يوم 20 دجنبر 2003م.

بالميدان وبالمسالك جيدا إلى سقوط 11 قتيلا من البرطيزة، ضمنهم قائد المعاضيد[120] وشيخ مصيصي[121]، وجرح 11 آخرين بينهم ضابط فرنسي كانت إصابته خطيرة، وبعدها تمكن جيش المقاومة من الانسحاب باتجاه الغرب بعدما غنم 10 بنادق سريعة الطلق والعودة إلى صاغرو قبل قدوم فرق أخرى للنجدة[122].

ومن قياد مجال دائرة أرفود الذين قتلوا أيضا عندما كانوا ضمن وحدات القوات الفرنسية المجيشة ضد عناصر المقاومة، نذكر"با إيشو"[123] قائد قبيلة آيت يعزى في ألنيف، الذي قتل يوم 22 فبراير 1933م في بوغافر من قبل المقاومين المتحصنين بجبل صاغرو، وقد كان على رأس برطيزة الرك[124] التي توجهت للمشاركة في عملية إخضاع ما تبقى من معاقل المقاومة في المنطقة، بناء على أوامر وتوجيهات سلطات الحماية، فالأخيرة نجحت بالفعل في سياستها القائمة على إخضاع المناطق المغربية بواسطة المغاربة أنفسهم، وشكل القياد أحد الأدوات الناجعة بهذه السياسة، من خلال تفاني الكثير منهم في تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من المسؤولين الفرنسيين، وتعسفهم على السكان سواء في عمليات التجنيد أو في فرض الكلف والمغارم عليهم لفائدة إدارة الحماية.

وعملت سلطات الحماية بالمغرب بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، على بعث رسائل وخطابات إلى الزعماء الأهليين المغاربة، في محاولة منها لاستمرار ولائهم وتبعيتهم لها، إضافة إلى سعيها من خلالهم لجذب الساكنة للانخراط بالمجهود الحربي الفرنسي. وفي هذا الإطار يمدنا أحد التقارير أن رئيس منطقة تافيلالت بعث خطابا إلى أعيان الأهالي في مكاتب أرفود والريصاني يوم 06 شتنبر 1939م، من أجل أن يقرأ على السكان، ويضعهم في صورة ما يجري، وبعد ذلك أرسل القاضي والقياد الخمسة لدائرة أرفود (الرتب، المعاضيد، تيزيمي، الجرف، بني امحمد) رسائل إلى الكولونيل مسؤول المنطقة يعبرون فيها عن مشاعرهم المتوافقة مع مشاعر الغالبية من السكان ـ حسب التقرير ـ التي تتمنى االنصر للقوات الفرنسية بالحرب[125]. هذه المشاعر الايجابية التي عبر عنها قياد المنطقة لسلطات المراقبة برسائل

---

[120] ـ قتل من فزعة المعاضيد في هذا الكمين إلى جانب القائد "حبيبي بن هدي" كل من "عمي بالحاج" و" محمد بن الشيخ" ـ هما من أعيان البلدة ـ إضافة إلى "سيدي محمد ولد الطاهر بنعطية " من قصبة المعاضيد ومن الجرحى "عبيد بن بوبكر" و "عبد الواحد بن سيدي حمو" و" البشير بنهشوم"... هذا الأخير أصيب في رجله وحمل أولا إلى ثكنة مصيصي ثم نقل عبر الطائرة إلى بوذنيب للعلاج رفقة الضابط الفرنسي الذي مات تلك الليلة، وقد تسببت له الإصابة في عرج دائم برجله.مقابلة شفوية مع المعني بالأمر "البشير بنهشوم"، أجريت في المعاضيد، يوم 21 فبراير 2003م.

[121] ـ هو "موحى اوعلي" شيخ آيت إسفول منذ احتلال مصيصي في 14 فبراير 1932م، قتل يوم 07 يناير 1933م خلال ملاحقة جيش للمقاومة بفركلة، ووقتها كان يعمل تحت إمرة الكابتان Melmoux رئيس مكتب دائرة أرفود. ينظر:

Fiche Concernant, Moha Ou Ali, Affaires Indigènes de Bureau d'Alnif, Cercle d'Erfoud, 18 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[122] - Compte-rendu Hebdomadaire de Renseignements, Période du 1 au 8 Janvier 1933, Affaires Indigènes Région Militaire des Confins Algéro-Marocains, N° 6 A.I.2/C, Dossier Tafilalt 1929- 1939, Carton 14MA/900/211, Série Meknès, A.D.N, p. 3.

[123] ـ هو "با ايشو بن حمو أو يوسف" ولد حوالي سنة 1902م بألنيف، عين قائدا على آيت ايعزا والشرفاء والمرابطين وركاكة الرك منذ احتلال ألنيف سنة 1932م. شارك على رأس برطيزة الرك إلى جانب القوات الفرنسية بمعارك صاغرو، حيث قتل هناك يوم 22 فبراير 1933م. ينظر

Fiche Concernant, Boua Ichou, Affaires Indigènes de Bureau d'Alnif, Cercle d'Erfoud, 18 Septembre 1942, Dossier Mémorial des chefs Indigènes, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[124] - Ibidem.

[125] - Rapport Trimestriel, 3° Trim. 1939, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 1783/P.P, 26 Septembre 1939, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

رسمية، جسدوها بشكل عملي عبر انخراط كل قائد في تجنيد عدد معين من الرجال بمجال قيادته حسب ما تحدده له إدارة الحماية، والزج بهؤلاء عنوة في فرق أرسلت إلى الأراضي الفرنسية أو أراضي حلفائها للمشاركة في دعم مجهودهم الحربي والاقتصادي، من خلال تأمين استمرارية اشتغال المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وشمل التجنيد بالأساس السكان البسطاء الذين أرسلوا إلى فرنسا تحديدا لتعويض الخصاص الكبير في اليد العاملة بالفلاحة والمناجم وبعض المعامل أو للحراسة...

أما المغاربة الذين كانوا أساسا في جبهات القتال فهم المنخرطون في فرق " الكوم"، الذين قتل الكثير منهم، وآخرون رجعوا بعاهات أو أمراض نفسية، نتيجة لهول ما عايشوه من ويلات الحرب[126].

كما تفاعل القياد إيجابا مع الأوامر الرسمية وقاموا باستخلاص مساعدات فرضت على السكان لتقديمها إلى إدارة الحماية كنوع من التضامن مع الدولة الحامية في حربها الكبرى. وارتباطا بهذا الجانب، ما تزال الذاكرة المحلية حافلة بصور من أشكال إرغام السكان على المساهمة المادية في الحرب العالمية الثانية، إذ فرضت سلطات الحماية عبر القياد على كل أسرة من سكان دائرة أرفود أداء دجاجة وبيضة كل أسبوع، و لم تعف حتى الأسر المعوزة من أداء هذه الكلفة، التي كان عليها أن تدبر أمرها، كما فرض على قبائل السيفا والمعاضيد وتيزيمي أن تؤدي كل واحدة منها 50 خروفا شهريا طيلة فترة الحرب[127].

وانخرط عدد من أبناء قياد دائرة أرفود في سلك الجيش الفرنسي، وحازوا على رتب عسكرية متقدمة، وساهموا بعمليات القوات الفرنسية، إذ تم إرسالهم إلى الهند الصينية في فترة أواخر الأربعينيات من القرن 20م، من أجل المشاركة إلى جانب هذه القوات في القضاء على المقاومة التي ظهرت ضد الوجود الفرنسي هناك[128]. وهو ما يبرز تماهي بعض القياد في خدمة السياسة الفرنسية.

ساير قياد المنطقة سياسة الحماية، وعملوا على تنفيذ توجهاتها وأوامرها، حفاظا على مناصبهم التي كان بقاؤهم فيها رهينا برضى السيد الفرنسي، خاصة أن عددا منهم تولي منصب القائد لأول مرة نتيجة خدمة الفرنسيين، وكانوا يخشون من فَقْد مناصبهم مع ما يعنيه ذلك من ضياع امتيازات ووضع اعتباري مكتسب، ناله بعضهم بالترهيب، هذا فضلا عن التوجس من صعود منافسين متوثبين لأخذ المنصب. كل ذلك وغيره دفع القياد إلى العمل الدؤوب من أجل كسب رضى سلطات الحماية.

---

[126] ـ ما تزال الذاكرة المحلية للمسنين في المنطقة حافلة بمعطيات عن أسماء رجال جندوا من قبل القياد للمشاركة فيما يخدم المجهود الحربي الفرنسي، إذ نجد من قصر أولاد عبد الله في الرتب كل من "عبد القادر بن عطي" و"محمد باشا" و "أحمد بن الحبيب" و"الصديق بن الحسين". مقابلة شفوية مع "محمد بن التهامي بالعربي الهلالي"، أجريت في قصر أولاد عبد الله بالقصر الجديد في الرتب، يوم 10 دجنبر 2003م. وفي المعاضيد جند العشرات في هذه الحرب ومنهم "حاجي بن الحميم" و "البشير ولد الحاج حيدا" و" العياشي بن موح" و"المكي بن عميمي ـ البزيم ـ" و"ولد الحبيب بن بوطيب"... ومنهم من قتل هناك ولم يرجع مثل " بجا ـ الجيلالي ـ بن حمي بونعيلا " و "العربي بن الحسين الخدير" و" بن الفقيه ولد عبد الرحمان بالفقيه " و"عبيد ولد الصديق بن الحميم" و"ولد خيي دادان"... مقابلة شفوية مع "االحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 19 فبراير 2003م. وأخرى يوم 17 أبريل 2016م.

[127] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2016م.

[128] - Feuille de Renseignements, Concernant Baba ben el Hadj el Madani, Cercle d'Erfoud, Territoire du Tafilalet, 1949, Dossier Baba ben el Hadj el Madani, Carton 1MA/200/969, Série D .I, A.D.N.

وبالمقابل نجد بالمنطقة قيادا آخرين أبانوا عن قناعات متضاربة مع المصالح الفرنسية، وقد أشرنا سابقا إلى موقف "علي ولد الحاج الزدكي" قائد آيت ازدك قبل الاستعمار، الذي آثر الانحياز إلى خيار المقاومة والجهاد ضد المحتل، فانخرط بصف حركات المقاومة منذ وصول الفرنسيين إلى وادي زيز، وكان أحد الزعامات المحلية بمعارك مسكي والمعاضيد 1916م... واشتهر بكثرة هجراته مع أسرته نحو المناطق غير الخاضعة بعد[129]. مفضلا بذلك خيار البعد عن الديار والهجرة والمقاومة ومخاطرها، على خيار المنصب والامتيازات والسلطة التي تعني مسايرة سياسة الحماية وتنفيذها ولو بتعسف على السكان.

كما برز أيضا موقف القائد محمد بن المهدي في الريصاني الرافض لعزل ونفي السلطان محمد بن يوسف سنة 1953م، وهو موقف مختلف عن مواقف باقي قياد دائرة أرفود الذين سايروا قرار العزل، وهو الموقف الذي أغضب المسؤولين الفرنسيين ودفعهم إلى عزله عن منصبه ونفيه عن تافيلالت، وتولية "ابن المصطفى" بدلا عنه قائدا على الريصاني[130].

تماهت المؤسسة القايدية بدائرة أرفود زمن الحماية مع سياسة وأوامر المسؤولين الفرنسيين، غير أن التفاعل مع هذه السياسة تباين بين قائد وآخر، لذلك يصعب خندقة كل قياد المنطقة في توجه معين ووضعهم في سلة واحدة، ومن أجل الإحاطة بهذه المؤسسة ومواقفها وسلوكها بالمنطقة إبان الحماية. يتطلب الأمر تتبع حالة كل قائد على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات المحلية والوطنية والدولية، ورصد تفاصيل ذلك يحتاج من وجهة نظرنا إلى مشروع بحث مستقل لا يتسع له هذا البحث.

2 ـ 3 ـ اختصاصات القياد ومهامهم

تمتع قياد المنطقة باعتبارهم ممثلي المخزن المغربي باختصاصات سياسية وتنظيمية وقضائية. إذ كان القائد يمارس السلطة القضائية باسم السلطان، إلى جانب القاضي الشرعي المعين هو الأخر بظهير سلطاني، واقتصرت سلطة القائد بهذا الجانب على قضايا مدنية وجنائية محددة، فكان مخولا له إصدار الأحكام في القضايا التي يعاقب عليها بالسجن ما بين ثلاثة أشهر وعامين[131]. وهناك من تحدث على أن القائد كان له اختصاص إصدار الأحكام في المخالفات التي لاتتجاوز سنة سجنا وألف فرنك غرامة[132].

---

[129] - Télégramme Officiel de Territoire Bou Denib au Résident Général, N° 700 R, 20 Juillet 1916, Dossier Quotidien Boudenib 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N.

[130] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج المكي طلحة"، أجريت في المعاضيد، يوم 16 أبريل 2016م؛ وأخرى مع "مولاي الحسن بن محمد بن المهدي" أجريت في أرفود، يوم 31 غشت 2018م.

[131] - Stéphane Bernard, op.cit, T. 3, pp. 51 - 52.

[132] ـ القبطان سعيد كنون، **الجبل الأمازيغي. آيت أومالو وبلاد زيان. المجال والإنسان والتاريخ**، تعريب محمد بوكبوط، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، ع. 18، الرباط، 2014، ص. 154. ونشير إلى أننا سنتطرق بتفصيل لإختصاصات القياد القضائية في الفصل الرابع من الباب الأول.

كان للقائد في البوادي والمراكز الصغرى مساعدين يسمى كل واحد منهم خليفة، كما وضع تحت تصرف القائد عدد من المخازنية الذين يقومون بتنفيذ أوامره وأحكامه وفرض سلطته[133]، ومنها إحلال الأمن وتطبيق النظام في المجال الجغرافي التابع له، وهذا جوهر مهام القياد بشكل عام، إذ كان معيار نجاح القائد بمهمته عند سلطات الحماية، يتجلى أساسا في جعل السكان خاضعين ومنخرطين في النظام القائم آنذاك، من خلال أداء الكلف والضرائب المفروضة وعلى رأسها الترتيب، والمشاركة بأعمال السخرة، عبر الانخراط بمختلف الأوراش المفتوحة من مسؤولي إدارة المراقبة لإنجاز بنيات تحتية أو بناءات عمرانية وإدارية أو مشاريع سقوية بالمنطقة، إضافة إلى التطوع بأعمال الصيانة والأشغال المنزلية وأعمال البستنة... في محلات إقامة الضباط ومكاتب عملهم. وتكلف القياد أيضا بتجنيد عدد من الرجال لفائدة الميتروبول أثناء الحروب الاستعمارية في مناطق أخرى كالفيتنام مثلا أو خلال الحربين العالميتين. ولا تزال الذاكرة الشعبية المحلية للمسنين بالمنطقة تحفل بتفاصيل أعمال السخرة التي كانوا مجبرين على أدائها سنويا، والتي كانت تبلغ أربعة أيام لكل راشد من الرجال بالسنوات العادية. لكن كثيرا ما كانت هذه الأيام تضاعف إلى 20 يوم عمل بالسنة للفرد، واستغل بعض القياد هذا الأمر لتسخير الناس وتجنيدهم للعمل بأملاكهم ومصالحهم الخاصة، ما داموا هم المكلفين بتعيين الرجال للعمل وتوفيرهم حسب متطلبات سلطات المراقبة[134]، وهنا مارسوا شططا كبيرا في استخدام السلطة، من خلال إعفاء البعض من أداء هذه الخدمة ومضاعفتها على آخرين، وتحكم في ذلك الوضع الاعتباري والعائلي والنفوذ لهؤلاء المعنيين، كما أنها خدمة لأداء مصلحة عامة غير أنها صارت توظف لخدمة مصالح القياد في المنطقة.

ساهمت قبائل المنطقة بحصص معتبرة بالعمل المجاني لفائدة إدارة الحماية، واضطلع القياد بدور مهم في دفع القبائل للقيام بهذه الأعمال. بهدف إبراء ذمتهم أمام سلطات المراقبة التي كانت تحدد نوعية وعدد العمالة المجانية المطلوبة بكل ورش. وعموما كان كل فرد راشد مطالب بأداء أربعة أيام في السنة كأعمال سخرة للدولة. لكن هذه الأيام كانت غير محسوبة التأدية ويفرض إعادتها ببعض الحالات مثل:

ـ الحاجة إلى استصلاح الطرق والمسالك المخربة بفعل فيضانات الأودية.

ـ عشية زيارة رسمية لمسؤول مهم، كانت تحتاج لبعض الرجال لتهيئة ميادين أو طرق أو مقرات... يمر بها ذلك المسؤول أو يزورها.

ـ عند الحاجة للقيام بعمل مستعجل ومهم كإقامة طريق أو مدرج للطيران... يستدعي تجميع بعض المئات من الرجال خلال أيام محددة للقيام بالعمل المطلوب.

---

[133] - Stéphane Bernard, op.cit, T. 3, p. 47.

[134] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2016م.

ـ القيام ببناء مدارس أو صيانتها وسط المجالات القبلية والقصورية من أجل تعليم أطفالها.

ـ ترميم بعض الخسائر في المنشآت السقوية أو تنفيذ أعمال جديدة وأساسية تحتاج إلى جهود عدة، منها تخصيص أرصدة مالية لشراء الإسمنت ونقل الأحجار بالشاحنات أو لأداء أجور المْعَلْمين في البناء. في حين الباقي تقوم به القبيلة مثل صنع الجير وتوفير كل اليد العاملة غير المتخصصة وبدون مقابل[135].

ومما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن وثائق الأرشيف الفرنسي، تتقاطع بشكل كبير مع ما زودتنا به الرواية الشفوية المحلية حول التشخيص والتوصيف لأعمال السخرة، التي كانت ساكنة المنطقة تؤديها لفائدة إدارة الحماية، التي مارست فيها ألوان مختلفة من الضغط والتعسف والاستغلال للساكنة، من قبيل العمل الشاق وطول ساعاته والإهانة لأتفه الأسباب، كما فرض على السكان توفير أدوات العمل والدواب المساعدة عليه، وكذلك بعض المواد الأساسية بالبناء كالحجر والجير والتراب والأخشاب... فضلا عن عدم إعفاء حتى المرضى الذين فرض عليهم التعويض بعد التعافي أو بتعيين بديل عنهم[136]. وقد قام قياد المنطقة بدور محوري في توفير اليد العاملة للسخرة حسب متطلبات إدارة المراقبة، واستغلوا وضعهم لتسخير السكان في الأعمال الخاصة بهم. وهو ما طرح في بعض المناسبات إشكالات لسلطات المراقبة الرافعة لشعار خدمة الساكنة وسيادة القانون من جهة، والحد من تجاوزات بعض المسؤولين المحليين كالقياد من جهة أخرى، الأمر الذي دفعها أحيانا إلى فرض عقوبات زجرية على القياد لتجاوزاتهم واستغلالهم للساكنة، من ذلك مثلا مؤاخذة قائد المعاضيد حاجي بن هدي على تسخيره بعض رجال القبيلة للعمل بأملاكه الخاصة في أولاد الزهراء دون إذن مسؤولي إدارة المراقبة[137]، كما تلقى توبيخا وفرضت عليه غرامة بحوالي 25 ألف فرنك بسبب عدم حرصه على توزيع جيد لمياه الفيض بالمجال القبلي التابع له[138]. كما سجلت إدارة المراقبة على القائد بابا بن الحاج المدني في تيزيمي تجاوزات وتعسفا في ممارسة السلطة[139]، وعلى قائد الرتب لتصرفه بأملاك الجماعة دون الرجوع إليها، ففرضت عليه عقوبة تتضمن توبيخا وغرامة ألف فرنك[140].

---

[135] - Procès - verbal de Passage de Consignes le Commandement du Bureau du Cercle d'Erfoud, N° 318 /C.E. /C, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, 27 Juillet 1954, Dossier Passage de Consignes d'Erfoud 1954, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[136] ـ لا تزال الذاكرة المحلية للشيوخ والمسنين في المنطقة حافلة بصور عديدة لظروف استغلال الساكنة المحلية من خلال أعمال السخرة. مقابلات شفوية مع كل من : "عبد القادر بن علي موساوي"، أجريت في قصر تاحسونت بالريصاني، يوم 13 ماي 2015م ؛ "الحاج المكي طلحة"، أجريت في المعاضيد، يوم 16 أبريل 2016م ؛ "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2016م...

[137] - Rapport Concernant Les agissements du Caid Hajji ben Heddi, de Bureau du Cercle d'Erfoud, 09 Mars 1955, Dossier Commandement Marocain/ Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[138] - Arreté Viziriel de Mohamed El Mokri, N° 162, 28 Mai 1949, Dossier Commandement Marocain/ Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[139] - Lettre de Chef du Bureau du Cercle d'Erfoud au Chef du Cercle d'Erfoud, N° 540/CE/CONF, 17 Décembre 1949, Dossier Commandement Marocain/ Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[140] - Lettre du Colonel Commandant le Territoire du Tafilalet au Résident Général, N° 385 D.A.I /3, 06 Février 1935, Dossier Commandement Marocain/ Meknèss, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

وامتدت سلطة القياد إلى المساهمة في تحديد واجبات ضريبة الترتيب وجبايتها من السكان بمساعدة الشيوخ واجماعات القصور والقبائل، إذ عملوا بتفان في جمعها من الساكنة المحلية لفائدة سلطات الحماية. ولم يتعاملوا مع أمر هذه الضريبة بشفافية، إذ استفادوا من زيادة سنتيمات بالترتيب لفائدتهم[141]. وهو ما جعل البعض منهم يعمل على رفع قيمة الضريبة حتى ترتفع قيمة نسبتهم منها، وكل ذلك من أجل الاغتناء على حساب السكان البسطاء الذين كانوا ضمن النفوذ المجالي لقياداتهم.

2 ـ 4 ـ أجور القياد وامتيازاتهم

تنوعت إيرادات القياد والامتيازات التي تمتعوا بها على عهد الحماية، سواء المرتبطة باستغلال مناصبهم أو الوضع الاعتباري الذي كانوا يحظون به داخل مجالات قيادتهم. مما جعلهم يفرضون كلفا على محكوميهم ويبتزونهم[142] أو يسخرونهم لخدمة مصالحهم الشخصية. كما خصصت سلطات الحماية للقياد ـ على غرارسياسة السلطان مولاي عبد العزيزـ أجورا لكنها كانت غير محددة وغير قارة، حيث إنها كانت ترصد نسبة 10% من قيمة ضريبة الترتيب المستخلصة من السكان، فتخصص 6 % منها للقياد و4 % المتبقية تمنح للشيوخ[143]. ونتيجة عدم ديمومة وثبات أجور وتعويضات القياد فقد استمروا في نهب محكوميهم وراكموا على حسابهم الثروات. لكن الملاحظ أن أجور وتعويضات هؤلاء المسؤولين المحليين كانت متباينة تبعا للمنطقة التي يمارسوا فيها مهمتهم، كما يوضح الجدول الأتي.

جدول رقم 02: مقارنة أجور باشوات وقياد بعض المناطق المغربية سنة 1927م، ومكوناتها بالفرنك[144] :

الأجرة / الإسم	الوظيفة (الصفة)	الاقامة	الراتب بالفرنك	تعويض مؤقت بـ 12%	تعويض عن نفقات التمثيل	مجموع الأجر بالفرنك
عبد الرحمان بركاش	باشا	الرباط	47520	5702,40	6000	59222,40
محمد بوشتى البغدادي	باشا	فاس	51840	6222,80	لا شيء	58060,80
أحمد السعيدي	باشا	مكناس	34560	4147,20	6000	44707,20
علال بن ابراهيم القاسمي	قائد	مزكان (الجديدة)	24192	2903,04	2000	29095,04

[141] - Stéphane Bernard, op.cit, T. 3, p. 52.

[142] ـ بنعبد الله الوكّوتي، **ذكريات مقاوم**، مطبعة التوفيق، الرباط، ط. 1، 1996، ص. 62.

[143] ـ محمد خير فارس، م. س، ص. 216.

[144] - Transmission du Directeur Général des Affaires Indigènes aux Généraux Commandants des Régions, N° 1249 D.A.I, 5 Mai 1927, Dossier Situation Matérielle des Pachas et Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

محمد بن دحان	قائد	أزمور	"	"	"	"
قاسم بن ادريس	قائد	البهاليل	4320	1152	لا شيء	5472
لحسن بن ابراهيم تامي	قائد	أكادير	13392	1607,04	2000	16999,04
حسن بن حمو الزياني	باشا	خنيفرة	36000	4320	لاشيء	40320
محمد بن قدور أوفقير	**باشا**	**عين الشعير**	**14400**	**1728**	**لاشيء**	**16128**

اتسمت الرواتب الرسمية الممنوحة للباشوات والقياد بالمناطق المغربية في عهد الحماية بالتفاوت، وكانت ترتفع عموما لدى الباشوات خاصة في المدن الكبرى. كما يسجل تباين مداخيل القياد حسب المناطق المغربية، حيث إن أجر قائد أزمور مثلا كان يضاعف بحوالي خمس مرات نظيره في البهاليل. وعند مقارنة أجور الباشوات نستشف أن أجر محمد أوفقير باشا عين الشعير (بوذنيب) كان متواضعا مقارنة مع أجور باشوات المناطق الأخرى. ويفسر ذلك بضعف أهمية مجال بوذنيب ـ أحد مجالات تافيلالت الكبرى ـ وحجم ساكنته وموارده مقارنة مع الحواضر المغربية الأخرى. كما أن مكونات أجرة الباشا أوفقير لا تتضمن التعويض عن نفقات التمثيل، التي كانت تصرف بناء على قيامه بمهمة تمثيل الإدارة بصفته تلك، أو الحضور ببعض المناسبات والتظاهرات العامة واللقاءات الرسمية. ونظرا لضعف تعويضات الباشا أوفقير ومجموع أجره، فقد سعت إدارة الحماية على الرفع منه، وهو ما تبرزه رسالة جوابية من دائرة بوذنيب لمصلحة الشؤون الأهلية، تتضمن اقتراحها على الجنرال قائد الجهة في سنة 1927م تحسين راتب الباشا أفقير، حسب ما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 03: يستعرض وضعية أجرة الباشا أوفقير سنة 1927م والوضعية المقترحة[145] :

	الإسم	الوظيفة (الصفة)	الاقامة	الراتب بالفرنك	تعويض مؤقت بـ 12%	تعويض عن نفقات التمثيل	مجموع الأجر بالفرنك
وضعية راتبه السنوي (1927م)	محمد بن قدور أوفقير	باشا	عين الشعير	14400	1728	لاشيء	16128
الوضعية المقترحة	محمد بن قدور أوفقير	باشا	عين الشعير	22320	2678,4	لا شيء	24998,4

[145] - Lettre de Cercle de Bou-Denib au Général Commandant de la Région, N° 390 F.C.B, 3O Mai 1927, Dossier Situation Matérielle des Pachas et Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

يتضح أن سلطات الحماية وعلى أعلى المستويات كانت تسعى بين الفينة والأخرى إلى الالتفات إلى هؤلاء المسؤولين الإداريين المحليين، وتعمل على رفع رواتبهم مكافأة لهم على الخدمات المهمة التي كانوا يسدونها إليها، وحتى تظل هذه الفئة من الموظفين مرتبطة بسلطات الحماية وتخدم أجندتها ومشاريعها في المغرب بشكل عام.

ومما يبين اهتمام مسؤولي سلطات الحماية بالقياد ما ورد في رسالة من المقيم العام الجنرال نوكيس (1936 - 1943م) في 18 يونيو 1938م موجهة إلى رؤساء الجهات المدنية والعسكرية المغربية حول موضوع "وضعية القياد"، فقد اعتبرأن هذه الشريحة من المسؤولين المحليين مهمة، وأن الخدمات التي تقدمها لإدارة الحماية كانت تتقاضى عنها أجورا تتكون بالأساس من نسبة مئوية معينة من ضريبة الترتيب، إضافة إلى نسبة من حقوق الأسواق، وأن حذف النسبة المخصصة للقياد من الأخيرة فرض إعادة النظر في أساس الأجر المخصص للقياد[146]. وتتحدث الرسالة أيضا عن وضعية كتلة القياد سنة 1935م، المكونة من 436 قائد مأجورا[147]. ضمنهم 148 في مناطق المراقبة المدنية، و288 في الجهات العسكرية، وهذه الكتلة من القياد الأهليين كانت موزعة حسب رتب الامتيازات المالية الممنوحة كالتالي:

جدول رقم 04: يوضح تباين الأجور والمكافآت العامة للقياد حسب المناطق سنة 1935م بالفرنك[148] :

	عدد القياد	الحصة من ضريبة الترتيب	نصيبهم من حقوق الأسواق	المجموع	متوسط المكافآة لكل قائد أهلي
في المناطق المدنية	148	1946149,68	682963,19	2629112,87	17764
في المناطق العسكرية	288	1594054,51	527856,18	2121910,69	7368
المجموع	436	3540204,19	1210819,37	4751023,56	10896,84

يظهر أن الحصة المخصصة كمكافآة للقياد من جمع ضريبة الترتيب هي أعلى بالنسبة للقياد في المناطق المدنية مقارنة بنظرائهم في المناطق العسكرية، ونفس الملاحظة بالنسبة لحقوق الأسواق التي كانوا يأخذون منها نسبة معينة. وهذا التفاوت جعل مجموع المكافآت المخصصة لقياد المناطق المدنية أعلى من مجموع مكافآة قياد المناطق العسكرية رغم كثرة عدد الأخيرين، وهو ما إنعكس في النهاية على

[146] - Transmission de Général Noguès Résident Général de France au Maroc aux Généraux Commandants des Régions, N° 1618 D.A.P/2, 18 juin 1939, Dossier Situation des Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[147] - يعني أنه موظف وقائد رسمي مما كان يخول له أخذ أجر معين.

[148] - Transmission de Général Noguès Résident Général de France au Maroc aux Généraux Commandants des Régions, N°1618 D.A.P/2, 18 juin 1939, Dossier Situation des Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

متوسط دخل كل قائد على حدة، والذي ارتفع في المناطق المدنية إلى حوالي 17764 فرنك سنويا لكل قائد، بينما لم يتعدى 7368 فرنك للقائد في المناطق العسكرية.

تمتع القياد بفترة الحماية بعدة امتيازات منها حق التنقل بالمجان على متن حافلات النقل العام، ومما يبين ذلك رسالة بعثها المقيم العام إلى مدير"الاتصالات والانتاج الصناعي والعمل" حول موضوع "تنقلات الرؤساء الأهليين"، إذ ورد فيها أنه **" بلغ إلى لإقامة العامة أن أحد القياد مكلف بمهمة في إطار الخدمة في مجال قيادته، تم رفض ولوجه لإحدى حافلات شركة C.T.M [149]، إذ أن العامل بهذه الشركة لم يتقبل طبيعة المهمة الرسمية لتنقله ولم يخصص له مقعد، لذلك أطلب منك التدخل لدى مدراء شركات النقل العام بأن ييسروا تنقل القياد والباشوات اعتماد على تعريف سهل بهويتهم عبر بطاقة التعريف."**[150] وبناء على ذلك ورد جواب مدير "الاتصالات والانتاج الصناعي والعمل" للمقيم العام يخبره فيها عن الجهود التي بذلها لتيسير التنقل عبر وسائل النقل العام للرؤساء الأهليين الذين يكونون بمهمات رسمية، حيث أبرز في رده جواب شركة C.T.M ، التي ذكرت أنها أصدرت تعليمات للعاملين عندها من أجل تلبية الطلبات الممكنة لحاجات الرؤوساء الأهليين بالتنقل في خطوط المصلحة، وأنها خصصت للباشوات والقياد الاستفادة من مقعدين محجوزين بكل حافلة قبل 24 ساعة من يوم الانطلاق بالمحطات على رأس كل خط، وذلك من أجل العاملين الإداريين الذين يتوفرون على حجز أو أمر للقيام بخدمة رسمية تتطلب تنقلا على متن الحافلة المعنية[151].

استغل القياد رصد إدارة الحماية نسبة معينة من إيراد ضريبة الترتيب لفائدتهم كجزء من التعويضات الممنوحة لهم، فعمل عدد منهم على تضخيم قيمة الترتيب على السكان، بهدف رفع مداخيلهم من هذا المورد المهم. وقد بلغت مثلا قيمة نصيب قائد المعاضيد وأولاد الزهراء ومركز أرفود "حاجي بن هدي" من ضريبة الترتيب لسنة 1950م حوالي 40 ألف فرنك. ومجموع إيرادات القائد السنوية كانت 300 ألف فرنك[152]. ويبدو أن عائدات القياد سواء من الترتيب أو من غيرها عرفت تزايدا مع مرور

[149] ـ هي "الشركة المغربية للنقل" المعروفة اختصارا باسم "ستيام"، تأسست سنة 1919م وهي شركة متخصصة في نقل المسافرين عبر الحافلات. عن الموقع الإلكتروني : http://www.errachidia 24.com/%DA9/#.WRIkrkXJzIU تاريخ الاطلاع 09 ماي 2017م.

[150] - Lettre du Général Noguès Résident Général de France au Maroc au Directeur des Communications, de la production Industrielle et du Travail, N° 2742 D.A.P/2, 21 Mars 1942, Dossier Situation des Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[151] - Lettre du Directeur des Communications, de la production Industrielle et du Travail. au Résident Général de France, N° 6869 /3, 27 Avril 1942, Dossier Situation des Caids, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[152] - Feuille de Renseignement, Cercle d'Erfoud, Année 1950, Dossier Commandement Indigène Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

السنوات، وهذا ما نستشفه من وضعية هذا القائد كنموذج والتي بلغت من الترتيب 100 ألف فرنك في سنتي 1953 و1954م ومجموع مداخيله لسنة 1954م قفزت إلى 800 ألف فرنك[153].

جدول رقم 05: مقارنة تطور مداخيل القائدين حاجي بن هدي[154] وبابا بن الحاج[155] ببعض السنوات :

المداخيل بالفرنك / السنوات	الحصة من الترتيب		ملحق (تكملة) الأجرة		التعويض على حذف حقوق الأسواق		متوسط مجموع المدخول السنوي	
	للقائد حاجي	للقائد بابا	للقائد حاجي	للقائد بابا	للقائد حاجي	للقائد بابا	للقائد حاجي	للقائد بابا
1946	9000	19000	لا شيء	لا شيء	3740 فرنك للسنة	ـــــ	300 ألف فرنك	600 ألف فرنك
1947	12000	18000	لا شيء	لا شيء	" "	ـــــ	" "	" "
1948	7589	24573	25000	20000	" "	ـــــ	" "	" "

كان نصيب القياد بمجال دائرة أرفود من ضريبة الترتيب المفروضة على السكان متذبذبا خلال سنوات الحماية، وإن كانت تميل غالبا إلى الارتفاع، كما تنوعت مداخيل القياد ما بين ضرائب وأجرة قارة وحقوق الأسواق، وللإشارة فالوثائق التي بين أيدينا لم تسعفنا بمعطيات حول نصيب القائد بابا بتيزيمي من حقوق الأسواق. مع تسجيل تفاوت بينه وبين القائد حاجي بالمعاضيد فيما يخص التعويضات والمكافآت ومتوسط المداخيل السنوي، رغم إنتمائهما لمجال جغرافي متقارب ومتشابه، فهل يرجع ذلك إلى حجم سكان كل قيادة؟ أم إلى شساعة مجالها؟ أم أن الأمر رهين بمواصفات ومؤهلات كل قائد في التدبير؟

وقد استفاد كل قائد أيضا من مؤنة كانت تؤديها له الساكنة التي توجد تحت سلطته، وفي هذا الصدد فقد كانت قبائل الرتب منذ 1952م تؤدي مؤونة شهرية إلى دار القائد، ونفس الأمر بالنسبة إلى قبيلة المعاضيد التي كانت تمنح هي الأخرى هذه المؤونة، وأما في قيادة تيزيمي والسيفا فإن القائد "بابا بن الحاج" وجدها فرصة من أجل استغلال السكان، إذ عمل على أخذها من الجميع، موظفا مختلف الأساليب لإستخلاصها، وهو ماجعل حتى الأفراد الرافضين والمعارضين لأداء مثل هذه الخدمة والكلف يرضخون

[153] - Feuille de Renseignement, Cercle d'Erfoud, Année 1954, Dossier Commandement Indigène Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[154] - Feuille de Renseignements, Cercle d'Erfoud, Année 1949, Dossier Commandement Indigène Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[155] - Feuille de Renseignements, Concernant Baba ben el Hadj el Madani, Cercle d'Erfoud, Territoire du Tafilalet, 1949, Dossier Baba ben el Hadj el Madani, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

ويقدمون هذه المؤونة على مضض[156]، وما تزال الذاكرة المحلية تحفل بصور لبعض مظاهر الاستغلال والابتزاز الذي تعرضت له الساكنة على يد القياد من قبيل السخرة وفرض الغرامات ونزع الممتلكات[157].

من هنا يظهر أن القياد في مجال دائرة أرفود، وعلى غرار نظرائهم في كل جهات البلاد، قد نالوا مجموعة من الامتيازات والمنح والمكافآت المالية المقدمة سواء من سلطات الحماية كأجور لهم أو من قبل المؤسسات العمومية المختلفة التي فسحت لهم المجال للاستفادة من خدماتها المتنوعة أو من الساكنة التي كانت مجبرة على أداء خدمات وكلف متعددة وفي مناسبات مختلفة، دون أن يكون لها خيار الرفض أو المناورة للتملص منها، وفي حالة عدم الانصياع للأوامر ورفض أداء الكلف والمغارم، فإن الشخص يكون مهددا في أهله أو ماله أو منافعه، هذا إن لم يكن مآله النفي أو الاعتقال[158] وربما حتى القتل، كما حدث لأحد ساكنة الجرف سنة 1936عقب احتجاجه على ثقل ضريبة الترتيب المفروضة عليه[159].

2 ـ 5 ـ عطل القياد وإجازاتهم

تمتع القياد في عهد الحماية على غرار باقي المسؤولين والموظفين بفترات من الراحة والعطل، واستغل بعضهم تلك الفترات للتنزه والقيام بجوالات سياحية داخل المغرب أو خارجه. وتمدنا وثائق الأرشيف الفرنسي بمعطيات حول هذا الأمر، ومن ذلك أن قائد قبيلة آيت يعزى " امبارك أوحمو" مثلا تقدم بطلب إجازة (ترخيص) لمدة ثلاثين يوما إلى "مدير الشؤون السياسية" من أجل التنزه والاستجمام عبر زيارة كل من مدينة خنيفرة ومكناس وفاس[160]. لكن مدير الشؤون السياسية رفض طلب القائد، وعلل الأمر بأن أقصى مدة تمنح فيها إجازة لأي قائد هي 15 يوما، وذلك بناء على دورية كان بعثها الصدر الأعظم بتاريخ 08 نونبر 1926م[161].

وألزم مرسوم الصدر الأعظم "محمد المقري" الصادر سنة 1930م، الباشوات والقياد والقضاة وكل الموظفين الساميين الراغبين في القيام بجولة سياحية خارج المغرب، أن عليهم التقدم في هذا الاطار إلى

---

[156] - Rapport du Lieutenant-colonel chef du Cercle d'Erfoud au Général Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier Passage de Consignes du Cercle d'Erfoud 1954, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[157] ـ مقابلة شفوية مع " الحاج علي أوساكى"، أجريت في قصر تاخيامت بالرتب، يوم 09 دجنبر 2003م.

[158] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2016م.

[159] - Rapport du Capitaine Corniot, Chef Bureau du Cercle d'Erfoud au sujet de l'attentat de 21 Avril 1936, au jorf, Bureau d'Erfoud, au Chef de Territoire du Tafilalet, N° 824 G/2/B , 23 Avril 1936, Dossier Commandement Marocain, Hamani Bel Hachemi, Carton 1MA/200/969, Série Meknès, A.D.N.

[160] - Demande de Permission, de Caid M'Bark Ou Hamou au Directeur des Affaires Politiques, N° 3617M/2.C, Datant 28 Mars 1945, Dossier Congés, Carton 14MA/ 900/77, Série Meknès, A.D.N.

[161] - Lettre du Directeur des Affaires Politiques au Chef de la Région de Meknès, N° 2151 D.A.P/ 2-F, 04 Avril 1945, Dossier Congés, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

السلطان ـ عبر السلطات المحلية ـ بطلب من أجل الترخيص لهم القيام بجولة سياحية خارجية، حيث إن السلطان سيدرس طلبهم ويتخذ في ذلك القرار الذي يراه مناسبا[162].

المبحث الثاني : آجماعات القصور والقبائل

تعد اجْمَاعة[163] إحدى أبرز الأجهزة الأصيلة والفاعلة في التسيير والتدبير اليومي للشأن المحلي في المناطق القروية والقبلية بالمغرب، وقد كان لهذه المؤسسة حضور وازن ومهم داخل منطقة تافيلالت، ومما زاد من أهمية حضور "اجماعة" بمجال الدراسة بعده عن عاصمة المخزن المركزي، وضعف تمثيلية الأخير في المنطقة وخاصة في فترات الضعف أو تغير السلاطين أو مواجهة تحديات خارجية. وقد شجعت هذه الظروف وغيرها السكان على إحداث مؤسسات تمثيلية تعبر عن الإرادة المشتركة وتتولى إدارة شؤونهم ورعاية مصالحهم والدفاع عن مجالهم الحيوي، فشكلت اجماعة أهم تلك المؤسسات التي اضطلعت بدور حيوي في تدبير الحياة اليومية لقبائل وقصور المنطقة. ويمكن التمييز في مجال دائرة أرفود بين عدة أصناف من مؤسسة اجماعة، وذلك حسب اختصاصاتها أومجال إمتداد نفوذها أو حسب التغيرات التي عرفتها خلال فترة الحماية.

1 ـ آجْمَاعة القصور

1 ـ 1 ـ تكوين اجماعة القصور ووظائفها قبل عهد الحماية

يعتبر القصر[164] تجمعا سكنيا لمجتمع واحات الجنوب الشرقي، ويشكل البنية العمرانية السائدة بالمنطقة. وقد احتضنت كثير من القصور عناصر سكانية متباينة الأصول من عرب وأمازيغ وحراطين وعبيد ويهود[165]، عاشت في سلم كان يصل إلى حد انتظام بعض التحالفات من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة الاقتصادية (الماء ـ المراعي ـ الحطب ...) و السياسية (الحماية ـ رد العدوان ـ إبرام المعاهدات مع قصور أو قبائل أخرى)، ويلاحظ في قصور مجال دائرة أرفود تعدد الأنماط السكنية، مما يبين تعدد الفاعلين الذين ساهموا في بناء القصور ومنهم نذكر:

---

[162] - Décret du Grand Vizir aux Chefs des Régions, Datant 26 Aout 1930, Dossier Conges, Carton 14MA/900/77, Série Meknès, A.D.N.

[163] ـ الجماعة هي مؤسسة تنظيمية وإدارية عرفتها قصور وقبائل منطقة تافيلالت منذ قرون، وتنطق محليا حسب الرسم التالي "اَجْمَاعة".

[164] ـ وينطق محليا الگصر ويعرف في المناطق الأمازيغية باسم إغرم. ومن أجل التوسع أكثر حول مفهوم وظروف ظهور القصر في المنطقة وتنوع وتطور الوظائف التي كان يقوم بها والمرافق التي يتشكل منها. ينظر : محمد أعفيف، م. س، ص. 90- 92؛ امبارك بوعصب، م. س، صص. 27 - 72.؛ محمد آيت حمزة، مادة " القصر"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1425هـ/ 2004م، ج 19، صص. 6638 - 6640.

[165] ـ محمد أعفيف، م. س، صص. 81 - 90.

ـ قصور من بناء الدولة أي القصور المخزنية ذات الوظيفة السياسية، وفي هذا الإطار أنشأ السلطان مولاي إسماعيل (1672 - 1727م) مثلا أكثر من 15 قصرا شمال شرق واحة تافيلالت بهدف ضبط وتأطير السكان والتحكم في المجال الفيلالي.

ـ قصور من بناء القبائل وعشائرها أي القصور القبلية ذات الوظيفة السكنية والانتاجية.

ـ قصور من بناء الزوايا، وهي ذات وظيفة ثقافية ودينية[166].

شهدت واحات المنطقة تحول العديد من القبائل نحو حياة الاستقرار في فترات تاريخية معينة، ومَثَّلَ القصر المشهد العمراني الرئيسي المحتضن للمستقرين، إذ شكل لهؤلاء من جهة مجالا للتعايش والتضامن والتساكن فيما بينهم داخل أسواره، ومن جهة ثانية شكل نقطة التقاء لمصالح المستقرين والرحل ولتبادل السلع التجارية بينهما، إذ كانت بعض القصور مراكز يقصدها الرحل من أجل استبدال منتوجاتهم كالصوف والجلود، مقابل أخذ حاجياتهم الأساسية من السكان المستقرين كالتمور والحناء والحبوب...[167]. غير أن حالة التعايش والتساكن داخل القصور أو مع محيطها كانت تتعرض لهزات في بعض الفترات بهذه المجالات المحدودة الموارد، حيث أن قلتها وعلى رأسها الماء كثيرا ما أدت إلى اشتداد المنافسة بين القصور وتحولها أحيانا إلى نزاع مسلح مفتوح لا يتوقف إلا بتدخل طرف ثالث كوسيط، كما كانت القصور تعمل على حماية نفسها من هجمات قبائل الرحل أو مواجهة الطوارئ الطبيعية[168]، عبر عقد التحالفات الدفاعية المشتركة أو إبرام التفاهمات الثنائية أو تبني إجراءات تحصينية في نمط البناء. وفي ظل هذه الظروف عُرف القصر في المنطقة بشكله العمراني المتميز[169] بأسواره القوية والسميكة والعالية التي تحيط به، وهي في أغلبها مزدوجة منها الداخلي والخارجي وبينهما فراغ نسبي، وتتخللها أبراج عالية تحتل الزوايا الأربع في القصور العادية، ويمكن أن يكون عدد الأبراج أكثر (ست أو ثمان أبراج...) في القصور الضخمة[170]. لأجل الدفاع والمراقبة، ويتوفر القصر أيضا على باب ضخم محروس تتخلله تنميقات متنوعة، ويفضي الباب إلى فضاء مبني فسيح ومغطى يعرف بـ "المَصْرِية"، مجهز بمقاعد للجلوس مبنية تعرف محليا بـ "الدْكَاكَن"، وتستغل للاستراحة ولجلوس الرجال وتداول الأخبار والتشاور في الشأن العام للسكان واحتضان مناسبات معينة. ويتم عبرها الوصول إلى ساحة القصر التي تختلف أحجامها وأبعادها وأشكالها تبعا لاختلاف مساحة وأهمية القصر، وعلى إحدى جنباتها يرتفع في الغالب

---

166 ـ مولاي هاشم كبيري علوي، **التحولات السكنية بزيز الأوسط : انفجار القصور ومسلسل التمدين**، أطروحة دكتوراه بالجغرافيا، ك. أ. ع. إ. ظهر المهراز، فاس، السنة الجامعية 2004- 2005، (مرقونة)، صص. 4 - 5.

167 - Lmoubariki, op.cit, vol I, p. 33.

168 ـ روس إ. دان، م. س، ص. 98.

169 ـ حول تفاصيل تخطيط القصور في تافيلالت وأهم مكوناتها العمرانية. ينظر: امبارك بوعصب، م. س، صص. 92 - 110.

170 ـ مثل قصري أبو عام والمعاضيد، ففي القصر الأصلي والأولي للمعاضيد مثلا قبل انقسامه إلى ثلاثة قصور كان يتوفر على سورين، والسور الخارجي يتضمن ثمان أبراج وباب ضخم وساحة واسعة ولا تزال آثار جل هذه المرافق ماثلة للعيان، وهذا القصر يعد نموذجا للقصور السكنية الكبيرة والضخمة في المنطقة ككل.

مسجد القصر، وتستغل الساحة لاحتضان تجمعات عمومية متنوعة الأغراض وإبرام المبادلات التجارية، وتنطلق منها زقاق أو أزقة واسعة نسبيا (لَمْحَج) وتتفرع عن الأخيرة الدروب المختلفة التي تتضمن عددا معينا من المنازل[171].

كان لكل قصر اجماعة[172] خاصة به تعتبر إحدى الوحدات التنظيمية والإدارية المحلية المهمة في تسيير شؤون القصر، الذي يضم عددا من العائلات المنحدرة مبدئيا من جد مشترك، ومنتمية إلى نسق قبلي واحد[173]، وتتكون اجماعة القصر من الأعيان إذ تتضمن ممثلا أو أكثر عن كل عشيرة أو عائلة كبيرة وفاعلة في مرحلة تأسيس القصر أو في المراحل الموالية لذلك. وقد يشترك الحراطين في اجماعة القصور التي يكون لهم بها وزن[174]، بينما لم يكن اليهود يشتركون قط[175]. وتنوعت المهام والاختصاصات التي كانت تضطلع بها اجماعة القصر ومنها تسيير شؤونه وتدبيرها، من خلال التشاور في كل المسائل المهمة التي تعني مجموعة القصر، إذ كانت مكلفة بتحديد أوقات العمل في السواقي والمعنيين بأداء هذه الخدمة، والسهر على نظافة وسط القصر ومحيطه، وتطبيق الشروط والعقوبات على المخلين بذلك. إضافة إلى تعيين الحارس (البواب) لباب القصر وتحديد مجال وشروط تدخله، وتنظيم دوريات لحراسة الأبراج والثغور[176]، فضلا عن تدبير أملاك ومنافع المسجد وصرف إيراداتها فيما يحقق استمرارية وديمومة أداء المسجد والمرافق التابعة له للخدمات المنوطة بها، وتتدخل في تعيين إمام المسجد وتحديد حقوقه وواجباته، وتعمل اجماعة القصر على تحقيق التكافل بين العناصر المتساكنة داخله، من خلال مساعدة المعوزين واحتضان المشردين[177]، وإدارة الأراضي الجماعية وتوزيع أراضي الزراعة إذا لم تكن ممتلكة كليا[178]. كما تتولى الإشراف على تنظيم التعايش داخل التجمع الذي تمثله، وتفرض العقوبات على مرتكبي الخروقات والمخالفات، وتنظم أحوال السوق إن وجد بمضاربها[179]، والقيام بواجب استضافة أبناء السبيل والعابرين لمجال قبيلة القصر (الطالبين ضيف الله) عبر توفير المؤنة والمبيت لهم ولدوابهم. وتحديد قدر

---

[171] ـ هذه المرافق والمكونات التي يتضمنها القصر استقيناها من خلال المعاينة الميدانية لعدد من القصور في مجال دائرة أرفود.

[172] ـ كان لكل قصر بمنطقة دائرة أرفود جماعته الخاصة، التي تسير شؤونه الذاتية والمختلفةومنها بالأساس تدبير الشأن اليومي لمصالح ومنافع السكان، أي أن مجال عملها مرتبط بما هو إداري بالدرجة الأولى، وإلى جانب "اجماعة القصر" هذه التي تهمنا في هذا المقام، فقد وجدت اجماعات أخرى منها "اجماعة الغابة" و"اجماعة الماء" و"اجماعة القبيلة" وهذه الأنواع الثلاث الأخيرة من اجماعة كانت بها تمثيلية أوسع، إذ تمتد لتشمل عدة قصور تنتمي إلى واحة معينة كواحة المعاضيد أو واحة تيزيمي أو الرتب أو السيفا... إذ تعمل على تدبير وتنظيم استغلال الموارد المهمة وفي مقدمتها الماء والمراعي بين سكان نفس الواحة، وبينهم وبين ساكنة الواحات المجاورة التي تكون في تماس في استغلال الماء أو المرعى أو حفظ الأمن والدفاع المشترك عن الموارد والمصالح المختلفة بوجه الأخر المعتدي...

[173] ـ عبد الرحيم العطري، **الرحامنة. القبيلة بين المخزن والزاوية**، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، سلسلة أبحاث ودراسات رقم 1، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط. 4، 2013، ص. 95.

[174] ـ وبالمقابل لم يسمح لفئة الحراطين بالمشاركة في التمثيلية داخل آجماعات بالمجالات التي كانوا بها قلة مثل المعاضيد وتيزيمي وأولاد شاكر. ينظر مولاي هاشم كبيري علوي، م. س، ص. 81.

[175] ـ روس إ. دان، م. س، ص. 97.

[176] ـ محمد آيت حمزة، م. س، ج. 19، ص. 6639.

[177] - Rapport du chef de Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 14 Juillet 1954, Dossier Consignes Générales Ksar-Es- Souk 1953, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[178] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 248.

[179] ـ المختار الهراس، **القبيلة والسلطة. تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**، نشر المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة، الرباط، 1988، ص. 139.

الكلفة على كل أسرة في بعض المناسبات، وبرمجة فترات بدء الأشغال والأنشطة الفلاحية كجني التمور والرعي... وتشارك اجماعة القصر أيضا بفعالية في عملية اختيار مقدم القصر الذي يكون أحد أعضائها غالبا، وتساهم إلى جانب اجماعات القصور الأخرى المرتبطة معها في اختيار شيخ القبيلة الموحدة[180].

ومن مهام اجماعة القصر أيضا تنفيذ تعليمات الشيخ في القصر وإدارة وتسيير المصالح المشتركة[181]. وباعتبار اجماعة القصر هي الهيئة السياسية و الإدارية للساكنة فقد كانت مكلفة باصدار الأحكام الزجرية حسب الشرع والعرف[182]. وأما اجتماعاتها فكانت تعقد كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويمكن أن تكون يوميا بعيد صلاة العصر أو عقب قراءة حزب المساء، وتلتئم اجتماعاتها في مقر خاص يعرف بـ "دار القبيلة"، ويمكن انعقادها في أحد أركان ساحة القصر، وتتخذ قراراتها بالأغلبية وتبلغها إلى عموم الساكنة مباشرة عبر "البراح" (الجراي). وكانت تستند في اتخاذ جل قراراتها إلى أعراف شفوية أو مكتوبة، وهي عبارة عن قواعد قديمة مسطرة تنظم الحياة الجماعية داخل القصر وتراعي الصالح العام، وهو ما كان ينفي على اجماعة صفة الاستبداد النخبوي، وجعلها بالتالي تحافظ على بقائها واستمرارها، وقد كانت سلطتها نافذة على جميع ساكنة القصر من مسلمين ويهود، وشددت القوانين العرفية على معاقبة المخالفين لأوامرها[183]. وتعددت هذه العقوبات ما بين مالية (غرامة) ومادية (النْزُول)[184] واعتبارية (إقصاء وتهميش)...

1 ـ 2 ـ اجماعة القصور إبان عهد الحماية

استمرت جماعات القصور في منطقة دائرة أرفود بعهد الحماية في أداء جل المهام التي أوردناها أعلاه، مع حدوث بعض التغيرات في اختصاصاتها، منها أنها أضحت أمام تحديات كبيرة تتمثل في وصول القوات الفرنسية إلى مجالاتها القبلية أو القصورية، مما طرح على كل اجماعة قصر أو اجماعة قبيلة سؤال كيفية التعامل مع هذا المستجد، إذ تباينت المواقف بين اجماعة وأخرى وإن كان أغلبها آثر المهادنة والخضوع للمحتل وخاصة اجماعات القصور المستقرين، الذين استنفذ بعضهم جهده في معركة معينة ضد المحتل، ووجدوا أنفسهم بعد الهزيمة أمام خيار الإذعان، وربط الاتصال مع القوات الغازية

---

[180] ـ مقابلة شفوية مع "البشير بن حسني"، أجريت بأرفود، يوم 07 أبريل 2017م.

[181] - Procès-verbal de Passage de Consignes du Poste Jorf au Directeur Général de l'Intérieur, N° 21/A.I.J/C, 26 Janvier 1956, Dossier Consignes, Carton 1MA/ 285/388, Serie D.I, A.D.N.

[182] ـ روس إ. دان، م. س، ص. 97.

[183] ـ امبارك بوعصب، م. س، صص. 52- 53.

[184] ـ النزول مصطلح يدل في المنطقة على استضافة كل أعضاء اجماعة من قبل الشخص الذي يقوم بارتكاب مخالفة يخرق بها الأعراف والقواعد العامة من قبيل عدم الالتزام بالأوقات المحددة للرعي أو لجني التمر، أو إلقاء النفايات بالأزقة... فهم ينزلون على المرتكب المخالفة بدون استدعاء منه وبشكل مستعجل لردعه.

وطلب الأمان منها وإعلان الخضوع لها[185]، في محاولة من هذه الجماعات للحفاظ على وجودها وأمن السكان، وحماية المنافع التي تملكها في هذه المجالات التي يغلب عليها طابع الاستقرار، إذ أن الارتباط بالأرض والمجال المبني كان يضيق هامش المناورة أمام اجماعة القصر، التي غالبا ما أبدت ميلا إلى خيار الخضوع أمام الضغط السياسي والعسكري للقوات الفرنسية الزاحفة على واحات المنطقة.

صارت اجماعات القصور بعد أن أضحى الاحتلال واقعا قائما في المنطقة، مساهمة إلى جانب الشيخ والقائد وممثلي سلطات المراقبة المحلية في اللجان المكلفة خلال فصل الربيع بإحصاء الممتلكات والمنافع التي تعود للساكنة المعنية بأداء ضريبة الترتيب، وفي أواخر فصل الخريف في استخلاص القيمة المالية المحددة على كل رب أسرة من ساكنة القصر، كما أضحت مكلفة باستخلاص الكلف والمساهمات المفروضة على السكان من قبل سلطات الحماية، وخاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تسهر على جمع المؤن الغذائية أو المواد العلفية أو المساهمات النقدية، فضلا عن تحديد الأفراد المعنيين بالتطوع والمشاركة في هذه الحرب. وللإشارة فقد فرضت هذه المساهمات المادية والعينية والبشرية في الحرب بالتناوب على فروع ساكنة القصر. وتكلفت أيضا اجماعة القصر بتوفير المواد الموجودة في البيئة المحلية، مثل الحجر والجير والتراب والخشب...[186] الصالحة لإقامة البنيات التحتية والمرافق المهمة، كبناء السدود التحويلية وإنشاء أو استصلاح السواقي والموزعات (القنوات) المرتبطة بها، أو بناء المدارس والمستوصفات والبنايات الإدارية المختلفة في هذه الفترة.

ومن جانب آخر كانت اجماعات القصور تقدم مبادراتها وأمانيها أمام القائد أو سلطات المراقبة، كما يمكن أن تودع ذلك عند كُتاب الأخيرين في نهاية تحقيق أو استشارة حول مسائل مهمة تخص ساكنة التجمع الذي تمثله. ويتم المصادقة على نشاط اجماعة وعملها وإقراره في النهاية بمحضر يتم إيداعه عند مصالح إدارة المراقبة المحلية التابعة لها اجماعة المعنية. وكانت لكل أعضاء اجماعة القصر مسؤولية الاضطلاع بمهمة الشرطة الصحية والاهتمام بكل المسائل الإدارية المهمة للقصر[187].

وحول طريقة انتخاب اجماعات قصور المستقرين، فقد كان الأمر يتم تاريخيا من خلال اختيار لائحة أعضاء اجماعة من بين أفراد مسنين، تشترط فيهم بعض الصفات كالنضج الفكري والتبصر والحكمة والإلمام بأعراف القبيلة، كما كان يراعي في لائحة عناصر اجماعة أن تتضمن تمثيلية الفخذات

---

[185] ـ النماذج عن اجماعات القصور التي أعلنت ربطها الاتصال مع القوات الفرنسية وخضوعها لها خلال مراحل زحف الأخيرة على المنطقة كثيرة ومنها مثول كل اجماعات قصور مدغرة أمام الفرنسيين بعد معركة مسكي 1916م، كما أن أغلب اجماعات قصور الرتب في هذه الفترة أظهرت ميلا للهدنة مع قوات الاحتلال عبر الذهاب إلى بوذنيب من أجل طلب الأمان وإعلان الخضوع للمحتل. ينظر :
Télégramme de Territoire de Boudenib à Maroc Orientale Oujda, N° 667 R, 11 Juillet 1916, Dossier Quotidiens Boudenib 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N.

[186] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2016م.

[187] - Rapport du chef de Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 14 Juillet 1954, Dossier Consignes Générales Ksar-Es- Souk 1953, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

القبلية المتساكنة داخل القصر[188]. بما يضمن للجماعة قدرا معتبرا من الإجماع والإعتراف بها. وبالتالي الانصياع لقراراتها وتيسير سلطتها التنفيذية داخل مجموعة القصر. وهذه الألية في اختيار أعضاء اجماعة ظلت معتمدة في جوانب عدة منها بعهد الحماية، مع تسجيل بعض المستجدات عليها، كحضور ممثل عن سلطات المراقبة اجتماع اختيار أعضاء اجماعة وتوثيقه بمحضر، يودع بعد المصادقة عليه والتنصيص على مدة الانتداب لدى هذه السلطات. وتتضمن بعض الوثائق إقدام مجموعة كل قصر بتعيين اجماعتها الخاصة بها لمدة سنة، وذلك من خلال اقتراع عائلي مباشر[189] يهم اختيار كل فرع بالقصر لممثله، وكان يتولى أعضاء هذا الفرع من الرجال الراشدين والعقلاء سنويا اختيار ممثلهم في اجماعة القصر، على أساس أن يتم اختيار عضو منهم بالمرة المقبلة[190] بما يحقق التناوب بين مكونات الفرع.

وأقدمت سلطات الحماية الفرنسية سنة 1948م على إعادة التنظيم الإداري المحلي للمناطق المغربية المختلفة، إذ سعت إلى جعل المؤسسات المحلية عبارة عن أجهزة إدارية جديدة في شكلها وطريقة اختيارها (انتخابها) ونوعية وظائفها. وتتضمن وثائق الأرشيف الفرنسي معطيات مفصلة حول تشكيلات اجماعات القبائل والقصور والفخذات، وطريقة اختيار السكان المحليين لممثليهم في المؤسسات المحلية، سواء منها مؤسسة الشيوخ أو المقدمين أو أعضاء اجماعة. وكانت عملية الاختيار لهذه المؤسسات من قبل الساكنة تتم بسلاسة وحسب العرف ودون وقوع حوادث تعكر صفوها، ويبرز لنا أحد التقارير الصادرة عن إدارة المراقبة الفرنسية في أرفود هذه الطريقة في الاختيار لهؤلاء المسؤولين المحليين في المنطقة، وذلك من خلال النموذج الذي اتبع في قبيلة المعاضيد سنة 1949م، حيث تمت طريقة الاختيار كالآتي:

ـ كان كل قصر يحدد "المقدم" الذي يخصه بحياد عن الفخذة (المزراك) التي تم اختياره منها.

ـ كل جماعة قصر تعين ممثلها في اجماعة القبيلة بعد توافق الساكنة القاطنة في القصر.

ـ عشيرة القبيلة (Fraction) تحدد شيخها بحياد عن الفخذة (sous fraction) التي اختير منها[191]، وهو ما يستشف منه أن الشيخ المنتخب ـ ونفس الأمر بالنسبة للمقدم ـ كان يتم بالتناوب، كما أن عشيرته لا تساهم في عملية اختياره، إذ كان الأمر تتولاه باقي العشائر دون عشيرته الأصلية.

---

[188] ـ عبد الله تزلي، م. س، ص. 390.

[189] - Rapport du chef de Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 14 Juillet 1954, Dossier Consignes Générales Ksar-Es- Souk 1953, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[190] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يوم 17 أبريل 2017م.

[191] - Rapport du chef de Bureau du Cercle d'Erfoud au chef de Territoire du Tafilalet, N° 470 C.E/C, 05 Novembre 1949, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

2 ـ آجماعة القبيلة

تعتبرالقبيلة من بين أهم التجمعات والوحدات السياسية والإدارية التي سادت بالمغرب خلال القرون الماضية، وتختلف القبائل المغربية في أهميتها وحجمها فهي غالبا صغيرة في المناطق الجبلية وواسعة في المناطق السهلية، ويمكن أن تعيش هذه القبائل مستقلة في بلاد "السيبة" حيث سلطة السلطان شكلية فقط[192]. وقد أفرز المجتمع القبلي المغربي عبر تاريخه الطويل أجهزة متعددة لتدبير شؤونه السياسية والاقتصادية والإدارية اليومية ومن أهم هذه الأجهزة مؤسسة آجماعة القبلية.

2 ـ 1 ـ ماهية القبيلة ووضعيتها بالمغرب

يعد مفهوم القبيلة من بين أكثر المفاهيم التي تطرح إشكالية التحديد أمام الباحثين في تاريخ المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم تباينت بصدده آراء المهتمين في العلوم الاجتماعية وخاصة المؤرخين والسوسيولوجيين والأنثروبولوجيين. ورغم تعدد التصورات حول مفهوم "القبيلة" أو "المجتمع القبلي" فإن مضامين ومحددات هذا المفهوم ظلت نسبية ويصعب تعميمها، بسبب تعدد أصناف القبائل التي ترجع إلى الظرفية التاريخية العامة السوسيو اقتصادية والثقافية والسياسية التي نشأ وتطور في ظلها المجتمع القبلي[193]. وهو الأمر الذي جعل تحديد هذا المفهوم متباين بين الباحثين وذلك حسب منطلقاتهم وخلفياتهم المعرفية، وهكذا فقد اعتبر "ألبير عياش" القبيلة هي نوع من التوازن بين الموارد ووسائل الإنتاج والبنية الاجتماعية، وهو توازن غالبا ما يكون مهددا وتحافظ عليه المؤسسات القبلية وفي مقدمتها "اجماعة القبيلة" التي تحمي أملاك العائلة والجماعة، وتؤمن دوام العادات القبلية وتجاور العشائر والقبائل[194]، ويتم دعم ذلك من خلال معاهدات التضامن العائلي والقرابة أو عبر أنظمة من التحالفات المبرمة بين العشائر والقبائل في إطار "اللف"[195]، وهي بذلك تعطي لكل واحدة من القبائل المحسوبة ضمن اللف، الضمانة للحصول على مساعدة مباشرة في حالة صراع معين، وقد كان بإمكان قبائل أو عشائر ذات نفوذ أو مطامح أن تستعمل تلك المعاهدات والتحالفات من أجل بسط سلطتها الاقتصادية والسياسية تدريجيا، من أجل الاستحواذ على الأراضي والماء والمراعي والأسواق وطرق العبور ولكي يعترف لها بقيادة القبيلة أو اللف وهي سيطرة مؤقتة [196].

---

[192] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 249.

[193] ـ المختار الأكحل، مادة "القبيلة"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1425هـ/ 2004، ج. 19، ص. 6605.

[194] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 249.

[195] ـ اللف (أو الاتحادية) هو كلمة عربية وتعني الحزب أو الطائفة، وهو يتكون من عدة قبائل. ومنه اللفيف ويدل على القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحد. ومنه قوله تعالى **" جئنا بكم لفيفا"**، **سورة الإسراء**، الأية 104. أي أتينا بكم من كل قبيلة. ينظر: جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، د. ت، ج. 9، ص. 318.

[196] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 249.

وهناك من الباحثين من يرى أن القبيلة هي تلك الوحدة الاجتماعية والسياسية الأعلى في التنظيم الاجتماعي، والتي يعتقد أنها تستند في بنائها وتطورها على فرضية الجد المشترك ولو كان وهميا[197]، حسب ما يذهب إليه "رحال بوبريك" إذ يعتبرها **"مجموعة بشرية مكونة من قسمات ومجموعات اجتماعية يجمع بينها رابط القرابة الدموية (حقيقي أو وهمي) وتحتل مجالا ترابيا تمارس عليه سلطتها وتدافع عنه مع خضوعها لقيم وتمثلات ومبادئ مشتركة"**[198].

يظهر من تعاريف القبيلة السالفة التباين في تحديد ماهيتها، تبعا لاختلاف مشارب الباحثين وتخصاصاتهم. ومجمل القول فأعضاء كل قبيلة ينحدرون مبدئيا على الأقل من نفس الأصل العائلي، ولهم بذلك اسم مشترك ولو بالتبني، وتجمع عناصرها مصالح اقتصادية مشتركة، وكانت كل قبيلة تسير من قبل مؤسسة "آجماعة"، المكونة نظريا من جميع الرجال الراشدين، وعمليا من الأعيان الأكثر سنا وتجربة وغنى ونفوذا. وتمتعت اجماعة القبيلة بصلاحيات اقتصادية وسياسية وأمنية، وتدار حسب التقاليد الشفوية وتعين أشخاصا يعرفون بالحكام يقومون بالفصل في خلافات معينة، كما تتلقى اليمين الذي يعد مقبولا في ظل غياب الدلائل، وتجبي الغرامات، ويمكنها أن تفوض سلطاتها في الأوقات العادية إلى رئيس تعينه[199]، فيصبح هو ممثلها والناطق الرسمي باسمها، ويكون في الغالب من بين أعضائها ويعرف بالشيخ.

2 ـ 2 ـ ظروف تأسيس آجماعة القبيلة

تعد آجماعة القبيلة في المغرب ذات جذور تاريخية ضاربة في القدم، وكانت تهتم بشؤون سكان القبيلة وتعمل على تنظيم أمورهم المشتركة، وينفذ قراراتها زعيم يعرف باسم الشيخ أو أمغار. وخلال عهد الحماية أقدمت سلطات الأخيرة على تنظيم المجالس البلدية بنصوص قانونية على رأسها ظهير 08 أبريل 1917م[200]، وكان أعضاء هذه المجالس معينين، ويوجد على رأسها سلطة مزدوجة: الباشا ورئيس المصالح البلدية في المدن. والقائد والمراقب المدني أو العسكري في القيادات[201]. وتجدر الإشارة إلى أن وضعية اجماعة القبائل المغربية تباينت تاريخيا ما بين المناطق الجبلية التي غلب عليها واقع التجزئة والاستقلالية الموسعة عن السلطة المركزية، والتي كانت تحسب على ما يسمى بلاد "السيبة" من جهة، ومن جهة ثانية المناطق المحسوبة على بلاد المخزن، إذ في الأخيرة صلاحيات الجماعات متقلصة والقبائل مسيرة من قبل الشيوخ والقياد المعينين من السلطان، إضافة إلى القضاة الذين يطبقون الشرع،

---

[197] ـ عبد الرحيم العطري، م. س، ص. 95.

[198] ـ رحال بوبريك، **دراسات صحراوية. المجتمع والسلطة والدين**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2005، ص. 102.

[199] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 248.

[200] ـ هو ظهير نص على إنشاء في عدد من المدن المغربية مجالس بلدية، تتشكل من الأعيان، وكل مجلس يكلف بإدارته الباشا أو القائد وإلى جانبه يوجد رئيس المصالح البلدية المعين من المقيم العام. ومهمته مساعدة ومراقبة الباشا والامضاء على التقارير الصادرة عنه والحرص على تنفيذها، والإشراف على الشؤون البلدية كالأشغال العمومية والصحة وما يتعلق بهندسة البنايات... ينظر نص الظهير في : **الجريدة الرسمية**، ع. 210، 07 ماي 1917، صص. 340 - 345.

[201] ـ عبد الرحمان البكريوي، مادة "الجماعة الحضرية والقروية"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1419هـ / 1998م، ج 9، ص. 3080.

وهو ما كان يضمن للسلطان المراقبة السياسية وجمع الضرائب التقليدية[202]، فضلا عن ضريبة النايبة[203] وواجبات أخرى.

ومنذ أن أصبح المغرب محط أطماع الدول الإمبريالية وعلى رأسها فرنسا، عمل منظرو سياستها الاستعمارية على تأويل ظواهر وتنظيمات المجتمع المغربي، تأويلا يتماشى مع أهداف التوسع، وهكذا أضحى المغرب في نظرهم مجال تعارض متعدد المظاهر، وفكك هؤلاء الدعاة المجال المغربي إلى مناطق تابعة لسلطة المخزن وأخرى خارجة عنها، معتمدين مؤشرات تنم عن التقابل بين ثنائيات متعددة منها : الشرع والعرف، العرب والأمازيغ، السهل والجبل، بلاد المخزن وبلاد السيبة[204]. متوخين من وراء ذلك ترسيخ حالة الانقسام الظاهري للمجتمع المغربي لكي يسهل على قواتهم التسرب في المناطق المغربية واحتلالها. وغير مدركين أن هذا الانقسام الظاهري نابع من خصوصية المجتمع المغربي، كما أن حالاته كانت غير قارة ومتغيرة حسب الظروف وقوة أو ضعف المخزن المركزي وحالة الانسجام أو الصراع القبلي البيني أو مواجهة تحدي خارجي...

وقد سعى منظرو السياسية الاستعمارية بعد فرض الحماية على المغرب سنة 1912م، إلى الحفاظ على الإنقسام والتجزئة بعناية في المناطق المغربية المختلفة وخاصة الجبلية الأمازيغية، إذ حرصت سلطات الحماية باعتبارها وريثة المخزن على تفكيك البنية القبلية وإعادة صياغتها من جديد، حيث تقوم بتجزئ مجموعة قبلية بقيت موحدة لتقوم بإعادة تجميع شتات وحدات قبلية منفصلة متبعة في ذلك معايير مرتبطة بفوائد استراتيجية أو إدارية. فتوجهات الحماية كانت تقوم على تجميع القبائل أثناء عملية الإحتلال لتعمد فيما بعد إلى تفريقها حتى تسهل مراقبتها الإدارية[205]. كما حافظت إدارة الحماية على زعامة القادة المحليين كالقواد الكبار وفي مقدمتهم الكَلاوي، إذ تم دعم شرعية سلطتهم التي نالوها حسب التقاليد وعبر نهب واستغلال القبائل التي كانت تحت نفوذهم وسلطتهم. وحاولت إدارة الحماية منذ 1914م تمييز القبائل المعترف بها ذات التقاليد البربرية عن باقي مكونات النسيج الاجتماعي للمغرب، من خلال ربط إدارة

---

[202] ـ كالضرائب الشرعية مثل الزكاوات والأعشارالتي تدفع وفق الشرع وهي بذلك عبادة مالية للملتزم بأدائها. وهناك ضرائب غير شرعية مفروضة بحكم القانون، ويلتزم أصحاب الأموال بدفعها إلى الدولة بغض النظر عن ما تقدمه الدولة من المنافع، وتعددت أوجه صرفها خاصة على الجيش والمصالح العامة، ومن هذه الضرائب نذكر حقوق الأسواق (المكوس) والحقوق الجمركية المؤداة على الواردات وتعرف باسم التعشير، وعلى الصادرات وتعرف باسم الصاكة. ينظر: عمر أفا، **التجارة المغربية في القرن القرن التاسع عشر. البنيات والتحولات 1830- 1912م**، منشورات دار الأمان، الرباط، مطبعة الكرامة، الرباط، ط. 1، 1427هـ/ 2006م، صص. 157 - 158.

[203] ـ ضريبة النايبة : هي ضريبة كانت تؤدى للمخزن من قبل بعض القبائل أوالأفراد كتعويض عن عدم أداء الخدمة العسكرية. وبهذا فالقبائل النائبة هي التي تؤدي الضريبة عكس قبائل الكيش التي تقدم خدمة عسكرية للدولة. وكان أول من فرض هذا النوع من الضرائب على القبائل السلطان السعدي محمد القائم بأمر الله. ينظر: عبد اللطيف الشاذلي، **معجم المصطلحات الإدارية والألفاظ العامية والأجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية**، جمع وتنسيق، المطبعة الملكية، الرباط، 1428هـ/ 2007م، ص. 217.

[204] ـ علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب. نموذج آيت باعمران، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. 1، 1989، ص. 07.

[205] - Daniel Rivet, **Lyautey et l'Institution du protectorat Français au Maroc 1912 - 1925**, Editions l'harmattan, Paris, T. 1, 1996, pp. 187 -188.

شؤونها على مقتضى قوانينها وعوائدها الخصوصية تحت مراقبة ولاة الحكومة[206]، وإبعادها عن سلطة القاضي الشرعي. وفي إطار هذه الرؤية التجزيئية للقضاء المغربي التي حاولت إدارة الحماية نهجها عبر اعترافها للقبائل الأمازيغية بتسيير شؤونها والفصل في منازعاتها طبقا لأعرافها الخاصة، فقد كانت في ذلك متماهية مع تصور الجنرال ليوطي الذي يقول: **"يظهر لي بوضوح أنه من المستحيل عدم أخذ الوضع الخاص بالقبائل (البربرية) التي شرعنا في عقد الصلة معها بعين الاعتبار، إن الذي يتعين إنجازه بأي ثمن هو اجتناب ترسيخ وجود المخزن وسط هذه القبائل"**[207]، لاسيما سلطته الدينية، وفي المقابل اهتمت سلطات الحماية بدعم سبل تطوير البربر في ظل منظومة الحضارة الفرنسية. عبر إنشاء مراكز ومؤسسات علمية تهدف إلى تسخير البحث لخدمة أطماعها الاستعمارية، وفي هذا الشأن أولت الاهتمام بالمناطق الأمازيغية من الناحية السوسيولوجية والاثنوغرافية واللسنية، خاصة بعد تصاعد المقاومة في جبال الأطلس، فتم تأسيس المدرسة العليا للغة والآداب واللهجات البربرية منذ 1914م بهدف دراسة لهجات وأعراف وتاريخ هؤلاء السكان المجبولين على الحرب. واضطلع الجنرال هنريس (Henrys)[208] بدور كبير في هذا المجال، بمساعدة ثلة من الباحثين والخبراء الوافدين من الجزائر الفرنسية. وقد توجت أعمالهم بتأسيس لجنة الأبحاث البربرية سنة 1915م، التي كان من أهدافها جمع الأبحاث الصادرة في مختلف مناطق البربر بالمغرب، لكي تستخلص منها نتائج عملية بخصوص تنظيم وإدارة هذه القبائل[209]. وبناء على جهود الحماية لعزل القبائل البربرية عن غيرها بالمغرب نظمت محاكم عرفية أطلق عليها "الجماعات القضائية". وفي سنة 1930م تم تنظيم هذه الأخيرة بشكل رسمي عبر الظهير "البربري" الشهير الذي صدر في هذه السنة، والذي ظل عنوانا على سياسة بربرية تهدف إلى عزل الجبال ذات الثقل للعنصر الأمازيغي وفصلها عن المناطق السهلية المعربة[210].

وفي ظل هذه الظروف والمستجدات التي عاشها المغرب على عهد الحماية، والمرتبطة بتطورات السياسة الأهلية لا سيما منها السياسة البربرية، فإن اجماعة القبلية أضحت تضطلع في هذه الفترة بدورين رئيسين:

أولا: تزويد إدارة المراقبة الفرنسية بالمعلومات التي كانت تطلب منها والمتعلقة بشؤون القبيلة.

---

[206] ـ كانت أولى الإجراءات القانونية لإدارة الحماية في مسعاها لفصل القبائل الأمازيغية عن باقي القبائل المغربية تجسدت في إصدار ظهير 11 شتنبر 1914م، تنظر مضامينه في : **Bulletin Officiel**, N° 100, 21 Septembre 1914, pp. 742 – 743.

[207] - Charles - Robert Agéron, **Politiques Coloniales au Maghreb**, Edition presses Universitaire de France, Paris, 1er édition, 1973, p. 121.

[208] ـ أحد العسكريين االفرنسيين الذين كانوا ضمن فريق ليوطي بالعين الصفراء غرب الجزائر خلال العقد الأول من القرن 20م، ورافقه إلى المغرب بعد الحماية وأسهم في عمليات التهدئة بعدة مناطق، وأسند له منصب الحاكم العسكري لمكناس سنة 1913م، وفي فترات غياب المقيم العام ليوطي كان يكلف بالنيابة عنه في الإشراف على الشؤون العسكرية، بل امتد تأثيره إلى الجانب الإداري، إذ شكلت تقاريره التي كان يدونها في فترة إشرافه على العمليات العسكرية في الأطلس المتوسط الأساس الذي استلهم منه ليوطي مبادئ سياسته البربرية التي انطلقت بظهير شتنبر 1914م، توفي هذا الجنرال سنة 1946م، ينظر عبد الحميد احساين، مادة "هانريس بول"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1426هـ/ 2005م، ج. 22، صص. 7488 - 7489.

[209] - Charles - Robert Agéron, op. cit, p. 122.

[210] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 250.

ثانيا : إدارة المنافع المشتركة التي تخص ساكنة القبيلة[211].

وانسجاما مع رؤية منظري السياسة الأهلية بمغرب الحماية، فقد حافظت سلطات الإقامة العامة على الإطار القبلي، الذي تم تدعيمه بالسهول وفي المناطق المغربية الأخرى، كما عزز ممثلو حكومة الحماية من مراقبين مدنيين وضباط الشؤون الأهلية، اختصاصات السلطات المحلية التقليدية في تسيير شؤون القبائل وإدارتها حسب مبادئ الحماية النظرية، بينما حلوا في الواقع محلها ومارسوا الإدارة المباشرة لشؤون البلاد. وبهذا تم المس بالمضمون القانوني للحماية، الدال على الإشراف والمراقبة، الذي وضع المغرب في إطاره، مما مثل تفتيتا خاص بصلابة الحماية في البلد[212].

تعرضت البنيات التقليدية المُؤسسة للتضامن الاجتماعي في البوادي المغربية بشكل خاص، إلى مزيد من التكسير والتدخل وإعادة التشكيل. فمنذ بداية الحقبة الاستعمارية وإلى غاية فترة الاستقلال تأكد تعميق نفوذ المخزن (الدولة) على حساب القبيلة التي صارت تتوارى كمؤسسة تنظيمية، ومن دون أن تغيب كبنية موجهة ومحددة للتصورات والممارسات والقيم[213]. وهكذا صارت سياسة إدارة الحماية قائمة على التعامل مع المؤسسات المحلية، وعلى رأسها اجماعة بنوع من المحافظة **"وفي الحقيقة لم يكن بإمكان تلك المحافظة إلا أن تكون شكلية، حيث إنها لم تصبح فقط بدون جدوى بفضل تعويض السلطات التقليدية بسلطات المراقبة، بل لم يكن بإمكانها أن تحول دون تحول سريع بهذا القدر أو ذلك للعلاقات الاجتماعية تحت تأثير شروط الحياة الجديدة التي فرضها الاستعمار. ومع ذلك فقد ظل المغرب مشابها لما كان عليه في القرن 19م فيما يخص تقنيات الإنتاج على الأقل."**[214]

لقد تصرفت إذن إدارة الحماية الفرنسية باجماعات القروية، حيث احتفظت البوادي اسميا بجماعاتها، غير أن هذه المؤسسة شهدت تداخلا في مدلولاتها الوظيفية، فأضحت تعني تارة الجماعة الإدارية القروية وتارة أخرى الجماعة القضائية، وأحيانا تعني كائنا معنويا مجردا من كل وظيف[215].

عملت سلطات الحماية بعد سنوات قليلة من بسط نفوذها على مجموع منطقة تافيلالت، على تشكيل مؤسسات محلية تكون شريكا في إدارة وتسيير شؤون الساكنة المحلية، ووظفت لهذه الغاية الموروث الإداري المحلي السائد منذ قرون، واستمدت منه أبرز السمات المميزة لهذه الهياكل، مع إدخال بعض التعديلات التي تراها ضرورية، وتخدم سياستها ومصالحها بالمنطقة. وهكذا أصدرت إدارة الحماية عدة قرارات وزيرية تهم إنشاء اجماعات القبائل في التراب المغربي وضمنها مجال الدراسة، ولعل أبرزها

---

[211] - Stéphane Bernard, op. cit, T. 3, p. 54.

[212] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 250.
[213] ـ عبد الرحيم العطري، م. س، ص. 117.
[214] ـ ألبير عياش، م. س، ص. 251.
[215] ـ إبراهيم بوطالب، مادة "الإدارة " م. س، ج. 1، ص. 213.

القرار الوزيري الصادر في 17 مارس 1936م[216]، الذي تم بموجبه إنشاء عدة جماعات قبلية في دائرة أرفود، وتواصلت القرارات في هذا الشأن حتى تمت تغطية كل قبيلة في الدائرة تقريبا بجماعة خاصة بها.

2 ـ 3 ـ تكوين آجماعة القبيلة وأعضاؤها

اختصت مؤسسة اجماعة القبلية في مغرب ما قبل الحماية بسلطات واسعة في تدبير الشؤون المختلفة للتجمع القبلي الذي تمثله، متمتعة في ذلك باستقلالية محلية، في وقت تجسد فيه الحضور المخزني بالمنطقة في إقامة دار الخليفة السلطاني بقلب واحة تافيلالت (الريصاني حاليا)[217]. لكن منذ فَقَدَ المغرب استقلاله بشكل رسمي سنة 1912م، سعت سلطات الإقامة العامة إلى التحكم في مؤسسات الإدارة التقليدية وتسخيرها لخدمة أجندة المحتل. وفي هذا السياق عملت إدارة الحماية الفرنسية منذ تمكنها من إخضاع المنطقة إلى التدخل في تنظيمها الإداري المحلي، وكان من تجليات ذلك العمل على إعادة تنظيم اجماعات القبلية الموروثة، التي كانت تشتغل وفق الأعراف المحلية، وهكذا قام مسؤولو الحماية ـ بعد اخضاع قبيلة أومجموعة قصورية معينة ـ بتسخير موروثها في التدبير الإداري وعلى رأسه اجماعة وأضفوا عليه الطابع الرسمي من خلال تشكيلها عبر قرارات رسمية وربطها بسلطات المراقبة. وقبل ذلك كانت وضعت الأرضية القانونية لهذه الجماعات بالمغرب، من خلال ظهير 21 نونبر 1916م[218] المحدث لجماعة القبائل والعشائر، والذي غير بظهير 11 مارس 1924م. فبناء على ذلك وعلى اقتراحات رئيس منطقة تافيلالت صدر القرار الوزيري ليوم 17 مارس 1936م المتعلق بإحداث اجماعات القبائل في منطقة دائرة أرفود. التي تضمنت بموجب هذا القرار عشر اجماعات متوزعة بشكل متباين على مكاتب الشؤون الأهلية التابعة للدائرة، وتميزت كل اجماعة بخصائص معينة[219] نستعرض أهم ذلك كما يلي:

ـ مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية: احتضن مجاله الترابي جماعتين قبليتين الأولى تخص عرب الصباح تيزيمي المشكلة من إحدى عشر عضوا، والثانية تهم عرب الصباح المعاضيد وتكونت من سبعة أعضاء ضمنهم عضو إسرائيلي يمثل أبناء طائفته المستقرين بمركز أرفود. وكانت كل اجماعة منهما تحت رئاسة قائد القبيلة، ومدة الإنتداب لأعضائهما حددت بسنة واحدة قابلة للتجديد.

ـ مركز الجرف: كانت به جماعة وحيدة تمثل قبيلة عرب الصباح غريس مكونة من 10 أعضاء، انتدبوا لمدة ثلاث سنوات على أن يتم التجديد سنويا لثلث الأعضاء منهم.

---

[216] - Lettre du chef de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, N° 898 AITC /2, 19 Septembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[217] - عبد الله تزلي، م. س، ص. 389.

[218] - "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، صص. 958– 959.

[219] - Lettre du Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N° 652/AIT/C, 14 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/900/262, Série Meknès, A.D.N.

ـ مركز أوفوس: تضمن اجماعة عرفت باسم آيت عطا الرتب، كانت تتشكل من ثلاثة عشر عضوا برئاسة القائد، وكان يتم انتداب الأعضاء في مهمتهم لمدة سنة.

ـ ملحقة الريصاني: توفرت على أربع اجماعات قبلية، منها بني امحمد المكونة من 16 عضوا، والسفالات بها 17 عضوا، وتشكلت اجماعة آيت خباش الريصاني من إحدى عشر عضوا، في حين تضمنت اجماعة آيت بورك ستة أعضاء. وكان كل أعضاء هذه اجماعات منتدبين لسنة، وتحت رئاسة شيوخ ماعدا اجماعة بني امحمد التي كان يرأسها القائد.

ـ مركز الطاوس: كانت به اجماعة تمثل قبيلة آيت خباش الطاوس، وتألفت من عشرة أعضاء هم بنفس الوقت أعضاء المحكمة العرفية للقبيلة، وكانت تعقد اجتماعاتها كل شهرين، وتتكفل باختيار أمغار نوفلا (الشيخ الأعلى) للقبيلة، وكان يتم تجديد ثلث أعضائها سنويا.

ـ ملحقة ألنيف: احتضنت جماعة قبلية عرفت باجماعة آيت إيعزا الرك وحصيا. تكونت من 17 عضوا، منتدبين لمدة سنة مع امكانية التجديد لهم، وهم بنفس الوقت أعضاء فرع الشركة الأهلية التعاونية بألنيف.

وفي إطار إعادة هيكلة مؤسسة اجماعة بدائرة أرفود الذي تبنته سلطات الحماية منذ سنة 1948م، عملت على إصدار قرارات جديدة من المسؤولين الجهويين منسجمة مع الترسانة القانونية المحدثة والمعدلة لهذا الجهاز المحلي، ومن ذلك مثلا تحديد أعضاء اجماعة "قبيلة عرب الصباح المعاضيد"[220] عبر قرار جهوي صادر سنة 1948م، بناء على اقتراحات رئيس منطقة تافيلالت. إذ تم تعيين أعضاء هذه اجماعة لمدة سنة بدءا من تاريخ 23 مارس 1948م، وقد تضمنت اجماعة الجديدة التي تم اختيارها سنة 1948م من قبل ساكنة كل فروع القبيلة، لائحة مكونة من سبعة أعضاء من الأعيان هم، الحاج بن الهاشمي ومحمد بالمهدي وأحمد بن المباريك وحدى بن الجيلالي ورمضان بالغازي والحبيب بن الغالي. وممثل عن الطائفة اليهودية هو إيلي تورجمان [221] (Elie Tordjman).

وتواصلت بالسنوات التالية عمليات اختيار أعضاء اجماعة " قبيلة عرب الصباح المعاضيد" بشكل منتظم وبنفس الهيكلة، فأفرزت عملية الاختيار بسنة 1949م لائحة الأعيان الواردة بالجدول أسفله :

[220] ـ كانت جماعة قبيلة عرب الصباح المعاضيد في هذه الفترة تضم ثلاث مشيخات وهي: مشيخة قصور المعاضيد الخمس، ومشيخة أولاد الزهراء، ومشيخة أرفود المركز، وهذه المشيخات الثلاث كانت تمثل المجال الترابي الخاضع لقيادة القائد حاجي بن هدي آنذاك.

[221] - Arrêté Régional, Meknès, N° 1147, Datant 03 Avril 1948, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

جدول رقم 06 : لائحة أعضاء آجماعة قبيلة عرب الصباح المعاضيد سنة 1949م[222].

إسم العضو بالجماعة	ممثل عن القصر أو العشيرة	المشيخة
علال بن الجيلالي بن البربار	العبادلة	المعاضيد
باحدى بن الغالي	المكابر	المعاضيد
المكي بن منصور	المحيريكية	المعاضيد
امبارك بن أحمد	أولاد الزهراء	أولاد الزهراء
رمضان بالغازي	رحل أرفود	أرفود
محمد بن بريك	فيلالة أرفود	أرفود
إيلي تورجمان (Elie Tordjman)	اسرائيليو (يهود) أرفود	أرفود

نستخلص من خلال لائحتي أعضاء جماعة " قبيلة عرب الصباح المعاضيد" الذين تم اختيارهما لسنتي 1948 و 1949م من قبل السكان عدة ملاحظات:

ـ أن عدد أعضاء هذه اجماعة بلغ سبعة أعضاء بكلا السنتين. وهوعدد ظل ثابتا منذ إنشائها سنة 1936م.

ـ مثلت هذه اجماعة القبلية الساكنة المنتمية للمجال الترابي الذي يدخل ضمن قيادة القائد "حاجي بن هدي"، التي تضمنت قصور المعاضيد وأولاد الزهراء ومركز أرفود المستحدث في عهد الحماية.

ـ أن غالبية أعضاء اجماعة 1949م تم انتخابهم كأعضاء جدد ولم يكونوا ضمن أعضاء لائحة سنة 1948م، ماعدا عضوين تمت إعادة انتخابهما.

ـ وجود ممثل عن الطائفة اليهودية بالجماعة، بعدما كان قبل عهد الحماية غياب تمثيلية لهذه الطائفة بالجماعات القبلية في مجال منطقة تافيلالت.

ـ تنوع الأصول الاثنية لأعضاء الجماعة (مسلمين ويهود ـ مستقرين ورحل ـ فيلالة وافدون على مركز أرفود...) وهو ما يعكس التنوع السكاني وتحديدا في مركز أرفود، وفي المقابل اتسمت بنية سكان قصور المعاضيد وأولاد الزهراء بالثبات والمحافظة على النمط والخصائص الموروثة منذ عقود، إلا ما كان من فقدها طائفتها اليهودية وقتئذ، التي استقطبها مركز أرفود والمدن الأخرى في المغرب أو الجزائر.

[222] - Rapport du chef de Bureau de Cercle d'Erfoud, N° 470 C.E/C, 05 Novembre 1949, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

منذ أن تبنت سلطات الحماية الفرنسية سنة 1948م إعادة تنظيم وهيكلة مؤسسة اجماعة، عرفت عمليات اختيار أعضاء هذه اجماعات انتظاما وخاصة في منطقة أرفود، وهذا ما نلمسه في جماعة "قبيلة عرب الصباح المعاضيد" كنموذج. كما يتضح من الجدول التركيبي التالي.

جدول رقم 07: لائحة أعضاء اجماعة عرب الصباح المعاضيد ما بين 1948 و1951م.

اسم العضو بالجماعة 1948م[223]	**إسم العضو بالجماعة 1949م**[224]	**إسم العضو بالجماعة 1950م**[225]	**إسم العضو بالجماعة 1951م**[226]	**ممثل عن القصر أوالعشيرة**	**المشيخة**
الحاج بن الهاشمي	علال بن الجيلالي بن البربار	الغالي بن الحاج	الحاج بن الهاشمي	العبادلة	المعاضيد
محمد بالمهدي	باحدى بن الغالي	سيدي أحمد بن عبد الله	الحاج الهاشمي بن معطلة	المكابر	المعاضيد
أحمد بن المباريك	المكي بن منصور	علال بن منصور	امبارك بن العربي	المحيريكية (القصيبة)	المعاضيد
حدى بن الجيلالي	امبارك بن أحمد	حمويمي بن الهاشمي بن أحمد	حمو بن الصديق	أولاد الزهراء	أولاد الزهراء
رمضان بالغازي	رمضان بالغازي	لحسن ولد امحمد	محمد بن شركي	رحل أرفود	أرفود
الحبيب بن الغالي	محمد بن بريك	مولاي أحمد بنبراهيم	محمد بن عبيد	فيلالة أرفود	أرفود
إيلي تورجمان	إيلي تورجمان	Meyer Torjman	إيلي تورجمان	اسرائيليو (يهود) أرفود	أرفود

يتضح من الجدول ثبات عدد أعضاء اجماعة في سبعة أعضاء، في حين اللائحة كانت في جلها متغيرة بين سنة وأخرى. كما أن عدد ممثلي كل مشيخة من المشيخات الثلاث في جماعة القبيلة ظل هو الأخر ثابتا ما بين 1948م و1951م. وتجدر الإشارة هنا أنه بعد إخضاع المنطقة ارتفع عدد مشيخات اجماعة القبيلة إلى ثلاثة، بإنشاء مشيخة أرفود، وبذلك عرفت اجماعة القبيلة خلال هذه الحقبة تمددا في

[223] - Arrêté Régional, Meknès, N° 1147, Datant 03 Avril 1948, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[224] - Rapport du chef de Bureau du Cercle d'Erfoud au chef de Territoire du Tafilalet, N° 470 C.E/C, 05 Novembre 1949, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[225] - Lettre de Chef du Bureau des Affaires Indigéne du Cercle d'Erfoud au Chef de Territoire du Tafilalet, N° 415 : C, 29 Décembre 1950, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[226] - Arrêté Régional, Meknès, N° 1329, Datant 06 Décembre 1951, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

مكوناتها بمن انضاف إليها من ساكنة مركزأرفود المستحدث، التي ضمت رحل خاصة من ذوي منيع وأولاد جرير، إضافة إلى فيلالة المنحدرين من واحة تافيلالت، التي فضل عدد من سكانها الهروب من أوضاعها المضطربة في ظل حكم التوزونيني والنكادي، وآثروا العيش بأرفود في ظل الحكم الفرنسي بهدف تأمين مصالحهم ومنافعهم. فضلا عن اليهود الذين كانوا من العناصر السكانية الأولى التي استجابت لدعوة الإدارة الفرنسية بتعمير أرفود بعد تأسيسه، إذ نزحوا من القبائل والقصور المجاورة التي كانوا يعيشون فيها منذ قرون.

عرفت سنة 1948م اختيار وتنصيب أعضاء اجماعة في شهر مارس[227]، ومثلت هذه السنة بداية إقدام إدارة الحماية على إعادة تنظيم اجماعات القبلية، وهيكلتها بشكل جديد عما كانت عليه من قبل. لكن بالسنوات التالية تم اعتماد نهاية السنة وخاصة شهر نونبر أو دجنبر[228]، كتاريخ لإعادة اختيار أعضاء اجماعات القبلية في أرفود. وارتبط ذلك بجدولة الأشغال الفلاحية، حيث تتزامن هذه الفترة مع نهاية جني التمور وقبيل بداية عملية الحرث، فكان تنصيب اجماعة يتوافق مع بداية موسم فلاحي جديد.

2 ـ 4 ـ مهام آجماعة القبيلة في عهد الحماية

شكلت اجماعة القبلية هيكلا تنظيميا ساد بالمناطق المغربية قبل الاحتلال، لا سيما المناطق التي كان حضور المخزن فيها ضعيفا، حيث كانت تتولى تدبير الشؤون اليومية للتجمع القبلي الذي تمثله سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو القضائية أو السياسية. مما خول لها صلاحية التقرير والتنفيذ. وحافظت على هذه الصلاحية حتى فترة إصطدام الساكنة مع القوات الاستعمارية، حيث بادرت بعض اجماعات بالمنطقة كجماعتي المعاضيد وتيزيمي، على تبني التواصل مع هذه القوات المعسكرة بقصر البروج سنة 1916م واعلان إخلاصهما وطاعتهما الكاملة[229]، للمخزن ومن ورائه المحتل. هذا الأخير أقدمت سلطاته على تعميم مؤسسة اجماعة على القبائل المغربية بموجب ظهير 21 نونبر 1916م، الذي نص في فصله الأول على إحداث **"جماعات تنوب قانونا عن القبائل أو فصائل القبائل التي سيقع تعيينها بقرار من الصدر الأعظم"[230]**، وتضمنت فصول الظهير مؤشرات لإضعاف اجماعات القبلية القديمة، عبر سحب منها أدوارها السياسية، التي فوتت لإدارة المراقبة من قبيل التدخل في تعيين وإقالة القائد أو الشيخ، واتخاذ القرار في أداء الضريبة من عدمه، فضلا عن نزع منها سلطة التقرير بالمشاركة في المعارك أو

[227] - Arrêté Régional, Meknès, N° 1147, Datant 03 Avril 1948, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[228] - Rapport de chef de Bureau du Cercle d'Erfoud au chef de Territoire du Tafilalet, N° 470 C.E/C, 05 Novembre 1949, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[229] ـ **جريدة السعادة**، ع. 1812، ليوم 12 أكتوبر 1918م، ص. 01.

[230] ـ "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، صص. 958.

الاستسلام[231]. وبهذا أضحى المجال مفتوحا لسلطات المراقبة بالتدخل في شؤون القبائل المغربية، بعدما سمح لها بالتدخل في تعيين أعضاء اجماعات ومراقبتهم[232]، ورغم هذا التحجيم لمجال تدخل اجماعات بالفترة، فقد واصلت أداء أدوارها ومهامها خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والقضائية، وفيما يلي رصد لتطور مهام اجماعات القبلية في مجال دائرة أرفود خلال حقبة الوجود الفرنسي.

أ ـ المجال الاقتصادي والاجتماعي

شكل المجال الاقتصادي والاجتماعي إحدى المجالات الأساسية لإشتغال وعمل اجماعة القبيلة في منطقة تافيلالت قبل فرض الحماية، حيث كانت تتكلف بتدبير المنافع المشتركة كالماء والمرعى... أو تعمل تسويات لحل الخلافات حول استغلال هذه الموارد. ونموذج ذلك بالمنطقة إبرام اتفاقية حول توزيع وتقاسم ماء الساقية "البلدية" وصيانتها، وقعت بين جماعتي المعاضيد وتيزيمي في أواخر محرم 1338هـ[233]. وامتد نشاط اجماعة إلى الحفاظ على المجال الحيوي للقبيلة والترافع عنه أمام مطالب الأغيار وتعبئة المقاتلين للدفاع عنه أمام اعتداءات الآخرين، كما كانت بمثابة أداة تسهر على تحقيق الأمن والأمان داخل التجمع القبلي الذي تمثله، فضلا عن حرصها على تسديد الساكنة للمستحقات الضريبية وأداء الكلف لفائدة المخزن[234]. لكن بعد احتلال المنطقة تمحور نشاط مختلف اجماعات القبلية بدائرة أرفود في المشاركة بإحصاء وتحصيل ضريبة الترتيب، فضلا عن مشاركتها في تقديم الاستشارة من أجل دراسة أوضاع الفلاحة كتربية المواشي ونظام السقي، إضافة إلى إسهامها في المشورة لحل وتسوية بعض القضايا التي تهم شؤون محلية أخرى كالتعمير والتمدرس والصحة. ويظهر أن اقتصار مهمة اجماعات على تقديم الاستشارة كان منسجما مع ما جاء في الظهير المؤسس لها، الذي حصر اختصاصاتها في التقدم **"بصفة استشارية نيابة عن القبيلة أو الفصيلة إلى ولاة الحكومة الإدارية الأهلية أو حكومة المراقبة المحلية كل التعليمات والأراء الراجعة لمصالح القبيلة أو الفصيلة النايبة عنها"**[235]. وارتباطا مع انشغالات الساكنة أشرفت كل اجماعات الدائرة في شهر يوليوز1951م مثلا على تسديد قروض البذور من لدن السكان لفائدة الشركة التعاونية الأهلية S.I.P، التي كانت تقدمها في بداية الحرث وتستردها بعد الحصاد. وفي أرفود عينت اجماعة قبيلة المعاضيد قدر التعويضات المستحقة التي ستعطى للملاكين من أصحاب الأراضي التي اخترقتها الساقية "الناضورية"[236]. وقدمت اجماعة بهذه المناسبة الشكر إلى مكتب الشؤون الأهلية لأرفود على تنفيذه هذا العمل. وكانت اجماعة المعاضيد هي المعنية أيضا بتحديد أماكن

---

[231] ـ المختار الهراس، م. س، ص. 139.

[232] ـ "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، صص. 958.

[233] ـ وثيقة محلية ينظر نصها في الملحق رقم 02 .

[234] ـ عبد الله تزلي، م. س، ص.390.

[235] ـ "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، صص. 958.

[236] ـ ساقية الناضورية هي إحدى الساقيتين الأساسيتين اللتان تأخذان من السد التحويلي للبروج، وتقوم هذه الساقية بري جزء من غابة واحتي المعاضيد وتيزيمي، وقد تم شق الساقية منذ قرون. غبر أنها شهدت في عهد الحماية بعض التعديلات في مجراها عبر إزالة الالتواءات وجعلها مستقيمة، مما أدى إلى اقتطاعات بأراض بعض الملاكين. مقابلة شفوية مع "الحاج المكي طلحة"، أجريت في المعاضيد، يوم 16 أبريل 2016م.

إقامة قنوات التوزيع الثانوية للساقية وتوزيع للعمل من أجل حفر الساقية المذكورة، أما في تيزيمي فحددت اجماعتها القبلية الموضع لإقامة الموزع الجديد (القنا) للماء على مجرى (مصرف) مولاي إبراهيم[237]. وباعتبار اجماعة حسب ظهير 1916 هي المخولة بتدبير الأملاك المشاعة بين القبيلة[238]. قامت اجماعة السيفا بتعيين الحد الفاصل بين الأراضي الجماعية والخاصة بالأفراد على حافة الساقية. وفي الرتب تركز نشاط اجماعة القبلية حول تحديد مشاركة السكان في أعمال السخرة ذات المنفعة العامة، كتهيئة سواقي محلية مثل ساقية "غياتة"، كما أبرمت اجماعات المعنية باستغلال ماء الساقية "الدويرية" اتفاقا حول كيفية توزيع واستغلال مائها وأودعوا العقد لدى المحكمة العرفية، فضلا عن توزيع معصرات الزيت ومراقبة مداخيل المساجد وفحص حساباتها وحسابات بعض الزوايا كزاوية أوفوس، والتحضير لعقد شركة S.I.P اجتماعاتها في مجال الرتب. وفي منطقة ألنيف عملت بعض اجماعاتها كإيملوان وأشبارو على تقاسم الأرض الجماعية المعروفة باسم "الهري"، ووضعت اجماعة آيت اسفول للنقاش مسألة استغلال معدن الرصاص ومضمون عقد الكراء الذي يجب أن يتم مع الشركة المستغلة والمعروفة باسم "الشركة المستثمرة لجبل غريس"[239]. ويبدو أن ترك إدارة الحماية للجماعات القبلية اختصاص إدارة الأراضي الجماعية والموارد المشتركة لم يكن الهدف منه المحافظة عليها واستفادة التجمع القبلي منها، وإنما كانت الغاية هي إبعاد المخزن عن تلك الموارد والتمهيد لترامي الجانب الفرنسي وأعوانه عليها.

ب ـ المجال القضائي

حافظت إدارة الحماية للجماعات القبلية خاصة بالمناطق الأمازيغية بدورها القضائي، فأنشئت لهذه الغاية محاكم عرفية. كان أعضاؤها هم بنفس الوقت أعضاء اجماعة القبلية مثل حالة اجماعة قبيلة آيت خباش الطاوس خلال الخمسينات من القرن الماضي، عندما كان أعضاؤها هم في نفس الوقت أعضاء المحكمة العرفية للقبيلة[240]. مما يبين حجم التداخل بين الجماعتين (القبلية والمحكمة) والمجالين (الإداري والقضائي). وقد اختصت المحاكم العرفية بالنظر والفصل في القضايا المدنية تحت مراقبة اجماعة القضائية المشكلة من أعيان القبيلة. أما القضايا الجنائية فنقل اختصاص الحكم فيها بالغرامات والعقوبات من اجماعة إلى قائد القبيلة[241]. وكانت هذه المحاكم تطبق أعرافا محلية وقواعد أضافتها إدارة الحماية الفرنسية، وبذلك أبعدت الأخيرة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جزء كبير من المغاربة بهدف

---

[237] - Rapport de Synthèse Sur l'Activité des Djemaa au cours du Deuxième Semestre 1951, de Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, N° 8365 MK/2, 12 Décembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[238] - "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، صص. 958.

[239] - Rapport de Synthèse Sur l'Activité des Djemaa au cours du Deuxième Semestre 1951, de Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, N° 8365 MK/2, 12 Décembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[240] - Lettre du Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N° 652 / AIT/C, 14 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[241] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

التفريق بينهم على أساس العرق. هذه الأعراف كانت تطبق على المغاربة المسلمين بأحوالهم الشخصية رغم مخالفتها للشرع، فمثلا كانت المرأة زوجة أو أختا أو بنتا تحرم من الميراث[242]. وتطلعت إدارة الحماية من وراء ذلك إلى محو آثار العقيدة الاسلامية من حياة المغاربة وخاصة منهم الأمازيغ، الذين كانت تعتبر إسلامهم سطحيا وطقوسيا، ويعتمد حركات الجوارح، مما دفع بها إلى تبني سياسة بربرية منذ سنة 1914م بهدف رسم خريطة لهذه المناطق التي اعتبرتها لا تخضع للمخزن والشرع[243].

ساهمت إذن اجماعات القبائل في تدبير المجال القضائي داخل أوساطها القبلية وخاصة ما له علاقة بالأعراف، إذ كانت تشارك بصياغة ووضع المواد العرفية والقانونية التي تهم مناطقها، وعلاقاتها مع غيرها من قبائل الجوار أو ذات التماس معها في استغلال مورد حيوي معين، كما تدخلت اجماعات في المسائل العقارية التي تهم مجالاتها، وفي تحديد أعضاء المحاكم العرفية لساكنتها. وخاصة بالقبائل المعتمد عندها هذا النوع من المحاكم بعهد الحماية، وساهمت كثيرا اجماعات القبلية في تسوية خلافات أو تقديم المشورة في قضايا تهم السكان، ومن ذلك قيام اجماعات في الرتب سنة 1947م بتسوية تقاسم الماء بين "البطاطحة" و"الزاوية الجديدة"، وتم إيداع عقد التسوية لدى المحكمة العرفية بالرتب. كما قدمت اجماعة "أوشن" في ألنيف رأيها، بعد استشارتها في غشت 1951م، لأجل توضيح وتثبيت العرف فيما يخص مسألة حق الشريك بالشفعة (الشراء). وخلال شهر نونبر 1951م اتفقت اجماعة "أولاد عميرة" واجماعة "زاوية أوفوس" على حل الخلاف بينهما والمتعلق بالحدود بين أراضيهم الجماعية[244]. وتؤكد هذه الأمثلة على تعدد اختصاصات اجماعات القبلية وتداخلها بعهد الحماية الفرنسية، إذ كانت سلطات الأخيرة كثيرا ما تشرك هذه المؤسسة في تدبير الشأن اليومي للساكنة من أجل تخفيف العبء على إداريييها، وتوظفها في تحقيق أجندتها وسياستها بعيدا عن الاحتكاك المباشر مع السكان، وتستفيد منها في فهم الذهنيات والعلاقات المتنوعة والمعقدة بين أعضاء المجموعة القبلية الواحدة من جهة أو مع القبائل الأخرى من جهة أخرى.

المبحث الثالث : الشيخ

1 ـ تعيين الشيخ ومهامه

يعد منصب "الشيخ" من المناصب المهمة في إدارة الشؤون المحلية في المنطقة، إذ شكل واسطة ما بين سكان مجموعته القصورية ـ القبلية والقائد. فالأخير كان يتولى الإشراف على الشيوخ والمقدمين

---

[242] ـ عبد العزيز توفيق، **موسوعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 3، 2010، ج. 1، صص. 88 - 89.

[243] ـ عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط. 1، 1999، ج. 3، ص. 176.

[244] - Rapport de Synthèse Sur l'Activité des Djemaa au cours du Deuxième Semestre 1951, de Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, N° 8365 MK/2, 12 Décembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

الذين يراقبون اجماعات وفخذات القبائل[245]. وكانت كل قبيلة تتوفر قبل عهد الحماية على شيخ مسؤول عن فروعها المتعددة المستوطنة في قصور مختلفة وقد تكون متباعدة نسبيا فيما بينها، وهذا ما نجده مثلا عند قبيلة بني امحمد المشكلة لأحدى المقاطعات الست لواحة تافيلالت، إذ كان على مجموع القبيلة شيخ فوقاني يتم اختياره حسب العرف بالتناوب بين فروع أو فخذات القبيلة، ثم بعد ذلك يعين في كل قصر "مزراكا"[246] يتولى مهمة نقل وتنفيذ أوامر الشيخ، وهو بذلك مجرد عون للشيخ وأعيان اجماعة[247]. وهكذا كانت تنتخب عدة قصور متقاربة إثنيا، أوتجمعها منافع إقتصادية. الشيخ لمدة سنة أو نصف السنة، ويمكن أن تمتد فترة إنتدابه إلى عدة سنوات، يضطلع خلالها بعدة مهام كمنسق للجماعة أو ناطق رسمي باسمها، والتوسط في النزاعات الصغيرة التي قد تظهر بين الأفراد أو القصور أو العشائر التي تحت نفوذه. ويتم اختيار الشيخ من قبل الرجال الراشدين، بواسطة نفس نظام التناوب المعتمد عند آيت عطا، ويتجلى هذا النظام المتبع في كون منصب الشيخ يمر من عشيرة إلى أخرى بالتناوب، ولا يشارك في عملية الانتخاب إلا أولئك الأشخاص المنتمون إلى العشائر التي لا تقدم مرشحين عنها لمنصب الشيخ[248]. وهذه الآلية بالانتخاب وعبر التناوب كانت معتمدة عند قبيلة عرب الصباح زيز في اختيار شيخ اللف لفروعها الثلاث (اولاد معطلة وأولاد عيسى بتيزيمي والمعاضيد)، وكانت مهمته تتجلى في إبعاد الأخطار الخارجية وقيادات الحَرْكات المشتركة، وبنفس الوقت كان لكل فرع من القبيلة شيخها الخاص لتدبير شؤونها الذاتية ورعاية مصالحها وتأمين مواردها الرعوية والزراعية والمائية، والإشراف على تنظيم الاحتفالات والمآدب الجماعية، وقيادة قوات القبيلة أوالعشائر التي تحت سلطته في الحركات المشتركة أو مواجهة خطر خارجي[249]، ومجمل القول فالشيخ كان يهتم بكل ما يشغل القبيلة أو عشائرها، مستندا في القيام بوظائفه تلك على دعم اجماعة وانصياع العشيرة أو القبيلة التي يشرف عليها، مما جعله يجسد السلطة التنفيذية في وسطه القبلي وغالبا تحت إمرة القائد.

وخلال عهد الحماية لم يعد قرار اختيار وتعيين شيوخ القبائل والمجموعات القصورية شأنا خاصا بالساكنة والسلطة المخزنية المحلية فقط، بل صار من المتدخلين في الأمر ممثلي سلطات المراقبة، وعلى رأسهم مسؤول الجهة أو المنطقة الذي يعينهم ويرسل الاقتراحات للسلطات العليا للتصديق عليهم، وأحيانا كان يساهم بشكل مباشر في تعيين شيوخ العشائر بتوافق مع القائد الذي يقدم له ملفات ثلاث مرشحين[250]. ومن المؤشرات الدالة على تدخل المسؤولين الفرنسيين في تعيين الشيوخ المحليين ــ وإن كان ذلك على

---

[245] ـ عبد الرحيم الورديغي، م. س، ص. 32.

[246] ـ هو مصطلح يطلق محليا على الشخص الذي يكون ممثل عشيرة أوفخذة ما في اجماعة القصر أو القبيلة أو الماء أو مندوب عنها للدفاع عن مصلحتها أو رعاية منافعها والتحدث بإسمها.

[247] ـ جورج سبيلمان، م. س، صص. 80 ـ 81.

[248] ـ روس إ. دان، م. س، صص. 97 ـ 98.

[249] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج عبد القادر بن حسني"، أجريت في المعاضيد، يوم 23 فبراير 2003م.

[250] - Frederic Bremard, **L'organisation régionale du Maroc**, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1949, p. 62.

الأقل في المراحل الأولى من الوجود الفرنسي في المنطقة ـ ما تمدنا به بعض وثائق الأرشيف الفرنسي، ومن ذلك مثلا تسمية "محمد بن أحمد بن عمر" شيخا على مقاطعة مسكي من خلال قرار لرئيس الجهة "العسكرية للحدود الجزائرية ـ المغربية " بتاريخ 23 نونبر 1933م[251]. وقد كانت سلطات الحماية تزكي في هذه المهمة الشخصيات ذات النفوذ في وسطها القبلي سواء منهم المنتمين إلى فئة الأشراف، أو الذين كانوا قضاة أو عدول أو محاربين سابقين، أو من تلك الفئة التي أظهرت ميلا للجانب الفرنسي خلال مرحلة الاحتلال أو بمراحل ترسيخ وجوده في المنطقة، حيث كانت تعمل إدارة الحماية على إعادة توظيفهم في منظومتها الإدارية كنوع من تبادل المصالح بين الطرفين. فمنحت لهم امتيازات مادية ومعنوية، مقابل استفادتها من مكانتهم لضبط اجماعة والتأثير في وسطهم القبلي[252]. وتحبذ في مثل هؤلاء الأشخاص أن يتحلوا بصفات الذكاء والقدرة على استيعاب مناهجها في المراقبة وأن يطبقوا بوضوح الواجبات التي يكلفون بها بكل تفان واخلاص. وهناك عشرات النماذج لشخصيات أسندت لها مهمة "الشيخ" في مجال قبلي معين داخل دائرة أرفود خلال عهد الحماية، كجزاء ربطه علاقة مبكرة مع المراكز الفرنسية أو الانخراط في عمليات التهدئة بالمنطقة، ومن نماذج هؤلاء نذكر "موحى أو لحسن تيميت" شيخ آيت يعزى احصيا، الذي كان من أوائل الذين دخلوا في علاقة مع الفرنسيين في أرفود ثم في فزو، قبل وصول قواتهم إلى مجال قبيلته. وشكل بذلك عنصرا سياسيا مهما في احتلال احصيا في نونبر 1932م، كما شارك في عمليات صاغرو 1933م، وقد ظل بمنصب الشيخ حتى سنة وفاته 1938م[253].

أما فيما يتعلق بالاختصاصات، فقد واصل الشيخ أداء جل المهام التي كان يقوم بها قبل عهد الحماية ماعدا سلطة اتخاذ القرار، التي صارت من اختصاص إدارة المراقبة، فأضحى بذلك الشيخ يتولى شؤون القبيلة أو إحدى عشائرها، ويساعد على تقسيط الضرائب وجمعها، والعمل مع إدارة الحماية ولو بشكل بطيء وتدريجي لاستئناس الساكنة مع الاجراءات الغربية التي تعتبر نافعة وخيرة[254]. وبذلك مثلت فئة الشيوخ، بما لها من مكانة اجتماعية وقدرة على التأثير في وسطها القبلي، أداة فعالة لإدارة الحماية لتغطية مجال ترابي شاسع كان يصعب عليها تغطيته بجندها وموظفيها، فشكلوا بذلك ضرورة فرنسية للسيطرة والتحكم وتصريف الأوامر والقرارات وسط الساكنة التي تحت نفوذهم من جهة، ووسيلة لتكريس الاستغلال بما يتوفرون عليه من سبل التأثير والاخضاع من جهة أخرى[255]. وقد تحول هؤلاء الشيوخ نتيجة المكانة والنفوذ الذي تمتعوا به بالفترة إلى أدوات ضغط، تفترض الرضوخ والامتثال من قبل

---

[251] - Feuille de Renseignements du Bureau local des Affaires Indigènes de ksar Es- Souk, 01 Octobre 1940, Dossier Documentation 1940, Carton 14MA/900/111, Série Région Meknès, A.D.N.

[252] - منعم بوعملات، **استراتيجية الحماية الفرنسية في تدبير الشؤون الأهلية. دراسة لمنطقة تاهلة مغراوة 1912- 1945**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2016، صص. 251- 252.

[253] - Rapport Trimestriel, 2° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 965/P.P, 27 Juin 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[254] - منعم بوعملات، م. س، ص. 250.

[255] - نفسه، ص. 254.

الساكنة. في مؤشر على فقدان الأخيرة لسلطتها المعنوية على الشيوخ، الذين صاروا لا يحسبون كثير اعتبار لها، بعدما فقدت سلطة تعيينهم وإقرارهم بالمنصب لفائدة إدارة المراقبة.

2 ـ شيوخ القبائل ومسألة العلاقة مع إدارة الحماية

ارتبط بعض شيوخ المنطقة بخدمة مصالح إدارة الحماية لدرجة أن بعضهم ذهب ضحية لذلك، منهم شيخ آيت بورك "لحسن ابن علي أوماما"، الذي قتل يوم 02 أبريل 1929م على يد عناصر مقاومة من آيت خباش، اعترضت سبيل قافلة تجارية فيلالية ذاهبة إلى أرفود، كان الشيخ المذكور مكلفا بخفر القافلة وحراستها[256]. وساهم شيوخ آخرون بقسط كبير في عمليات التمهيد لاحتلال مجالاتهم القبلية أو المجاورة لهم، فقد شارك شيوخ تيزيمي والمعاضيد وكذلك شيخ الرتب آنذاك "علي أوحدى"، الذي كان على رأس مجموعة من البرطيزة التابعين له في عملية احتلال أولاد الزهراء ماي 1930م[257]. وصارت الأخيرة منذئذ مجالا محبذا لعناصر المقاومة المتمركزة في الريصاني لتنفيذ عمليات خاطفة ضد الوجود الفرنسي والمرتبطين به. عبر حرق المحاصيل الزراعية وقتل وخطف السكان، وضمنهم شيخ قبيلة أولاد الزهراء الذي لقي مصرعه مع بعض رجال الفزعة في كمين نصبه لهم 17 مسلحا من آيت خباش بالواحة في شتنبر 1930م. ومن جهتها قامت إدارة الحماية بدعم السكان الخاضعين لها في وجه ضربات المقاومة، عبر تقديم 19310 فرنك لساكنة أولاد الزهراء كتعويض عن حرق "نوادرات" محاصيل الحبوب ودعما لخضوعهم[258]. وقبل ذلك قتل شيخ آخر لأولاد الزهراء هو "محمد بن الطيبي" ـ الذي ارتبط بإدارة المراقبة وكان من البرطيزة المتفانين في خدمتها ـ يوم 29 يوليوز1930م من قبل مساعدين له رفضا احترام سلطته، وبعد تنفيذ فعلتهما فرا إلى تافيلالت[259]، غير أن دافع القتل لم تفصح عنه التقارير الفرنسية التي تناولت الحدث في حينه، لكن الراجح أنه ارتبط بموقف الشيخ من الوجود الفرنسي بالواحة، والذي نستشفه من أحداث جرت بالسنة الموالية لعملية القتل، إذ يشير أحد التقارير أنه في ليلة 20 ـ 21 يونيو 1931م أرسل النكادي لمهاجمة المركز العسكري لأولاد الزهراء مجموعة مكونة من 30 مسلحا بقيادة "الخلافة ولد حباب" ـ الذي كان قَتَلَ في يوليوز 1930م شيخ أولاد الزهراء ـ وقد جرح زعيم

[256] - Rapport politique Mensuel du 21 Mars au 20 Avril 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 2.
[257] - Rapport politique Mensuel du 21 Avril au 20 Mai 1930, de Territoire du Sud, N° 1891/A.I.S, 12 Juin 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 10.
[258] - Rapport politique Mensuel du 21 Aout au 20 Septembre 1930, de Territoire du Sud, Sans N°, 12 Octobre 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 06.
[259] - Rapport politique Mensuel du 21 Juillet au 20 Aout 1930, de Territoire du Sud, Sans N°, 05 Octobre 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 06.

المجموعة في العملية ومات لدى رجوعه إلى واحة تافيلالت[260]. وهو ما يرجح أن سبب قتل الشيخ يعود لانحيازه إلى جانب الفرنسيين، لا سيما أن منفذا العملية هربا وبالضبط إلى واحة تافيلالت، التي كانت معقل المقاومة والقبائل الثائرة آنذاك. كما أن أحد منفذي عملية قتل الشيخ على الأقل من عناصر المقاومة وصار يقود مجموعات منها، وكان ضحية إحدى العمليات التي قادها كما أوردنا. ومن الشيوخ الأخرين في مجال دائرة أرفود الذين ذهبوا أيضا ضحية إرتباطهم بقوات الاحتلال وخدمة أجندتها نجد شيخ حنابو "الخلافة بن كروم"، الذي لقي مصرعه مع بعض رجاله عندما كان على رأس فزعة بلدته في مواجهة مع أتباع النكادي قرب قصر "باعدي" يوم 21 مارس 1931م[261]. وهناك بعض الشيوخ الآخرين في دائرة أرفود الذين قتلوا أيضا على يد عناصر المقاومة، في معارك خاضوها مع القوات الفرنسية التي كانت تتضمن في صفوفها بعض ساكنة القبائل المختلفة وعلى رأسهم الشيوخ. الذين انحاز عدد منهم إلى جانب قوات الاحتلال بسبب ارتباط مصالحهم معها، أو رغبة في المحافظة على الحظوة التي نالوها باسناد المنصب لهم، أو لكون إدارة الحماية كانت توظفهم في حروبها مستغلة ومؤججة حالة العداء القديمة بين قبيلتهم وقبائل أخرى غير خاضعة بعد، فضلا عن استغلال إدارة المراقبة لنظام الحماية الذي كان المغرب يعيش في ظله، فأوهمت بعض الأعيان، ممن أسندت لهم مسؤولية، وضمنهم الشيوخ بأنهم في خدمة قوات السلطان في عمليات إخضاع وتهدئة المناطق واستتباب الأمن فيها. محركها منذ بداية احتلال المنطقة هو ضبط المجال وتنظيمه بما يخدم طموحها في إنهاء فكرة المقاومة واستغلال المؤهلات المتوفرة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على الشخصيات النافذة في وسطها القبلي، وعملت على إعادة توظيفهم في إدارتها الاستعمارية موظفة أسلوب الإستمالة بإغداق عليهم الامتيازات والإغراءات المالية، وغض الطرف عن بعض تجاوزاتهم بحق الساكنة، وتطاولهم على ممتلكات وموارد الأخرين، مما جعل من إدارة الحماية عبر **"تأييدها ومحبتها لهؤلاء الزعماء الطبيعيين... في الواقع تعمل على مساندة الأعيان الذين قد ترتبط مصالحهم بمصالح الفرنسيين ارتباطا وثيقا"**[262]. لكن رغم هذا الترابط وتبادل المصالح بين الشيوخ وإدارة المراقبة، فإن العلاقة لم تكن دائما ودية بين الطرفين، إذ في حالات تجاوز الشيخ للتوجيهات أو الخطوط المرسومة له أو أظهر تقصيرا في المهام المسندة له، عرض نفسه إلى عقوبات أو توقيف وقد تصل إلى العزل من المنصب، وفي هذا الإتجاه اتخذت إدارة الحماية مواقف سلبية من بعض شيوخ القبائل والمجموعات القصورية في دائرة أرفود، وتجسد ذلك في الإقدام على معاقبة أوعزل بعضهم

[260] - Compte-rendu Hebdomadaire de Renseignements, Période du 21 au 27 Juin 1931, de Région Militaire des Confins Algéro-Marocains, N° 168 A.I/2/C, 28 Juin 1931, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 02.

[261] - Compte-rendu Hebdomadaire de Renseignements, Période du 22 au 28 Mars 1931, de la Région Militaire des Confins Algéro-Marocains, N° 86 A.I.2/C, 29 Mars 1931, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 04. et aussi : B.C.A.F, N° 11, Novembre 1931, p. 781.

[262] - ديل إف إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب صورة من حياة مثقف من البادية في القرن 20م، ترجمة محمد أعفيف، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص. 225.

من مناصبهم التي كانوا يتولونها لمدد معينة. وتمدنا بعض وثائق الأرشيف الفرنسي بمعطيات قدمتها سلطات المراقبة المحلية لتبرير إقالة كل حالة على حدة، ومن نماذج ذلك ما حدث لشيخ آيت خباش الرتب "علي واسو" الذي تمت معاقبته بمئة فرنك غرامة على سوء ممارسته لوظيفته[263]. كما عزل شيخ أولاد الزهراء "محمد بن الحاج الحبيب" سنة 1938م من منصبه بسبب تهاونه والتقصير في أداء المهام الموكولة إليه[264]. وتم تعويضه بشيخ آخر هو "محمد بن الحاج أحمد" لمدة سنة على سبيل التجريب والاختبار، فبقي الأخير بمنصبه مدة عشر سنوات إلى أن عزل سنة 1948م[265]. وعوض بشيخ للعام منذ هذه السنة عقب تنزيل إدارة الحماية تعديلا في هذا الشأن كما سنبرز ذلك لاحقا.

لم تكتف إدارة الحماية بعزل الشيوخ بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم، بل هناك من الشيوخ من تمت إقالتهم بشبهة تبني مواقف وطنية، ولو كانت سرية، إذ إضطر مثلا شيخ قصور المعاضيد العربي بن حبيبي إلى تقديم استقالته سنة 1949م لإدارة المراقبة المحلية[266]، وفي هذا الشأن صرح لنا المعني بالأمر أن رئيس الدائرة الكولونيل هيبير (Hubert)، فرض عليه أن يكتب استقالته ويقدمها بعد أن اكتشف انتماءه وتعاونه السري مع رجال الحركة الوطنية بالمنطقة[267]. وهناك شيوخ آثروا تقديم استقالتهم لإدارة المراقبة لأسباب أخرى، منهم "مولاي مصطفى بن عبد الله" شيخ وادي إيفلي في الريصاني، الذي طلب الإعفاء من مهمته في مطلع 1939م وعلل الأمر بكبر سنه وضعف حالته الصحية[268].

مما سبق يظهر أن كثيرا من الشيوخ في دائرة أرفود ربطوا مصيرهم بإدارة الحماية وسخروا مناصبهم وامكاناتهم لتحقيق أهدافها في المنطقة. ومجرد تقصير من أحدهم في مهامه كان يعرضه لنقمة هذه الإدارة، التي لم تكن تتوانى عن إقالتهم معللة الأمر بمبررات متعددة. غير أنه في المقابل نجد بعض الشيوخ ارتبطوا بالتوجه العام لقبائلهم المعادي للتدخل الفرنسي في المنطقة، وتزعموا حركات المقاومة مثل الشيخ العام الجديد لأيت عطا الذي كان وفد إلى الرتب في مارس 1916م على رأس 600 رجل نصفهم من الفرسان، وتعهد بقيادة كل قبيلته ضد الفرنسيين المتمركزين في بوذنيب[269].

---

[263] - Rapport Trimestriel, 2° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 965/P.P, 27 Juin 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[264] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 66 D/2, 13 Janvier 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[265] - Proces -Verbal, de la réunion des Jamaas des Ksours Oulad Zohra, de Chef du Bureau du Cercle d'Erfoud, le 27 Avril 1948, Dossier Cheikhat des Oulad Zohra, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[266] - ينظر نصها في الملحق رقم 03.

[267] - مقابلة شفوية مع "العربي بن حبيبي"، أجريت في المعاضيد، يوم 13 فبراير 2003.

[268] - Rapport Trimestriel, 1er Trim. 1939, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 522 D/2, 27 Mars 1939, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[269] - Télégramme de Territoire de Boudenib à la Région de Meknès, N° 302R, 16 Mars 1916, Dossiers Quotidiens Boudenib 1916, Carton 4MA/900/39, Série D.A.I, A.D.N.

3 ـ إدارة الحماية والتعديلات في منصب الشيخ

عملت سلطات الحماية بعد توطيد وجودها في المنطقة على إدخال بعض التعديلات على الوظائف والمناصب الإدارية المحلية التي كان يتولاها المغاربة، ومنها منصب "الشيخ"، إذ قامت بتعويض "الشيخ الدائم" الموجود في القبائل أو المجموعات القصورية بـ " شيخ العام" (أي لمدة سنة)، وتعميم ذلك على جل قبائل وقصور المنطقة. وهكذا كانت تعين أو تزكي اختيار شيخ العام وذلك بعد استشارة اجماعات القبائل التي كانت تتداول بالأمر وتختار من بينها شيخا لمدة سنة. وجاء تحديد المدة في عام واعتماد آلية الانتخاب للشيوخ وبالتناوب بين فروع القبيلة في إطار إجراء أقدمت عليه سلطات المراقبة بدأ تفعيله منذ سنة 1948م، إذ تم استبدال الشيوخ الرسميين الدائمين بشيوخ سنويين[270]، وسعت إدارة الحماية من وراء ذلك إلى إعادة تفعيل بدرجة أكبر أدوار هؤلاء الزعماء الشبه المنتخبين، والاقتراب ما أمكن من العرف المعتمد في اختيارهم من قبل[271]، وقد استبقت إدارة المراقبة المحلية تطبيق هذه التعديلات المبرمجة بدفع عدد من الشيوخ الدائمين الذين كانوا آنذاك على رأس عشائرهم وقبائلهم في المنطقة إلى تقديم استقالتهم، من أجل تنزيل هذا التعديل وفسح المجال لانتخاب شيوخ للعام. ومن بين هؤلاء الشيوخ الذين دفعوا إلى الاستقالة في دائرة أرفود، نذكر محمد بن الحاج شيخ أولاد بنعيسى في تيزيمي، وحاجي بن باحسيني شيخ أولاد معطلة في تيزيمي، والعربي بن القائد حبيبي شيخ عرب الصباح المعاضيد، وسيدي أحمد بن محمد شيخ الزوا بمجال السفالات، وسيدي محمد بن تايا شيخ تانيجوت بالريصاني، ومولاي المستضئ بن مولاي الحسين شيخ الثلث الفوقاني[272]، بوادي إيفلي التابع للجماعة القبلية السفالات.

وحول كيفية تنزيل هذه التعديلات وتفاعل الساكنة المحلية معها وأجواء الجلسات لانتخاب شيوخ العام، تحفل تقارير فرنسية بتفاصيل عن العملية، التي كانت تتم بحضور وإشراف مسؤولي إدارة المراقبة المحلية، وهذا ما نستشفه من خلال محضر لرئيس مكتب دائرة أرفود "دوشاريط" (de Charette)، الذي حضر برفقة مساعد المراقب المدني عشية يوم 26 أبريل 1948م اجتماعا لجماعات قصور أولاد الزهراء أمام باب القصر القديم، وعرض رئيس المكتب في البداية الحالة التي ظهرت بعد عزل محمد بن الحاج أحمد شيخ العشيرة، وتسلمت اجماعات عقد هذه الإقالة، وبالمقابل عرضت بديلا عنه يكون شيخا للعام، نال استحسان وترحيب سلطات المراقبة، كما ثبتت الجماعات سالفة الذكر مسلك التداول بين فرق القصور في اختيار الشيخ منها، وبعد سحب القرعة أسفرت عن أن يكون التداول بينها بشكل قار كالتالي:

---

[270] - Rapport Passage de Consignes de Bureau du Cercle d' Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/ C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier Passage de Consignes, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[271] - Rapport du Colonel Parlange, Chef du Territoire de Tafilalet, au Chef de la Région de Meknès, N° 142 AITC/1, 20 Février 1950, Dossier Rapport Général de Fin d'Année 1949, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

[272] - Ibidem

في سنة 1948م يتم اختيار الشيخ من فخذة المكابر، على أن يتم اختيار الأخرين بالتتابع كل سنة من فخذات أولاد معطلة وأولاد بن عيسى والتغيان والعبادلة[273].

وبهذه التعديلات أضحى اختيار "شيخ العام" بعشيرة أولاد الزهراء على غرار باقي عشائر وقبائل المنطقة، سنويا في فترة تسجيل الترتيب (فصل الربيع)، وذلك من قبل اجماعات الفرق التي لا يكون المرشح منها، وبعد المشاورات والنقاشات الحرة بين المعنيين في اختيار الشيخ ـ وفي غياب سلطات المراقبة والقائد والشيخ السابق حسب التقرير[274] ـ أعلن عن " شيخ العام" لأولاد الزهراء عن الفترة الممتدة من أبريل 1948م إلى أبريل 1949م، ممثلا في عبيد بن المهدي المنتمي لفرقة المكابر بالقصر القديم، وقد أخذت سلطات المراقبة عقدا لهذا التعيين، الذي عُرض على مسؤول منطقة تافيلالت من أجل إقراره. وبالفعل فمسؤول إدارة المراقبة بالمنطقة بعد عملية اختيار الشيخ يقوم بتعيينه عبر قرار، كما حدث في حالة "شيخ العام" في حنابو محمد بن الطاهر بن الحاج المدني[275] ، الذي انتخب في 21 أبريل 1955م وعين بالمنصب من قبل مسؤول المنطقة عبر قرار بتاريخ 25 أبريل 1955م[276].

ويبدو أن سلطات الحماية اقتنعت بأهمية هذه الألية في الاختيار المتجذرة عند بعض القبائل[277]، والقائمة على الانتخاب لمدة محددة، وعلى مبدأ التناوب بين الفرق المشكلة للعشائر في اختيار الزعماء الأهليين، الذين مثلوا الأداة المباشرة للتواصل ما بين إدارة المراقبة الفرنسية والسكان، لذلك اتجهت نحو تعميمها منذ 1948م لكونها تحقق مكاسب عدة، منها أن تظهر للسكان المحليين أنها لا تقف وراء اختيار شيوخهم وتحترم عرفهم الموروث في تولية زعمائهم، وهو ما جعل الأخيرين مقبولين عند عشائرهم وقبائلهم، وبالتالي ينفذون القرارات والتوجهات المختلفة لسلطات المراقبة دون كلفة عالية أو عراقيل، فضلا عن إظهار أنها تحترم مضمون معاهدة الحماية الذي نص على أن وظيفة المسؤولين الفرنسيين تنحصر في الإشراف والمراقبة بدل التدخل المباشر في التسيير أو التحكم في السلطات الأهلية المحلية وإقصائها. ونستخلص من رسالة جوابية من مسؤول منطقة تافيلالت إلى رئيس دائرة أرفود استحسانه لهذه المنهجية في اختيار "شيوخ العام" ببعض قبائل الدائرة من قبيل اجماعات المعاضيد والسيفا

---

[273] - Procès-verbal de la réunion des Jamaas des Ksour des Oulad Zohra, de Chef du Bureau du Cercle d'Erfoud, le 27 Avril 1948, Dossier Cheikhat des Oulad Zohra, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[274] - Ibidem.

[275] ـ من مواليد سنة 1900م في حنابو بقبيلة عرب الصباح غريس، تولى منصب الشيخ الدائم لحنابو في الفترة ما بين 1930 و1943م، وطلب إعفاءه من المنصب بعد خلاف مع القائد حماني بالهاشمي، وإن بريره المعني بحاجته لتدبير مصالحه الشخصية برسالة للمسؤولين الفرنسيين (لدينا نسخة منها)، غيرأنه انتخب مرة أخرى شيخا سنة 1955م وإن بصيغته الجديدة لمدة عام. ينظر

- Fiche de Renseignement du bureau des A. I. de Jorf, 05 Mai 1955, Dossier Jorf A949- 1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.

[276] - Ibidem.

[277] ـ عددا من عشائر وقبائل المنطقة وخاصة العطاوية... كانت منذ ما قبل عهد الحماية تعتمد ألية الانتخاب ولمدة معينة في اختيار زعمائها من قياد وشيوخ، والذين يتم اختيارهم بالتناوب بين عشائر القبيلة أو قبائل الاتحادية.

وتيزيمي[278]، حيث أسفرت مشاورات تلك الجماعات سنة 1949م عن نتائج الاختيار لشيوخ العام الذين تمت تسميتهم من سلطات المراقبة لمدة سنة بدءا من 10 نونبر1949م[279]، وضمت اللائحة أسماء ثمانية شيوخ، تم تنصيبهم على عشائر قبيلتي عرب الصباح المعاضيد وعرب الصباح تيزيمي.

أظهرت هذه اللائحة الجديدة من الشيوخ المعتمدين سنة 1949م، عند بعض عشائر وقبائل المنطقة في إطار التعديلات المعتمدة من إدارة الحماية، عن حجم المتغيرات في التنظيم والتقطيع الترابي والإداري، ومنها مثلا استبدال الشيخ الدائم في السيفا بشيخ لمدة سنة فقط، وتعويض الشيخين القديمين الدائمين في تيزيمي بأربعة شيوخ لمدة عام واحد، وهذه المتغيرات جاءت في ظل الرؤية الجديدة لإدارة المراقبة المعتمدة منذ 1948م، بغية إصلاح هذه الأجهزة والتحكم في المجال وإعادة تنظيم مشيخات بعض القبائل مثل تيزيمي. وقد يكون الهدف من هذا الإجراء الإداري هو رغبة سلطات الحماية ضرب وحدة وتماسك القبيلة الواحدة وإضعافها. لكن هذا الإصلاح اعتبره قائد قبيلة تيزيمي بابا بن الحاج المدني موجها ضده[280]، واستهدف المس بسلطته وتقليصها، ورغم عدم رضاه على رفع عدد مشيخات قبيلته، فقد ساير بدهاء توجه إدارة الحماية، وكان ينظم كل سنة عملية اختيار هؤلاء الشيوخ الأربع، الذين بعد أسبوعين من انتخابهم يكونون من الموالين له، وهو الأمر الذي استشفت منه إدارة المراقبة المحلية بأن القائد كان يقدم دعما خفيا لأشخاص من دائرته المقربة ليصيروا الشيوخ المنتخبين. مما دفع هذه الإدارة إلى أن تطلب فرض عقوبة على القائد المذكور جزاء تدخله في انتخاب شيوخ تيزيمي[281]. بينما كان المفترض في القائد ـ حسب إدارة المراقبة، وبناء على فلسفة التعديلات في طريقة اختيار الشيوخ المعتمدة منذ 1948م ـ أن يشرف على عملية اختيار الشيوخ، ويقف على مسافة واحدة من كل المترشحين للمنصب.

وخلال السنوات الموالية، استمرت المنهجية الجديدة المعتمدة من سلطات الحماية في انتخاب الزعماء الأهليين، وهذا ما تبرزه رسالة من رئيس مكتب الشؤون الأهلية لدائرة أرفود إلى مسؤولي منطقة تافيلالت تتضمن توصيفا دقيقا لطريقة اختيار الشيوخ، والتي جرت في نونبر من سنة 1950م، إذ ورد فيها أن هذه العملية تمت وفق العرف فقط، حيث كانت ساكنة مختلف القصور المعنية تجتمع بحضور سلطات المراقبة، للتشاور فيما بينها، يعقب ذلك في نهج معتاد تدوين في دفتر حيثيات المداولات التي تمت بين أعيان القبيلة، ولائحة أسماء المقدمين الذين وقع عليهم الاختيار، وأيضا أعضاء جماعات القصور،

[278]- Lettre de Chef du Territoire du Tafilalet au Chef du Cercle d'Erfoud, N° 859/ALTC/2, 23 Novembre 1949, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

[279] ـ استبدلت إدارة الحماية منذ 1949م تاريخ فترة اختيار شيوخ العام من فصل الربيع إلى فصل الخريف، وذلك بعد فقط سنة من اعتمادها آلية انتخابهم في قبائل وعشائر المنطقة.

[280] - Procès - verbal de Passage de Consignes du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la région, N° 318/C.E/C, 14 Juin 1954, Dossier Passage de Consignes du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[281] - Ibidem

وأعضاء اجماعة القبيلة والشيوخ، هذه العملية كانت تتم غالبا في جو حيوي ونشيط[282]، ويمكن أن تحقق لبعض التجمعات والفرق منافع على حساب الأخرى، من قبيل الهيمنة على بعض المناصب الحساسة كمنصب الشيخ أو المقدم أو تمثيلية معتبرة في اجماعة. وقد أسفرت نتائج هذه العملية التي عرفتها عدة قبائل تابعة لمكتب الشؤون الأهلية لأرفود في نونبر 1950م ـ ماعدا في الرتب التي أجلت إلى شهر فبراير 1951م ـ عن انتخاب شيوخ العام لكل القبائل كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 8 : أسماء شيوخ قبائل مكتب الشؤون الأهلية لأرفود الذين تم اختيارهم سنة 1950م[283] :

القبيلة / القيادة	اسم الشيخ	القصر (أوالانتماء الأصلي)	العشيرة (المشيخة)
عرب الصباح المعاضيد	ـ عبد الرحمان بن قدور ـ محمد بن عبيد ـ عبد المالك بن محمد	ـ المكابر ـ تافيلالت (فيلالة أرفود) ـ أولاد بن عيسى	ـ المعاضيد ـ مركز أرفود ـ أولاد الزهراء
عرب الصباح تيزيمي	ـ المكي بن محمد ـ حدى بن الجيلالي ـ محمد بن حمان ـ بابا بن عبد القادر ـ محمد بن عبد الكريم	ـ هبيبات ـ أولاد امبارك ـ أولاد علي ـ أولاد بوزيان ـ الكَلاكَلة	ـ أولاد معطلة الفوقانية ـ أولاد معطلة التحتانية ـ أولاد بن عيسى الفوقانية ـ أولاد بن عيسى التحتانية ـ السيفا
عرب الصباح الجرف	ـ قدور بن الجيلالي ـ المدني بن عمر ـ بابا غالي بن علال ـ الصديق بن الحاج ـ إبراهيم بن عمر	ـ فزنا اللحاين ـ أولاد غانم ـ البوية ـ حنابو	ـ فزنا ـ اللحاين ـ أولاد غانم ـ البوية ـ الكراير ـ حنابو

إن إدراج الجدول أعلاه، الهدف منه إبراز التنظيم المحكم الذي عملت به سلطلت الحماية في تدبير الشأن الأهلي في دائرة أرفود، إذ قسمت مثلا تجمع قبيلة عرب الصباح إلى ثلاث قبائل صغرى، على رأس كل واحدة منها قائد، وقسمت المجال الترابي التابع لكل قائد إلى عدد من المشيخات/ العشائر، على رأس كل عشيرة نجد شيخا يتحكم في عدد من الفخذات والقصور. الغاية التي كانت تتوخاها السلطات الفرنسية من وراء ذلك ضبط المجال والتحكم فيه، وإضعاف سبل التواصل بين العشائر والقبائل المنتمية لنفس التجمع القبلي، درءا لكل تنسيق بينها قد يهدد الوجود الاستعماري ومصالحه في المنطقة.

[282] - Lettre de Chef du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud au Chef de Territoire du Tafilalet, N° 415 : C, 29 Décembre 1950, Dossier Commandement Maadid, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.
[283] - Ibidem.

وتماشيا مع رؤية مسؤولي السلطات الاستعمارية الهادفة إلى التحكم في المجال بالمنطقة، فقد أسندت إلى القياد ومساعديهم من الشيوخ مسؤولية إدارة شؤون مئات أو آلاف الأشخاص، ففي مجال الرتب مثلا كان إبراهيم بن علي أو احدى قائد آيت عطا الرتب، يتحكم في إدارة 3121 كانونا/ أسرة، أي بما مجموع 14255 فردا، موزعين على ست مشيخات، شهدت في فبراير 1951م عملية اختيار شيوخها السنويين، وهم لحسن أو احدى شيخا على آيت خباش وباها بن مولاي على آيت اسفول واحمد اوحسيني على آيت اومناصف، واحمد اوعلي الحواطيش والسي محمد بن التهامي على الشرفاء وأخيرا البشير بن أحمد شيخا على الزريقات[284]. كل شيخ منهم مكلفا بإدارة مئات الكوانين وآلاف الأفراد، مما يظهر أهمية التجمع البشري الذي أسند تسييره لكل شيخ ومن ورائه القائد، وجُعل على عاتق الشيخ مسؤولية تطويع هذا التجمع واخضاعه، ثم مراقبته وتدبير شؤونه، وإن لم يخل هذا االتدبير والتسيير لشؤون السكان من بث الانقسام والتفرقة بين القبائل والعشائر، من خلال تكريس المنافسة بين العشائر، حتى تظل سلطات الحماية عبر الشيوخ والقياد الأهليين هي الحكم والفيصل في هذه المجالات القبلية[285].

وخلاصة القول، فهذه التعديلات في طريقة اختيار "شيخ العام" سعت من ورائها سلطات الحماية إلى التحكم في تنظيم المجال وزيادة ضبطه، وضمان ضخ دماء جديدة في فئة الشيوخ عبر تجديد اختيارها سنويا، لكن هذه التعديلات لم تعمم من قبل إدارة الحماية في كل مجالات دائرة أرفود، إذ ظل بعضهم في منصبه كشيخ دائم لمدة طويلة، ومن هؤلاء الشيوخ البارزين في دائرة أرفود نذكر "باها او يشا" الذي مارس مهمة الشيخ على قبيلة آيت خباش الريصاني وخاصة الموجودة في قصري مزكيدة وسيدي بوبكر منذ 1932م وعين رسميا في المنصب بتاريخ 23 مارس 1937م، وظل في قبيلته كشيخ دائم خلال ما تبقى من عهد الحماية، وقد كان في منصبه هذا بمثابة قائد على قبيلته، إذ خول له تحصيل جزء من ضريبة الترتيب لفائدته[286]. وهو امتياز لم يكن يمنح سوى للقياد بالفترة.

4 ـ أعوان الشيخ : المقدمين

شكلت هيئة المقدمين أبرز مساعدي الشيوخ في أداء مهامهم، ويأتون بعدهم في الهرمية الإدارية، ومثل المقدم بعهد الحماية لبنة أساسية في الجهاز الإداري المحلي، فكان لكل عشيرة قبلية أو لكل قصر مقدم خاص به، يتم اختياره كل سنة حسب نظام دقيق قائم على التناوب بين فروع قبيلة القصر. وتمدنا إحدى الوثائق بتفاصيل اختيار المقدم في قبيلة عرب الصباح غريس، إذ كانت تتم عملية الانتخاب بأواسط

[284] - Rapport du Capitaine Salkin, Chef du Poste d'Aoufous au Chef du Cercle d'Erfoud, N° 416 A.I.A, 12 Aout 1955, Dossier Fiche de Tribu des Ait Atta du Rteb, Carton 14MA/900/275, Série Meknès, A.D.N.

[285] ـ منعم بوعملات، م. س، ص. 251.

[286] - Rapport de Chef de l'Annexe des Affaires Indigènes Rissani, 06 Octobre 1955, Dossier Commandement Maroc, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

نونبر من كل سنة، والأفراد الذين لهم حسب عرف القبيلة الحق في التصويت هم كل السكان البيض والأحرار دون الشرفاء، والذين يرفعون نسبهم إلى جد أعلى يعد أصيل في القبيلة[287].

وتعددت مهام واختصاصات المقدم إبان الحماية، منها اضطلاعه في وسط العشيرة أو قبيلة القصر بدور المخبر الذي يبلغ إدارة المراقبة الفرنسية بكل صغيرة وكبيرة تجري في وسط القصر، ويساهم في إحصاء الممتلكات الخاضعة لضريبة الترتيب[288]. كما كان مكلفا بالسهر على حسن تسيير القصر واستتباب الأمن فيه، بتعيين الحراس على الباب الرئيسي أو بالأبراج في حالة الخطر والخوف من هجمات، إضافة إلى تحديد الأوقات التي تفتح وتغلق فيها أبواب القصر، ويعمل على توقيف أو تحديد الأفراد المتهمين بارتكاب المخالفات والجنح والجرائم، ويساعد في التحقيق الذي يباشر معهم، ويعمل على مراقبة الآداب والأخلاق والسلوكات العامة والضرب على المخلين بها[289]، ويستعين في أداء مهامه بأفراد مخلصين له يكونون عيونه على ما يجري في القصر. وعموما يمثل المقدم عينا للشيخ والقائد على القصر.

الفصل الثالث: الأجهزة الإدارية المحلية المستحدثة خلال عهد الحماية

عملت السلطات الفرنسية بعد إعلان الحماية، على استحداث أجهزة إدارية محلية لتسيير شؤون الساكنة. وأخضعت المجال المغربي إلى تقطيعات ترابية متعددة، وضمنها مجال دائرة أرفود الذي عرف تغيرا مستمرا في تنظيمه الإداري وتقسيمه الترابي على إمتداد زمن الحماية. كما تنوعت الأجهزة الإدارية المحلية المستحدثة، ويمكن تصنيفها إلى أجهزة فرنسية وأخرى مغربية، هذه الأخيرة شكلت إمتدادا ومكملا لأجهزة محلية. ومن خلال مباحث هذا الفصل سنتتبع التطور الترابي لأرفود زمن الحماية، ورصد نوعية الأجهزة المحلية المستحدثة ووظائفها، وطبيعة علاقتها مع باقي الأجهزة الإدارية الموروثة.

المبحث الأول : التطور الترابي لأرفود زمن الحماية

قام وجود فرنسا بالمغرب على فكرة الإصلاح، إذ نص الفصل الأول من معاهدة الحماية على **"تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية..."**[290]، وبهذا فنظام الحماية الذي

[287] - Procès - verbal de Passage des Consignes du Poste Jorf au Directeur Général de l'Intérieur, N° 21/A.I.J/C, 26 Janvier 1956, Dossier Consignes, Carton 1MA/ 285/388, Série D.I, A.D.N.

[288] - أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، ص. 568.

[289] - Paul Decroux, op.cit, p. 14.

[290] - محمد القبلي، م. س، ص. 606.

أقيم في المغرب خول للحكومة الفرنسية حق اقتراح وتنفيذ هذه الإصلاحات. وقد بدأ الإصلاح من خلال تبني سياسة واسعة للتعمير والتجهيز، خاصة أن المغرب في مطلع القرن 20م كان يعيش في ظروف صعبة، وبأوضاع تقليدية مختلفة عن الحضارة المادية التي كانت تعيشها أوربا. إذ كان يفتقر إلى الطرق المعبدة والموانئ والبنيات التحتية الحديثة، فضلا عن افتقاره التنظيم المالي المحكم لميزانيته، إضافة إلى حاجته للسيطرة على الجهاز الإداري الذي كان كثير من أطره يتلاعبون بميزانية وإدارة البلاد[291].

هكذا انخرطت البلاد في صيرورة من التحولات المتنوعة والعميقة، كان من أبرز تجلياتها فتح أوراش إصلاحية متعددة همت مجالات مختلفة منها الإداري. الذي نظم على شاكلة الإدارة الفرنسية، فأقيمت أجهزة إدارية متعددة منها الإدارة المركزية، على رأسها المقيم العام والمديرون (بمثابة وزراء) الذين يساعدونه في التدبير والتنفيذ، وتحت إمرتهم ممثلو الإدارة الجهوية. وكانت الجهات أو النواحي تخضع إلى حكم عسكري على رأسها ضابط برتبة جنرال، وتكونت كل جهة من مناطق (أقاليم)، قسمت بدورها إلى دوائر يسيرها حكام مدنيون أو عسكريون حسب الوضعية الأمنية لكل منطقة.

وقد خضع المجال الترابي التابع لدائرة أرفود منذ إنشائها إلى تنظيم وتقطيع ترابي تميز بالتعدد وعدم الثبات والتغير الكبير بين الفينة والأخرى، وذلك تماشيا مع المستجدات السياسية والأمنية التي كانت تمر منها المنطقة بشكل خاص والمغرب بشكل عام. كما سنبين من خلال تتبع أهم مراحل تطور التقسيم الترابي الذي مرت منه المنطقة وخصائص كل مرحلة.

1 ـ مرحلة ما قبل 1918م

كان التنظيم الإداري للمنطقة قبل عهد الحماية قائما على وجود وحدة ترابية وإدارية كبرى يشرف عليها خليفة السلطان بتافيلالت، تتوزع إلى قيادات، وكل قيادة تتفرع عنها مشيخات واجماعات القبائل واجماعات القصور. غير أنه مع وصول قوات المستعمر إلى المنطقة وبروز مقاومة شرسة ضدها، تغير التنظيم الترابي والإداري لتافيلالت، التي تحولت إلى إقليم عسكري[292]، نال فيه الضباط العسكريون الدور المحوري والسلطة الحقيقية في تسيير شؤون المنطقة، ومن تم تحكم في تطور التقطيع الترابي لتافيلالت البعد الأمني والسياسي، الذي كان يمثل هاجسا لسلطات الحماية، فضلا عن حضور البعد الاقتصادي وتحقيق مصلحة المستعمر.

---

[291] ـ عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 3، 2000، ج. 1، ص. 488.

[292] ـ أحمد الشرقاوي، "تطور تنظيم المجال بتافيلالت في عهد الحماية من سنة 1927 إلى سنة 1956م"، **ضمن ندوة "دور علماء تافيلالت وأدبائها وفنانيها وقبائلها وجيش التحرير في مقاومة الاستعمار"**، تنظيم الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية وبتعاون مع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أبريل 2013م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. 1، 2015م، ص. 85.

تمتد المرحلة الأولى من التقسيم الترابي الذي خضعت له المنطقة، من بداية وصول القوات الفرنسية إلى تافيلالت إلى حدود إنطلاق عملية بناء مركز أرفود عام 1918م. وتميزت بكونها لم تعرف تقسيما مجاليا ثابتا ولا ترسيم حدود مدققة، نظرا لإرتهان هذه الإجراءات آنذاك بتقدم العمليات العسكرية بالمنطقة. وقد مثلت بودنيب منذ سنة 1908م مركز انطلاق العمليات العسكرية لإخضاع مناطق تافيلالت الكبرى، وفي الآن نفسه تم اتخاذها مركزا للإدارة العسكرية المحلية التابعة للإدارة المركزية بالجزائر[293]. حيث عملت السلطات الفرنسية في إطار مسعاها لإطباق سيطرتها على مناطق الجنوب الشرقي المغربي، على إدراج بودنيب وكذا المجالات الممتدة إلى ملوية ضمن إقليم جنوب غرب وهران، قبل أن يتم ربط هذه المجالات بوجدة[294] التابعة آنذاك للمغرب الشرقي، وهكذا ألحقت بودنيب بعد إعلان الحماية ببعض الجهات المغربية[295]، ويظهر ذلك من خلال إعادة تنظيم المغرب الشرقي الذي فرضه احتلال تازة سنة 1914م، إذ صدر بهذا الشأن قرار مقيمي في 21 ماي 1914م يحمل رقم 133، نص على أن المغرب الشرقي وعاصمته وجدة يتكون مما يلي :

ـ جهة وجدة: تتضمن دائرة وجدة ودائرة بني يزناسن.

ـ جهة تاوريرت: وتشتمل على منطقة ملوية ودائرة دبدو ومنطقة تازة.

ـ دائرة بني كَيل: وتوجد بمركز فكَيكَ.

ـ منطقة (تراب) بودنيب[296]. عوضت إقليم الجنوب سابقا والذي كان أحد مكوني المغرب الشرقي.

وتضمن تقرير لرئيس مصلحة الاستعلامات بالمغرب الشرقي، صادر في يوليوز 1917م أبرز الاتحادات القبلية الموجودة ضمن منطقة بودنيب، التي كانت بهذه الفترة تشكل مكونا من المغرب الشرقي، ويذكر التقرير بمجمل القبائل المحسوبة على منطقة بودنيب بعد اخضاعها، والموجودة بكل من كرس تيعلالين والخنك وقصر السوق ومدغرة والرتب وبلاد آيت ازدكَ، في حين أن آيت مرغاد وآيت عطا قد

---

[293] ـ الزهيد علوي، **من سجلماسة إلى قصر السوق. الاستعمار ودوره في التحولات السياسية و الاجتماعية بتافيلالت**، نشر مركز دراسة وتنمية المجالات الواحية الصحراوية ـ الجرف، طبع يوبيب، مكناس، ط. 1، 2016م، ص. 69.

[294] ـ عبد الله تزلي، م. س، ص. 137.

[295] ـ تجدر الإشارة إلى أن المغرب السلطاني الخاضع للنفوذ الفرنسي عرف سنة 1913م تقسيم مناطقه المحتلة أنذاك إلى قسمين:
ـ المغرب الشرقي ومركزه وجدة ويضم إقليمي الشمال والجنوب وبوذنيب يتبع الأخير سنة 1913م.
ـ المغرب الغربي وحاضرته الدارالبيضاء ويتكون من أقاليم فاس ومكناس والرباط والشاوية ودكالة. عبدة ومراكش.
وهكذا كان كل قسم يتألف من عدة مكونات إدارية ومناطق جغرافية تتسع تبعا لتمدد عمليات الاحتلال. وفي سنة 1919م وبموجب مرسوم مقيمي أحدثت ثلاث نواحي مدنية وهي وجدة والدارالبيضاء والرباط، وقد أضيفت لها ناحية الغرب سنة 1921م، وصدر مرسوم جديد سنة 1923م، أضاف ثلاث نواحي عسكرية في كل من مكناس وفاس ومراكش، وثلاث دوائر مستقلة تحت رقابة مدنية وهي الصويرة والجديدة وأسفي. وبعد عدة تغيرات بالزيادة لنواحي وحذف أخرى (مثل جهة تازة وجهة الحدود الجزائرية المغربية)، فقد أضحى المغرب الفرنسي سنة 1947م مقسما إلى سبع جهات (تضم 17 إقليما آنذاك) هي وجدة والدارالبيضاء والرباط وفاس ومراكش وأكادير ومكناس (والأخيرة تضم أقاليم مكناس المدينة ومكناس البادية وتافيلالت وإفران). ينظر: مصطفى عياد، مادة "التقسيم الإداري"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1410هـ / 1989م، ج. 8، صص. 2503 - 2504. وينظر أيضا Ordre de Lyautey Commissaire Résident Général au Général Commandant de la Région de Meknès, N° 2599/M, 25 Novembre 1922, Dossier Cercle du Sud 1922, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.; et aussi R.M.P, Janvier 1913, p. 01.

[296] - R.M.P, Mai 1914, p. 12. Carton E 926, A.N.R.

بدأ خضوعهما مع عمليات الفرقة المتنقلة لبودنيب من ماي إلى يوليوز 1916م وخاصة بعد تأسيس كل من مركز الريش في 16 يونيو 1916م ومركز قصر السوق في شتنبر 1916م.

اتخذت القوات الفرنسية بودنيب مركزا عسكريا منذ احتلاله، وجبهة متقدمة لنشر نفوذها بالمنطقة، حيث دأبت على إرسال فرق متحركة بهدف السيطرة على أجزاء تافيلالت الكبرى. واستطاعت هذه القوات التقدم في المنطقة بشكل منظم وتدريجي وحسب الأولويات، وكلما تم اخضاع مجال قبلي معين أسست فيه قاعدة عسكرية وأسندت لضابط عسكري شؤون قيادتها[297]، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الإدارة المركزية لبودنيب، ومن هذه المجالات التي أنشئت بها مراكز عسكرية، نذكر كَرامة وقدوسة والريش وقصر السوق والرتب وأرفود. لكن هذه المراكز لم تعرف روابط إدارية بينها[298]. وأمام اخضاع قبائل منطقة تافيلالت تقزمت سلطة الخليفة السلطاني، واقتصرت على قبائل تيزيمي وواحة تافيلالت، وبتوافق مع سلطات الحماية منذ سنة 1916م[299]. ويمكن القول بشكل عام إنه منذ انتصار القوات الفرنسية بمعركتي المْعَارْكَة والمعاضيد في نونبر 1916م على جموع المقاومين، وبسط سيطرتها التامة على واحتي المعاضيد وتيزيمي، قررت بعدها سلطات الحماية إنشاء مركز عسكري لضبط مجالهما والتقدم نحو المجالات الأخرى لاحتلالها، وقد استقر اختيارها بالنهاية على البناء عند قدم جبل أرفود[300]. ومنذ ذلك الوقت بدأ العمران يتوسع بهذا المركز الذي شكل نواة مدينة جديدة تسمى أرفود، التي أضحت منذ اخضاعها مركزا ترابيا تابعا إلى منطقة بودنيب، التي كانت تمثل جزءا من المغرب الشرقي.

2 ـ مرحلة ما بين 1918 و1928م

تتوافق هذه المرحلة من التنظيم الترابي والإداري للمنطقة مع تمركز قوات الاحتلال في أرفود، وانطلاقها في تشييد وبناء هذا المركز العسكري ثم العمراني منذ 1918م، واتخاذه مقرا لجزء من قواتها المتحركة الساعية لفرض سيطرتها على واحة تافيلالت. ومنذ هذه السنة شهد التنظيم الترابي للمنطقة تغيرا بموجب قرار مقيمي صدر في 09 شتنبر1918م، ربط منطقة بودنيب والأراضي المجاورة لها بالجهة العسكرية لمكناس. عقب ارتباط قوات بوذنيب بزعامة الكولونيل دوري Doury وقوات مكناس بقيادة الجنرال بويميرو Poeymirau في ملوية العليا[301]. وعرف هذا التقسيم الترابي مستجدات بمقتضى القرار الصادر عن الإقامة العامة بتاريخ 23 غشت 1922م والمتعلق بتغيير تنظيم القيادات الترابية،

---

[297] ـ محمد الفلاح العلوي، "الجنوب الشرقي المغربي بين المقاومة والعمل الوطني منطقة تافيلالت نموذجا"، **ندوة المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي**، أكتوبر 1998، نشرالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000، ص. 72.

[298] ـ الزهيد علوي، م. س، ص. 69.

[299] - Rapport du Haut Commissariat du Gouvernement à Oujda au Commissaire Résident Général de France au Maroc, N° 711 – P.M, 09 Juillet 1917, Dossier Maroc Oriental, Carton 4MA/900/49, Série D.A.I, A.D.N.

[300] ـ شكل هذا الجبل منذ ما قبل عهد الحماية مقرا تتمركز فيه فزعة المعاضيد لمراقبة المجال الترابي للقبيلة والدفاع عنه، و بعد الاحتلال لمجال واحة المعاضيد، اتخذ الجبل مقرا لقوة عسكرية فرنسية قبل تأسيس مدينة أرفود.

[301] ـ عبد الله تزلي، م. س، ص. 137.

فتضمن هذا القرار حذف منطقة بوذنيب التابعة لجهة مكناس، وتعويضها بدائرة تسمى "دائرة الجنوب"، ومقر رئيسها في كَرامة، وتضمنت الدائرة المجال الترابي الذي كانت تشغله "منطقة بودنيب" المشكلة من مكاتب الاستعلامات التالية: بوعنان وبوذنيب وتالسينت وأرفود وقصر السوق والريش وكَرامة [302].

وصدر أمر عن القيادة العليا لجيوش الاحتلال بالمغرب بزعامة المارشال ليوطي يوم 25 نونبر 1922م، تضمن إعادة التنظيم العسكري للمغرب بناء على التقدم العسكري فيه، والذي تناسب مع الحدود المعينة مسبقا لما اصطلح عليه "المغرب النافع"، وأنه قبل الشروع بالعمليات المبرمجة سنة 1923م من أجل متابعة مجهودات وإنجازات "التهدئة" للوصول التام إلى هذه الحدود، ينبغي إتباع نهج إعادة التنظيم للقيادات الكبرى للمغرب المثبتة للسلطات العسكرية. وبناء على هذه الخلفية الأمنية ـ السياسية فالمغرب الفرنسي وزع إلى أربع قيادات ترابية عسكرية كبرى هي الجهات التالية :

ـ جهة مراكش التي عوضت جهة المغرب الجنوبي.

ـ جهة مكناس بدلا عن جهة المغرب الوسط أوالمركزي.

ـ جهة فاس عوض جهة المغرب الشمالي الغربي.

ـ جهة تازة مكان جهة المغرب الشمالي الشرقي.

ومقابل الجهات العسكرية الأربع تم إعلان ثلاث جهات مدنية هي الرباط والدارالبيضاء ووجدة[303]. وقد أسهم التنظيم الجديد لسنة 1922م في تغيير تسميات الجهات العسكرية الأربع المحدثة من قبل، بأسماء المدن التي مثلت عواصمها، مع إجراء تعديلات ترابية همت بالأساس إلحاق المناطق المحتلة بقيادة بعض هذه الجهات، كما تم تغيير في التنظيم لبعض المناطق والدوائر خاصة بجهة مكناس التي اقتطعت منها دائرة وزان، في حين أضيفت لها دائرة أوطاط ميسور، كما تضمنت جهة مكناس منطقة ميدلت التي تتألف من عدة دوائر منها دائرة بوذنيب، التي عوضت دائرة الجنوب التي كان مقرها كَرامة[304].

وصدر في 19 شتنبر 1924م قرار مقيمي جديد تعلق بتغيير تنظيم القيادات الترابية بالمنطقة، فنص على أن دائرة الجنوب أصبحت بتاريخ 01 أكتوبر 1924م منظمة ترابيا بشكل جديد، إذ تتضمن تَخْمين حدوديين صحراويين هما: تخم كَير وتخم زيز، كما تتضمن مركزين للاستعلامات واحد بتالسينت

[302] - Arrêté du Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale, N° 127 A.P, 23 Aout 1922, au Général Commandant de la Région de Meknès, Dossier Cercle du Sud 1922, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[303] - Ordre de Lyautey Commissaire Résident Général au Général Commandant de la Région de Meknès, N° 2599/M, 25 Novembre 1922, Dossier Cercle du Sud 1922, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[304] - Annexe Joint à l'Ordre de Lyautey Résident Général au Général Commandant de la Région de Meknès, N° 2599/M, 25 Novembre 1922, Dossier Cercle du Sud 1922, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

والآخر بالريش، أما مقر قيادة الدائرة فظل مؤقتا في بوذنيب[305]، وقد تحدث القرار المقيمي بتفصيل عن الهيكلة الجديدة لدائرة الجنوب وعن مميزات كل مكون من مكوناتها ومجال اشتغاله وذلك كالتالي :

أ ـ تَخْم (حدود) كَير: توافق المجال الجغرافي الذي شغله مع منطقة عمليات الحامية الصحراوية لكَير، ومقره في بوذنيب ويصل إلى مركز بوعنان. هذا التخم مكلف بالمراقبة الإدارية والحراسة السياسية لقصور كَير الممتدة من قصر الكَوران إلى قصر السهلي، كما يراقب أيضا قصور بوعنان والحجوي، وقصور واد بوعنان من أورير إلى بوعنان، وقصورعين الشعير وقبيلة أولاد الناصر. وكان المسؤول عن قيادة هذا التخم هو بنفس الوقت قائد الحامية الصحراوية لكَير. ورئيس مكتب الاستعلامات لتخم كَير كان بنفس الوقت هو مسؤول مكتب استعلامات دائرة الجنوب ككل.

ب ـ تخم زيز: تناسب مجاله مع منطقة عمليات الحامية الصحراوية لزيز، ومقره في قصر السوق وامتد إلى مركز أرفود. كان هذا التخم مكلفا بالمراقبة الإدارية والسياسية لقصور وادي زيز من فم زعبل إلى أرفود، وتضمن مقاطعات الخنكَ وقصر السوق ومدغرة والرتب والمعاضيد وتيزيمي، وهو أيضا مكلف بالدعاية والعمل السياسي عند قبائل آيت مرغاد بحوض غريس وفركلة، وفي قبائل آيت عطا والسكان المستقرين في مقدمة بلاد واحة تافيلالت، بكل مقاطعات الجرف وفزنا وبعموم الجهة الممتدة ما بين تافيلالت ودرعة. وأما رئيس قيادة هذا التخم فهو المكلف أيضا بقيادة الحامية الصحراوية لزيز ورئيس مكتب الاستعلامات لتخم زيز.

ج ـ مركز الاستعلامات لتالسينت: تحمل هذا المركز مسؤولية المراقبة الإدارية والعمل السياسي لقبائل آيت سعيد أولحسن وآيت بوشاون وآيت بومريم وآيت بلحسن وآيت بن وادعيل، وقصور وادي آيت عيسى من فرطوماش إلى بني باسيا، وامتد نفوذ عمله أيضا إلى قصور تالسينت وغزوان وأنوال وقصور بني بصري لأعالي واد آيت عيسى من البور حتى فرطوماش.

د ـ مركز الاستعلامات للريش: امتد نشاطه إلى مركز كَرامة، وتكلف بالمراقبة الإدارية والسياسية لقبيلة آيت مسروح ولقصور زيز الأعلى من تمكَورت حتى فم زعبل، وقصور وادي سيدي حمزة وقصور وادي النزالة وقصور أعالي كَير من تيوزاكَين حتى إرارة (بوادي كَير). هذا المركز أيضا تكلف بالعمل السياسي المحدث عند آيت مرغاد في أعالي وادي غريس، وعند آيت حديدو بأعالي وادي زيز وبأسيف ملول وعند آيت يحي تونفيت[306].

[305] - Arrêté Résidentiel, N° 161 A.P, 19 Septembre 1924, Dossier Organisation Territoriale Meknès 1926- 1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.
[306] - Ibidem.

وصدر قرار مقيمي جديد حمل رقم "309 A.P" بتاريخ 26 نونبر1926م، تعلق بإعادة التنظيم الترابي للمغرب، وقد تضمن القرار تقسيم البلاد إلى :

ـ جهات مدنية: تكونت من أربع جهات هي وجدة والرباط والغرب والشاوية.

ـ دوائر مستقلة للمراقبة المدنية: تشكلت من أربع مناطق للمراقبة المدنية هي دكالة وعبدة ـ أحمر و الشياظمة وواد زم.

ـ جهات عسكرية : تضمنت أربع جهات هي فاس وتازة ومراكش ومكناس.

وفيما يخص الجهات العسكرية، فقد قسمت كل جهة منها بموجب هذا القرار إلى مناطق ترابية ودوائر تابعة لها، وهكذا فالجهة العسكرية لمكناس تألفت من عدة مناطق منها منطقة ميدلت، التي قسمت إلى أربع دوائر هي إتزر وميدلت وكَرامة وبوذنيب[307]. ومن خلال هذا القرار يظهر إضافة مكون إداري ـ ترابي جديد في المنطقة، وذلك بإنشاء دائرة كَرامة ومقرها في كَرامة إلى جانب دائرة بوذنيب التي كان مقرها في بوذنيب، وكلاهما كانتا ضمن منطقة ميدلت التي كانت جزءا من جهة مكناس العسكرية آنذاك.

وبعد هذا القرار المقيمي لسنة 1926م والذي حدد الخطوط العريضة للتقسيم الترابي للمغرب، وبين أبرزالمكونات الكبرى لهيكلة كل جهة على حدة، شهدت سنة 1927م صدورقرار مقيمي آخر بإعادة التنظيم الإداري والترابي لجهة مكناس بشكل مفصل، فتم تقسيم الجهة إلى مناطق ودوائر ومكاتب للشؤون الأهلية. وحدد القرارالمجال الترابي لكل مكون وأهم اختصاصاته ونوعية القبائل والقصور التي تدخل تحت مراقبته. وهكذا فالقرار تضمن عدة مصالح ومناطق قسمت لها الجهة، ومنها منطقة ميدلت التي سنركز عليها لأنها تعنينا بالأساس في هذا المقام، وقد اشتملت هذه المنطقة بموجب القرار على ما يلي :

1 ـ مكتب المنطقة للشؤون الأهلية: كان مقره في ميدلت وتكلف بتنسيق الشؤون السياسية والإدارية لمنطقة ميدلت.

2 ـ مكتب الشؤون الأهلية لميدلت : تكلف بمباشرة شؤون المنطقة ومراقبة آيت ازدكَ (آيت أوفلا وآيت تولود وآيت مومو)، وآيت مرغاد بالسفح الشمالي للأطلس الكبير، وآيت عياش وشرفاء القصابي المستقرين بقصور ملوية إلى حدود تاميدفلت التي تأوي آيت بوسلام، وتكلف أيضا بمراقبة القضايا السياسية عند آيت يحي تاغرت وفي قصور عالية واد آيت سليمان، كما تولى العمل السياسي في إملشيمن.

[307] - Arrêté Résidentiel, N° 309 A.P, 26 Novembre 1926, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

3 ـ دائرة إتزر: كان مقرها في إتزر، وتضمنت فضلا عن مكتب الشؤون الأهلية للدائرة على ثلاث مكاتب الشؤون الأهلية في بومية وأغبالو ن سردان و كروشن.

4 ـ دائرة كَرامة : كان مقرها بكَرامة وتألفت الدائرة من مكاتب الشؤون الأهلية التالية :

أ ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بكَرامة: تكلف بتجميع الشؤون الأهلية للدائرة، ومراقبة قبيلة آيت مسروح وقصور كَير الأعلى من تيوزكَين إلى إرارة، وبمراقبة أيضا جبل دايت ومتابعة التعليمات الصادرة عن قيادة منطقة ميدلت.

ب ـ مكتب الشؤون الأهلية بالريش : تكلف بمراقبة قصور أعالي زيز من تامكَورت إلى فم زعبل، وقصور وادي سيدي حمزة، وقصور النزالة، وامتد نشاطه إلى متابعة العملية السياسية المبثوثة في قبائل آيت حديدو وبأعالي زيز وعند آيت يحي الشرق وآيت مرغاد لسمكَات.

ج ـ مكتب الشؤون الأهلية لتالسينت: تولى مراقبة قبائل آيت سعيد أولحسن، وآيت بوشاون وآيت بومريم وآيت بلحسن وآيت بن وادعل، وقصور واد آيت عيسى من فرطوماش إلى بني باسيا، وقصور تالسينت وغزوان وأنوال، وقصور بني بصري في أعالي واد آيت عيسى من البور حتى فرطوماش.

5 ـ دائرة بوذنيب : كان مقرها في بوذنيب و تضمنت مكاتب الشؤون الأهلية التالية :

أ ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية ببوذنيب: تكلف بتنسيق أعمال الدائرة، ومراقبة قصور كَير من الكَوران إلى الحدود الجزائرية، بما فيها قصور بوعنان والحجوي وقصور واد بوعنان وقصرعين الشعير، إضافة إلى مراقبة قبيلة أولاد الناصر. وقد كان رئيس هذا المكتب يقوم بنفس الوقت بمهمة قيادة الحامية الصحراوية لكَير[308].

ب ـ مكتب الشؤون الأهلية بأرفود: كان يتولى مراقبة قصور وادي زيز من الرتب إلى أرفود، وشملت هذه المراقبة للمكتب مقاطعات الرتب والمعاضيد وتيزيمي، كما كان مكلفا أيضا بمراقبة العمل السياسي في قبائل آيت مرغاد بغريس وفي مقاطعات الجرف وفزنا وفركلة وفي تافيلالت (الواحة) وفي قبائل آيت عطا وفي كل الجهة الممتدة ما بين تافيلالت وواد درعة[309]. ورئيس مكتب أرفود هو في نفس الوقت قائد الحامية الصحراوية لزيز. (تنظر الصورة رقم 01)

---

[308] - Arrêté Résidentiel, N° 74 A.P, 21 Avril 1927, Dossier Organisation Territoriale Meknès 1926-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N. et aussi voir l'Arrêté à R.M.P, Mai 1927, Annexe.
وهذا القرار ورد أيضا في **Bulletin Officiel**, N° 758, 03 Mai 1927, pp. 938 – 939.

[309] ـ تجدر الإشارة هنا أن عمل المكتب في سنة 1927م لا يتجاوز أرفود نحو الجنوب لكون الريصاني و الطاوس وألنيف لم تحتل بعد.

صورة رقم 01: مقر مكتب أرفود للشؤون الأهلية بالجانب الشرقي من الساحة الكبرى بالمركز[310].

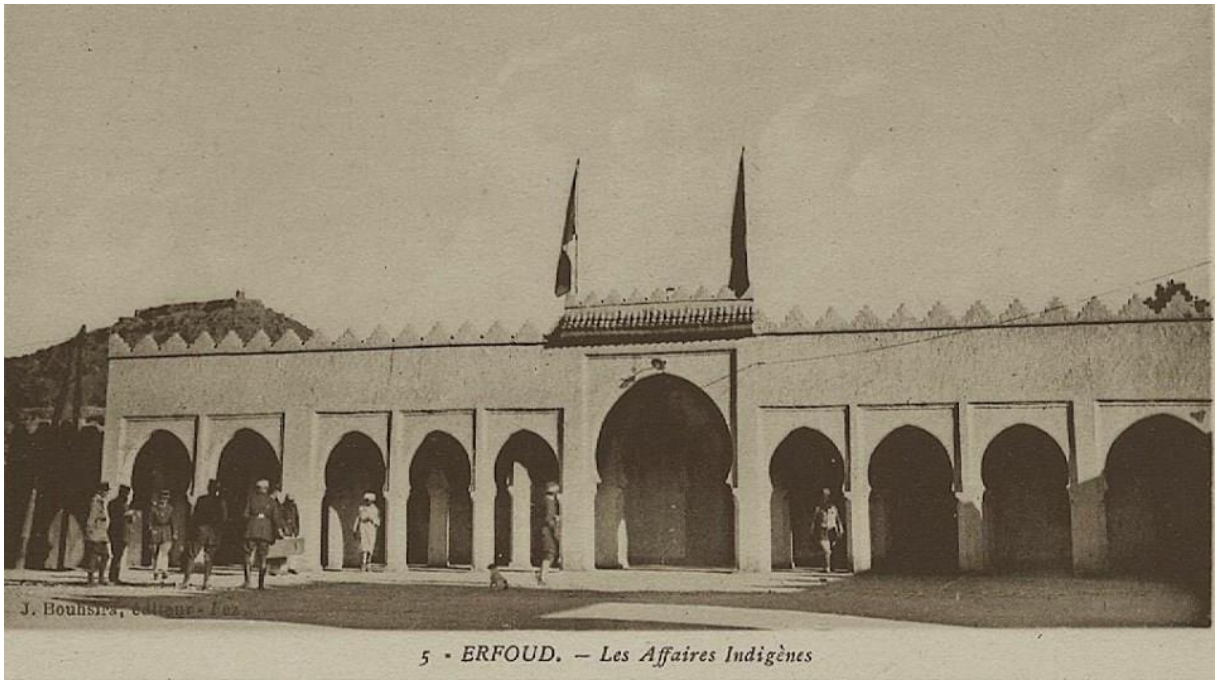

ج ـ مكتب الشؤون الأهلية لقصر السوق : تكلف بمراقبة قصور وادي زيز من فم زعبل شمالا إلى مقاطعة مدغرة جنوبا، كما تكلف أيضا بالعمل السياسي المحدث في قبائل آيت مرغاد لحوض غريس[311].

إن هذا القرار المقيمي الصادر سنة 1927م والذي تم تفعيله في نفس السنة، هم أساسا إعادة التنظيم الإداري والترابي لجهة مكناس، ولم يكن سوى مجرد تقسيم مؤقت خضعت له الجهة بما فيها منطقة ميدلت، وضمنها مجالات تافيلالت التي شهدت تمددا للهياكل الإدارية والمكاتب المنشأة فيها، والتي كان منها لأول مرة دائرتين واحدة في كَرامة وتتضمن عدة مكاتب للشؤون الأهلية، والثانية في بودنيب واشتملت هي الأخرى على عدة مكاتب للشؤون الأهلية منها : مكتب أرفود الذي تم إنشاؤه لأول مرة بعدما كان مركز أرفود تابعا بالسابق لمكتب الشؤون الأهلية في بوذنيب، كما احتضن تمركز القيادة العسكرية لزيز. ومنذ هذا التاريخ بدأ يتعاظم دورأرفود لا سيما بعد احتلال الريصاني.

كانت الغاية من هذا التنظيم الإداري والتقسيم الترابي الذي عرفته المنطقة في هذه المرحلة، ضبط المجالات التي تمكنت القوات الفرنسية من إخضاعها، والاستعداد لإحكام سيطرتها على ما تبقى من المجالات الخارج عن نفوذها.

[310] - **www, delcampe.net**, date de Consultation 22 Avril 2015 à 18h 50.
[311] - Arrêté Résidentiel, N° 74 A.P, 21 Avril 1927, Dossier Organisation Territoriale Meknès 1926 -1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

3 ـ مرحلة ما بين 1929 و1933م

تمتد هذه المرحلة من فترة إعلان أرفود دائرة ترابية إلى إخضاع آخر معاقل المقاومة في الناحية. وقد عرف مجال دائرة أرفود في هذه المرحلة تغييرا جديدا في تنظيمه الترابي، وجاء ذلك نتيجة تفكير وتصورات خامرت المسؤولين الفرنسيين خلال الفترة[312]، خاصة بعد تقدم عمليات الإحتلال في كل من تاردة بنواحي قصر السوق والجرف بغريس والبرج بآيت حديدو والتأهب للمزيد سنة 1929م. كما كان من دواعي التفكير في إعادة التقطيع الترابي والتنظيم الإداري للمنطقة، بروز مركز أرفود وتزايد أهمية موقعه في خريطة الاحتلال لما تبقى من المجال الفيلالي، إضافة إلى أن دوره أضحى يتعاظم بشق طريق زيز (الطريق رقم 21 ورقم 13 حاليا)، وفي تموين المراكز الفرنسية المتقدمة في جبهات الاحتلال، وربط العلاقات كوسيط بينها، عكس بودنيب التي تراجعت أهميتها لبعدها عن هذه الطريق[313]. وقد تجسدت عملية إعادة النظر في التنظيم الترابي للمنطقة في صدور عدة مراسيم وقرارات مقيمية، أهمها القرار الصادر بفاتح يناير 1929م والقاضي بإعادة التنظيم الإداري لجهة مكناس، واستحداث فيها "منطقة الجنوب" ومقرها بكَرامة، حيث تألفت هذه المنطقة من دائرتين هما :

ـ دائرة كراندو ومقرها في كراندو (سابقا دائرة كَرامة).

ـ دائرة بوذنيب ومقرها بالأخير ولم يحدث بها تغيير[314].

وتوالت بعد ذلك القرارات المقيمية المهتمة بإعادة التنظيم الإداري والتقطيع الترابي للمنطقة، ومنها القرار الصادر في 07 يونيو 1929م، والمتعلق بتغيير تنظيم جهة مكناس، التي تضمنت عدة مكونات إدارية وترابية منها منطقة الجنوب[315] التي يوجد مقرها في كراندو. واشتملت على ثلاث دوائر هي الريش وبودنيب وأرفود، وكل واحدة منهم تتضمن عددا من مكاتب الشؤون الأهلية، وفيما يلي نستعرض مكونات دائرة أرفود التي تهمنا بالدرجة الأولى في هذا المقام، والتي كان مقرها بأرفود، وتضمنت مكاتب الشؤون الأهلية التالية :

---

[312] ـ يمكن في هذا الشأن الرجوع إلى مجموعة من الرسائل المتبادلة ما بين الإقامة العامة وقيادة جهة مكناس ومسؤولي إدارة المراقبة المحلية، حول تصورهم ورؤيتهم لإعادة التقطيع الترابي للمنطقة من خلال:
Dossier Territoire Actuel Tafilalet 1929, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[313] - Lettre de Chef de la Région de Meknès au Résident Général, N° 1522 R.G, 29 Décembre1929, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[314] ـ للوقوف على النص الكامل لهذا القرار الذي يحمل رقم "02 A.P" والصادرفي 01 يناير 1929م ينظر :
R.M.P, Janvier- Février, 1929, p. 02. et voire aussi Lettre de Chef de la Région de Meknès au Résident Général, N° 701, 05 Octobre 1929, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[315] ـ تنظر الخريطة رقم 2 حول حدود منطقة الجنوب والدوائر ومكاتب الشؤون الأهلية التي تتألف منها، وللإشارة فقد ظلت مناطق مبهمة التحديد كحمادة گير بين دائرتي بوذنيب وأرفود، مما جعل مسؤول المنطقة يطالب بتحديدها، فكان رد من رئيس الجهة بتركها للعمل السياسي المشترك بين الدائرتين. ينظر: Lettre du Chef de la Région de Meknès au Commandant de Territoire du Sud, N°2652/AI, 22 Aout 1929, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

الخريطة رقم 02 : حدود منطقة الجنوب ومكوناتها من الدوائر سنة 1930.

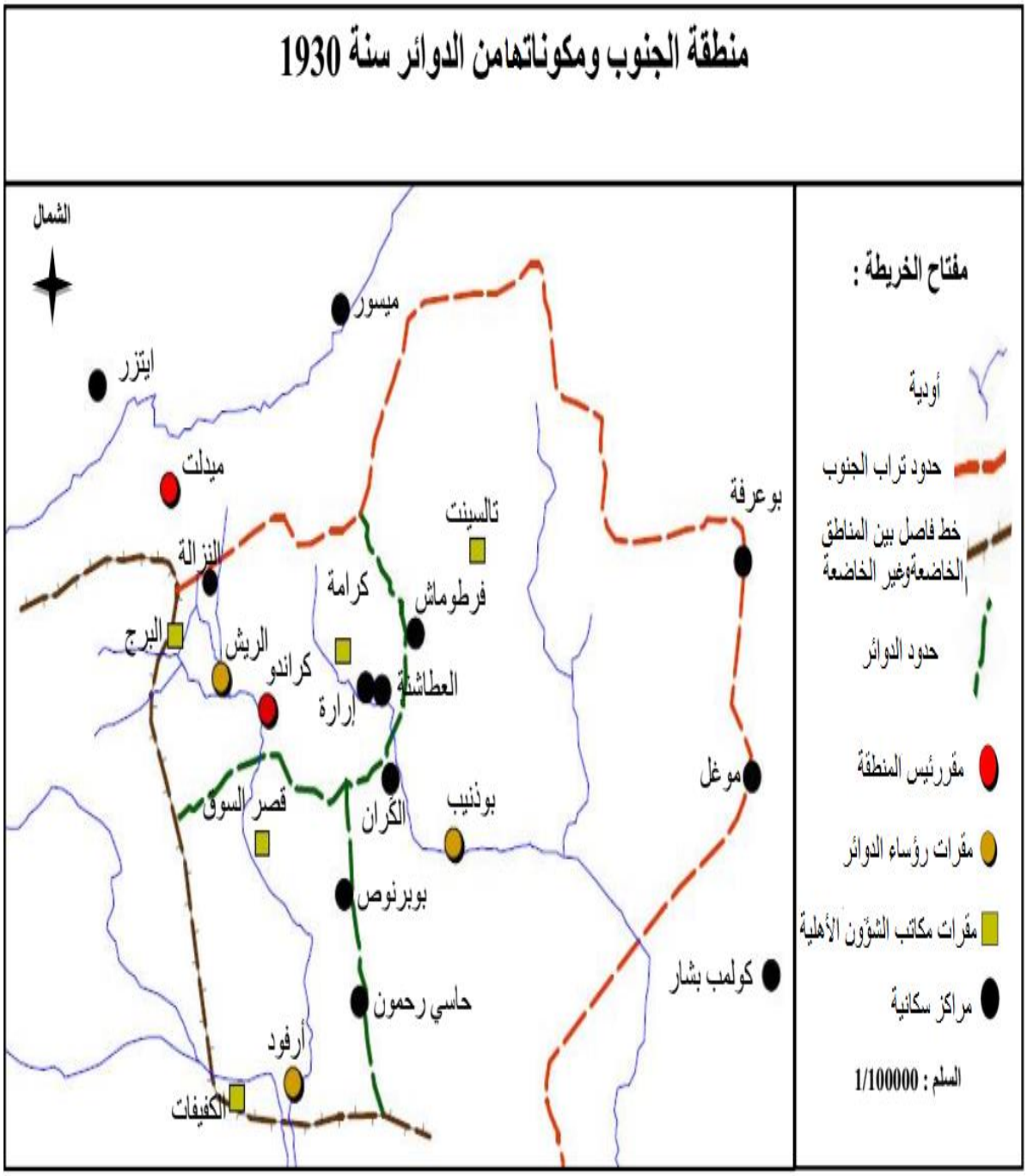

المصدر بتصرف عن: Rapport délimitation des trois Cercles des territoire du sud ,de Chef de la région à le comandant de territoire du sud N°2652/HJ ,22Aout 1929,Dossier Territoire de Tafilalet ,Série MKs, Carte en 14MA/900/73, (A.D.N)

ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بأرفود : تكلف بتجميع الشؤون السياسية والإدارية للدائرة، كما كان يراقب قصور وادي زيز من الرتب شمالا إلى أرفود جنوبا، وتكلف أيضا بالعمل السياسي المحدث في واحة تافيلالت، وعند آيت عطا في المنطقة الممتدة من تافيلالت إلى درعة، باستثناء آيت عطا صاغرو وأوكَنات. ورئيس مكتب أرفود هو في نفس الوقت قائد الحامية الصحراوية لزيز.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالكَفيفات : كان يراقب فزنا والجرف بالإضافة إلى القيام بالعمل السياسي في قبائل آيت عطا صاغرو وأوكَنات، وفي فركلة عند آيت مرغاد وآيت عطا بمقاطعة تيليوين، وفي مقاطعة غريس بالتنسيق والتعاون مع مكتب قصر السوق.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بقصر السوق: مهمته كانت تتجلى في مراقبة قصور وادي زيز من فم زعبل حتى مدغرة وقصر تاردة، وتكلف أيضا بالعمل السياسي عند آيت مرغاد أمسيد وتاديغوست بالتعاون مع مكتب الكَفيفات في مقاطعة غريس، كما كان يمارس مراقبة دايت (جبل) بالتنسيق مع مكتب كَرامة، وذلك طبقا للتعليمات المقدمة من قائد منطقة الجنوب[316].

يظهر من خلال هذا التقطيع أن مجالات تافيلالت المحتلة لم تعد تابعة لمنطقة ميدلت، وأنها أضحت مجالا ترابيا مستقلا يعرف بـ "منطقة الجنوب" تابع مباشرة لجهة مكناس، وأن قرار إحداثه صدر في يناير 1929م، وعين مقره في كَرامة، واشتمل على دائرتي كراندو وبوذنيب. في حين قرار يونيو 1929م حمل بعض التغييرات مع تفصيل في مكونات منطقة الجنوب، إذ جعل مركزها بكراندو بدل كَرامة، ورفع عدد دوائرها من إثنتين إلى ثلاثة دوائر وهي الريش و بوذنيب وأرفود، إذ حظيت الأخيرة ولأول مرة بإنشاء دائرة فيها بموجب هذا القرار[317]. اشتملت بالإضافة إلى مكتب الدائرة على مكتبين للشؤون الأهلية أحدهما في الكَفيفات والآخر في قصر السوق. وجاء هذا التمدد الترابي لمركز أرفود، وتخصيصه بدائرة وعدد من مكاتب الشؤون الأهلية، بالموازاة مع تقدم عمليات الاحتلال بمحيطه القريب، مثل تاردة وحوض غريس وخاصة بالجرف، مما تطلب خلق مكتبين لمراقبة القبائل والقصور هناك، والقيام بالعمل السياسي المتقدم والدعاية في المناطق المجاورة غير الخاضعة بعد، ومحاولة استمالة الساكنة وخاصة الأعيان وذوي النفوذ لسلطة الدائرة المستحدثة. ويلاحظ تزايد أهمية أرفود في هذا التقطيع الترابي، نظرا لموقعه الاستراتيجي في مسار الطريق السلطانية بين مكناس وتافيلالت، التي تم تعبيد وفتح محاور عدة منها في إطار إنشاء طريق زيز، مما خول لأرفود المساهمة كمركز في الربط بين عدة مراكز عسكرية فرنسية مثل قصر السوق والكفيفات بوذنيب وحتى كولمب بشار بالجزائر، فضلا عن تعاظم دوره كقاعدة

316 - Arrêté Résidentiel, N° 119 A.P, 07 Juin 1929, Dossier Territoire Actuel Tafilalet 1929, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

317 - Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Juillet au 20 Aout 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

خلفية لضباط ومسؤولي إدارة المراقبة المحلية، في بث الدعاية والتسرب السلمي وتسيير الفرق العسكرية لإخضاع المناطق غير المحتلة في مطلع الثلاثينيات من القرن 20م، وخاصة الواقعة في جنوبه الغربي.

وشهدت منطقة الجنوب تغييرا في تنظيمها الترابي والإداري بعد طلب قدمه رئيس جهة مكناس إلى الإقامة العامة والمديرية العامة للشؤون الأهلية[318]، فصدر قرار مقيمي مؤرخ في 19 شتنبر 1929م، يغير القرار المقيمي السابق رقم " A.P 119" حسب ما يلي:

ـ تحويل مقر منطقة الجنوب من كراندو إلى قصر السوق، وإن ظل مؤقتا بكراندو في انتظار بناء المقرات في قصر السوق.

ـ إنشاء مكتب المنطقة للشؤون الأهلية في قصر السوق يتولى تجميع ومراقبة القضايا السياسية والإدارية للمنطقة.

ـ تكوين دائرة كراندو عوضا عن دائرة الريش، ومقرها في كراندو، وتتألف فضلا عن مكتب الدائرة للشؤون الأهلية من مكتبين للشؤون الأهلية الأول في كَرامة والثاني في أموكَر[319]. والأخير عوض مكتب البرج الذي حذف بنفس التاريخ[320]، في حين ظلت دائرتي بوذنيب و أرفود بدون تغيير.

وشهدت المنطقة في سنة 1930م مستجدا تنظيميا ترابيا وإداريا كان من بواعثه اشتداد المقاومة ضد القوات الفرنسية الموجودة في المراكز العسكرية، مما أدى إلى إنشاء "الجهة العسكرية للحدود الجزائرية المغربية"[321]. بموجب القرار المقيمي رقم "A.P 49" الصادر بتاريخ 27 فبراير 1930م الذي نص أساسا على **"إنشاء بتاريخ فاتح ماي 1930م جهة عسكرية للحدود الجزائرية المغربية، ومقرها في بوذنيب، وهذه الجهة تتضمن في الجزء الذي يهم المغرب منطقة الجنوب التي حددت سابقا وأكدها القرار المقيمي رقم " A.P 48" الصادر في 1930م"**[322]. وقد أصدرت الإقامة العامة قرارا بتاريخ 14 يونيو 1930م يهم التنظيم الترابي والإداري لهذه الجهة المستحدثة منذ فاتح ماي 1930م، والتي تتشكل من مكتب للشؤون الأهلية في بوذنيب يتولى تجميع ومراقبة القضايا والشؤون السياسية والإدارية

[318] - Lettre de Chef de la Région de Meknès au Résident Général et à la Direction Générale des Affaires Indigènes, N° 617/R.G, 04 Septembre 1929, Dossier Réorganisation Territorial Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

[319] - Arrêté Résidentiel, N° 262 A.P, 19 Septembre 1929, Dossier Réorganisation Territorial Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N, pp. 2 - 3.

[320] - R.M.P, Septembre- Octobre, 1929, p. 02.

[321] ـ محمد المعزوزي وهاشم العابدي، م. س، ص. 70.

[322] - Arrêté Résidentiel, N° 48 A.P, 27 Février 1930, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N, pp. 01 - 04.

للجهة العسكرية للحدود الجزائرية المغربية فيما يخص الجانب المغربي. كما تتضمن منطقة الجنوب وفق ما حددها القرار المقيمي رقم "48 A.P" بتاريخ 27 فبراير1930م[323]. الذي أوردنا مضمونه سلفا.

وصدر قرار مقيمي جديد يحمل رقم "360 A.P" في 09 دجنبر 1930م، ألغى كل القرارات السابقة التي تهم جهة الحدود، وأعاد تنظيمها بشكل مفصل من خلال عدة بنود، كان من أهم ما جاء فيها أن جهة الحدود ومقرها بودنيب تشتمل في الجانب المغربي على منطقة الجنوب، والأخيرة مقرها بقصر السوق، وتتضمن التقسيمات الإدارية التالية:

أ ـ مكتب المنطقة للشؤون الأهلية بقصر السوق: مكلف بمراقبة وتنسيق القضايا السياسية والادارية للمنطقة.

ب ـ دائرة الريش : تألفت من ثلاث مكاتب للشؤون الأهلية بالريش وكَرامة وأموكَر.

ج ـ ملحقة قصر السوق: مقرها في قصر السوق وتتكلف بمراقبة قصور وادي زيز من فم زعبل إلى مدغرة وقصر تاردة، وبالعمل السياسي عند آيت مرغا د بأمسيد وبتديغوست وبغريس وتيليوين وفركلة، كما كان يراقب دايت بالتنسيق مع مكتب كَرامة حسب تعليمات رئيس المنطقة.

د ـ دائرة أرفود: وكان يوجد مقرها بأرفود وتألفت من :

ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بأرفود: مهمته تجميع وتنسيق القضايا السياسية والإدارية للدائرة، إضافة إلى مراقبة قصور وادي زيز من الرتب إلى جنوب مركز أرفود، وتكلف أيضا بمراقبة الوضعية السياسية في واحة تافيلالت وعند آيت عطا ماعدا الموجودين بأوكَنات. وكان القرار يقضي بأن رئيس هذا المكتب يتم اختيار من بين قائدي السريتين الصحراويتين العسكريتين التابعتين لحامية أرفود.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالكَفيفات : تكلف بمراقبة فزنا والجرف، فضلا عن بث الدعاية وتحسس الوضعية السياسية عند آيت عطا أوكَنات والقصور غير الخاضعة في سافلة إيكَلي[324].

يظهر من خلال إعادة التنظيم الذي خضعت له "الجهة العسكرية للحدود الجزائرية المغربية" في نهاية سنة 1930م، أنها كانت تتألف أساسا من منطقة الجنوب، والأخيرة تضمنت مكتب المنطقة بقصر السوق، الذي ظل مقره بشكل مؤقت في كراندو بانتظار استكمال إقامة البنايات الإدارية في قصر السوق. إضافة إلى دائرة الريش التي عوضت دائرة كراندو تسمية ومقرا. أما دائرة أرفود فصارت تتألف إلى

[323] - Arrêté Résidentiel, N° 181 A.P, 14 Juin 1930, Dossier Réorganisation Territoriale Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.
[324] - Ibidem.

جانب مكتب الدائرة من مكتب واحد للشؤون الأهلية بالكَفيفات، في حين اقتطع مكتب الشؤون الأهلية لقصر السوق من الدائرة ، بعدما كان تابعا لها منذ إنشائها في يونيو1929م، وتحول إلى ملحقة مستقلة عن أرفود وتمثل جزءا من منطقة الجنوب إلى جانب دائرتي الريش وأرفود[325].

ساهم تقدم عمليات الاحتلال الفرنسي في بلورة المتغيرات الادارية والتقطيع الترابي الذي خضعت له المنطقة، فبعد إحتلال الطاوس يوم 28 فبراير 1931م[326]، صدر قرار مقيمي بتاريخ 01 غشت 1931م، يقضي بإنشاء مكتب للشؤون الأهلية بالطاوس، وقد ألحق بدائرة أرفود التابعة آنذاك إلى منطقة الجنوب التي كانت جزءا من "الجهة العسكرية للحدود الجزائرية المغربية". وتكلف المكتب الجديد بالطاوس **"بمراقبة وتولي العمل السياسي عند آيت خباش ومتابعة جهود التهدئة نحو الغرب حتى تازارين ومنطقة الركَ. ورئيس هذا المكتب للشؤون الأهلية سيكون هو قائد السرية العسكرية الصحراوية في حامية الطاوس"**[327]. وبهذا المستجد أضحت دائرة أرفود مكونة من مكتبين للشؤون الأهلية أحدهما بالكَفيفات والأخر بالطاوس فضلا عن مكتب الدائرة.

وعرفت دائرة أرفود بمقتضى القرار المقيمي رقم "64 A.P" ليوم 06 مارس 1933م تغيرا في تشكيلة مكاتبها للشؤون الأهلية التي تزايدت، إذ أصبحت تتكون من:

ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بأرفود: تكلف بتجميع وتنسيق الشؤون السياسية والإدارية للدائرة ومراقبة قصور وادي زيز من الرتب إلى أولاد الزهراء، وقصور وادي غريس من فزنا إلى السيفا.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالريصاني : تكلف بمراقبة مقاطعات الغرفة وواد إفلي و تانيجوت وبني امحمد والسفالات والزوا، وقصور مزكَيدة وسيدي بوبكر وهارون ومقطع الصفا ووطارا وتاكرومت وحوض واد مصيصي ورحل آيت بورك. ويقوم بمتابعة العمل السياسي عند المنشقين بمقطع الصفا ووطارا وتاكرومت.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالطاوس : تولى مراقبة قصور وادي زيز جنوب مرزوكَة وقصور وادي غريس جنوب وطارا، وقصور وادي الرك جنوب أمكَان إضافة للداورة والمعيدر ورحل آيت خباش، كما تابع العمل السياسي جنوب تينجوب بتنسيق مع جهة مراكش بواسطة قائد جهة التخوم الجزائرية المغربية.

---

[325] - Ibidem.
[326] - J. L. L, « Occupation de Taous », **B. C. A. F**, N° 3, Mars 1931, p. 232.
[327] - Arrêté Résidentiel, N° 300 A.P, 01 Aout 1931, Dossier Organisation Territoriale Meknès 1926 -1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N. et aussi B.C.A.F, N° 11, Novembre 1931, p. 779 ; Arrêté Résidentiel, N° 300 A.P, 01 Aout 1931, Publié In **Bulletin officiel**, N° 981, 14 Aout 1931, p. 944.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بألنيف: كان يشرف على المراقبة السياسية والإدارية في قبائل الرحل والمستقرين الموجودين في وادي اوكَنات وفي أودية فركلة الأسفل (بسافلة راس سطاف) والرك (انطلاقا من عمار) وواد احصيا وضمنه قصر"إيمي ن أوزو" لأسفل تاغبالت (من قصر تاقشا). وتكلف أيضا بالعمل السياسي المحدث عند المنشقين القصوريين والرحل الموجودين في مجال تدخله واختصاصه[328].

هكذا أصبحت دائرة أرفود تتكون من ثلاث مكاتب للشؤون الأهلية بكل من الطاوس والريصاني وألنيف فضلا عن مكتب الدائرة الذي أضيفت له المناطق التابعة لمكتب الكَفيفات الذي حذف[329]، وألحقت المجالات التي كان يراقبها بمكتب أرفود.

4 ـ مرحلة ما بعد إتمام احتلال المنطقة 1934م

عملت إدارة الحماية الفرنسية على مراجعة التقطيع الترابي للمنطقة بعد تمكن قواتها من فرض سيطرتها على واحة تافيلالت سنة 1932م وما تبقى من معاقل المقاومة في صاغرو وبادو سنة 1933م. إذ أضحى للمنطقة منذ هذه الفترة حدود إدارية واضحة ودقيقة وثابتة عكس ما كانت عليه في السابق، مما جعل تنظيمها الإداري والترابي يأخذ ملامحه الكبرى فيما تبقى من عهد الحماية. فتم إعادة تنظيم المنطقة عبر قرار مقيمي ألغى "الجهة العسكرية للحدود الجزائرية المغربية" بدءا من فاتح ماي 1934م وأقام بدلها "المنطقة المستقلة[330] لتافيلالت" ومقرها في قصر السوق[331]، والتي تكلفت بشؤون المنطقة الإدارية بعيدا عن التبعية لأي جهة ترابية أو إطار إداري ماعدا الإقامة العامة والمصالح المركزية. وتألفت حسب هذا القرار ـ بالإضافة إلى مكتب المنطقة للشؤون الأهلية بقصر السوق ـ من أربعة دوائر هي:

ـ دائرة الريش: المكونة من ثلاثة مكاتب للشؤون الأهلية في كل من الريش وأسول وأموكَر.

ـ دائرة آيت مرغاد بكَلميمة: ضمت ثلاث مكاتب للشؤون الأهلية بكَلميمة وقصر السوق وتنجداد.

ـ دائرة بوذنيب : اشتملت على مكتبين للشؤون الأهلية أحدهما في بوذنيب والأخر في تالسينت.

ـ دائرة أرفود: مقرها في أرفود وتكونت من:

---

[328] - Arrêté Résidentiel, N° 64 A .P, 06 Mars 1933, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative de la Région Militaire Algéro-Marocaine, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[329] - Ibidem.

[330] ـ نشير هنا إلى أن لفظة المستقلة المستخدمة ليس لها أية دلالة سياسية، وإنما هي كلمة أضيفت لاسم منطقة تافيلالت سنة 1934، وتعني أن المنطقة في ظل هذه الهيكلة تتميز باستقلاليتها عن أي جهة ترابية أخرى، وتبعيتها المباشرة للأجهزة المركزية. إذ يتواصل رئيسها مباشرة مع الإقامة العامة والمصالح المركزية دون وسائط.

[331] - Arrêté Résidentiel, N° 88 A .P, 08 Avril 1934, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative du Territoire du Tafilalet, Dossier Réorganisation du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

أ ـ مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بأرفود: تكلف بتجميع القضايا السياسية والإدارية بالدائرة، ومراقبة قصور وادي زيز من الرتب إلى أولاد الزهراء، وقصور وادي غريس من فزنا إلى السيفا.

ب ـ مكتب الشؤون الأهلية بالريصاني: تولى مراقبة مقاطعات الغرفة وواد إفلي وتانيجوت وبني امحمد والسفالات والزوا، إضافة إلى قصور مزكَيدة وسيدي بوبكر وهارون ومقطع الصفا ووطارا وتاكرومت وحوض مصيصي ورحل آيت بورك.

ج ـ مكتب الشؤون الأهلية بألنيف: كان يراقب قبائل الرحل والمستقرين الموجودين في الحوض الجنوبي لأوكَنات، في أودية الركَ انطلاقا من عمار وواد احصيا وسافلة تاغبالت بدءا من قصر تاقشا[332].

وعرفت "المنطقة المستقلة لتافيلالت" تعديلا بموجب قرار مقيمي مؤرخ في 16 يونيو 1934م، وتجلى التغيير في إحداث مكتب للشؤون الأهلية في قصر السوق مستقل عن دائرة آيت مرغاد كَلميمة، تكلف بمراقبة شؤون الأهالي في قصور زيز الأعلى من فم زعبل حتى مدغرة وقصر تاردا ورحل آيت خليفة، كما تم إلغاء دائرة الريش وإلحاق مكاتبها للشؤون الأهلية بدائرة آيت مرغاد كَلميمة[333]. وبذلك صارت المنطقة تتكون بالإضافة إلى مكتب المنطقة في قصرالسوق من ثلاث دوائر هي بوذنيب وأرفود وآيت مرغاد كلميمة ثم مكتب الشؤون الأهلية في قصر السوق[334]. (تنظر الخريطة رقم 03).

لقد تحكم في هذا التقسيم الجانب العسكري إذ جعلت تافيلالت إقليميا عسكريا مستقلا عن باقي الجهات الترابية، واتخذ من قصر السوق مركزا له. وقد اشتملت هذه المنطقة على أربع دوائر في البداية، غير أنها تقلصت إلى ثلاث بإلغاء دائرة الريش، وذلك بعد شهرين من إحداث المنطقة المستقلة لتافيلالت. وبهذا التصور الجديد لسلطات الحماية لإدارة التراب وإعداده وتدبيره بما يخدم المصالح الاستعمارية، يسجل انتقال مركز الإدارة بالمنطقة إلى قصر السوق بعدما انتزع من واحة تافيلالت أو الريصاني، هذا الأخير الذي كان يحتضن مركز الثقل الاقتصادي والعسكري والبشري والإداري بالمنطقة منذ قرون، إذ كان مقر الخليفة السلطاني ومحتضن سوق أبو عام... كما أدى هذا التنظيم الترابي الجديد المعتمد إلى خلخلة البنى والأجهزة التقليدية المحلية كمؤسسة القبيلة والقصر، وفي المقابل سعت سلطات المراقبة إلى التركيز على المراكز الجديدة وخاصة منها الواقعة على طريق زيز، حيث أضحت هذه المراكز مقرات للدوائر ولمكاتب الشؤون الأهلية، وصارت تتطور بشكل مضطرد خلال الفترة وتسحب تدريجيا من

---

[332] - Arrêté Résidentiel, N° 88 A.P, In **Bulletin Officiel**, N° 1122, du 27 Avril 1934, pp. 379 - 380.
وينظر أيضا : جورج سبيلمان، م. س، ص. 121.

[333] - Arrêté Résidentiel, N° 144 A .P, 16 Juin 1936, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative du Territoire du Tafilalet, Dossier Réorganisation du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[334] - Arrêté Résidentiel, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative du Territoire Autonome du Tafilalet, In **Bulletin Officiel,** N° 1131, du 29 Juin 1934, pp. 599 – 600.

خريطة رقم 3 : دوائر ومكاتب الشؤون الأهلية في منطقة تافيلالت حسب تقسيم سنة 1934م.

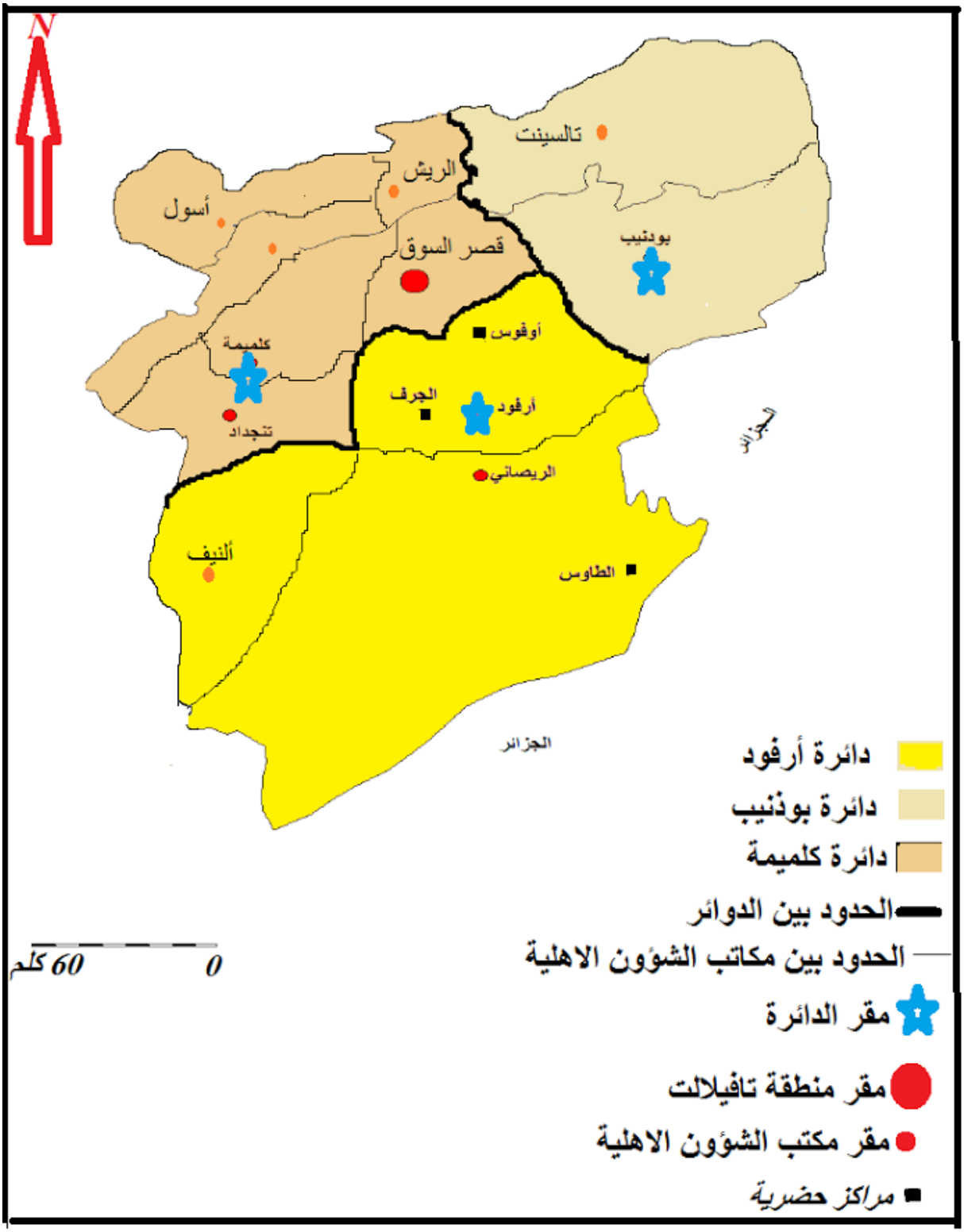

المصدر: بتصرف عن أحمد الشرقاوي، م. س، ص. 92.

المراكز القديمة أهميتها في إطار الرؤية الاستعمارية الساعية لإعادة تشكيل النظم والأجهزة الإدارية والترابية بما يخدم مصالح الحماية.

وحسب القرار المقيمي رقم "194 A.P" فإنه إبتداء من فاتح يناير 1936م تم تغيير إسم "المنطقة المستقلة لتافيلالت" بتسمية "منطقة تافيلالت"، والأخيرة ورثت عن الأولى مجالها المحدد ترابيا وإداريا في البنود من 01 إلى 05 من القرار المقيمي رقم "144 A.P" الصادرفي يوم 16 يونيو 1934م[335]. وظل مقرها في قصر السوق وقد تم ربطها بجهة مكناس، وهذه المنطقة كانت سنة 1937م تتكون من ثلاث دوائر هي: أرفود و بوذنيب و كَلميمة إضافة إلى مكتب الشؤون الأهلية لقصر السوق[336].

وصدر سنة 1938م قرار مقيمي للجنرال نوكَيس يقضي بتغيير التنظيم الترابي والإداري لمنطقة تافيلالت، وخاصة ما يهم مجال المراقبة لبعض مكاتب دائرة أرفود، فنص على أن البند الرابع من القرار المقيمي رقم " 144 A.P" ليوم 16 يونيو 1934م قد غيرت بعض فقراته كالأتي :

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالريصاني: يشرف على مقاطعات الغرفة وواد إفلي وتانيجوت وبني امحمد والسفالات والزوا وآيت خباش لقصور مزكَيدة، سيدي بوبكر ومقطع الصفا ووطارا وآيت بوركَ لقصر هارون والرحل وحواطيش قصر تاكَرومت.

ـ مكتب الشؤون الأهلية بألنيف: تكلف بمراقبة قبائل الرحل والمستقرين الموجودين بالحوض الجنوبي لأوكَنات في أودية الركَ انطلاقا من عمار وواد احصيا وسافلة تاغبالت بدءا من قصر تاقشا وواد امصيصي[337].

ويلاحظ أن التغيير الأساسي الذي حمله قرار سنة 1938م هم نقل آيت اسفول بحوض امصيصي من مراقبة مكتب الريصاني إلى نفوذ ومراقبة مكتب ألنيف، لكن في سنة 1939م أرجعت مجددا إلى مراقبة مكتب الريصاني، ليتم إعادة ربط قبائل حوض مصيصي وساكنته مجددا بألنيف سنة 1940م[338].

---

[335] - Arrêté Résidentiel, N° 194 A.P, 20 Décembre 1935, Portant Organisation Territoriale et Administrative de Territoire du Tafilalet, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

وحول القرار المقيمي رقم " 144 A.P" ليوم 16 يونيو 1934م تراجع تفاصيله في :

Arrêté Résidentiel, N° 144 A.P, 16 Juin 1936, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative du Territoire du Tafilalet, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[336] - Rapport Trimestriel, 1er Trim. 1937, de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, 15 Avril 1937, Dossier Tafilalet 1937 -1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

[337] - Arrêté Résidentiel, N° 5188 S.A.I./I, 16 Juillet 1938, Portant Modification à l'organisation Territoriale et Administrative du Territoire du Tafilalet, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[338] - Arrêté Résidentiel, 30 Septembre 1940, Portant Réorganisation Territoriale et Administrative, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

ظلت منذ 1940 الهيكلة الإدارية والترابية لدائرة أرفود ثابتة إلى حدود 1947. وكانت تضم مجموعة من مكاتب الشؤون الأهلية لألنيف والطاوس والريصاني فضلا عن مكتب الدائرة، ففي أحد التقارير الصادرة سنة 1947م عن منطقة تافيلالت[339]، نجد نفس الهيكلة الإدارية السالفة لدائرة أرفود، إلا أنها عرفت تغييرات مهمة خلال السنة التالية. إذ شهدت سنة 1948م مجموعة من المستجدات التنظيمية ـ الإدارية وإعادة التقسيم الترابي لمنطقة تافيلالت، فمن خلال القرار المقيمي الصادر يوم 21 شتنبر 1948م أنشيء في دائرة أرفود مركزان جديدان للشؤون الأهلية الأول في أوفوس والثاني في الجرف، كما تم حذف مكتب الشؤون الأهلية لتالسينت التابع لدائرة بوذنيب، وأنشئت بدله ملحقة تالسينت[340]. وبموجب القرار المقيمي ليوم 28 شتنبر 1949م، تم حذف دائرة بوذنيب بدءا من تاريخ 01 أكتوبر 1949م وفي نفس التاريخ أنشئت دائرة الريش وتألفت من :

ـ مكتب الدائرة بالريش ويتبع له مركز أموكَر.

ـ ملحقة إملشيل وضمنها مركز أوتربات.

ـ ملحقة تالسينت وضمنها مركزي كَرامة وبني تيجيت.

أما بوذنيب فأصبحت مقاطعة وتتضمن مكتب الدائرة القديم ويتبعها مركز بوعنان[341]. ويظهر مما سبق أن هذه التعديلات الإدارية والتقطيع الترابي، وإعادة الهيكلة الذي عرفته منطقة تافيلالت بهذا الحجم كان هوالأول منذ أواسط الثلاثينيات، إذ تم إعادة إنشاء دائرة الريش التي تضمنت أجزاء ترابية ومكاتب كانت تشكل دائرة بوذنيب التي تم حذفها. واقتصرت بوذنيب على مقاطعة تضم فقط مكتب الدائرة السابق مضاف إليه مركز بوعنان، وهذه التعديلات تبرز استمرارية التراجع في مكانة وأهمية بوذنيب في خريطة المراكز الفرنسية بالمنطقة، على غرار باقي المراكز الأخرى القريبة من حوض كَير، التي فقدت كثيرا من إشعاعها وأهميتها لفائدة المراكز الواقعة على ضفتي زيز في الطريق المعبدة ما بين مكناس والريصاني. وضمنها أرفود التي عرفت بموجب هذه التعديلات إنشاء مركزين جديدين في الجرف وأوفوس تابعين لدائرتها، بعدما كانا يمثلان جزءا ترابيا من مكتب الدائرة للشؤون الأهلية بأرفود.

وفي سنة 1953م خضعت منطقة تافيلالت التابعة لجهة مكناس إلى تقسيم إداري جديد بموجب القرار الوزيري ليوم 18 أبريل 1953م، الذي نص على إعادة التنظيم لدوائر المنطقة بناء على اجماعات

339 - Rapport de Territoire du Tafilalet au Chef du Secrétariat Politique à Rabat, N° 1318/ AIT/3, 06 Mars 1947, Dossier Organisation Administrative Région Meknès, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

340 - Arrêté Résidentiel, du 21 Septembre 1948 Paru au Bulletin Officiel, N° 1875 du 01 Octobre 1948, Dossier Rapport Général de Fin d'Année 1949 de Territoire du Tafilalet, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

341 - Arrêté Résidentiel, du 28 Septembre 1949 Paru au Bulletin Officiel, N°1927 du 30 Septembre 1949, Dossier Rapport Général de Fin d'Année 1949 de Territoire du Tafilalet, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

المشكلة لكل واحدة، إذ أن منطقة تافيلالت تألفت من دوائرمتعددة وكل دائرة تكونت من عدد من اجماعات الإدارية كالتالي :

ـ دائرة الريش: مشكلة من 16 اجْمَاعة (Jemaa) إدارية.

ـ مقاطعة بوذنيب : تضم ثلاث اجماعات (Jemaas).

ـ ملحقة قصر السوق: وتضم اجماعتين.

ـ دائرة كَلميمة : وتشتمل على 18 اجْمَاعة.

ـ دائرة أرفود: كانت تتألف من تسع اجماعات إدارية متباينة في عدد أعضائها كالتالي : آيت عطا والشرفاء وقبالة الرتب (تضم 13 عضوا) ـ مركز أرفود (12 العضو) ـ آيت خباش (تضم11 عضوا ممثلين لقصور مزكَيدة، هارون، مقطع الصفا، الطاوس) ـ عرب الصباح لغريس (تضم 10 أعضاء وتشتمل على الجرف وفزنا والعشورية وحنابو) ـ عرب الصباح تيزيمي (12 عضو)ـ عرب الصباح السيفا (04 أعضاء) ـ عرب الصباح المعاضيد (10 أعضاء) ـ آيت عطا ألنيف (08 أعضاء) ـ السفالات (تضم 17 عضوا ممثلين لساكنة واد إفلي، الواد المالح، الغرفة، الزوا...)[342].

نلاحظ من خلال هذا التقسيم الذي تعرضت له منطقة تافيلالت، فإنه تم بناء على الاعتبار الإداري في إطار التفاعل مع الطرح الذي اعتمدته إدارة الحماية في هذه الفترة، والمتمثل في العمل على خلق اجْمَاعات إدارية مشكلة من أعيان الساكنة المحلية، الذين يتم اختيارهم من قبل باقي السكان، وقد حافظ هذا التقسيم في المنطقة على الدوائر الأربع السالفة الذكر. ويبدو أن هذا التقسيم هو الأخير الذي خضعت له المنطقة على عهد الحماية الفرنسية.

خلاصة القول، عرفت منطقة تافيلالت عموما ودائرة أرفود خصوصا على عهد الحماية تطورات متلاحقة في التنظيم الاداري والتقسيم الترابي من أجل الاستجابة لإكراهات الهاجس الأمني والعسكري، الذي اقتضى ضبط المجال والتحكم فيه، ووظف التنظيم الإداري للمنطقة في التنسيق بين القوات الفرنسية داخليا أو مع قواتها بمستعمرات الجوار، بهدف تحقيق الربط بين أطراف إمبراطوريتها الاستعمارية بشمال افريقيا وغربها. كما يلاحظ كثرة التغييرات بالتنظيم الإداري للمنطقة تبعا لتقدم عمليات الاحتلال فيها، إضافة إلى تسجيل تعاظم موقع مركز أرفود وتزايد أهميته في الهيكلة الإدارية للمنطقة مع مرور السنوات، إذ انتقل من مجال ترابي يمثل امتدادا لبودنيب إلى مكتب استعلامات ثم مكتب للشؤون الأهلية،

[342] - Arrêté Viziriel du 18 Avril 1953, Portant Création ou Réorganisation des Jmaas Administratives de la Région de Meknès, **Bulletin Officiel**, N° 2118, du 29 Mai 1953, pp. 762 - 763.

ومنذ يونيو 1929م أصبح دائرة تتكون من مكتبين للشؤون الأهلية بالكفيفات وقصر السوق، وظل الأخير يتبع لها حتى دجنبر 1930م، ثم بعد إتمام السيطرة الإستعمارية على المنطقة أضحت دائرة أرفود تتألف من ثلاثة مكاتب للشؤون الأهلية، في كل من الريصاني والطاوس وألنيف، لينضاف لهم في سنة 1948م مركزي الجرف وأوفوس، وهذه الهيكلة الأخيرة شكلت الصورة النهائية للتقطيع الترابي والتنظيم الإداري لدائرة أرفود والذي تواصل حتى زوال الحماية، بل إنه استمر خلال السنوات الأولى من عهد الاستقلال.

المبحث الثاني : الأجهزة الفرنسية المستحدثة

لما أضحى وجود فرنسا واقعا رسميا وقانونيا في المغرب بموجب معاهدة 30 مارس 1912م، عملت سلطاتها على إقامة أجهزة إدارية فرنسية في أرض المغرب. وكان من بين هذه الأجهزة مؤسسات محلية فرنسية كانت تشتغل إلى جانب المؤسسات المغربية المحلية مع هيمنة للأجهزة والمسؤولين الفرنسيين على نظرائهم المغاربة، الذين كانوا في فترات ومواقف عدة يؤثثون فقط المشهد المتحكم في تحريك خيوطه من يمثل الإدارة الفرنسية، وهكذا **"كان المراقبون المدنيون والعسكريون الفرنسيون في كل المناطق يمتلكون أهم السلطات، تاركين للباشوات والقواد مهمة التنفيذ"**[343]. وسعى المسؤلون الفرنسيون إلى التصرف في الأجهزة الإدارية المخزنية الموروثة مركزيا ومحليا، عبرتسخيرها بما يحقق مصالح إدارة المراقبة، وفي الآن نفسه التحايل على مفهوم الحماية عبر حذف ما كان موجودا وإحداث ما لم يسبق له وجود، وحفظ ما كان من اللازم حفظه، ليكون غطاء يتم التستر خلفه لاستغلال ما وراء تلك الأجهزة من النفوذ[344]. وبهذا صارت الإدارة المحلية الاستعمارية تنزاح عن موقع الاشتراك في المراقبة نحو الإدارة المباشرة بعدما تم تجريد الأجهزة المحلية الموروثة كاجْمَاعات والقياد وأعوانهم الشيوخ والمقدمين، من كثير من صلاحياتهم فصاروا مجرد هياكل صورية تابعة.

وكان هاجس سلطات الحماية بعد إخضاع واحات تافيلالت، إحلال الأمن وتنظيمها ترابيا وإداريا، ومن أجل هذه الغاية أحدثت جهازا إداريا عرف باسم "المنطقة"، والتي كانت تتشكل من عدة دوائر، والدائرة بدورها تتكون من عدة مكاتب للشؤون الأهلية.

1 ـ ظروف نشأة هيئة ضباط الشؤون الأهلية وأدوارها

منذ بداية الغزو العسكري الفرنسي في المغرب، شكل العنصر العسكري الأداة الأولية في تمهيد المناطق وإنجاز التقارير السرية حول المجالات التي يخترقها وحول الساكنة التي يصادفها. وعرف هذا العنصر في الكتابات العسكرية بهيئة ضباط الإستعلامات التي سبق وأن اعتمدتها فرنسا بكل من الجزائر

[343] - القبلي، م. س، ص.542.
[344] - إبراهيم بوطالب، مادة "الإدارة"، م. س، ج. 1، ص. 213.

وتونس منذ القرن 19م. وقد ظهرت هذه الهيئة لأول مرة في الجزائر من قبل الجنرال دولا موريسيير[345] De la Moriciére والمارشال بوجو[346] Bugeaud بعد تقدم عملية غزو الجزائر، حيث أطلق عليها اسم "بيرو أعراب" (Bureaux Arabes)، وهي مجموعة مكاتب انصب اهتمامها بالأساس حول تدبير شؤون الساكنة المحلية في المستعمرة، وهي التي تحولت إلى مكاتب الشؤون الأهلية في المغرب، وقد أطلق على هذا الجهاز في بداية عهد الحماية اسم "مصلحة الاستعلامات"[347]، وتحكم في اعتماد السلطات الفرنسية على هذه المصلحة بالمستعمرات عدة اعتبارات منها:

ـ ضرورة إنشاء هيئات خاصة بإدارة شؤون "الأهالي" ومراقبتهم في المستعمرات.

ـ وجود اختلاف في إدارة شؤون المستعمرة عن الميتروبول، بسبب اختلاف العادات واللغة والأعراف والحياة الاجتماعية والدين، مما تطلب ضرورة إحداث هيئات خاصة من رجال الإدارة والمراقبين، الذين كان اختيارهم يتم عبر المباراة، ويشترط فيهم التوفر على معلومات تؤهلهم لتدبير شؤون الأهالي في المستعمرات، فضلا عن امتلاكهم ثقافة عامة تتسع لأكثر ما يمكن من وجوه المعرفة.

ـ قبل إدارة المستعمرة، يتم السيطرة عليها وتوطيد الأمن فيها وفرض الاستسلام على ساكنتها، إذ خلال هذه المرحلة العسكرية كانت العلاقات مع "الأهالي" تؤمن عبر ضباط الجيش، لذلك وجب إحداث هيئة متخصصة في تلك الوظائف[348].

لقد عمدت إدارة الحماية منذ سنواتها الأولى بالمغرب، إلى ممارسة الرقابة على المصالح والأجهزة المخزنية بالبلد، فسعت إلى الإطلاع على الأنشطة التي يقوم بها الموظفون المخزنيون ومنهم المحليون كالباشوات والقياد والقضاة والشيوخ، فاهتدت إلى ضرورة إنشاء مصالح للمراقبة، كان من بينها "إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الإستعلامات" بموجب ظهير 02 يوليوز1917م، والتي تقاطر عليها المترشحون لتدبير شؤون الساكنة المحلية، لكنها وضعت معايير احتكمت إليها في اختيار ضباط الشؤون الأهلية المرشحون للعمل في الأوساط القبلية، فتنوعت المعايير المعتمدة في انتقاء هؤلاء الضباط، منها:

ـ المؤهلات الشخصية: حدد منظرو السياسة الاستعمارية عدة صفات شخصية ينبغي أن يتحلى بها الضابط المرشح لتدبير الشؤون الأهلية بالأوساط القبلية منها، الكفاءة وحضور البديهة والذكاء والروح

---

[345] ـ قائد الجيش الفرنسي المنتصر على الجيش المغربي في معركة إيسلي 1844م.

[346] ـ طوماس بوجو هو ضابط فرنسي عاش ما بين 1784و1849م، يعد من كبار العسكريين المساهمين في بناء الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، والمنظرين لقواعدها وأساليب اثباتها بالقول والعمل، إذ كان الحاكم على الجزائر ما بين 1839 و1847م، وحقق في ولايته تقدما مهما في احتلالها وانتصر على الجيش المغربي في معركة إيسلي 1844م. ينظر: إبراهيم بوطالب، "أدوار ضابط الاستعلامات أثناء الحماية في المغرب"، **مجلة ك. آ. ع. إ، الرباط**، ع. 18، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 1، 1994، ص. 144.

[347] - Chafai Alaoui Elhassan, **Naissance et Développement d'une Municipalité Marocaine Sous le Protectorat Français : Séfrou (1912-1956)**, Université de Paris 1, Panthéon Sorbonne, 1983, (dactylographiée), T. 2, p. 481.

[348] ـ إبراهيم بوطالب، "أدوار ضابط..."، م. س، ص. 143.

الدبلوماسية واللياقة وضبط النفس والقدرة على التواصل وربط الجسور مع مختلف الشرائح الاجتماعية واستشراف خبايا المحيط الاجتماعي، وإتقان سياسة "الإبتسامات" و"الأبوية الحاضنة" على الرعايا المسلمين، والقدرة على التنسيق والتعاون مع الضباط الأخرين بما يخدم مصلحة البلد المستعمِر...[349].

ـ المؤهلات العلمية: التشبع بروح الفضول العلمي الذي لايفتر مع الأيام، وأن يمتلك ذاكرة قوية وحافظة ولها ملكة استحضار تفاصيل الأحداث عند الضرورة، وله قابلية لتعلم اللغات واللهجات المحلية وسرعة الحفظ والفهم والملاحظة، والقدرة على الحجاج والمناظرة واستحضار الحجج المقنعة للآخر، والتحليل العلمي الدقيق، وذو ملكة أدبية تمكنه من الكتابة السليمة والمعبرة عن واقع الحال للمجتمع القبلي الذي يصور أوضاعه بقلمه[350].

لقد استطاعت مصلحة "إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات" أن تنتقي الضباط من ذوي الكفاءات العالية في أداء مهامهم الاستعمارية، وممن كان يتقن العربية الفصحى واللهجات المحلية العربية منها والأمازيغية، وممن كان يحفظ القرآن الكريم أو أجزاء منه والأذكار وبعض المتون، وممن كان على إطلاع واسع بتاريخ المغرب وماضي القبائل وعاداتها بشكل دقيق. ومن أشهر هؤلاء الضباط الذين عرفهم المجال المغربي خلال حقبة الحماية نذكر "جورج سبيلمان"[351]، الذي عمل بعدة مناطق وخاصة في وادي درعة الذي دون حوله عدة مؤلفات تعد موروثا كتابيا غنيا.

اضطلعت "إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات" منذ إنشائها بمهام متعددة، كرعاية الشؤون السياسية الأهلية، ومراقبة أجهزة الحكم في المناطق العسكرية عبر ضباطها، وتدبير أراضي الجموع باعتبارها كانت هي الجهة الوصية على تصرف اجْماعات بهذه الأراضي، وكان تحت نظرها الشؤون والمحاكم العرفية، وبشكل عام فإن نشاط إدارة الشؤون الأهلية كان يهم الجوانب التالية:

ـ الجانب العسكري: إذ تكلفت بالأعمال الحربية في المجالات غير المحتلة، وسُخر لضباطها فرق من السكان تقدم المساعدة في عملية الاحتلال، التي لا تتم إلا بعد الاطلاع المعمق على أحوال القبائل ومجالات استقرارها وطبيعة أراضيها ومصادر مياهها وذهنية سكانها[352]. وهو ما كان يسهل على ضباط إدارة المراقبة الفرنسية عملية التسرب والاحتلال.

ـ الجانب الإداري والمراقبة : تجلى في إرسال ضباط إلى المناطق المحتلة حديثا، لكي يؤسسوا نواة إدارة عصرية فرنسية تتولى الإشراف والمراقبة على نظيرتها التقليدية المغربية، إذ تكلف هؤلاء

---

[349] ـ عبد القادر الخلادي، "ذوكاستري وتاريخ المغرب"، **مجلة دعوة الحق**، السنة 16، ع. 07، رجب 1394هـ/ غشت 1974م، ص. 165.
[350] ـ أحمد البوزيدي، "دورضباط الشؤون الأهلية في كتابة التاريخ المحلي: جورج سبلمان نموذجا"، **مجلة دفاتر تاريخية**، منشورات ك. آ. ع. إ، ظهر المهراز ـ فاس، ع. 1، خريف 2010م، صص. 75 ـ 76.
[351] ـ تنظر ترجمة وافية عن هذا الضابط عند أحمد البوزيدي، "دور ضابط الشؤون..."، م. س، صص. 75 ـ 80.
[352] ـ عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، المطبعة الوطنية، الرباط، ط. 1353هـ/ 1935م، صص. 68 ـ 69.

الضباط بمراقبة أعمال القياد، وتدريبهم على شؤون الحكم وتعليمهم بالتدريج القوانين والأحكام وممارسة الشؤون المخزنية وفق الضوابط العصرية[353]. وتكلفوا أيضا بالسهر على تأمين الخدمات الإدارية المختلفة التي تحتاج لها الساكنة وفي مقدمتها الأوربية، وما يحقق المصالح والأهداف الإستعمارية بالدرجة الأولى في مناطق نفوذ هؤلاء الضباط.

ـ الجانب السياسي : تمثل في قيام ضباط هذه الهيئة بالنبش في الشؤون السياسية الأهلية، والتحري عن ميولات ومواقف وتطلعات المغاربة، وما تتطلبه المصلحة في إنشائه أو إبطاله. إذ كان كل ضابط بالمجال الترابي الذي يشتغل فيه يحاول في إطار التهدئة ربط العلاقات الأولى مع الساكنة المحلية ممثلة في أعيانها، موضحا لهم أن سلطات الحماية جاءت للحفاظ على مصالحهم ومكانتهم، وأن التدخل العسكري من أجل "استتباب الأمن" وأنه جرى باسم السلطان[354]. وكانت النتائج المتوصل إليها في أبحاث وتقارير ضباط هيئة الشؤون الأهلية حول المجال والسكان والموارد... ترفع غالبا إلى الإقامة العامة، بغية خلق تراكم معرفي وتشكيل بنك معلومات، وتذليل الصعاب على المسؤولين فيما بعد.

وشهدت هيئة ضباط الشؤون الأهلية سنة 1919م إنشاء قسمين تابعين لها، أحدهما "القسم التاريخي" مقره في باريس ومهمته البحث في تاريخ المغرب، من خلال التنقيب عن الكتب الدفينة التي تهم هذا التاريخ، والموجودة سواء بالمغرب أوخارجه والعمل على نشر ما عثرعليه، والثاني "القسم الإجتماعي" الذي كان مقره بالرباط، وتكلف بالبحث في قضايا وشؤون المجموعات السكانية المغربية، وتم نشر نتائج أبحاثه في مجلات مخصصة لهذه الغاية مثل مجلة "أرشيف المغرب" ومجلة "المدن والقبائل المغربية" اللتان كانتا تصدرا باللغة الفرنسية[355].

وتجدرالإشارة أن نشاط هيئة ضباط الشؤون الأهلية عوض المراقبين المدنيين في المناطق العسكرية، وكان عدد عناصر هذه الهيئة يقل في أوقات السلم، ليبلغ تقريبا ما بين 150 و300 ضابط، يتم اختيارهم من كل شُعَب الجيش، واعتبروا الأداة الأساسية والوحيدة لسياسة الأعيان، إذ مارسوا الرقابة على مسؤولي المخزن المحلي بكل أصنافهم، وكثيرا ما خلقوا انطباعا بوجود ثنائية إدارية محلية مجسدة بالقائد مقابل الضابط، إذ يظهر القائد الذي يمثل المخزن والحماية في الواجهة، وأنه المسير الفعلي لشؤون القبيلة، غير أنه في الحقيقة كان مجرد أداة بيد الضابط[356]، الذي امتلك زمام الأمر والسلطة العليا في تدبير شؤون المجال الذي يدخل تحت مراقبته. وبذلك مَثَّل وجود هؤلاء الضباط تعبيرا واضحا على الاحترام الشكلي لسلطات الحماية لمنطوق معاهدة 1912م، الذي نص على أن مهمة الدولة الحامية تنحصر في

---

[353] ـ نفسه، ص. 69.

[354] - Chafai Alaoui Elhassan, op.cit, T. 2, p. 481.

[355] ـ عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، م. س، صص. 69 - 70.

[356] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, pp. 50-51.

الإشراف والمراقبة والمساعدة للمغرب، بدل التحول إلى الإدارة المباشرة بشكل واضح. غير أنها كانت تمارسها عمليا عبر تسخير الأجهزة المحلية الموروثة وعلى رأسها القائد لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها.

وقد تعددت الأدوار التي قام بها ضباط الشؤون الأهلية، وتباينت حسب نوعية المجال المعينين فيه أو المكلفين بالاشتغال حوله، وعلاقته بإدارة الحماية، ويمكن التمييز في ممارسة هذه المهام والأدوار بين:

ـ المناطق غير المحتلة : كان ضباط الشؤون الأهلية مطالبين بتسهيل التغلغل الفرنسي بهذه المناطق، عبر التسرب إليها ودراستها وإنجاز تقارير حولها تهم الجوانب الجغرافية والطبوغرافية والإثنوغرافية والامكانات الاقتصادية...[357]، وذلك من خلال محاولة الاتصال ببعض الأشخاص في القبائل من أجل جمع المعلومات مهما كانت قيمتها عن المجال المستهدف، والقيام بالبحث عن الثغرات التي يمكن عبرها التسرب إلى وسط المناطق والقبائل المقاومة بإستخدام كل أدوات المراوغة والخداع والنفاق، فضلا عن توظيف عنصر التفرقة المتمثل في تأليب العشائر والقبائل على بعضها البعض، بهدف إضعاف عناصر المقاومة وتدمير الروح الدفاعية والقتالية عندهم، وبالتالي تجنب تكتل مختلف القبائل والجماعات وتشكيلها أحلافا قوية يمكن أن توقف أوعلى الأقل تعرقل وتؤخرعمليات الاحتلال[358].

ـ المناطق المحتلة حديثا: بعد إخضاع مجال ما وإقامة مكتب للشؤون الأهلية فيه، فإن ضابط الشؤون الأهلية المسؤول عن هذا المكتب ملزم بأن تكون له معرفة مسبقة وعميقة قدر الإمكان عن هذا المجال، من قبيل ما يهم ماضيه وحاضره وشؤونه السياسية والإقتصادية والاجتماعية... كما كان مطالب برصد توجهات الرأي العام، بغية إعطاء دفعة للعمل السياسي بالمناطق المجاورة غير المحتلة، وإطلاق استخدام القوات الإضافية في الوقت المناسب، واستدعاء القوات النظامية عندما يتطلب الأمر[359]. وخاصة في وقت استعصاء إخضاع تلك المناطق وإبعاد خطر مقاومتها على المراكز المحتلة، ففي هذه الحالة يكون الضابط مطالبا بتهدئة السكان الخاضعين وربطهم بإدارة الحماية، والعمل على توفير الأمن والسكينة لهم، فضلا عن إغراء عناصر المقاومة المجاورين بالدخول تحت سلطة النظام المخزني (الاحتلال)[360]. وفي حالة الرفض يمكن اللجوء للخيار العسكري لإخضاعهم.

ـ المناطق المحتلة منذ مدة طويلة: والتي يكون الأمن مستتب فيها والساكنة والأعيان والمسؤولين المحليين متآلفين مع نظام الحماية ومنخرطين فيه، فإن مهام ضباط الشؤون الأهلية ـ الذين يمكن أن يعوض في هذه المناطق بالمراقب المدني ـ تنحصر في إصلاح البلاد وتمهيد الأرض والسعي لتحسين

[357] - Chafai Alaoui Elhassan, op.cit, T. 2, p. 481.

[358] ـ محمد المعزوزي وهاشم العابدي، م. س، ص. 106.

[359] ـ سبيلمان، م. س، ص. 131.

[360] ـ عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، م. س، صص. 70 ـ 71.

أوضاع الساكنة خاصة الأوربية، عبر تيسير أنشطتها الفلاحية والتجارية[361]، ومشاريعها الاقتصادية بشكل عام.

مما سبق تظهر أهمية هيئة ضباط الشؤون الأهلية بالمناطق العسكرية ومركزية أدوارهم، سواء في فترة ما قبل الإحتلال أو بعده، فشكلوا ما قبل الاحتلال أداة مهمة لاستكشاف المجالات ومحاولة التسرب فيها سلميا، وبعد الاحتلال اضطلعوا بمسؤولية ترسيخ الوجود الفرنسي، عبر تنزيل سياسة وتصورات إدارة الحماية ومشاريعها في المناطق التي كانوا يشتغلون فيها، وقد تنوعت المناصب المسندة إلى هؤلاء الضباط بالمجالات المعينين فيها، ومنها مترجم أو رئيس مكتب للشؤون الأهلية أو مساعد له أو مسؤول دائرة...

2 ـ مسؤول المنطقة

يعد مسؤول المنطقة من بين الوظائف الإدارية المحلية المستحدثة بمغرب الحماية، وتقلد المنصب فرنسي كان غالبا من المنتمين إلى هيئة ضباط الشؤون الأهلية، وقد مثل هذا المسؤول واسطة العقد في الجهاز الإداري الذي أقيم حينذاك، إذ كان يتلقى الأوامر والتعليمات الصادرة عن الأجهزة الإدارية المركزية وفي مقدمتها الإقامة العامة والمديريات المختلفة من جهة، أو الواردة من المؤسسات الجهوية من جهة ثانية. ويعمل على تنفيذها في ما يخص مجال تدخله، أو يحيلها على الأجهزة الإدارية المحلية المستحدثة التابعة للمجال الترابي الذي يسيره. وفي المقابل ترد عليه الطلبات والحاجيات من المؤسسات المحلية ويقوم بالاستجابة لها في ظل إمكاناته وما يسمح له به اختصاصه، وغيرها من الطلبات كان يرفعها إلى الأجهزة الجهوية أو المركزية المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تقدم عمليات الاحتلال في واحات تافيلالت، حظيت بإنشاء جهاز إداري إقليمي عرف باسم "المنطقة" (أو التراب وهو بمثابة إقليم حاليا)، وقد تعددت أسماء الأماكن الجغرافية التي أضيفت لهذا الجهاز، وتنوعت مقراته وتباينت المجالات الترابية التابعة له مع مرور السنوات وتقدم عمليات الاحتلال.

وقد تنوعت لائحة الضباط الفرنسيين الذين تعاقبوا على مهام تسيير الأجهزة الإدارية المستحدثة، مثل "منطقة تافيلالت" و"دائرة أرفود" و"مكاتب الشؤون الأهلية" التابعة للدائرة على عهد الحماية. وهكذا عين على رأس "المنطقة" بمسمياتها المتنوعة منذ إنشائها سنة 1929 وإلى غاية 1956م ضابط فرنسي كان غالبا برتبة كولونيل[362]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[363].

---

[361] ـ نفسه، صص. 71- 72.

[362] ـ نشير إلى أننا وبتوافق مع الأستاذ المشرف قمنا بإيراد الرتب العسكرية في البحث كما تنطق بالفرنسية دون ترجمتها، نظرا لحمولتها الأصلية وشيوع استخدامها، وهكذا أوردنا مثلا جنرال مكان لواء وكولونيل بدل عقيد وكومندان محل قائد وكابتان (قبطان) عوض نقيب...

جدول رقم 9 : لائحة المسؤولين الذين تعاقبوا على مهمة تسيير منطقة تافيلالت[364] :

إسم المنطقة	مقرها	المسؤول عليها	رتبته	مدة تولي المهمة	
				من	إلى
منطقة الجنوب	كَرامة	ROUCAUD	الليوتنان كولونيل الكولونيل	01 يناير 1929	30 شتنبر 1929
	كراندو	DEFRERE	الكولونيل	30 شتنبر 1929	15 مارس 1930
	كراندو قصر السوق	DENIS	الليوتنان كولونيل الكولونيل	15 مارس 1930	11 ابريل 1933
جهة الحدود الجزائرية المغربية	بوذنيب	DENIS عين مؤقتا قائدا على الجهة	الكولونيل	01 ماي 1930	يناير 1931
		GIRAUD	الجنرال	10 يناير 1931	13 غشت 1933
المنطقة المستقلة لتافيلالت	قصر السوق (ظل مؤقتا بكراندو)	DENIS	الكولونيل	01 ماي 1934 (أحدثت)	15 مارس 1935
منطقة تافيلالت	قصر السوق	DENIS	الكولونيل	04 أبريل 1936	شتنبر 1936
		BERTOT	الليوتنان كولونيل	08 شتنبر 1936	15 يناير 1940
		CHATRAS	الكولونيل	31 دجنبر 1940	29 غشت 1941
		ASTIER de VILLATTE	الكولونيل	29 دجنبر 1941	18 دجنبر 1942
		AYARD Pierre	الليوتنان كولونيل الكولونيل	1943	11 أبريل 1945
		LEBLANC	الكولونيل	01 دجنبر 1945	28 دجنبر 1945
		BOURDELLES	الكولونيل	24 يوليوز 1946	12 أبريل 1948
		PARLANGE	الكولونيل الجنرال	17 نونبر 1948	26 يناير 1955
		NIOX	الكولونيل	08 مارس 1955	03 أبريل 1956

[363] - اعتمدنا في تعبئة الجداول على مصادر متنوعة وفي مقدمتها وثائق الأرشيف الفرنسي المتعددة، وسنكتفي بإيراد بعضها فقط في هوامش كل جدول نظرا لكثرتها، إذ كل جدول منها تطلبت منا محاولة تعبئته الرجوع إلى عشرات الوثائق. وهذا التعدد في المصادر الخاصة بكل جدول دفعنا إلى إثبات مصدره بالهامش تجنبا لإثقال المتن بها.

[364] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1939, de Territoire du Tafilalet, N° 256 A.I.T, 15 Janvier 1940, Dossier Territoire du Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

- Lettre de chef de la Région de Meknès à la Direction Générale des Affaires Indigènes, N° 701/R.G, 05 Octobre 1929, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1929-1930, Carton 14MA/900/73, Série Meknès, A.D.N.

- Arrêté Résidentiel, N° 88 A .P, 08 Avril 1934, Portant Organisation Territoriale et Administrative du Territoire Autonome du Tafilalet, Dossier Réorganisation Territoriale du Tafilalet 1938, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

- Fiche de Renseignement du bureau des Affaires Indigènes de Jorf, 05 Mai 1955, Dossier Jorf A949 - 1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.

- Rapport politique Mensuel du 21 Février au 20 Mars 1930, de Territoire du Sud, N° 1164/A.I.S, 07 Avril 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 12.

- Compt-rendu Hebdomadaire de Renseignements, de la Région Militaire des Confins Algero- Marocains, N°11 A.I.S /C, 10 Janvier 1931, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 04.

- Rapport politique Mensuel, Période du 21 Septembre au 21 Octobre 1929, de Territoire du Sud, N° 3195/ A.I.S, 10 Novembre 1929, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 11.

وتنوعت المسؤوليات التي كان يقوم بها رئيس المنطقة في إطار مهمته ومنها، تجميع وتنسيق التقارير الواردة عليه من رؤساء الدوائر التابعين له، وإعادة صياغتها في تقرير مركب يرفعه إلى مسؤول الجهة أو إلى مديرية الشؤون الأهلية أو الإقامة العامة، كما يعد المسؤول الأول عن التدبير الإداري والمالي والعسكري للمنطقة، وينسق بين رؤساء الدوائر التابعة له، ويعمل على إحلال الأمن والهدوء في المنطقة، ويقدم الدعم ويحشد القوة الموضوعة رهن إشارته للدائرة التي تعرف صعوبات أمنية وقلاقل، ويراقب ويشرف على المسؤولين المحليين المغاربة من قياد وشيوخ... ويقيم عملهم وأداءهم المهني ويصدر قرارات تعيينهم في مناصبهم بعدما صاروا منتخبين، كما أنه يعد الوصي على المشاريع الاقتصادية والبنيات التحتية المهمة، من تفويت استغلال المناجم وإقامة السدود والطرق المعبدة[365].

3 ـ رئيس الدائرة

يعتبر الجهاز الإداري المسمى "الدائرة" من بين الهياكل الإدارية الفرنسية المستحدثة على الصعيد المحلي خلال فترة الحماية، إذ كانت سلطات الأخيرة كلما حددت دائرة معينة إلا وتسند رئاستها إلى ضابط فرنسي، كانت رتبته العسكرية في الغالب كابتان أو كومندان حسب أهمية مساحة وساكنة الدائرة، وكان يساعده مراقب فرنسي يتحمل مسؤولية الإدارة والقضاء بمؤازرة من قياد مغاربة يشرفون على الشيوخ والمقدمين، الذين كانوا يراقبون اجماعات وفخذات القبائل[366]. وقد حظيت أرفود منذ سنة 1929م بإنشاء دائرة تتألف من عدة مكاتب للشؤون الأهلية، وكان يترأس الدائرة ضابط عسكري تنوعت الرتب التي كان يحملها الضابط المسؤول على دائرة أرفود خلال الفترة الممتدة من 1929 إلى 1956م ومنها : الليوتنان ـ القبطان ــ الكومندان ـ الليوتنان كولونيل وإن غلب على من تولى هذا المنصب من الضباط الرتبتين العسكريتين الأخيرتين، كما يوضح الجدول التالي.

[365] ـ أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، صص. 564 - 565.
[366] ـ عبد الرحيم الورديغي، م. س، ص. 32.

جدول رقم 10: لائحة الضباط الفرنسيين المتعاقبين على مسؤولية تسيير دائرة أرفود[367] :

الإسم	الرتبة	مدة تولي المهمة	
		من تاريخ	إلى تاريخ
POLLET	الكومندان	25 يوليوز 1929	03 فبراير 1930
TARRIT	الليوتنان كولونيل	16 نونبر1930	04 أبريل 1933
SCHMIDT	شاف بطيون (رئيس كتيبة أو رائد)	16 يناير 1934	23 مارس 1937
JOUANNET	شاف بطيون	09 أكتوبر 1937	27 يونيو 1938
DAUMARIE	شاف اسكدرون	07 أكتوبر1938	30 مارس 1940
AGET Jean	كابتان	25 يونيو 1940	20 دجنبر 1941
PAULIN	شاف بطيون	24 شتنبر1942	06 فبراير 1945
BOURDELLER	الكولونيل	12دجنبر 1945	1946
HUBERT	الكولونيل	02 دجنبر 1946	03 يونيو 1950
DELHUMEAU	الليوتنان كولونيل	29 دجنبر 1950	16 أكتوبر 1953
DENAIN Michel	الليوتنان كولونيل	01 أكتوبر1953	27 يوليوز 1954
D'ELISSAGARAY	الليوتنان كولونيل	23 نونبر 1954	21 يناير 1956

اضطلع رئيس الدائرة بعدة مهام منها امتلاك سلطة واسعة بمجال نفوذ دائرته، والجمع بين السلط الإدارية والسياسية والعسكرية[368]، وله القرار النهائي بهذه السلط داخل مجال دائرته. وتكلف بقيادة الكتيبة العسكرية للدائرة، كما كان له اختصاص إقتراح أسماء الضباط الأخرين المرشحين لتولي رئاسة مكاتب الشؤون الأهلية التابعة لنفوذ دائرته، وتنسيق التقارير التي ينجزها رؤساء هذه المكاتب قبل أن يقدم ملخصا عنها إلى مسؤولي منطقة تافيلالت أو الجهة، و كان مطالبا بالحضور في كل الإجتماعات التي يدعو إليها مسؤول الجهة، التي تهم تسيير وإدارة مجموع المجالات الترابية للجهة. ويبدو أن هاجس سلطات الحماية من وراء هذا التنظيم هو توفير الأمن في هذه المجالات الحديثة العهد بالاحتلال[369].

[367] - Rapport politique Mensuel, de Territoire du Sud, N° 3679 A.I.S /C, 12 Décembre 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 01.
- Rapport politique Mensuel, Période du 21 Janvier au 20 Février 1930, de Territoire du Sud, N° 829/A.I.S, 07 Mars 1930, Dossier Tafilalet, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N, p. 10.
- Lettre de Chef du Cercle d'Erfoud au chef de Territoire du Tafilalet, N° 358 C.E, 06 Février 1945, Dossier Organisation Territoriale du Tafilalet, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.
- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Juillet au 20 Aout 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.
- Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire de Tafilalet, N° 86 C.E.3.B, 13 Janvier 1939, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[368] - Azan Paul, **La Structure Politique et Sociale de L'Oued Dra**, C.H.E.A.M, Paris, Avril, 1947, p. 19.

[369] - أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، صص. 564 - 565.

4 ـ رئيس مكتب الشؤون الأهلية

4 ـ 1 ـ تحديد رؤساء مكاتب الشؤون الأهلية بدائرة أرفود

تضمنت دائرة أرفود منذ إنشائها عدة مكاتب للشؤون الأهلية، تميز عددها بالتباين حسب الفترات الزمنية وتقدم عمليات الاحتلال، والتقسيمات الترابية والإدارية التي خضعت لها زمن الحماية، وعموما عرف المجال الترابي للدائرة توسعا وامتدادا مع مرور الزمن، فتزايد عدد مكاتب التابعة للدائرة[370]، والتي كان على رأس كل واحد منها ضابط فرنسي تباينت رتبته العسكرية من مكتب لآخر. وفيما يلي نورد أبرز المكاتب التي كانت تتألف منها الدائرة بأواخر عهد الحماية والرتب العسكرية للضباط ومدة رئاستهم لها.

ـ مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية: أحدث منذ سنة 1927م وكان يتولى رئاسته غالبا ضابط عسكري برتبة كابتان (نقيب)، والمكتب كان يدير مراقبة مقاطعات تيزيمي والمعاضيد وأولاد الزهراء والرتب والجرف، وتعاقب على رئاسة المكتب عدة مسؤولين فرنسيين مابين 1927 و 1956م.

جدول رقم 11: لائحة المسؤولين الذين تعاقبوا على إدارة مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية[371] :

الرتبة	الاسم	مدة تولي المهمة	
		من	إلى
الكابتان	Schmidt Thiaband	قبل 15 شتنبر 1929	16 مارس 1931
الكابتان	Melmoux	يناير 1933	1934
الكابتان	Le Davay	09 نونبر 1934	09 أبريل 1936
الكابتان	Corniot	09 أبريل 1936	30 ماي 1938
الكابتان	Benedittini	21 ماي 1938	27 نونبر 1939
الكابتان	Sentagne René	01 يوليوز 1939	31 دجنبر1940
مراقب ش. أ. الدرجة 1	Paulin Gaston	10 شتنبر 1941	15 فبراير 1942

[370] ـ حول تطور المجال الترابي لدائرة أرفود وعدد مكاتب الشؤون الأهلية بها، يراجع ما أوردناه بالمبحث الأول من الفصل الثالث من هذا الباب.

[371] - Rapport Trimestriel, de 2° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire de Tafilalet, Sans N°, 13 Juin 1938, Dossier Erfoud 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

- Bulletin de Renseignemets, Concernant Ali ou Uda, de Bureau des Affaires Indigénes d'Erfoud, 29 Décembre1934, Dossier Commandement Marocain /Meknès, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N.

- Rapport Trimestriel, de 2° Trim. 1936, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, Sans N°, 23 Juin 1936, Dossier Erfoud Rapport Trimestriels Année 1936, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Aout au 21 Septembre 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N.

-Procès-verbal de Passage des Consignes du Bureau d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la région, N°318/C.E/C, 14 Juin 1954, Dossier Passage des Consignes d'Erfoud, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

لمكتب دائرة آرفود			
الكابتان	Pillant	13 غشت 1943	26 نونبر 1943
الكابتان	Doauge	01 نونبر 1944	1945
الكابتان	Guerin	19 نونبر 1945	11 يناير 1948
الكومندان	De Charette	01 شتنبر 1948	02 غشت 1950
الكابتان	Jenny	04 نونبر 1950	16دجنبر 1953
الكابتان	Monsaingeon	1953	23 يوليوز1954
الكابتان	Corbeiller	23 يوليوز 1954	28 دجنبر 1955

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالريصاني: استحدث بعد احتلال واحة تافيلالت سنة 1932م[372] وأسندت مهمة تسييره إلى "هنري بورنازيل"[373]، وبعد مقتله تعاقب على تسيير المكتب عدة ضباط كانوا في جلهم برتبة كابتان، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 12: يتضمن لائحة مسؤولي مكتب الشؤون الأهلية بالريصاني ما بين 1932 و1956م[374] :

الرتبة	الاسم	مدة تولي المهمة	
		من	إلى
الكابتان	Bournazel Henri	منذ يناير1932م	28 فبراير 1933م
الليوتنان	Magenc	27 دجنبر 1932 بالنيابة	
الكابتان	Corniot	13 يناير 1934	04 أبريل 1936

[372] ـ شهدت واحة تافيلالت ما بين دجنبر 1917 ويونيو 1918 إقامة بعثة عسكرية فرنسية في قصر تيغمرت، وأسندت رئاستها للضابط الكابتان NOEL، في محاولة للتمركز هناك، غير أنها أجهضت بفعل نشاط المقاومة التي أبعدت هذا التغلغل والتهديد ومحاولة إقامة مركز فرنسي، التي أجلت حتى 1932م.

[373] ـ هو هنري بورنازيل من مواليد 1898م سليل أسرة نبيلة، تلقى تربية دينية وعسكرية فتخرج من مدرسة "سان سير" الشهيرة ضابط صف، فتوجه للمغرب كأحد ضباط جيش الاحتلال الفرنسي شارك في عدة معارك بالمغرب، وعرف بإقدامه في ساحة القتال، واشتهر بلقب "الرجل الأحمر" نسبة إلى لباس فرقة الصبايحية الأحمر الذي كان يلبسه، باعتباره أحد قادتها، وبعد إحتلال الريصاني 1932م عين في هيئة ضباط الشؤون الأهلية، فكان أول من تولى مهمة حاكمها، لقي مصرعه يوم 28 فبراير 1933م على يد مقاومي جبل صاغرو. ينظر إبراهيم بوطالب، مادة "بورنازيل" **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1413هـ / 1992م، ج. 5، صص. 1691- 1692.

[374] - Fiche Type de Tribu Seffalat, N° 998/ A.I.R, de Cercle d'Erfoud, 27 Décembre 1953, Dossier Seffalat, Carton 14MA/900/277, Série Meknès, A.D.N.

- Rapport Trimestriel, de 2° Trim. 1936, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, Sans N°, 23 Juin 1936, Dossier Erfoud Rapport Trimestriels Année 1936, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

- Affectation et Mutations Survenues dans le Personnel d'Autorité Au Cours de l'Année 1953, dans le Territoire du Tafilalet, Année 1953, N° 4 /IJCT/C, 29 Janvier 1954, Dossier Territoire du Tafilalet de Fin d'Année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

الكابتان	Brissaud Desmaillet	04 أبريل 1936	18يناير 1938
الكابتان	Meyer Jean	من 16 يناير 1938	إلى شتنبر 1941
الكابتان	De Boutiez de Kerorguen	من شتنبر 1941	إلى ماي 1942
الكابتان	De Charette	من ماي 1942	إلى شتنبر 1944
الكابتان	Le Bourhis	من شتنبر 1944	إلى مارس 1945
الليوتنان	Gervasy	من مارس 1945	إلى شتنبر 1945
الكابتان	Berbesson Paul	من شتنبر 1945	إلى يونيو 1948
الليوتنان	Wallart	من يونيو 1948	إلى أكتوبر 1948
الكابتان	Jenny	من أكتوبر 1948	إلى أكتوبر 1950
الكابتان	Bertot Guy	من أكتوبر 1950	01 أكتوبر 1953
الكابتان	Bret Jean	01 أكتوبر 1953	22 يوليوز 1954
الكابتان	Lavoignat	26 ماي 1955	02 مارس 1956

ـ مركز الشؤون الأهلية بأوفوس: استحدث مركز أوفوس في 1920- 1921م، وحظي بمركز للشؤون الأهلية، ثم حذف لسنوات قبل أن يتم إنشاؤه مجددا في 21 شتنبر 1948م، تولى رئاسة هذا المركز ضابط برتبة ليوتنان أو كابتان.

جدول رقم 13: يتضمن لائحة الضباط الذين تعاقبواعلى رئاسة مركز أوفوس[375] :

الرتبة	الاسم	مدة تولي المهمة	
		من	إلى
الليوتنان	De Tournefire	09 نونبر 1926	
الليوتنان	Lacomme		04 يوليوز 1929
الليوتنان	Chauvin	04 يوليوز1929	06 دجنبر 1929

[375] - Affectation et Mutations Survenues dans le Personnel d'Autorité Au Cours de l'Année 1953, dans le Territoire du Tafilalet, Année 1953, N° 4 /IJCT/C, 29 Janvier 1954, Dossier Territoire du Tafilalet de Fin d'Année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.
- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Juin au 21 Juillet 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N.
- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Novembre au 20 Décembre 1930, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1930, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N, p. 1.
- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Novembre au 21 Décembre 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N, p. 2.

الليوتنان	De Chappedelaine	22 نونبر 1929	19 دجنبر1929
الليوتنان	Lacomme	06 نونبر 1930	16 دجنبر 1930
السوليوتنان	Dautremant	16 دجنبر 1930	
الليوتنان	Vaulont	منذ نونبر 1948	24 أبريل 1950
الليوتنان	Lavoignat	29دجنبر 1950	أبريل 1953
الكابتان	Dufour Jacques	16 أبريل 1953	16 فبراير 1955
الكابتان	Salkin	26 يوليوز 1955	24 شتنبر 1955
الكابتان	Rinjonneau	20 فبراير 1956	

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالجرف: أقيم في 21 شتنبر1948م على أنقاض مكتب الكفيفات الذي كان استحدث منذ سنة 1929م، وبإلغائه سنة 1933م ألحقت عرب الصباح غريس بمكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية، وكان يتولى رئاسة مكتب الجرف ضابط برتبة ليوتنان.

جدول رقم 14: لائحة الضباط الذين قاموا بإدارة مركز الشؤون الأهلية بالجرف على عهد الحماية[376] :

اسم المكتب	الرتبة	اسم الضابط	مدة تولي المهمة	
			من	إلى
مكتب الكَفيفات	الليوتنان	Charpentier	يونيو 1929	نونبر 1929
	الليوتنان	Blazy	01 نونبر1929	16 مارس 1932
فترة انقطاع منذ حذف مكتب الكفيفات سنة 1933م حتى إنشاء مركز الجرف سنة 1948م.				
مركز الجرف	الليوتنان	Bizot- Espiard	منذ شتنبر 1948	13 يوليوز1949
	الليوتنان	Lavoignat	13 يوليوز 1949	02 دجنبر 1950
	الليوتنان	Petiteau	02 دجنبر 1950	30 شتنبر 1952
	الليوتنان	De Coutard	30 شتنبر 1952	01 يوليوز1954

[376] - Fiche de Renseignement du bureau des Affaires Indigènes de Jorf, 05 Mai 1955, Dossier Jorf 1949- 1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.
- Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Aout au 21 Septembre 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 - 1939, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N.
- Bulletin de Renseignements Politiques, N° 100 / AIJ/C, de Poste du Jorf, 15 Juillet 1955, Dossier Jorf 1949-1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.
- Bulletin de Renseignements Politiques, N° 13, de Poste du Jorf, 03 Juillet 1954, Dossier Jorf 1949-1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.

	الليوتنان	Taureau Robert	01 يوليوز 1954	04 أكتوبر 1955
	الليوتنان	De Balby de Vernon	15 يوليوز 1955 بالنيابة	31 غشت 1955

ـ مكتب الشؤون الأهلية بألنيف: استحدث سنة 1933م بعيد احتلال ألنيف 1932م، وتكلف هذا المركز بمراقبة عدة قبائل خاصة من رحل آيت عطا، التي كانت تجوب مجالات أودية مصيصي واحصيا والرك، وكان غالبا على رأس مكتب ألنيف ضابط برتبة كابتان.

جدول رقم 15: يتضمن لائحة الضباط الذين تعاقبوا على رئاسة مكتب الشؤون الأهلية بألنيف[377] :

الرتبة	الاسم	مدة تولي المهمة	
		من	إلى
الليوتنان	De Ligniville	05 يناير 1935	07 دجنبر 1937
الكابتان	Lanibois	14 فبراير1936	16 ماي 1936
الليوتنان	Guerin Raymond	04 نونبر 1938	25 يناير 1940
الليوتنان	Marcouire	27 فبراير 1940	20 مارس 1940
المراقب (رئيس ملحقة ش. أ.ألنيف)	Dorange	18شتنبر1942	
الكابتان	Wallart	15 غشت 1949	19 أكتوبر 1950
الكابتان	Vaulont	15 غشت 1951	
الكابتان	Verdan Jacques	01 أبريل 1953	
الكابتان	De Kerautem	17 أبريل 1955	

ـ مكتب الشؤون الأهلية بالطاوس: بعد ستة أشهر من احتلال الطاوس حظيت بإنشاء مكتب للشؤون الأهلية في غشت 1931م، وألغي سنة 1934م ثم انشئ مجددا في 1935م،وقد تقلبت الطاوس في تبعيتها مابين الريصاني وجهة الحدود وأرفود الذي ارتبطت به وخاصة منذ الأربعينيات، وكان يتولى رئاسة مكتبها ضابط عسكري برتبة ليوتنان، كما يبرز الجدول التالي.

[377] -Rapport Trimestriel, 1er Trim. 1940, du Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, Sans N°, 30 Mars 1940, Dossier Bureau d'Erfoud Année 1940, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N, p. 16.
- Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1937, du Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 2321 D/2, 23 Décembre 1937, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.
- Affectation et Mutations Survenues dans le Personnel d'Autorité Au Cours de l'Année 1953, dans le Territoire du Tafilalet, Année 1953, N° 4 /IJCT/C, 29 Janvier 1954, Dossier Territoire du Tafilalet de Fin d'Année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

جدول رقم 16 : لائحة الضباط الذين تعاقبوا على رئاسة مركز الطاوس للشؤون الأهلية[378] :

اسم الضابط	رتبته العسكرية	مدة توليه المهمة	
		من	إلى
D'Achon Francois	كابتان	01 يناير 1939	25 شتنبر 1940
Sant	المتدرب بـ A M M (AFF.Mili. Musu)	11 دجنبر 1940	21 يونيو 1945
Renaud	ليوتنان	19 نونبر 1950	20 نونبر 1951
Heckenhauer René	ليوتنان	01 يوليوز 1953	
CAU	ليوتنان	31 يوليوز 1954	
Franceschetti Archange		18 شتنبر 1954	08 نونبر 1954

نستخلص من خلال لوائح المسؤولين الفرنسيين الذين تعاقبوا على رئاسة المنطقة أو الدائرة أو مكاتب الشؤون الأهلية في مجال الدراسة أنهم :

ـ كانوا يمكثون مدة قصيرة في مهامهم تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بالغالب، عكس المسؤولين المحليين المغاربة كالقياد والشيوخ الذين ظلوا في مناصبهم لمدة طويلة كانت تصل إلى أكثر من 20 سنة. وعاصروا بذلك عددا من المسؤولين الفرنسيين المحليين.

ـ تقلب كثير من ضباط الشؤون الأهلية في مجال دائرة أرفود بين رئاسة عدد من المكاتب.

ـ تولى عدد منهم منصب رئيس مركز، ثم يترقى إلى مسؤوليات أعلى رئيس مكتب الشؤون الأهلية أوالدائرة أوالمنطقة...

ـ كانوا يعوضون لمدة قصيرة من قبل مساعديهم بعد أن يذهبوا في عطل أوتكوين أو لمهام أخرى محددة. وهؤلاء المساعدين الذين تكلفوا بتسيير هذه الأجهزة الإدارية المحلية بالنيابة، مثلت لهم فرصة

[378] - Affectation et Mutations Survenues dans le Personnel d'Autorité Au Cours de l'Année 1953, dans le Territoire du Tafilalet, Année 1953, N° 4/ IJCT/C, 29 Janvier 1954, Dossier Territoire du Tafilalet de Fin d'Année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.
- Bulletin de Renseignements Politiques, N° 15, de Poste du Jorf, 04 Aout 1954, Dossier Jorf 1949-1955, Carton 14MA/900/276, Série Meknès, A.D.N.
- Feuille de Renseignements Concernant le nommé Sidi el Madani ben Ahmed, de Bureau de Taouz, N° 714. AIT. 25 Septembre 1940, Dossier Taouz 1951-1955, Carton 14MA/900/285, Série Meknès, A.D.N.

للتمرس على التدبير الإداري، وكسب الثقة وتحمل المسؤولية، مما أهل عدد من هؤلاء المساعدين بعد ترقيتهم على إدارة مكاتب للشؤون الأهلية أودوائر بشكل رسمي.

4 ـ 2 ـ مواصفات وأدوار رؤساء مكاتب الشؤون الأهلية

تنوعت المواصفات والشروط الواجب توفرها في الضابط الفرنسي الذي يترأس مكتبا للشؤون الأهلية أو يمارس عموما مهاما إدارية في المناطق النائية بمغرب الحماية، ومنها أن يتصف بذهن مرن وحدسي وبعزم يقظ، وأن يحب مهنته ويُكن ودا حقيقيا إلى رؤسائه بل واتجاه عدو اللحظة الذي سيصير متعاون الغد، كما ينبغي على هذا الضابط أن يحيط نفسه بمستشارين نزهاء ومن ذوي الثقة، فضلا عن حسن اختيار "الشاوش" الذي يعد عون الإتصال بينه وبين الساكنة المحلية[379]، وكان على الضابط المسير لأحد مكاتب الشؤون الأهلية التمرس على شؤون القبائل، والاطلاع على أحوالها وطبيعة العلائق بينها ووسائل تسيير شؤونها الداخلية، سواء على مستوى اجْمَاعة القصر أو اجْمَاعة القبيلة، مدركا لوسائل التعامل بين السكان المستقرين والرحل[380]. وعموما كان يفترض في الضابط رئيس المكتب المعرفة المعمقة بأحوال القبائل والمناطق التي يعمل بها، وذلك بهدف تطبيق ما يعرف بالسياسة الأهلية[381]. التي كانت تتبني حسب تصور منظري الاستعمار وفي مقدمتهم الجنرال ليوطي على إظهار مشاعر المودة وقواعد الإحترام تجاه رجال المخزن ومراعاة التقاليد والعادات التي تهم السكان من أجل تحقيق أهداف سلطات الإحتلال، كما ظل ليوطي يردد منذ تعيينه كأول مقيم عام سنة 1912م، حيث اعتبر أن النظام الجديد بالمغرب يجب أن يقوم على التعاون ما بين السلطات الفرنسية المدعوة إلى ممارسة وظائف المراقبة من جهة، وبين السلطان والمخزن وأعوانه ممن احتفظوا بمهامهم الإعتيادية من جهة أخرى. وكثيرا ما كان ليوطي يبرر ذلك بما ورد في المادة الأولى من معاهدة الحماية التي تنص على أن **"النظام (المزمع تطبيقه نظام) يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها (مؤسساتها) والشعائر الإسلامية، وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط"**[382]. وأظهر ليوطي في عدة مناسبات التزامه بمضمون الحماية في علاقته برجال المخزن، وكثيرا ما عبرعن تقديره للمغاربة وأجهزتهم المخزنية الموروثة، ومن ذلك أنه في لقاء جرى في الرباط سنة 1921م قال: **"هذا الشعب ليس دوننا، وإنما هو شعب يختلف عنا"** وأردف قائلا بأنه **"علينا أن نتعلم منهم أساليبهم مثلما يتعلمون منا أساليبنا، وليساير بعضنا البعض الأخر"**[383]. وقد

---

[379] ـ سبيلمان، م. س، ص. 131.

[380] ـ أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، ص. 564.

[381]-Bellaire Michaux, «Conférences», **Archive Marocain**, N°27, Paris,1927, p.241-263 حول هذه السياسة الأهلية يراجع

[382] ـ محمد القبلي، م. س، ص. 526.

[383] ـ وليام هويسنطن، **الحماية الفرنسية بين الأوج والأفول، تحت قيادة الجنرال نوكَيس 1936- 1943**، تعريب إبراهيم بوطالب، منشورات ك. آ. ع. إ، الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ط. 1، 2001، ص. 153.

كانت هذه السياسة تقوم في مناطق الهوامش المغربية كتافيلالت على إشراك أعيان القبائل في أمور التسيير لمناطقهم، نظرا لمعرفتهم بطبائع البلاد وذهنية سكانها، إضافة إلى سهولة إحتكاكهم المباشر مع السكان والدعاية الحبية في أوساطهم، والعمل على كسب ود وجهاء القبائل إلى جانب إدارة الحماية[384]. وتجلى دور الضابط المسؤول عن المكتب في تسهيل أعمال التسرب الفرنسي بالمنطقة من خلال ربط الاتصال بالقبائل والساكنة بهدف جمع المعلومات عن المناطق المستهدفة بالاحتلال، إضافة إلى البحث عن الثغرات التي يمكن النفاذ منها إلى صفوف المقاومة وإضعافها[385]، والحيلولة دون عقد تحالفات قبلية تهدد المشروع الفرنسي وخططه بالمنطقة. كما يقوم بإدارة المجال الترابي الذي يغطيه المكتب المنشأ بعد الاحتلال، فيتكلف بمختلف المصالح السوسيوثقافية والاقتصادية والبنية التحتية، ويشرف على إعادة تنظيم القضاء الاسلامي وفتح المدارس الفرنسية والاسلامية وينظم المساعدة الطبية، وينشئ الشركات التعاونية والخيرية، ويسهر على إنشاء وتهيئة الطرق والمسالك، ويقوم بجرد الامكانيات الاقتصادية للمنطقة، ويستقبل الأوربيين الأوائل في مجال نفوذه، ويذلل صعوبات استقرارهم وإقامة مشاريعهم هناك[386].

تنوعت وظائف رئيس مكتب الشؤون الأهلية ومسؤولياته، منها الإشراف على التنقيب عن الماء وتهيئة الآبار ونقط ماء العيون وتنظيم عمليات الري، وتهيئة السواقي والسدود والخطارات، إضافة إلى الإشراف على إحصاء المنافع الواجب عليها ضريبة الترتيب في مجالات أرفود[387]، وتحصيل قيمتها المالية بعد التدقيق بالتصريحات، ومحاربة غلاء السلع عبر مراقبة الأسعار وتوزيع عناصر المراقبة والحراسة، ومتابعة الأشغال بمختلف الأوراش والتدقيق بالانتاجات للمنافع التابعة للمكتب مثل الضيعات والمناجم، ومراقبة المحاكم العرفية وتتبع مصالح ومنافع المساجد، وإصدار التعليمات للكَوم المساعدين وتحديد نقط تحركم...[388]. واضطلع الضابط رئيس المكتب بكل هذه المهام بالتعاون مع المسؤولين المحليين وعلى رأسهم القائد، الذي كان أداة تنفيذ بيد الضابط وسط القبيلة ويشتغل تحت مراقبته وتبعا لتوجيهاته. كما كان يستعين الضابط رئيس المكتب بطاقم معتبر من الموظفين المدنيين والعسكريين، الذين يساعدونه في أداء مهامه المختلفة. فمثلا وضع رهن إشارة رئيس مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية سنة 1954م ضابطا صف أحدهما يعمل مساعد محاسب والأخر يتولى رئاسة فرقة الميهاريس[389] لمركز الطاوس، كما وضع تحت تصرفه قوة من المخازنية مكونة من 185 فرد من رتب متعددة وتتوفر على

---

[384] ـ محمد خير فارس، م. س، ص. 211.

[385] ـ محمد المعزوزي وهاشم العابدي، م. س، ص. 106.

[386] - Chafai Alaoui Elhassan, op.cit, T. 2, p. 481.

[387] - Rapport Trimistriel, 1er Trim. 1935, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, Sans N°, 25 Mars 1935, Dossier Erfoud Rapports Trimistriels 1935, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N, p. 12.

[388] - Rapport Trimistriel, 2° Trim. 1939, de Territoire du Tafilalet, au Chef de la Région de Meknès, N° 2716 A.I.T, 19 Juillet 1939, Dossier Tafilalet 1929-1939, Carton 14MA/900/215, Série Meknès, A.D.N.

[389] ـ الميهاريس: إحدى الفرق العسكرية التابعة للقوات الفرنسية بمغرب الحماية، تكونت من مغاربة يحاربون على الجمال بالمناطق الصحراوية.

23 فرس و82 جمل ومئات القطع من الأسلحة والذخيرة والأجهزة العسكرية المتنوعة...[390]، فضلا عن عدد من الموظفين الإداريين من كتاب ومترجمين، زيادة على أعوان يقومون بالأعمال المنزلية والحراسة والبستنة والسياقة... مما كان يذلل الصعوبات ويوفر الظروف الملائمة لرئيس المكتب للقيام بوظيفته كما ينبغي. وفيما يلي نورد جدولا يتضمن توزيعا للعمل بين أهم الموظفين المساعدين لرئيس مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية سنة 1954م.

جدول رقم 17 : يتضمن أهم الموظفين المساعدين لرئيس مكتب دائرة أرفود ومهامهم سنة 1954م[391] :

الاسم	الصفة	المهام المكلف بها
الليوتنان Alby	المساعد الأول	ظل مدة طويلة الضابط الوحيد المساعد بالمكتب وكان مكلفا بعدة مهام منها: مراقبة قبيلة ما ـ مركزأرفود ـ شؤون الري ـ تدبير السيارة وعربات المكتب وإصلاحها ـ مدارس القبائل ـ الترتيب ـ النيابة عن رئيسي مركزي الجرف وأوفوس.
الليوتنان Petiteau	المساعد الثاني	عين حديثا، وأسندت له مراقبة القبيلة الثانية بالمكتب، ويتكلف بالملفات السرية ومخطط الأمن والدفاع، ويتقاسم العمل مع المساعد الأول.
السيد: رويش Roesch	ضابط بـ A.M.M	تعيين جديد، وتكلف بالقضاء الشرعي والعرفي، ومراقبة القاضي الذي لم تؤمن مراقبته منذ سنتين، وسيصير هذا الضابط معاون بالمحكمة، ويراقب عن قرب عمل العدول.
السيد: Iriart	مساعد مخزن	تكلف أساسا (فضلا عن المخزن الإداري لتنظيم ولمراقبة الأوراش الداخلية للمركز ـ معلمي البناء المخزنيين ـ) بتنظيم عمل الكتاب بالمحكمة، وتوزيع البريد ـ المراسلات ـ وقدماء العسكريين (خلال فترة تحديد التقييد للتموين)
السيد: " علي أورحو"	ترجمان	يتكلف بجزء من العمل الإداري والقضائي بالمكتب ومنه: مكلف بمجلس الشكايات الخاص بتيزيمي والسيفا ـ كل أوراق الهوية لسكان تيزيمي والسيفا والرتب ـ رواتب العسكريين (القدماء، العجز، المحاربين) ـ قدماء العسكريين ـ حمل السلاح ـ المال بفرنسا ـ جوزات السفر.
السيد: "سلطان"	ترجمان	تكلف بالجزء الآخر من العمل الإداري والقضائي بالمكتب. فتكلف بمجلس الشكايات الخاص بالمعاضيد ـ كل أوراق الهوية لسكان المعاضيد والجرف ـ الملفات الإدارية للضباط ـ الطائفة الإسرائيلية ـ الشرع ـ سجلات الحيوانات الموجودة والمفقودة ـ ترجمات مختلفة ـ حوادث السير والنيابات القضائية ـ الأمن العام ـ قرارات القياد (كل قرار مع نسختيين لترجمته ويصنفوا بمكتب الضبط) ـ الضرائب الحضرية (الباتانتا ـ المهنية ـ والرسوم الحضرية ورسوم الصفقات) ـ الحج إلى مكة ـ الضرائب العينية.

[390] - Procés-verbal de Passage de Consignes, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région Meknès, N° 318 /C.E./C, 23 Juillet 1954, Dossier de Passage de Consignes du Bureau du Cercle d'Erfoud 1954, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[391] - Ibidem.

وقد اتسم تنظيم الأجهزة الإدارية المحلية المستحدثة من قبل سلطات الحماية في مناطق الواحات، وضمنها واحات تافيلالت بكونه كان على شكل تراتبي، إذ يوجد على رأسه الضابط العسكري الذي يتولى رئاسة مكتب الشؤون الأهلية وفي القاعدة نجد عددا من المقدمين، وبناء على هذا التنظيم المستحدث فإن تدبير شؤون القصور والقبائل لم تعد شأنا خاصا بالقائد واجماعة والشيخ، وإنما أضحى من المتدخلين الجهاز الإداري المستحدث من الحماية، وعلى رأسه الضابط العسكري الذي يعد الرئيس الفعلي لهذا الجهاز، وإلى جانبه وتحت إمرته باقي عناصر التشكيلة الإدارية المغربية المكونة حسب الأهمية مما يلي:

ـ **الخلفاء:** كان لكل قائد بمجال الدراسة خليفة أو أكثر وعدد من هؤلاء ترقى إلى منصب قائد في عدة حالات[392]، والخليفة كانت له سلطة على عدد معين من قبائل القصور وهو مسؤول أمام رئيس المكتب، ويتلقى الأوامر من الأخير ويعمل على تنفيذها في مجال سلطته الممتدة إلى عدة مشيخات.

ـ **الشيوخ:** يأتون في الأهمية بعد الخليفة ويتم اختيارهم دوريا من اجماعة القبيلة، وفي بداية عهد الحماية كان يتم اقتراح الشيخ من خليفة المخزن ويزكيه رئيس المكتب، وتمتد سلطته لتشمل عدة قصور أو عشيرة قبيلة، كما يقوم بتنسيق أعمال المقدمين التابعين له[393].

ـ **المقدمين:** بعد الشيوخ في الهرمية وفي عهد الحماية أصبح المقدم يمثل لبنة أساسية حيث هو**"عين المخزن التي لا تنام وأذنه التي لا تصم"** في وسط قبيلة القصر يبلغ عن كل شاذة وفاذة، وله دور إحصاء الممتلكات التي تهم الترتيب، وإحصاء عناصر القبيلة القادرين على العمل بالأوراش، التي تفتحها إدارة الحماية لشق الطرق أوبناء المقرات الإدارية والعسكرية[394]، والتجهيزات المائية السقوية.

مما سبق نستخلص تنوع المهام التي قام بها ضباط الشؤون الأهلية، والصفات التي كان ينبغي أن يتحلوا بها، إضافة إلى تعدد الوظائف والمسؤوليات التي مارسوها في المنطقة، حيث لعبوا دورا محوريا في اخضاعها وتدبير شؤونها، والإشراف على المشاريع والأعمال المهيكلة لأنشطتها الإقتصادية المختلفة، وإقامة وتحديث بنيتها التحتية ومرافقها العمرانية، فضلا عن السهر على حسن اشتغال المؤسسات والخدمات الاجتماعية الموروثة أو المستحدثة خلال عهد الحماية.

---

[392] ـ كما رأينا في حالة حاجي بن هدي في المعاضيد وحدى بن مجبر في الجرف وإبراهيم علي وحدة في الرتب...
[393] ـ البوزيدي، **درعة...** م. س، ص. 567.
[394] ـ نفسه، ص. 568.

المبحث الثالث : الأجهزة المغربية المحلية المستحدثة

1 ـ اجْمَاعات الإدارية

1 ـ 1 ـ التعريف وسياق النشأة

بعد أربع سنوات من فرض الحماية على المغرب عملت سلطاتها على تعميم جهاز اجماعات على مختلف قبائل المغرب وذلك بموجب ظهير 21 نونبر 1916م، الذي نص على أن **"تحدث جماعات تنوب قانونا عن القبايل أو فصايل القبايل التي سيقع تعيينها بقرار من الصدر الأعظم"**[395]. وحسب هذا الظهير فإن اجماعات تمثل القبائل بشكل قانوني ورسمي، غير أن أعضاءها يعينون ويستبدلون، وإذا تطلب الأمر تعلق عضويتهم وسلطاتهم بمقتضى قرارات يتخذها رؤساء المناطق. ويتم اختيار أعضائها من أعيان القبيلة لمدة محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ويتولى رئاسة اجماعة القائد بمساعدة موظف من إدارة المراقبة الفرنسية، وهذه اجماعات كانت ذات صبغة استشارية، وتتجلى مهمتها في تزويد سلطات المراقبة الإدارية بإرشادات أو آراء تخص مصلحة التجمع السكاني الذي تمثله، وكان من أدوارها إدارة الأملاك الجماعية للقبيلة[396]. غير أن هذه اجماعات الاستشارية ستشهد مع مرور السنوات عدة تغيرات، في إطار سعي إدارة الحماية لإعادة التنظيم الإداري بالمناطق القروية المغربية وإصلاح مؤسسة اجماعة، إذ قامت بإصدار ظهير يوم 06 يوليوز 1951م المغير لظهير 21 نونبر 1916م. إذ نص الظهير الجديد على تغيير اجماعات القديمة الاستشارية بأخرى سميت "اجماعات الإدارية" تكون منتخبة ولها حق التصويت. وقد عرف ظهير 1951م[397] اجماعات الإدارية بأنها جمعيات أو طوائف إدارية منتخبة تداولية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تمتد كفاءاتها لتشمل كل أعضاء التجمع السكاني الذي تمثله، وهي ليست نقابات فلاحية ولا جمعيات خاصة تتابع أهداف محددة وخاصة، بل هي مجالس محلية مكلفة بإدارة مجموع الفرق التابعة للتجمع السكاني الموجودة فيه[398]. وهي حسب هذا الظهير تختلف عن اجماعات العرفية الموروثة فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالحقوق الخاصة.

وقد حدد ظهير 1951م التجمعات المرشحة أن تقام فيها اجماعات إدارية، إذ هناك اجماعات مؤقتة أو دائمة في مختلف التجمعات العرقية والدواوير والعشائر والقبائل، ولا يمكن تحويلها جميعا إلى

---

395 ـ "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، 18 دجنبر 1916، ص. 958.

396 ـ محمد خير فارس، م. س، ص. 224.

397 ـ ينظر نص ظهير 06 يوليوز 1951م في :

Dahir 06 Juillet 1951, modifiant le dahir 1916 créant les djemaas Administratives de Tribus, Dossier Jamaas Administratives, Carton 14MA/900/262, Série Meknès, A.D.N. pp. 1- 3.

398 - Rapport de la Résidence Générale de la République Française au Maroc aux Chefs des Régions, N° 2836 DI/POL/C/2, 19 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N. pp. 1 - 2.

اجماعات إدارية، إذ يمنحها هذا الظهير الشخصية المدنية (المعنوية) والاستقلال المالي، ولا يمكن أن يسري ذلك على كل اجماعات، إذ بعضها ستستمر بالتواجد مع اختصاصاتها التقليدية، وهذا ما جعل التساؤل يطرح لدى إدارة الحماية عن نوعية التجمعات القبلية التي يمكن أن تزود باجماعة إدارية؟

ومن أجل الإحاطة بالتساؤل السالف قامت سلطات الحماية بصياغة عدة شروط ينبغي توفرها في التجمع السكاني الذي سيحظى بجماعة إدارية ومن هذه الشروط نذكر:

ـ أن يكون لأعضاء التجمع سلطة وقدرة على إمتلاك مفهوم للجماعة المنفعية.

ـ التجمع ينبغي أن يكون بإمكانه تدبير الموارد المالية الممكنة مما يسمح له بتأسيس ميزانية.

ـ أن هذه الجماعات لن تبلغ إلى سلطة القياد، وستكون في المقابل موضوعة تحت وصايتهم بشكل تطبيقي وعملي.

ـ أن التجمعات السكانية التي ستزود بجماعة إدارية هي التي تشغل ما بين دوار وقبيلة والتي تكون في الغالب مجموع قرية أو عشيرة أو تجمع لعدة عشائر[399].

وتأسيسا على ذلك، قامت إدارة الحماية بصياغة تصور حول تطوير اجماعات التقليدية في المناطق القروية المغربية، والتي كانت في غالبيتها عرفية ومهامها في الفترة استشارية، وتوصلت بمطلع الخمسينيات من القرن العشرين إلى وضع رؤية جديدة لمؤسسة اجماعة، تتمثل في إنشاء اجماعات تكون منتخبة ولها حق التصويت، وذات فعالية ولها هامش أكبر في اتخاذ المبادرات وصياغة القرارات. وهذه اجماعات وسمها ظهير 06 يوليوز 1951م المؤسس بأنها "جماعات إدارية" في القبائل. وتنزيلا لهذا الظهير صدر قرار وزيري للصدر الأعظم يوم 07 نونبر 1951م، بإنشاء أربع اجماعات إدارية تجريبية ـ نموذجية (Jamaa Pilote) في جهة مكناس ضمنهما اثنتين في منطقة تافيلالت[400] هما :

ـ جماعة آيت مرغاد في غريس الأعلى بدائرة كلميمة وتتكون من إحدى عشر عضوا.

ـ جماعة إيملوان ركاكة بدائرة أرفود وتتشكل من ثمانية أعضاء[401].

---

[399] - Rapport de la Résidence Générale de la République Française aux Chefs des Régions, N° 2836 DI/POL/C/2, 19 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N. pp. 2 -3.

[400] ـ رغم إنشاء هاتين الجماعتين عبر القرار الوزيري الصادرفي نونبر 1951م، فإنهما وإلى حدود مطلع سنة 1952م لم تشتغلا بعد، حيث كانت تحتاج عدة نقط إلى التوضيح وخصوصا التدبير لميزانيتهما. ينظر :

Rapport de Synthèse Sur l'Activité des Djemaa au cours du Deuxième Semestre 1951, de Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet à la Région de Meknès, N° 8365 MK/2, 12 Décembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[401] - Arrêté Viziriel de Mohamed EL Mokri du 07 Novembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N. pp. 2- 3.

وكانت تقدمت سلطات المراقبة ممثلة في مسؤول منطقة تافيلالت ومسؤولي جهة مكناس، باقتراح تحديد وضعية وخصائص التجمعات السكانية المعنية والمرشحة أن تكون فيها جماعات إدارية للاشتغال والممارسة تحت نظام ظهير 1951م في المنطقة، والجدول التالي يتضمن هذه الاقتراحات في بعض مكاتب الشؤون الأهلية في منطقة تافيلالت وخاصة بدائرة أرفود :

جدول رقم 18: التجمعات السكانية المقترح إنشاء فيها جماعات إدارية بدائرة أرفود سنة 1951م[402] :

مكتب المراقبة	القبيلة	اسم التجمع	عدد ساكنة التجمع	تاريخ القرار الوزيري القديم	عدد الأعضاء وضمنهم الرئيس	طريقة تحديد الرئيس	مدة الانتداب للرئيس	مدة التفويض للأعضاء
أرفود	عرب الصباح زيز	مركز ارفود	3456		12	اختيار عبر بقية الأعضاء	سنة واحدة	ثلاث سنوات
		عرب الصباح تيزيمي		3/17/ 1937	12	" "	" "	" "
		عرب الصباح السيفا		" "	04	" "	" "	" "
		عرب الصباح المعاضيد		" "	10	" "	" "	" "
		عرب الصباح أولاد الزهراء		" "	06	" "	" "	" "
الجرف	عرب الصباح غريس	عرب الصباح غريس	8622	" "	10	" "	" "	" "
أوفوس	آيت عطا	آيت عطا الشرفاء وقبالة الرتب	14018	" "	13	" "	" "	" "
الريصاني	آيت يافلمان	السفالات	12955	" "	17	" "	" "	" "
الطاوس	آيت عطا	آيت خباش الطاوس	3609		11	" "	" "	" "
ألنيف	آيت عطا	آيت عطا ألنيف	12168	" "	08	" "	" "	" "

[402] - Propositions des Autorités de Contrôle, Etat des Jemas, Région de Meknès, 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N. et voir aussi Lettre de Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N°898 AITC/2, 19 Septembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

وتماشيا مع الاقتراحات المقدمة أعلاه من قبل مسؤولي إدارة الحماية على صعيد منطقة تافيلالت، وجهة مكناس لإنشاء جماعات إدارية في مجال دائرة أرفود، وبناء على ظهير يوليوز 1951م، فقد صدر قرار وزيري في يوم 18 أبريل 1953م، تم بموجبه تشكيل هذه اجماعات في "قيادة مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية" وإن كانت مختلفة شيئا ما عن التي اقترحها مسؤولو المنطقة والجهة. وعلى كل حال فقد تعددت هذه اجماعات المشكلة حسب كل قبيلة من قبائل مجال أرفود وتباين عدد أعضائها كما يلي :

ـ قبيلة "عرب الصباح المعاضيد" تتكون جماعتها من عشرة أعضاء.

ـ قبيلة "عرب الصباح أولاد الزهراء" تتكون جماعتها من ستة أعضاء.

ـ قبيلة "عرب الصباح تيزيمي" تتكون جماعتها من اثني عشر عضوا.

ـ قبيلة "عرب الصباح السيفا" تتكون جماعتها من أربعة أعضاء.

ـ قبيلة "عرب الصباح غريس" تتكون جماعتها من عشرة أعضاء.

ـ قبيلة "آيت عطا، الشرفاء وقبالة الرتب" تتكون جماعتها من ثلاثة عشر عضوا.

ـ قبيلة "آيت خباش الطاوس" تتكون جماعتها من إحدى عشر عضوا.

أما أرفود المركز فلم يعد حسب هذا القرار الوزيري تابع لجماعة قبيلة المعاضيد، بل تم طرح توصية ملحة بضرورة إحداث جماعة إدارية خاصة به[403]. وتفعيلا لذلك أقيمت جماعة خاصة به، أطلق عليها إسم "مجلس محلي مؤقت"، وهي جماعة أظهرت بعض التقشف والنجاح في القيام بمهامها[404].

هكذا إذن تواصل تنظيم وتشكيل اجماعات الإدارية المستحدثة في منطقة تافيلالت خلال سنة 1953م، إذ قامت سلطات الحماية ببلورة اقتراحات لهيكلتها بشكل نهائي في انتظار القرار الرسمي الأخير للمصادقة على تشكيلها، ويمكن تصنيف اجماعات المعينة في المنطقة آنذاك إلى ثلاث فئات أساسية:

ـ فئة حافظت على شكلها القديم وأضطلعت بوظيفتها كما كانت من قبل.

ـ فئة من اجماعات شكلت موضوعا لإدارة المراقبة لإدخال عليها تغييرات من حيث تحديد التجمع القبلي الذي تمثله، وعدد أعضائها ومدة الانتداب لهم وطريقة اختيار رئيس اجماعة ومدة انتدابه.

[403] -Rapport de Passage de Consignes du Bureau d' Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/ C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier de Passage de Consignes, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.
[404] -Ibidem.

ـ فئة تعد من ضمن الجماعات التي اقترح وطلب إنشاؤها في مجال دائرة أرفود لأول مرة[405].

مجمل القول، لقد بدأت سلطات الحماية في تنظيم وتكوين اجماعات الإدارية بمنطقة أرفود منذ سنة 1952م وتواصل في السنة الموالية، وقدمت الاقتراحات بتشكيلتها إلى الجهات العليا للمصادقة وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وبهذا التوجه خرجت إلى حيز الوجود وصارت فاعلة في ظل الأدوار التي حددت لها. ويلاحظ أن هذه اجماعات الإدارية بدائرة أرفود لم تكن بنفس التنظيم والاختصاصات، فبعضها حافظ على اختصاصاته القديمة مثل اجماعات ببعض المجالات الأمازيغية كألنيف والطاوس، والتي تمت أقلمتها مع التنظيم المستحدث خاصة من حيث التسمية، إذ وسمت باجْماعة الإدارية. وآخرى أدخلت عليها إدارة الحماية تغييرات سواء من حيث المكونات أو المهام مثل اجماعة الادارية للمعاضيد التي رفع عدد أعضائها من سبعة إلى عشرة، كما فُصل عنها مركز أرفود، والنموذج الثالث من الجماعات الإدارية استحدثت لأول مرة كالتي تهم مركز أرفود. وتواصل في السنوات الموالية تشكيل وتجديد اجماعات الإدارية، فعرف مكتب الشؤون الأهلية لأرفود سنة 1954م عبر مشاورات في بعض الأحيان، وبإشارة من الرؤساء السنويين للقصور (أي المقدمين) والعشائر تكوين الجماعات الإدارية، التي تولت تسيير وتدبير الشأن العام المحلي، وانخرطت في الخدمات الكبرى وعملت على الاحتكاك والتواصل الكثيف مع القبائل في حدود احترام سلطات القياد[406].

1 ـ 2 ـ مكونات آجماعات الإدارية

انبثق التنظيم القانوني لاجماعات الإدارية من ظهير 21 نونبر 1916م الذي شكل الظهير المرجعي للجْماعات بمغرب الحماية، هذا الظهير نص في فصله الثاني على عرض أعيان كل قبيلة أو فصيلتها على السلطان بموافقة حكومة المراقبة المحلية، **وأن "أعضاء الجماعة يحصر عددها لكل قبيلة أو فرع منها بقرار خاص من الصدر الأعظم، كما أنه يقع تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار صادر منه لمدة سنة واحدة يمكن تجديد نيابتهم عند انتهائها"[407]**. فبموجب الظهير أصبح عدد أعضاء كل اجماعة مثبت عبر قرار وزيري للصدر الأعظم، الذي كان يصدر القرار المتضمن إنشاء اجماعة ما، ويحدد المجال القبلي الذي تمثله وعدد أعضائها. وكل تغيير في التشكيلة والتكوين يتم عبر نفس الشكل بقرار وزيري آخر. وينبثق أعضاء كل اجماعة من قبل ساكنة التجمع الذي ينتمون إليه وتمثله اجماعة المعنية[408]، ويتم

---

[405] - Rapport de Fin d'Année 1953, de Territoire du Tafilalet, N° 2044 AIT.C /I, 09 Avril 1954, Dossier Territoire de Tafilalet 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N. p. 02.

[406] - Rapport de Passage de Consignes du Bureau d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/ C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier de Passage de Consignes, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[407] ـ "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، ع. 190، ليوم 18 دجنبر 1916، ص.958.

[408] - Lettre du Résident Général de la République Française au Maroc aux Chefs des Régions, N° 2836 DI/POL/C/2, 19 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 4.

ذلك عبر اختيار عضو معين يمثلهم من قبل أرباب كل الخيام أو الكوانين المسجلين في "الترتيب"، وذلك حسب الطرق التقليدية التي كانت سائدة. لكن ظهر لإدارة المراقبة المحلية أن هذا الإجراء لا يمكن تعميمه، لأنه في خيمة أبوية معينة كانت تعيش عدة أسر ــ أو ما يمكن أن نطلق عليه الأسرة الممتدة ــ ولها ملكية مشتركة، وأرباب الأسر النووية لهم حق التصويت في حين ليس لهم دور في أداء الترتيب. وحسب الفصل الثالث من ظهير 06 يوليوز 1951م، فإن رئاسة اجماعة خلال الفترة التجريبية - وفي كل الحالات المهمة - تعود بالأساس للقائد، غير أنه لا يمكن وضع قاعدة ثابتة في هذا الشأن، إذ أن الشيخ أو أمغار التجمع السكاني كان يعين غالبا في هذه المهمة[409]. وباعتبار القائد زعيم القبيلة فهو الممثل المحلي للسلطة التنفيذية وهو بهذه الصفة يمارس الوصاية الفعلية على اجماعات الموجودة في قيادته، دون ترأسها، إذ أن ترأسها بالأساس يكون من قبل الشيخ، ويلاحظ في هذا الإطار تناغم ما بين هذا الثالوث (القائد والشيخ واجماعة) المحوري في التسيير المحلي للسكان قبل عهد الحماية وخلالها، إذ كانت طريقة تحديد الشيوخ متنوعة، ومنها أن اجماعات كانت تحظى باستشارة في ذلك، وفي أحسن الحالات فالشيخ يعين من قبل القائد عبر اقتراح من اجماعة. وعلى العموم فرئيس اجماعة لا يدير أو يتحكم في أي سلطة (قوة) خاصة بالأمن أو النظام فذلك من اختصاص القائد[410]، الذي يعد أبرز أداة تنفيذية محلية تحظى بسلطة وهيبة في فرض النظام وتنزيل السياسات والمشاريع التي كانت تطرحها سلطات الحماية، مما جعل الأخيرة تدعم سلطته وتوسع اختصاصاته وتغض الطرف عن تجاوزاته المختلفة في عدة مناسبات.

وحول مدة الانتداب لأعضاء اجماعة الإدارية، فقد اقترح رئيس جهة مكناس أن تكون المدة سنة في البداية، وهو ما سيسمح بعد انصرامها لمسؤولي سلطات المراقبة من تقييم أداء ونشاط كل أعضاء اجماعة الذين تم تعيينهم في عضويتها، وأيضا السماح بدراسة النتائج المحصلة من عملهم، وبناء على ذلك سيكون لسلطات المراقبة اقتراح مدة الانتداب المناسبة والمتوافقة مع الأعراف المحلية[411].

وبعد وضع المسؤولين الفرنسيين لإقتراحات اختيار أعضاء اجماعات الإدارية ومدة انتدابهم، تم الانتقال إلى التفعيل، وهكذا قدم رئيس منطقة تافيلالت إلى رئيس جهة مكناس في 02 دجنبر 1952م مقترحات تخص لوائح لأعضاء بعض اجماعات الإدارية في دائرة أرفود، وذلك قصد المصادقة عليها واعتمادها من خلال مشاريع قرارات جهوية، لتعيين هؤلاء الأعضاء لمدة سنة تحسب من فاتح نونبر 1952م، كما يبرز الجدول التالي.

---

409 - Rapport du Chef de la Région de Meknès au Résident Général, N° 1537C. MK/2, 01 Septembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 4.

410 - Lettre du Résident Général aux Chefs des Régions, N° 2836 DI/ POL/C/2, 19 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, pp. 4-5.

411 - Rapport du Chef de la Région de Meknès au Résident Général, N° 1537 C. MK/2, 01 Septembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 5.

جدول رقم 19: مقترحات أعضاء اجماعات في مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية[412] :

الجماعة الإدارية	أسماء الأعضاء	ممثلا عن قصر(أو قسم)
قبيلة عرب الصباح المعاضيد	ـ علال بن الجيلالي	ـ العبادلة
	ـ محمد بن هشوم	ـ العبادلة
	ـ محمد بن الطيب	ـ العبادلة
	ـ الغالي بن عمي بالحاج	ـ العبادلة
	ـ عبد الرحمان بن قدور	ـ المكابر
	ـ هشوم بن المختار	ـ المكابر
	ـ محمد بن المهدي	ـ المكابر
	ـ علال بن منصور	ـ المحيريكية
	ـ باعلي بن الصالح	ـ المحيريكية
	ـ عمي هدي بن حمادة	ـ البروج
قبيلة عرب الصباح المعاضيد ـ فرقة أولاد الزهراء ـ	ـ محمد بن البشير	ـ القديم
	ـ الجيلالي بن البشير	ـ القديم
	ـ عبيد بن المهدي	ـ القديم
	ـ المختار بن الحاج الحبيب	ـ القديم
	ـ سيدي محمد بن بوعزة	ـ الجديد
	ـ الهاشمي بن اميح	ـ الجديد
قبيلة عرب الصباح تيزيمي	ـ علال بن محمد	ـ الحساسنة
	ـ امبارك بن جلولي	ـ أولاد امبارك
	ـ الهاشمي بالفقيه	ـ مولاي إبراهيم
	ـ عروب بن الهاشمي	ـ أولاد مولود
	ـ محمد بن الحاج أحمد	ـ أولاد عبد النبي
	ـ بابا جدي بن عيسى	ـ قصبة بن لحسن
	ـ العربي بن الفقيه	ـ قصبة بنعلي
	ـ محمد بن الجيلالي	ـ هبيبات
	ـ العربي بن الجيلالي	ـ أولاد الطالب
	ـ الخلافة بن المكي	ـ أولاد بحر
	ـ حدى بن حمان	ـ أولاد علي
	ـ عبيد بن مدني	ـ شياحنة
قبيلة عرب الصباح السيفا	ـ مولاي حسن بن الصديق	ـ المنقارة
	ـ حدى بن البشير	ـ أولاد يحي
	ـ حماني بن عبد الكريم	ـ الكَلاكَلة
	ـ السي عبد الله بن الصديق	ـ أولاد حسين

[412] - Projets d'Arrêtés Régionaux Concernant la Nomination des Membres de Jemaas, du Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N°1095 AITC/2, 02 Décembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

كما قدم أيضا مسؤول منطقة تافيلالت اقتراحا إلى رئيس جهة مكناس لتعيين لائحة أعضاء اجماعة الإدارية لقبيلة عرب الصباح غريس، من خلال قرار جهوي لمدة سنة ابتداء من 22 نونبر 1952م. ولائحة الأعيان المقترحين كأعضاء في اجماعة عرب الصباح غريس هم الواردين بالجدول.

جدول رقم 20 : لائحة أعضاء اجماعة الإدارية المقترحة في قبيلة عرب الصباح غريس[413]:

الجماعة الإدارية لقبيلة	أسماء الأعضاء	ممثلا عن قصر (أو قسم)
عرب الصباح غريس	ـ امبارك بن الجيلالي	ـ فزنا
	ـ قدور بن الجيلالي	ـ فزنا
	ـ أحمد بن الحاج محمد	ـ اللحاين
	ـ أحمد بالخليفة	ـ اللحاين
	ـ العياشي بن حماني	ـ اللحاين
	ـ محمد بن حماني	ـ أولاد غانم
	ـ الحاج علي بن عباري	ـ أولاد غانم
	ـ محمد بن عميمي	ـ أولاد غانم
	ـ الحاج أحمد بن الحاج علي	ـ البوية ـ الكرايز
	ـ محمد بالمختار	ـ حنابو

اعتمدت إدارة الحماية المحلية بدءا من نونبر 1952م تشكيل أعضاء بعض اجماعات الإدارية بدائرة أرفود، ووجهت لوائح الأعضاء المختارين من تجمعاتهم السكانية إلى رئيس الجهة، عبر مسؤول منطقة تافيلالت للمصادقة عليها وإصدار قرارات جهوية لتعيينهم بالمنصب، مما يؤشر على أن إدارة المراقبة كانت وصية على تشكيل هذه اجماعات، التي لن تكون قانونية وفاعلة إلا بنيل موافقتها ورضاها.

1 ـ 3 ـ اختصاصات آجماعات الإدارية

تعددت الصلاحيات والاختصاصات التي أنيطت بالجْمَاعات الإدارية، حيث اعتبر دورها في البداية بسيطا وواقعيا بالنظر لكونها تمثل مجلسا محليا، ورث دور اجماعات التقليدية التي كانت سائدة في المنطقة، ولذلك فهذه اجماعات كانت تساهم في إحصاء الضرائب، ولها حق التقرير في كل الشؤون التي

[413] - Projet d'Arrêté Régional Concernant la Nomination des Membres de la Jemaa du Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N°1121 AITC/2, 05 Décembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

تهم عيش التجمع السكاني الذي تمثله، ومسؤولة عن تدبير التراث الجماعي، كما تعبر عن مطالب الساكنة لدى سلطات المراقبة الفرنسية، والأخيرة أبدت استعدادها للتنازل عن بعض اختصاصاتها لفائدة هذه اجماعات، عندما تصبح قادرة على تدبير بعض المصالح العامة، والتي تدبر من قبل مكاتب الشؤون الأهلية بالمنطقة، كإصلاح السواقي ونقط الماء والمسالك الطرقية غير المصنفة. وذلك في أفق أن تصير اجماعة الإدارية شيئا فشيئا مؤسسة للمصالح الجماعية، وتقدم خدمات لتجمعاتها السكانية ضمن المصاريف التي ستكون متحملة من قبل ميزانيات اجماعات. وبناء على ذلك، فإنشاء اجماعات الإدارية لها نتيجة أساسية تتمثل في تقاسم عبء تدبيرشؤون التجمعات السكانية مع المصالح الفرنسية[414]، مما سيخفف العبء عن هذه الأخيرة، التي احتكرت تدبير الشأن السياسي ومنعت اجماعات الإدارية الإقتراب منه، حسب ماجاء بظهير 06 يوليوز1951م. وفي هذا الشأن ظهرت لمسؤولي إدارة المراقبة اشكالية التوفيق بين نص الظهير وموروث بعض اجماعات القبلية، حيث أن واحدا من أدوار اجماعة القبلية الأمازيغية كان هو تحديد شيخ القبيلة ــ سواء الدائم أو السنوي ــ وهذا الأخير كان يمارس بقوة المنصب المسند له، العمل السياسي عبر الإشراف على المداولات التي تهم الشأن السياسي. فتوصل بالأخير هؤلاء المسؤولون إلى ضرورة وضع حد للأنشطة والاختصاصات السياسية لهذه اجماعات المستحدثة[415].

واضطلعت اجْمَاعات الإدارية في منطقة أرفود إلى جانب المهام السالفة، بالاشراف على جزء من التنظيم المالي عبر الإسهام في جمع أغلب الضرائب والرسوم المحلية المستحقة على التجمعات السكانية التي تمثلها[416]، فضلا عن إضطلاعها بدور تسيير الشأن العام المحلي، كما أنها انخرطت في الخدمات الكبرى، وفي التواصل مع القبائل بحدود إحترام سلطات القياد[417]. وتم تفويض إلى بعض اجماعات إنجاز الأشغال المتعلقة بالتجهيزات السقوية، كما هو الحال بالنسبة للجْماعة الإدارية لإملوان بألنيف. وبهذا يظهر أن مهام اجماعات الإدارية في أرفود تنوعت وهمت الميدان الإداري والاقتصادي والاجتماعي والمالي، مع تسجيل سعي إدارة الحماية لثنيها عن أي تدخل في الجانب السياسي.

1 ـ 4 ـ الموارد المالية للجماعات

تعتبر الموارد المالية أساس إقامة أي اجماعة وبقائها واستمراريتها في القيام بالمهام الموكولة إليها. وقد كانت موارد اجماعة العتيقة غير كافية حتى تسمح لها بوضع ميزانية حقيقية، إذ أن مداخيل ميزانية

414 - Lettre de la Résidence Général aux Chefs des Régions, N° 2836 DI/POL/C/2, 19 Juin 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 3.
415 - Rapport du Chef de la Région de Meknès au Résident Général, N° 1537 C. MK/2, 1 Septembre 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 5.
416 - Rapport de Fin d'Année 1953, de Territoire du Tafilalet, N° 2044 AIT.C /I, 09 Avril 1954, Dossier Territoire de Tafilalet 1953, Carton 1MA/285/389, Série, D.I, A.D.N, p. 5.
417 - Rapport de Passage de Consignes du Bureau d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/ C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier Passage de Consignes, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

هذه اجماعة كانت تأتي بالأساس من التجمع السكاني نفسه الذي تمثله. لكن ظهير 06 يوليوز1951م المؤسس للجماعات الإدارية أولى أهمية لجانب الموارد المالية، من خلال فصله الخامس الذي تحدث عن مكونات ميزانية كل جماعة إدارية والتي تتشكل من قسمين كبيرين هما المداخيل والمصاريف :

أولا: المداخيل وتتركب من:

ـ بعض السنتيمات المضافة على ضريبة الترتيب في الحدود المثبتة من قبل الصدر الأعظم.

ـ رسوم محلية خاصة تنشأ عبر قرارات القائد طبقا لمقتضيات الظهير الشريف الصادر بتاريخ 27 مارس 1917م، والتي يمكن تطبيقها بالبوادي مثل ضريبة المذابح وضريبة المقاهي المغربية والضريبة عن مقابلة السواقي المشتركة، وهذه الضريبة الأخيرة تشبه ضريبة الأزقة في المدن، ولم يكن للقائد الحق في إقرار أي رسوم أخرى دون موافقة اجماعة الإدارية وسلطات الوصاية الفرنسية.

ـ المساهمات والضرائب التقليدية على التجمعات السكانية، من قبيل ما يؤديه أرباب الأسر، من مساهمة ببعض النفقات الموافقة لفائدة البلاد والواجبات المقبوضة من القبائل الأخرى عن رعي المواشي.

ـ الإعانات والمساعدات المالية المختلفة يعني ما يقبض من مدخول الضريبة الشخصية، إضافة إلى الإعانات الممنوحة من قبل بعض الإدارات كالأشغال العمومية، حتى تتمكن اجماعة من القيام ببعض الأشغال التي كانت تقوم بها سابقا هذه المصالح .

ثانيا: المصاريف وتنفق خصوصا على:

ـ مصاريف التسيير، ويقصد بها رواتب الكاتب للجماعة والراعي وحارس المياه وكذلك النفقات المتعلقة بصيانة وإصلاح البنايات، وغير ذلك مما له نفع على الجماعة كالطرق والقناطر الصغيرة والعيون والآبار والمخازن...

ـ مصاريف التأسيس، وتعني المصاريف التي تتعلق بالبناء والتحسينات الجديدة بقصد تجهيز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للجماعة.

ـ المصاريف الطارئة وتشمل الأعمال الخيرية والإسعاف والتعاون.

ـ المصاريف التقليدية أي المصاريف لضيافة الموظفين والأعيان والجوائز للفقهاء[418].

[418] - Article 5 de Dahir 06 Juillet 1951, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, pp. 2 - 3.

ونظرا لأهمية الجانب المالي وضرورة ترشيد استغلاله فقد صدر منشور مشترك بين مديري المالية والداخلية في 06 غشت 1952م، متعلق بمحاسبة الجماعات الإدارية للقبائل، وقد تضمن المنشور عدة محاور منها:

ـ إعداد الميزانية: جاء في الفصل الأول من هذا المنشور تحديد الميزانية التي اعتبرها **"هي البرنامج المالي الذي يتضمن المداخيل والمصاريف السنوية للجماعة، والجماعة هي التي تهيء الميزانية. ففي كل سنة وقبل فاتح نونبر يجب أن يوجه رئيس الجماعة هذه الميزانية إلى قائد القبيلة ليوافق عليها بعد الاتفاق مع السلطة المحلية للمراقبة"**[419]. كما أبرز المنشور أيضا مكونات الميزانية من مصاريف ومداخيل حسب ما جاء في ظهير 1951م، والتي أوردناها أعلاه، وطالب بأن تضبط حسابات اجماعة سنويا. وتبدأ السنة المالية في فاتح يناير وتتم في 31 دجنبر. وكلف سلطة المراقبة المحلية بتعيين أمين المال للجماعة، ويجب عليها أن تختاره إذا أمكن من أحسن موظفي مكتب المراقبة.

ـ صرف الميزانية : وفي هذا الإطار أحاط المنشور مختلف العمليات المرتبطة بتحصيل المداخيل أو إنفاق المصاريف بعدة إجراءات، إذ أن كل مدخول ينبغي أن يدفع عنه وجوبا توصيل من كناش التواصيل عند أمين المال، فهذا الكناش يفيد تفاصيل المداخيل والمصاريف والذي يجب أن يكون عند كل اجماعة. كما لا يمكن أن تؤدى المصاريف إلا إذا قدرت في الميزانية وبشرط ألا تتجاوز قدر الأموال الموجودة والمعدة للجماعة، وينبغي على أمين المال أن يُضَمِن الكناش تفاصيل أي قدر مالي دفعه[420].

ـ تصفية الميزانية: يُطَالَب أمين المال بأن يقدم للجماعة خلال شهر يناير حساب المداخيل والمصاريف عن السنة المنصرمة، مبينا فضل المداخيل (أي الفائض) عند 31 دجنبر، وإذا كان في هذا الفضل أموال غير مصيرة أصلها من إعانات لعمل تجهيزي معين لم يباشر أو لم يتم، فيجب أن يوضح قدر هذه الأموال مع تمييز أصلها لتسهل مقابلتها مع الاعتمادات المالية المشابهة التي سيتم فتحها في ميزانية السنة الجارية. ومن جهة أخرى فلا بد لأمين المال أن يدلي بقائمة المبالغ التي لم يتم قبضها والمبالغ التي لازالت لم تؤدى والمصاريف التي لم يتم صرفها، وهي المصاريف المعينة في الميزانية التي لم تصير في متم شهر دجنبر، وتشتمل هذه المصاريف خصوصا على الأمور التي تتعلق بأشغال يجب الشروع فيها أو تتميمها على حساب الأموال الممنوحة على سبيل الإعانات المعينة لها. ويوجه رئيس اجماعة الحساب والقائمة الملحقة به إلى القائد ليوافق عليهما بعد الاتفاق مع سلطة المراقبة المحلية[421].

---

[419] - Circulaire Interdirectoriale (Direction de Finance et Intérieur) Relative à la Comptabilité des Jemaas, 06 Aout 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, p. 01.
[420] - Ibid, p. 02.
[421] - Ibid, pp. 02- 03.

ـ التصحيح والمراقبة : وذلك عبر وجوب تنظيم جميع الأوراق وغيرها من الحجج والأدلة المتعلقة بتسيير اجماعة، وتوضع في خزانة مكتب السلطة المحلية للمراقبة وتحفظ لمدة عشرة أعوام، حتى يمكن الرجوع إليها للبحث والتصحيح والمراقبة[422] عند الحاجة إلى ذلك.

ومما يبرز أهمية الجانب المالي في تشكيل واشتغال اجماعات الإدارية أنه خلال اجتماع تم في قصر السوق يوم 05 ماي 1953م، حضره مسؤولو منطقة تافيلالت والدوائر التابعة لها، وطرحت بالاجتماع ثلاثة قضايا تهم اجماعات الإدارية منها : الجانب الإداري والمالي والجانب السياسي ثم الجانب التطبيقي. غير أن النقطة التي حظيت بالاهتمام أكثر في النقاش خلال الاجتماع المذكور، هي تكوين ميزانية للجماعات، وقد حددت في ثلاثة موارد وهي: مساهمة الدولة، الموارد المحلية، والمساهمات الممنوحة من قبل المصالح التقنية، وفيما يلي نبرز مضامين كل مورد من هذه الموارد الثلاثة:

ـ مساهمة الدولة: كانت ضعيفة إذ أن الحكومة لم ترصد سوى 75 مليون فرنك خصصت لكل اجماعات الإدارية على الصعيد المغربي سنة 1952م.

ـ الموارد المحلية: تنوعت واشتملت على المساهمات الخاصة مع موافقة للجماعة، والموارد العادية للفرق والعشائر فضلا عن الرسوم المحلية.

ـ المساهمات الممنوحة من المصالح التقنية: وتهم المصالح الكبرى للدولة مثل الأشغال العمومية والهندسة القروية أساسا، وهذه المصالح تلقت تعليمات من أجل منح مساعدات للجماعات الإدارية.

وفي الجانب السياسي فقد أكد المجتمعون على أنه في إطار الدينامية السياسية في المغرب، فإن سلطات المراقبة تسعى كمظهر أولي إلى خلق هذه اجماعات الإدارية التي تجسد حضور السلطة الفرنسية وتمثل أساس التنظيم الديمقراطي في المغرب[423].

صفوة القول، لقد سعت سلطات الحماية الفرنسية من خلال إنشائها مؤسسة اجماعات الإدارية إلى تطوير أداء واشتغال المؤسسات المحلية ذات التمثيلية الوازنة للساكنة، والاتجاه نحو تحديث هذه الإطارات المسيرة، ومثلت اجماعة الإدارية مرحلة متقدمة في إطار سعي إدارة المراقبة الفرنسية إلى إرساء الممارسة الديموقراطية الحديثة وسط التجمعات القروية المغربية، وهذه اجماعات ذات الميزانية والموارد المالية المُؤَمنة لتغطية نشاطها والمتسمة بالتنظيم والعمل وفق القوانين الحديثة، لم تلغ باقي المؤسسات المحلية ومنها اجماعة القصر واجماعة القبيلة... إذ ظلت هذه الأخيرة نشيطة وفق الأعراف

[422] - Ibid, p. 03.
[423] - Proces -verbal de la Réunion du 05 Mai 1953, à Ksar Es-Souk, Relative aux Jemaas Administratives, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N, pp. 1- 3.

المحلية الموروثة، لكن مع هيمنة لأنشطة وإشراف ووصاية للجماعة الإدارية على اجماعة القبلية، إذ الأخيرة أضحت جماعة من الدرجة الثانية مقابل جماعة الدرجة الأولى التي مثلتها الإدارية، وهذه الأخيرة من خلال مكوناتها وطريقة تشكيلتها وميزانيتها ونوعية الأنشطة والأشغال الموكولة إليها. فقد كانت بمثابة الجماعات القروية المنتخبة في واقعنا الحالي.

2 ـ مجلس (اجماعة) مركز أرفود

شهدت المراكز القروية التي أنشأتها سلطات الحماية الفرنسية، في وسط مجموعات قبلية بالمغرب ومن ضمنها منطقة تافيلالت، مستجدات إدارية في ظل صيرورة المتغيرات والتنظيم الإداري الذي باشرته سلطات المراقبة، والذي هم مؤسسات عدة ومنها مؤسسة اجماعة على عهد الحماية. إذ أنشئت مجالس خاصة بهذه المراكز المستحدثة، لكنها مؤسسات كانت جد مختلفة عن اجماعات القبلية، وقد انطلق إنشاء هذه المجالس بعد الحرب العالمية الأولى ببعض المراكز القروية غير البلدية، والتي كانت بمرحلة جنينية من التنظيم الاداري، وتشكلت هذه المجالس حينئذ من فرنسيين أومغاربة معينين من الحكومة. وككل المجالس المغربية فهي تحولت تدريجيا عن صفتها الاستشارية لتصير فيما بعد منتخبة[424].

وحظي مركز أرفود على غرار باقي المراكز المستحدثة في المنطقة[425]، بإحداث جماعة إدارية خاصة به، عرفت باسم مجلس محلي مؤقت، وتألفت من 11 عضوا ضمنهم أربعة يهود وواحد من رحالة، وقد انتخبت لمدة سنة باجتماع 28 أبريل 1948م. وتنوعت المهام المسندة إلى هذه الجماعة، منها الاهتمام بمختلف المرافق المهمة والضرورية في مركز أرفود والقيام بالأعمال التي تعود بالنفع العام كنظافة الأزقة والطرق. وفي هذا الشأن طرحت اجماعة باجتماع 03 ماي 1948م مشروع لشراء عربة وحمار لهذه الغاية، ومن مهامها أيضا مراقبة السوق ومطاحن الحبوب، وتحديد لوائح الحراس (العسس) الخاصين بالمركز وأجورهم، وتدبير منافع القصور. وتم إعطاء للجماعة كل المسؤولية والوسائل التي تمكنها من العمل التام والكامل بمركز نشيط كأرفود وذلك تحت مراقبة مكتب الشؤون الأهلية، وبالتالي التمرس على تدبير الشؤون السياسية. وكانت اجماعة أرفود تعقد اجتماعا في بداية كل شهر ويمكن أن تعقد جمعا آخر بدعوة من شيخ العام أو القائد أوسلطات المراقبة المحلية، ويكون الاجتماع بمقر المحكمة الجزائية. وفيه كان يتم توزيع المهام بين أعضائها، حيث يتكلف كل عضو بقطاع أونشاط معين لحساب

---

[424] - Stéphane Bernard, op.cit, T. 3, p. 54.

[425] ـ أقيمت جماعات إدارية بالمراكز المستحدثة في منطقة تافيلالت، وتباين عدد أعضائها بين مركز وآخر سنة 1952م، ففي كلميمة مثلا بلغ 05 أعضاء، وفي بودنيب 07 أعضاء، وفي الريش 15 عضوا، وفي تالسينت 08 أعضاء... ينظر:
Rapport Confidentiel du Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N° 898 AITC/2, 19 Septembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

اجماعة التي تبقى في اتصال ودي ومثمر مع الشيخ والقائد ومكتب المراقبة، وخلال الاجتماعات الشهرية العادية كان كل عضو يقدم حصيلة عمله عن الشهر المنصرم.[426]

وتعددت القضايا المطروحة للنقاش والبحث من قبل اجماعة مركز أرفود خلال اجتماعاتها الشهرية الاعتيادية. ففي أحد الاجتماعات لسنة 1948م، همت تدخلات اجماعة ميادين مختلفة منها[427]:

ـ الميدان الاجتماعي: تجسدت في طرحها عدة نقط همت تقديم خدمات للساكنة كمشروع بناء حمام، طلب تمديد كهربة المركز من قبل وكالة R.E.I.P ما بين ساعتين وأربع ساعات خلال شهر رمضان، إعادة فتح العيون (السقايات)، ومناقشة دعاوى حول الجدران المشتركة. ولأهمية المسألة فالشيخ واثنين من أعضاء اجماعة تكلفوا بالذهاب إلى عين المكان للفصل فيها، إضافة إلى القيام بأشغال تنقية الطرق واستصلاح ما تضرر منها بسبب الأمطار والفيض.

ـ الميدان الاقتصادي: شمل مراقبة السوق ومطاحن الحبوب[428] وصيانة بنايات السوق، والأخير وضع كشف إصلاحه أمام اجماعة للمصادقة عليه، كما اختصت اجماعة بتحديد سقي الأشجار المثمرة للمركز، وقررت إعادة تخطيط كل المحلات التجارية للمركز، وطلب ميزان عمومي وتزويد (تموين) مركز أرفود بالخشب وفحمه.

ـ الميدان الديني: تمت مناقشة التوجيهات الجديدة لناظر مسجد المركز فيما يخص تدقيق الحساب المالي للمسجد، وتهيئة بئره، وكذا مناقشة والتصديق على رواتب جديدة لكل من إمام ومؤذن المسجد.

ـ الميدان العمراني: البحث في قضايا مختلفة تهم التعمير كتصميم الواجهات، تخطيط التنظيم (اصطفاف) للمنازل، تحديد لائحة الحراس (العسس) الخاصين بمركز أرفود ورواتبهم.

سمحت أرصدة الموازنة لسنتي 1949 و1950 لجماعة أرفود بإنجاز ـ تحت وصاية سلطات المراقبة المحلية ممثلة في الليوتنان ألبي Alby ـ بعض الإصلاحات المهمة للمركز كالسوق والأزقة، لكن محدودية ميزانيتها جعلت بعض المشاريع والتجهيزات الضرورية للمركز مؤجلة، كبناء أقواس وقنوات تسمح بتصريف مياه الصرف الصحي[429].

---

[426] - Proces- verbal de Chef du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud, auteur Jemaa du Centre d'Erfoud, 26 Novembre 1948, Dossier Village d'Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N, p. 01.

[427] - Ibid, p. 02.

[428] ـ لا تعني هنا المطاحن التي كانت بمثابة وحدات صناعية تحويلية موجودة في المدن الكبرى، بل تدل هناعلى تلك المطاحن العصرية البسيطة التي تقدم خدماتها للساكنة المحلية. عبرطحن حبوب استهلاكهم.

[429] - Proces- verbal de passage de Consignes du Bureau du Cercle d' Erfoud 1954, de Chef du Cercle au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 27 Juillet 1954, Dossier de passage de Consignes Erfoud 1954, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

عرفت لائحة أعضاء جماعة مركز أرفود متغيرات مع مرور السنوات، إذ ارتفع عدد أعضائها من 11 إلى 12 عضوا، ومدة ولايتها امتدت لثلاث سنوات، أما رئيسها فكان يتم إختياره من قبل زملائه بالجماعة[430]. كما تغير تاريخ تنصيبها من شهر أبريل إلى نونبر، وهو ما نستشفه من خلال مقترحات قدمها رئيس منطقة تافيلالت إلى رئيس جهة مكناس في 02 دجنبر 1952م، تخص لوائح لأعضاء بعض اجماعات الإدارية في دائرة أرفود وضمنها مركز أرفود، وذلك قصد التصديق عليها واعتمادها من خلال مشاريع قرارات جهوية لتسمية هؤلاء الأعضاء لمدة سنة تحسب ابتداء من فاتح نونبر 1952م.

جدول رقم 21: لائحة أعضاء اجماعة مركز أرفود المقترحة سنة 1952م[431] :

الجماعة الإدارية	أسماء الأعضاء	ممثلا عن قصر (أو قسم)
قبيلة عرب الصباح ـ مركز أرفود ـ	ـ محمد بن عبد الرحمان	ـ الفيلاج (القرية)
	ـ المهدي بن فضيل	ـ الفيلاج
	ـ عبد الله بن عبيد	ـ الفيلاج
	ـ خلافة بن الحاج	ـ الفيلاج
	ـ محمد أوحمو البوذنيبي	ـ الفيلاج
	ـ الطيب بن الحاج	ـ الفيلاج
	ـ حمو البوعامي	ـ الفيلاج
	ـ امحمد بن معزوز	ـ الرحل
	ـ تورجمان إيلي	ـ إسرائيليو الفيلاج
	ـ بنحمو جاكوب	ـ إسرائيليو الفيلاج
	ـ بنشتريت إيلي	ـ إسرائيليو الفيلاج
	ـ أبي حسيرة يوسف	ـ إسرائيليو الفيلاج

وعرف منصب "شيخ العام" في مركز أرفود هو الأخر عدة مستجدات منذ 28 أبريل 1948م، إذ صار ينتخب لمدة سنة فقط ـ على غرار نفس المستجد التنظيمي المعتمد لإختيار شيوخ الدائرة بهذه الفترة ـ وأضحى من مهامه مساعدة المحكمة الجزائية لقائد المعاضيد، إضافة إلى إعتماد مبدأ التناوب في اختيار الشيخ بين العشائرالمستقرة بمركز أرفود، وهذا ما يبرزه أحد تقارير سلطات المراقبة المحلية، الذي تحدث عن نيل اقتراح اختيار شيخ العام بالتناوب موافقة سلطات المراقبة، وأسفرت القرعة التي أجريت بين العشائر المستقرة بمركز أرفود، عن التناوب بينها في تولي منصب الشيخ كالتالي:

[430] - Rapport Confidentiel, du Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N° 898 AITC/2, 19 Septembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

[431] - Projets d'Arrêtés Régionaux Concernant la Nomination des Membres de Jemaa du Colonel Parlange, Chef de Territoire du Tafilalet au Chef de la Région de Meknès, N°1095 AITC/2, 02 Décembre 1952, Dossier Jamaas Administratives 1953, Carton 14MA/ 900/262, Série Meknès, A.D.N.

- سنة 1948م يكون من عشيرة الغرفة المستقرين بمركز أرفود.
- سنة 1949م يكون من عشيرة عرب الصباح المستقرين بمركز أرفود.
- سنة 1950م يكون من عشيرة السفالات المستقرين بمركز أرفود.
- سنة 1951م يكون من عشيرة واد إيفلي المستقرين بمركز أرفود.
- سنة 1952م يكون من عشيرة واد إيفلي المستقرين بمركز أرفود[432].

مما سبق يتضح أن جماعة مركز أرفود ومنذ استحداثها أواخر الأربعينيات، اضطلعت بمهام عدة وكانت معنية بقضايا ومسائل متنوعة تهم مركز أرفود وساكنته، وتلامس ميادين متنوعة إقتصادية واجتماعية ودينية وعمرانية... وهي شبيهة بالقضايا والمهام التي تسند للمجالس البلدية حاليا، مما يؤشر على كون جماعة أرفود مثلت مقدمة وتمهيد لخلق مجلس بلدي بأرفود بعد الاستقلال.

الفصل الرابع : الجهاز القضائي

المبحث الأول : الجهاز القضائي المغربي قبل عهد الحماية

1 ـ التنظيم القضائي بالمغرب خلال القرن 19م

شهد التنظيم القضائي في المغرب قبل عهد الحماية مجموعة من المستجدات، الناتجة عن التطورات الكبرى التي عرفتها البلاد والمرتبطة بأحداث سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية... وقبل أن يصير المغرب محمية لبعض القوى الامبريالية الأوربية الطامعة في استغلال ثرواته وخيراته والتحكم في سياسته ومصيره، فقد كان الفقه الإسلامي هو القانون المطبق في مجالات وجوانب حياة المغاربة[433]، إلى جانب الأعراف المحلية الموروثة عن الأسلاف. وفي ظل سيادة الشرع الإسلامي في أحكام التقاضي بين السكان خاصة بالمناطق المخزنية، فقد مثل القاضي إحدى أعمدة الجهاز المخزني المحلي بهذه المناطق، وكان يتم تعيين القاضي بظهير شريف، لأنه من أعظم الولايات بعد الإمامة العظمى. وبالنظر لهذه الأهمية لمن يتولى المنصب، فكان قبل تعيين القاضي يتم التحري الدقيق عن سابق أعماله وأخلاقه وسلوكه الظاهر منه وحتى الخفي، وهكذا فالمرشح لخطة القضاء بعد أن يحظى بالرضى والقبول يتلقى الظهير السلطاني المتضمن لتوليته، والذي يحدد له أيضا منطقة نفوذه وتوليته وعدد قبائلها ولو كثرت، ويؤمر

[432] - Proces- verbal de Chef du Bureau des Affaires Indigénes Du Cercle d'Erfoud, auteur Jemaa du Centre d'Erfoud, 26 Novembre 1948, Dossier Village d'Erfoud, Carton 1MA/200/969, Série D.I, A.D.N, p. 01.

[433] - عبد الكريم الطالب، **التنظيم القضائي المغربي**، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط. 1، 2003، ص. 09.

القاضي بتصفح الرسوم (العقود) والفصل بين الخصوم وفق ما تقتضيه الشريعة والراجح والمشهور في المذهب المالكي أو ما جرى به العمل[434]. وقد تنوعت مهمة القاضي وقتئذ، وتتلخص في الفصل بالدعاوى والخلافات بين الناس حسب مقتضى النصوص الشرعية، والنظر في أمور المحجور عليهم من اليتامى والمجانين والسفهاء والمفلسين، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية، ووصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيامى من النساء، وتصفح الشهود والأمناء والنواب، والمحافظة على خطة العدالة، والقيام بمهمة التعديل والتجريح، والقاضي أيضا معني بتوزيع التركة وتصفية الحساب، وفي هذا الشأن كان يساعده عدلين في وضع قائمة جرد بالممتلكات، ويتقاضى العدلان 2% من الميراث كأتعاب لهما ومثلها للقاضي[435].

وقد تمتع القضاء الشرعي في تلك الفترة بنفوذ شاسع واختصاصات متنوعة تشمل القضايا الجنائية والشخصية والعقارية، وترفع إليه دعاوى المعاملات[436]، وقد تميز نظام القضاة المعمول به في المغرب منذ قرون عدة بكون كل قاض كان يتمتع بنفوذ تام وواسع، والذي امتد ليشمل مدينة ما ونواحيها، فمثلا مدينة فاس وأحوازها (الحياينة وشراكة وأولاد جامع...) لم تكن تتوفر إلا على قاض واحد فقط[437]. واستمرت بهذا الوضع حتى حدود النصف الثاني من القرن 19م عندما طالب القاضي "محمد الفيلالي العلوي" بتعيين قاض ثان بجانبه[438]. ومنذ ذلك الوقت أحدث أيضا منصب قاضي مقصورة الرصيف، وأصبحت مدينة فاس تتوفر على ثلاثة قضاة :

ـــ قاضي فاس المرينية: ويضم مجال نفوذه فاس الجديد وأحوازها.

ـــ قاضي مقصورة الرصيف: وتشمل أحكامه عدوة الأندلس وتمتد لأحوازها.

ـــ قاضي السماط أو قاضي الجماعة (مركز القاضي الوحيد سابقا): ويدخل تحت سلطته عدوة القرويين والقاضيين السالفي الذكر، وكانت سلطته تمتد لأحواز المدينة[439].

وكانت مهام القاضي بفاس الذي كان يعرف بقاضي الجماعة أو قاضي القضاة [440]، لا تقتصر على الجانب الديني فقط، بل همت أيضا المساهمة في تعيين القضاة بالمناطق الخاضعة للمخزن بالمغرب ككل، ومكلف بتسيير القرويين، ومراقبة المدينة وخاصة ما تعلق بالمصالح العمومية الممونة من مداخيل

---

[434] ـ عبد الرحمان بن زيدان، م. س، ج. 2، ص. 9.

[435] ـ عبد الحق الخالدي، **بلدية الرباط على عهد الحماية الفرنسية في المغرب 1912 - 1956**، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، ك. آ. ع. إ، فاس، السنة الجامعية 1998 ـ 1999م، (مرقونة)، ص. 20.

[436] ـ عبد الرحمان بن زيدان، م. س، ج. 2، ص. 18.

[437] ـ سناء المغفري، **فاس قبل الحماية وخلالها إلى سنة 1928م مع تحقيق الجزء الأول من مخطوط "زهر الآس في بيوتات فاس" لعبد الكبير الكتاني (توفي 1932م)**، بحث الدكتوراه في التاريخ، ك. آ. ع. إ، ظهر المهراز، فاس، إشراف مولاي هاشم العلوي، السنة الجامعية، 2000-2001، (مرقونة)، ج. 1، ص. 61.

[438] - Roger Le Tourneau, op.cit, p. 214.

[439] ـ سناء المغفري، م. س، ج. 1، ص. 61.

[440] ـ كان يراقب كل قضاة المغرب آنذاك ويساهم في تعيينهم، كما يشرف على الشأن القضائي بالبلد ككل. فهو بمثابة وزير العدل بالوقت الحالي.

الأحباس، إضافة إلى تكلفه بالأحوال الشخصية للمسلمين من إرث وطلاق، وله اليد العليا على الأحباس بالمدينة. وقد حظي القضاة بالنظر إلى مهامهم المتنوعة والحساسة وذات الاحتكاك المباشر مع السكان بوضع اعتباري داخل المجتمعات التي عينوا فيها[441].

2 ـ مساعدو القضاة : النواب والعدول

وإلى جانب هؤلاء القضاة المعينين في المدن والحواضر الكبرى كفاس...، كان يوجد نواب لهم يتم تعيينهم في القبائل التي توجد بناحية المدينة. وتتم عملية التعيين للنواب من قبل القضاة أنفسهم أو عبر ظهائر سلطانية، وهؤلاء النواب لهم اختصاص الفصل بين الخصوم بعد النظر في الرسوم ماعدا القضايا المهمة والدعاوى المتشعبة، فإنهم يرفعون الأمر مباشرة إلى القاضي ليفصل فيها بنفسه، وكان على النواب أن يَردوا على القاضي في كل أسبوع لعرض ما راج لديهم من القضايا والنوازل والأخذ والرد معه فيها والتفاوض حولها[442] من أجل الخروج برأي سديد يحقق روح العدالة.

وشكل العدول هيأة مساعدة للقاضي في أداء مهامه، وكان الأخير يشرف على شبكة العدول العاملين بالمجال التابع له، ويقوم باختيارهم أوالموافقة على تعيينهم بعد أن يرشحوا من زميلين لهم، وكان هؤلاء العدول يطالبون بإيداع إمضائهم (الخنفسة) بمكتب القاضي، الذي كانوا يتبعون له تبعية مطلقة، فهو الذي يملك اختصاص تعيينهم وعزلهم، إذا ما ظهر من البعض تقصير وإخلال بالشروط الواجب التحلي بها. وقد حظي مساعدو العدالة هؤلاء بمكانة واعتبار نظرا لاحتكارهم الإجراءات، وكانوا ينتظمون على شكل إثنين إثنين بمحلات عبارة عن دكاكين يوثقون بها العقود، وبعضهم لم يتوفروا على مثل هذه المقار (المكتب) فعرفوا بالعدول السارحون، والذين اشتهروا بتحرير العقود إما في منازلهم الشخصية أو عند زبنائهم[443]. وقد تعددت مهام العدول، ويمكن إجمالها في استقبال وتقييد الشكاوى والاحتجاجات، وتسجيل عقود البيع والشراء والديون وتوثيق عقود الزواج والطلاق والإرث...[444]. ونظرا لكثرة العدول والمنافسة بينهم في عدة مناطق وتواضع مداخيلهم فإن بعضهم لجأ إلى وسائل غير شرعية للرفع من مداخيله.

3 ـ القضاء القنصلي

ظهر القضاء القنصلي بمغرب القرن 19م مع تزايد الضغوط الأوربية على البلد، وارتبط هذا النوع من القضاء بتدخل قناصل عدة دول في شؤون التقاضي، خاصة في القضايا التي يكون أحد أطرافها

---

[441] - Roger Le Tourneau , op.cit, p. 214.

[442] ـ عبد الرحمان بن زيدان، م. س، ج. 2، ص. 19.

[443] - Roger Le Tourneau, op.cit, pp. 215 - 216.

[444] ـ محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873- 1894م/ 1290 -1311هـ**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط. 1، 1989، ص. 94.

مواطن لتلك الدول. وفي مرحلة ثانية أضحت محكمة القنصل الأجنبي تختص بالنظر حتى بالقضايا التي تهم المغاربة المحميين. وظهر هذا النوع من القضاء بشكل خاص في المدن الساحلية التي تركزت بها الأنشطة التجارية للأجانب، حيث أضحت كل دولة بعد موافقة السلطات المغربية ـ والتي لم يكن لها خيار غير الموافقة ـ تُقيم محكمة خاصة بها تعقد جلساتها في قنصليتها، ولها اختصاص الفصل بالقضايا التي تقع بين مواطني الدولة الأجنبية من جهة، كما تختص بالفصل في القضايا التي تحدث بين مواطنيها ومحمييها (ومنهم مغاربة ارتبطوا بالمصالح الأجنبية)، وباقي المغاربة الذين لا يتمتعون بالحماية الفردية الأجنبية من جهة أخرى. وبعد 1912 ألغت سلطات الحماية المحاكم القنصلية، من خلال قيام المقيم العام ليوطي بتأسيس لجنة من الفقهاء القانونيين الفرنسيين لوضع عدة قوانين عرفت بمجموعة "الإصلاح القضائي" أو "مجموعة ظهائر 12غشت 1913م". والتي تمخضت أشغالها عن إخراج مجموعة من القوانين التي قضت بتعويض المحاكم القنصلية من خلال تكوين "المحاكم الفرنسية[445] بالمغرب"[446].

4 ـ القضاء الشرعي في منطقة تافيلالت قبل الحماية

مثلت منطقة تافيلالت إحدى المناطق التابعة لقاضي القضاة الموجود مقره بفاس، والذي كان مفوضا من قبل السلطان لإدارة الشأن القضائي في المناطق المغربية الأخرى، وقد تمتع هذا المسؤول باستقلالية كبيرة في اختيار نوابه من القضاة، الذين كانوا ينوبون عنه في كثير من المجالات وضمنها المجالات القبلية والقصورية في البلاد الفيلالية. وكان من الشروط الواجب توفرها في هؤلاء القضاة ـ الممثلين لقاضي القضاة ـ أن يكونوا ملمين بالعلوم الشرعية، مطلعين على المشاكل اليومية للسكان. بينما انحصرت مهامهم أساسا في الإشراف على العدول بالقبائل وذلك من حيث إعطائهم التزكيات أو رفضها، فضلا عن التوقيع على الوثائق والرسوم العدلية التي يحررونها، وذلك حتى تمنح لها المشروعية والمصداقية والقوة القانونية[447]. وكان يرفع قضاة منطقة تافيلالت إلى قاضي القضاة النوازل الإشكالية والصعبة، التي لم يفلحوا في حلها وفك خيوطها بشكل سليم ومرضي. فكان يأخذها ويحيلها على عدد من جهابذة الفقهاء والمتبحرين في العلوم الشرعية المتصفين بخصال النزاهة والاستقامة والكفاءة، والذين يوجدون بالحواضر والقبائل المختلفة، يطلب منهم الرأي والمشورة وإعطاء وجهة نظرهم في القضايا المرسلة لهم، وذلك حتى يُكون تصور ورأي معين يجمع فيه الرجاحة والقوة وليقطع الشك باليقين، وحتى يتمكن من سد كل الأبواب أمام المشككين فيما سيصدره من حكم اتجاه النازلة المطروحة [448]. وتكون بعض هذه النوازل ذات وزن وتشغل شريحة مهمة أو لها حساسية معينة، مما كان يتطلب التحري

[445] ـ تطرقنا إلى المحاكم الفرنسية وخصائصها وطرق اشتغالها وموقعها في خريطة الجهاز القضائي بمغرب الحماية من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل.
[446] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، صص. 87 - 88.
[447] ـ أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، ص. 240.
[448] ـ نفسه، صص. 240 - 241.

والتمحيص الدقيق فيها حتى لا تخلق ردود أفعال عكسية معارضة، أو تعكر صفو الوئام الاجتماعي، والاستقرار السياسي، وبالفعل طرحت مثل هذه النوازل الإشكالية بتاريخ المغرب القريب ببعض المناطق وخاصة في تافيلالت، البعيدة عن المركز والتي عايشت مثل هذه النوازل في نهاية القرن 19م. عندما طرحت مثلا مسألة الجهاد ومدى مشروعيته للدفاع عن الأرض بدون وجود مظلة الإمام.

واشتهر المجال الفيلالي خلال القرن 19م بتعاقب عدة قضاة على مقاطعاته، نذكر منهم "سيدي محمد الهاشمي المدغري" الذي تولى خطة القضاء بمدغرة وتافيلالت على عهد السلطان مولاي سليمان العلوي، وتميز بحسن السيرة والعدل في الأحكام[449]، وهو والد الشيخ الدرقاوي "محمد العربي بن الهاشمي المدغري"[450] المشهور بالجنوب الشرقي خلال أواخر القرن 19م[451]. وهناك أيضا الفقيه مولاي الهادي، ـ ابن عم السلطان عبد الرحمان ابن هشام ـ الذي تولى قضاء تافيلالت، حسب ما ورد في رسالة من السلطان لإبنه سيدي محمد مؤرخة في 07 شوال 1263هـ يطلب منه العمل على اقتناء جنان موضوع للبيع في تافيلالت، وأن يعمل على تقويمه الفقيه القاضي مولاي الهادي[452]، وفي رسالة أخرى من السلطان للقاضي مولاي الهادي مؤرخة في 25 رمضان 1264هـ يطلب منه النظر في تعرض شرفاء لورثة قاضي الرتب "مولاي أحمد بن عبد الله" في متاعه ويطلب منه الإشارة بما يزجر هؤلاء المتعرضين[453]. ومن القضاة المشهورين بالمنطقة "سيدي الهاشمي الأنصاري" المنتمي إلى القصر الفوقاني بمقاطعة بني امحمد، الذي تولى قضاء تافيلالت قبل 1291هـ / 1874م بأمر من الخليفة السلطاني مولاي رشيد، وكان الأخير يصطفيه بمجلسه، وقد استمر قاضيا إلى سنة وفاته حوالي 1315هـ /1897م، واشتهر بالنزاهة والعدل في ممارسته للمهمة التي عين فيها. كما كان يدرس في مشهد مولاي علي الشريف، وهو والد القاضي "عبد الواحد الأنصاري" الذي فتك به التوزونيني سنة 1337هـ /1918م[454]، وقد كان القاضي سيدي الهاشمي الأنصاري يتخذ من القصر الفوقاني مقرا لجلساته ومنه يصدر أحكامه بالقضايا

---

[449] ـ أحمد بن الهاشمي الغالبي الفيلالي، **تحفة الراغب في السعادة وفي الترغيب لطلب الشهادة**، مخطوط، بالخزانة العامة، الرباط، رقم 475، ص. 04.؛ محمد العمراوي السجلماسي، **المعجم الوجيز في تراجم نخبة من علماء سجلماسة ووادي زيز**، طوب بريس، الرباط، ط.1، 1435هـ / 2014م، ص. 206.

[450] ـ ولد الشيخ الدرقاوي محمد العربي بن الهاشمي المدغري في مدغرة سنة 1801م ورحل لتلقي العلم في القرويين بفاس وهناك إلتقى بالشيخ أحمد البدوي زويتن الذي أثر عليه كثيرا خاصة بالجانب الصوفي، ويرجع الفضل للمترجم له في نقل إشعاع فكر الطريقة الدرقاوية من شمال المغرب إلى الجنوب الشرقي، حيث أسس عدة زوايا بمدغرة وواحة تافيلالت... وعرف بمناهضته المبكرة للمخططات الاستعمارية المتربصة بالمغرب، وبعثه المنشورات إلى مناطق وقبائل المغرب لاسنهاض الهمم ودعوته الناس للجهاد والذي سيحمل لواءه عددا من أتباعه بعد وفاته سنة 1309هـ /1892م، ينظر: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، طبع شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط. 2، 1405هـ/ 1985م، ج. 1، صص. 349- 351.؛ العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط. 2، 1413هـ/ 1993م، ج. 7، صص. 80 ـ 86؛ أحمد بن الهاشمي الغالبي الفيلالي، م. س، صص.4 ـ 5؛ محمد حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط. 1، 1996، ج. 8، ص. 2788؛ أحمد المكاوي، مادة "الهاشمي محمد العربي"، **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1426هـ / 2005م، ج. 22، ص. 7487.؛ محمد بوكبوط، **مقاومة الهوامش...** م. س، صص. 10- 24؛ استيتيتو، م. س، ص. 149.

[451] - Georges Drague, **Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc**, Cahiers de L'Afrique et L'Asie 11, Peyronnet, Paris, juin 1951, p. 258.

[452] ـ رسالة من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى إبنه سيدي محمد، مؤرخة في 07 شوال 1263هـ ، م. و. م. الرباط، سجل رقم 17962، توجد نسخة منها في م. د. ب. ع. الريصاني.

[453] ـ رسالة من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى القاضي بتافيلالت مولاي الهادي، مؤرخة في 25 رمضان 1264هـ ، م. و. م. الرباط، سجل رقم 20309، توجد نسخة منها في م. د. ب. ع. الريصاني.

[454] ـ المختار السوسي، م. س، ج 16، ص. 349.؛ محمد العمراوي السجلماسي، م. س، ص. 370 ـ 371.

المعروضة عليه، وامتد مجال نفوذه إلى منطقة تافيلالت بما فيها الريصاني والرتب والجرف وعرب الصباح زيز وألنيف... وكان تحت إمرته عدول بالقصور والقبائل يقومون مقامه في إبرام عقود الزواج والطلاق والإرث والبيوع والتوكيلات والإشهاد...[455]. وإلى جانب هؤلاء وجد قضاة أخرون بمجالات المنطقة كالرتب ومدغرة. لكن قضاة واحة تافيلالت كانوا هم الأشهر والأكثر نفوذا ويمكن أن تمتد سلطتهم القضائية إلى المجالات الأخرى ببعض الفترات كما رأينا بالنسبة للقاضي الأنصاري، وعندما تنعم باقي مجالات تافيلالت بقضاة، فهم تحت وصاية ومراقبة قاض واحة تافيلالت نظرا لمكانتها وكونها حاضرة المنطقة ومقر الخليفة السلطاني.

5 ـ القضاء العرفي في منطقة تافيلالت قبل الحماية

شهدت بعض مناطق تافيلالت قبل عهد الحماية وجود شكل آخر من القضاء، تمثل في انتشار القضاء العرفي، الذي عرف بإسم "تيعقيدين" الذي تبنته بعض المقاطعات وتحتكم إليه في معاملاتها قبائل المنطقة كآيت عطا، وفي حالات معينة كان لكل قبيلة أوفاقها العرفية الخاصة بمسألة ما، فمثلا العقوبة المفروضة على مرتكب فاحشة الزنى تصل في أعراف اجماعة قصر الكَارة بالرتب إلى مطالبة المخالف بدفع غرامة مالية تبلغ ثلاثون مثقالا فقط[456]، في حين كانت العقوبة على نفس المخالفة ثقيلة عند قبيلة آيت خباش، حيث يفرض على المتهم تسديد غرامة قدرها مئة مثقال[457]، وهذه الصرامة في محاربة الزنى عند أيت خباش نجدها أيضا عند قبائل في مناطق أخرى من المغرب، فأعراف اجماعة آيت بهى أويحي التابعة لقبيلة آيت باعمران في سوس نصت على أن **"من قبض في الخلا مع إمرأة في الفساد، فعليه مائة مثقال انصافا، مثل ذلك للمرأة"**[458]. وهو ما يبرز لنا أن الأحكام العرفية كانت متباينة حسب القبائل والمناطق وأنواع القضايا، ويمكن أن يظهر الإختلاف على قضية معينة داخل نفس القبيلة، ما بين أعراف عشائرها أو جماعات قصورها حول العقوبات المفروضة على المخالفات والجرائم كالقتل والسرقة والزنى...

وكان يحتفظ بالعرف غالبا عند القبائل عبر الرواية الشفوية، وفي بعض الأحيان يجتمع الأعيان ويملون نصا على فقيه[459]، فيصبح وثيقة يتم الرجوع إليها والتحاكم إلى نصها عند الحاجة. وقد كانت اجماعة القبيلة تنظر في النزاعات المهمة التي لم يحسم فيها طرف ثالث، إذ تجتمع برئاسة الشيخ المكلف بتنفيذ الحكم، حيث يتم اللجوء إلى العرف عند إثارة نقطة قانونية غير معروفة أو وقع حولها خلاف معين، كما أن بعض قبائل آيت عطا كانت تختار إلى جانب الشيخ السنوي، رجلا آخر يعرف بـ "أنحكام"،

---

[455] ـ مقابلة شفوية مع "البشير بن حسني"، أجريت في أرفود، يوم 07 أبريل 2017م.

[456] - Larbi Mezzine, op.cit, p. 140.

[457] - Mohamed Nehlil, «Azerf des Tribus et Qsours Berbères», **les Archives Berbères**, Vol. 1, 1915, p. 91.

[458] ـ علي المحمدي، م. س، ص. 127.

[459] ـ جورج سبيلمان، م. س، ص. 45.

يضطلع بدور القاضي بالمناطق الخاضعة للمخزن، حيث إن "أنحكام" كان يقوم بالفصل في النزاعات التي يقع حولها الخلاف بين عناصر الجماعة، ويمكن أن يكون وسيطا بين أصحاب الدعوى ومحكمة "اغرم أمازدار" الموجودة بصاغرو، والتي كانت بمثابة المحكمة العليا العرفية لآيت عطا، إذ يقوم بعرض القضايا الخلافية أمام هذه المحكمة التي تصدر فيها الحكم الفصل، ويرجع بالحكم مقابل أجر مالي يأخذه يصل إلى "خمسة دورو"[460]، يكون مكافأة له على أتعابه من أجل التنقل واستصدار الحكم السالف.

ويتميز القضاء العرفي في المناطق التي تعتمده بالبساطة والسرعة في إصدار الأحكام، إذ الرجال المنصبون للفصل في القضايا الخلافية يسمعون غالبا من الخصمين. ويعملون على التدقيق في جميع أنواع الأدلة من شهود وحجج وفراسة وأيمان، وكانوا في البداية يؤثرون مبدأ الصلح، حيث يحاولون استرضاء المعتدى عليه أو أقربائه، فإن لم يفلحوا بهذا المسعى اتجهوا لفرض العقوبة المناسبة ـ غالبا تكون مالية ـ وأصدروا الحكم المتوافق مع تقاليدهم، وما ظهر لهم في كل قضية، والأحكام كانت تصدر علنا وبمحضر أعيان القبيلة، في حين أن التنفيذ تضمنه كل القبيلة متى صدر عن أنحكام، وكان شيخ القبيلة يتدخل ليأمر المحكوم عليه بتنفيذ الحكم في حالة عدم التنفيذ، وللأخير الحق في استئناف الحكم إن لم يعجبه عند أشهر العارفين بالأعراف، الذي يحظى برضا الخصوم على تحكيمه، وشيخ القبيلة هو من ينصب أنحكام المنتخب والذي يظل بمنصبه سنة كاملة، ومن الصفات التي ينبغي أن تتوفر فيه : أن يكون مسنا وذكيا وذو وضع إجتماعي معتبر وسيرة حسنة، متضلعا بأعراف قبيلته وغيرها وشديد التمسك بتقاليدها[461].

وهكذا يبدو أن الأحكام المبنية على الأعراف سُيجت بمجموعة من الشروط والضمانات، وتأقلمت مع المستجدات الاجتماعية والثقافية، مما مكنها من الاستمرارية والاستجابة لحاجات الساكنة المعنية بتلك الأعراف. وشكل تدخل شيوخ القبائل في الشأن القضائي العرفي ـ من خلال السهر على تنفيذ أحكامه ـ أحد أبرز الضمانات التي منحته القوة والاستمرارية، بل الأكثر من ذلك أن الشيخ العام لإتحادية آيت عطا والمعروف بـ "امغار ن أوفلا" المنتخب سنويا وبالتناوب بين أخماس الإتحادية وفق العرف، كان من اختصاصاته ما يهم شؤون التقاضي بين القبائل التي تدخل تحت سلطته، إذ كان يقوم بفض النزاعات بين القبائل، ويحدد كيفية الانتجاع بالأطلس الكبير...[462]، وهو في ذلك يعد أحد الرجالات الذين يتم اللجوء إليهم للفصل في بعض النوازل التي تهم المناطق والقبائل الخارجة عن نفوذ وسلطة المخزن، وحتى في الفترات التي تمكن خلالها المخزن من مد نفوذه نحوها فإنها ظلت متشبثة بتقاليدها وأعرافها الموروثة، والتي كانت كثيرا ما تجد فيها أجوبة مناسبة عن مشاكلها وقضاياها المختلفة، في حين أن القضاء المخزني كان

---

[460] ـ نفسه، صص. 46 - 123.
[461] ـ عمر الجيدي، مادة "إزرف" **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1410هـ/ 1989م ج. 1، صص. 334 - 335.
[462] ـ جورج سبيلمان، م. س، صص.47 - 48.

يعوزه النفاذ إلى عمق انشغالات ومستجدات هذه المناطق والقبائل النائية عن سلطة المخزن المركزي والعصية عن الانقياد والخضوع لنفوذه وحكمه.

6 ـ أجور رجال القضاء

تميز الجهاز القضائي بالمغرب في فترة ما قبل عهد الحماية بكونه غير منظم بأجور قارة لرجاله، إذ لم يقم المخزن بتخصيص أجور محددة للقضاة والعدول، وإنما كان هؤلاء الموظفون القضائيون يتدبرون أمرهم بأنفسهم من الناحية المادية، وذلك عبر تسخيرهم للمتقاضين في مزارعهم وبساتينهم الخاصة، كما تمتع رجال القضاء أيضا ببعض الامتيازات من قبيل الإعفاء من أداء مختلف الجبايات والكلف المخزنية المفروضة على بقية السكان[463]. وببعض الفترات كان القضاة الشرعيون يتقاضون أجورهم من الأوقاف ومن "المقتطع" أي مما يدفعه المتخاصمان لتسجيل الدعوى[464]. كما أن القاضي والعدول كانوا يتقاضون أتعاب عن الخدمات التي يسدونها للمتقاضين، فمثلا عند توزيع تركة معينة وتوثيق أنصبة الورثة يأخذ القاضي 2% من الميراث ونفس النسبة للعدلين[465]. ونظرا لعدم تخصيص أجور ثابتة ومحددة للقضاة، فإن بعض رجال الجهاز القضائي كانوا كثيرا ما يأخذوا أجرتهم من المواطنين عبرالإبتزاز وأخذ الرشاوي[466]. واستمر هذا السلوك المنحرف عند بعض القضاة بعهد الحماية، كما حدث في الرتب التي نصب عليها بعيد احتلالها كل من القاضي محمد بن الشريف من مدغرة، وبعده "سيدي أحمد بن الحاج علي" ثم أخوه "حماني" وهما من الزريقات لكنهم عزلوا لإتهامهم بأخذ الرشوة[467]. أما في المناطق ذات القضاء العرفي كبلاد آيت عطا، فقد كان "أنحكام" يتقاضى خمسة دورو عن كل حكم يقوم باستصداره من المحكمة العليا العرفية في "اغرم أمازدار" في صاغرو كما مر بنا سابقا[468].

وعموما فالجهاز القضائي في مغرب ما قبل الحماية تميز على غرار باقي الأجهزة بضعف التنظيم وقلة الأطر والكفاءات، واستشراء الفساد، وعدم خضوع المغاربة لقوانين موحدة تسري على الجميع. مما جعل هذا القطاع يمثل إحدى القطاعات التي ستحظى بالأولوية في سياسة سلطات الحماية، التي ستتدخل ومنذ سنواتها الأولى بالمغرب لإعادة هيكلته وتنظيمه حسب رؤيتها لمغرب الحماية. وتأسيسا على ذلك شهد الجهاز القضائي المغربي ما بعد توقيع معاهدة الحماية مجموعة من المتغيرات من الناحية التنظيمية والتجهيزات المادية وأصناف محاكمه، وتعدد القوانين التي يتم الاحتكام إليها، وهو ما سيطرح عدة إشكالات على المتقاضين، الذين كان عليهم المرور بأنواع من القضاء أو الخضوع إلى

---

463 ـ أحمد البوزيدي، **درعة...** م. س، صص. 234 - 237.
464 ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 106.
465 ـ عبد الحق الخالدي، م. س، ص. 20.
466 ـ بنعبد الله الوكّوتي، م. س، ص. 62.
467 ـ مقابلة شفوية مع "الحاج علي أوساكى"، أجريت بقصر تاخيامت في الرتب، يوم 09 دجنبر 2003م.
468 ـ جورج سبيلمان، م. س، ص. 46.

قوانين لا يعرفون مضامينها ولا تخدم قضايا المغاربة، بقدر ما وضعت لبسط سلطة الحماية وتحقيق مصالح المعمرين بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني : تحولات الجهاز القضائي بمغرب الحماية

عرف الجهاز القضائي بالمغرب منذ إعلان الحماية عدة تحولات، منها فقده لوحدته ولو النظرية، كما اتسمت الخريطة القضائية المغربية بهذه الحقبة بالتنوع. وفي هذا الإطار يمكن التمييز في القضاء بين:

ـ المنطقة الخليفية الخاضعة للسلطة الاسبانية التي وضعت لها الأخيرة تشريعا ومحاكم خاصة بها، وقد كان قضاتها وكتابها إسبان، واللغة المستخدمة في الجلسات هي اللغة الاسبانية، وكانت الأحكام النهائية لهذه المحاكم يطعن فيها بالنقض أمام المحكمة العليا الاسبانية.

ـ المنطقة الدولية : وكانت تهم مدينة طنجة التي تميزت بإدارة دولية لشؤونها، وهو ما انعكس أيضا على قضائها الذي كان هو الأخر ذو طابع دولي.

ـ المنطقة السلطانية : تميزت هذه المنطقة التي كانت تحت النفوذ الفرنسي، بمحاكمها وقوانينها وقضاتها وتعدد خصائص الجهاز القضائي المعتمد فيها. والذي غلب عليه الطابع الفرنسي بشكل عام من حيث اللغة والقوانين والتحكم والتوجيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاكم وقوانينها وخصائصها هي التي ستعمم بالمغرب المستقل بعد إعادة توحيد كل أجزائه[469]. وباعتبار تافيلالت تدخل ضمن المنطقة السلطانية، سنركز في بحثنا حول مميزات التنظيم القضائي خلال الحقبة المدروسة على هذه المنطقة.

خضع التنظيم القضائي بالمغرب عموما وفي المنطقة السلطانية على وجه الخصوص بعد 1912م، إلى عدة مؤثرات ناتجة عن التطورات العامة التي مر منها المغرب مطلع القرن 20م، وهو ما خلق نوعا من الازدواجية في القضاء، إذ نجد من جهة قواعد مستلهمة من مبادئ القضاء في الإسلام، ومن جهة ثانية نجد أحكاما مستمدة من القوانين الأوربية وخاصة منها الفرنسية، وهو ما انعكس على بنية القضاء المغربي، الذي ظهرت فيه أصناف متعددة من القضاء على عهد الحماية، كالقضاء الشرعي والعرفي والفرنسي وقضاء القياد والقضاء الإسرائيلي[470]. وقد تدخلت سلطات الحماية بثقلها في محاولة للتحكم في القضاء بأنواعه المختلفة وتسخيره لخدمة سياستها ومخططاتها، عبر تعيين رجاله وتحديثه من حيث الترسانة القانونية التي سنت حينذاك وإقامة مقرات للمحاكم المختلفة.

[469] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 90.

[470] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

1 ـ القضاء الفرنسي

سعى المقيم العام الجنرال ليوطي منذ السنوات الأولى للحماية، إلى التمهيد لتثبيت دعائم جهاز قضائي جديد في المغرب، مستمد من القوانين الأوربية وفي مقدمتها القانون الفرنسي. وتندرج هذه الخطوة ضمن السياسة "الإصلاحية" العامة المتبناة من سلطات الحماية الفرنسية في المغرب، وتفعيلا للفصل الأول من معاهدة الحماية الذي نص على **"أن دولة الجمهورية الفرنسوية وجلالة السلطان قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية..."**[471]. ومن أجل هذه الغاية أسس ليوطي لجنة تضم عددا من جهابذة رجال القانون لصياغة قوانين تخص المغرب، وقد عرفت هذه اللجنة باسم مجموعة "الإصلاح القضائي" أو "مجموعة ظهائر 12 غشت 1913م"، وكان من أهداف المقيم العام من هذه الإجراءات هو التسريع في القضاء على المحاكم القنصلية. التي سادت بالمغرب منذ أواخر القرن 19م[472]، والتي مثلت صورة مصغرة لتعدد الدول الأجنبية ذات الأطماع المختلفة بالمغرب. وصارت هذه الوضعية في حكم الماضي بعد فرض الحماية، مما يعني ضرورة إلغاء المحاكم القنصلية وإقامة بديل لها يكون معبرا عن واقع الحال الجديد المتميز باستفراد فرنسا بالجزء الهام من المغرب ـ المنطقة السلطانية ـ وقد عمل ليوطي على إخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود عبر اقتباسها من القوانين الأوربية المتعددة كالقانون الفرنسي والألماني والايطالي والسويسري... وتمخض عن أشغال اللجنة السالفة الذكر تأسيس محاكم سمتها "المحاكم الفرنسية بالمغرب"، والتي كانت تستخدم اللغة الفرنسية كتابة ومشافهة في جلساتها، كما أن حكامها (قضاتها) وكتابها كانوا فرنسي الجنسية، وبناياتها وأجهزتها على النمط الفرنسي[473]، وقد منح ظهير 12 غشت 1913م للمحاكم العصرية الفرنسية إختصاص الفصل في كل نزاع مدني أو تجاري يكون أحد طرفيه فرنسي الجنسية[474]، واشتملت المحاكم المذكورة على قضاة فرنسيين وعلى مستشارين مغاربة عندما يكون أحد طرفي القضية مغربي. وكانت تفصل في القضايا التي يكون أطرافها أوربيين، وكذلك في القضايا التي تجمع المغاربة مع الأوربيين[475]، لأن الأخيرين لم يكونوا يخضعون للقضاء المغربي، ولم يكونوا يرضونه ولا يثقون فيه. بل الأكثر من ذلك أن المحاكم الفرنسية كانت تنظر في بعض القضايا ولو كان أطرافها من المغاربة فقط، مثل قضايا التحفيظ العقاري وقضايا العقار المحفظ وقضايا الأكرية[476]، وقضايا حوادث السير والشغل والأمراض

---

[471] ـ محمد القبلي، م. س، ص. 606.
[472] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 87.
[473] ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 105.
[474] ـ عبد الله العروي، م. س، ج. 3، ص. 176.
[475] - Georges Spillmann, **Du Protectorat à L'indépendance. Maroc 1912 - 1956**, Librairie Plon, 1967, p. 25.
[476] ـ حول استفراد المحاكم الفرنسية دون غيرها بالنظر في بعض القضايا. تنظر ظهائر 05 ماي 1928م و 05 يناير 1953م و 24 ماي 1955م. التي خولتها هذا الاختصاص لوحدها.

المهنية ونزاعات الشغل والضمان الاجتماعي، على اعتبار أن أغلب المستثمرين بالفترة كانوا إما فرنسيين أومتجنسين بالفرنسية أو أوربيين بشكل عام. وتكونت المحاكم الفرنسية من درجتين الأولى ابتدائية والثانية استئنافية وكان يتم الطعن في أحكامها النهائية بالنقض أمام محكمة النقض الفرنسية[477]. ومن اختصاصها أيضا النظر بالقضايا التجارية الكبرى وقضايا الصحافة. أما ما يهم المسائل السياسية والتي كانت تعتبرها سلطات الإدارة تمس بالأمن الداخلي والخارجي للبلد، فإنها كانت تحيلها على المحكمة العسكرية الفرنسية[478]. والمحاكم الفرنسية هذه هي التي ستتحول إلى المحاكم العصرية في مغرب الإستقلال[479].

نستشف مما سبق أن القضاء الفرنسي خلال عهد الحماية نال الحظوة والرعاية، إذ أسندت له إدارة الحماية النظر في القضايا الحساسة وذات التماس مع الاقتصاد والمال، ومما يؤشر على الاهتمام الذي تمتع به هذا النوع من القضاء مقارنة بالمحاكم التابعة للمخزن، التمييز الذي كان في الميزانية المخصصة لكل نوع منهما، وفيما يلي نورد جدولا يوضح هذا التمييز.

جدول رقم 22 : تطور الميزانية المرصودة للقضاء الفرنسي مقارنة بنظيره المغربي[480] (بالفرنك):

نوع القضاء السنوات	1929	1930	1931	1933
القضاء الفرنسي	14106000	16191050	21195150	20836450
القضاء الشرعي (الاسلامي)	2956390	3042065	5067150	5093580
القضاء العرفي (ما بعد 1930)	لم يكن موجود	729044	3057400	2282470

تباينت الميزانية المرصودة لأنواع القضاء بمغرب الحماية، إذ خصص الجزء الأكبر منها للقضاء الفرنسي، الذي كانت ميزانيته تضاعف ثلاث مرات ميزانية القضاء المغربي بصنفيه الشرعي والعرفي بعد إنشاء الأخير، كما عرفت ميزانية القضاء الفرنسي تزايدا مع مرور السنوات، حيث انتقلت من 14 إلى 21 مليون فرنك في الفترة الممتدة ما بين 1929 و 1931. في حين لم تتعد ميزانية القضاء الشرعي في أحسن السنوات خمسة ملايين فرنك. مع تسجيل أن خضوع المغاربة لأصناف عدة من القضاء خلال عهد الحماية كان يمس بوحدة المغاربة.

تميز القضاء الفرنسي ببعض مكاتب دائرة أرفود خلال سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، بتعدد القضايا التي كان يبث فيها والمعبرة عن نشاطه خلال الفترة المذكورة، كما يظهر من الجدول الأتي.

[477] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 88.
[478] ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 106.
[479] ـ عبد الكريم الطالب، م. س، ص. 13، هامش 2.
[480] ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 106.

جدول رقم 23: أعداد القضايا المعروضة على صنف القضاء الفرنسي بمكتبي أرفود والريصاني[481]:

المكتب / الموضوع	مكتب أرفود			مكتب الريصاني		
	1935[482]	1937[483]	1938[484]	1935	1937	1938
قضايا مدروسة	08	----	---	---	---	---
التبليغات	214	140	227	24	32	36
الطعون	21	10	---	02	---	---
المحجوزات	----	02	---	---	---	---
محاضر مختلفة	175	18	26	03	---	---
المجاميع	418	170	253	29	32	36

تميز صنف القضاء الفرنسي ببعض مكاتب دائرة أرفود خلال الفترة الممتدة ما بين 1935 و1938م بعدة خصائص، منها تنوع القضايا التي كان يبث فيها هذا الصنف من القضاء في دائرة أرفود، وتباين نشاطه ما بين مكتبي الشؤون الأهلية لأرفود والريصاني، إذ كان الأول أكثر نشاطا وحيوية، ويضاعف بحوالي عشر مرات نشاط نظيره في مكتب الريصاني، الذي كان عدد القضايا المعروضة فيه قليلة، وإن تزايد عددها بشكل طفيف خلال السنوات الواردة في الجدول. كما يسجل تذبذبا في عدد القضايا التي بث فيها هذا النوع من القضاء على صعيد مكتب أرفود وإن تراجعت عموما من 418 إلى 253 قضية ما بين 1935 و1938م، كما يلاحظ تفاوت في عدد ونوعية القضايا المعروضة على القضاء الفرنسي، حيث أن التبليغات القضائية كانت من أكثر الأنشطة التي مارسها في مكتبي الدائرة أعلاه.

2 ـ القضاء الشرعي

هو أحد فروع القضاء التي سادت بالمغرب منذ قرون سالفة والذي ارتبط وجوده بدخول الإسلام إلى المغرب، وقد استمر هذا القضاء المستمد من الشرع الإسلامي بعد فرض الحماية على البلد، و كان هذا النوع من القضاء مخولا له النظر في كل القضايا المطروحة، غير أنه في عهد الإدارة الفرنسية تعرض إلى مضايقة وتحجيم لأدواره والسعي لحصر المناطق التي تتحاكم إليه في المناطق التي تقطن بها

[481] ـ للإشارة فمصدر المعطيات في كل سنة يسري على المكتبين معا.

[482] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1935, de Cercle d'Erfoud au Territoire Autonome du Tafilalet, N° 1451 D/2, 25 Décembre 1935, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1935, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[483] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1937, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 2321 D/2, 23 Décembre 1937, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[484] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 66 D/2, 13 Janvier1939, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

القبائل العربية أو ما كان يعرف ببلاد المخزن أو الشرع، إذ شهدت هذه المجالات الأخيرة إنشاء أشكال أخرى من القضاء والتي فوض لها أمر النظر في بعض القضايا المعينة. وهكذا حاولت سلطات الحماية حصر اختصاصات القضاة الشرعيين في مسائل الأحوال الشخصية، التي كانوا يقضون فيها حسب معلوماتهم الفقهية فقط، ولا يرجعون إلى قانون شرعي مدون ماعدا ما يوجد في كتب الفقه غير المنظمة[485]. وبارتباط مع القضاء الشرعي، عمدت سلطات الحماية إلى إنشاء "محاكم شرعية" للمغاربة المسلمين، تختص في قضايا الأحوال الشخصية والإرث والعقار، ويوجد على رأسها قاض يصدر أحكامه المبنية على الشرع باسم السلطان[486]، إلا أن تلك المحاكم عرفت عدة تعديلات في تكوينها واختصاصاتها بموجب ظهير 07 يوليوز1914م[487]، ومن أبرز هذه التعديلات تحجيم مجال تدخل القاضي الشرعي وحصره في قضايا الأحوال الشخصية والميراث والوصايا والهبات والصدقات والمعاملات الواردة على العقار غير المحفظ، في حين سلبت منها القضايا المتعلقة بالتجارة والعقار المحفظ ونزاعات الشغل والأكرية... وهذه المحاكم الشرعية كانت تستمد أحكامها من الراجح و المشهور وما جرى به العمل في مذهب الإمام مالك، وأحكام قضاتها المعينين في المدن الصغرى ونواحيها تستأنف أمام قضاة المدن الكبرى، وأحكام الأخيرين يطعن فيها أمام المحكمة العليا الشريفة[488].

وسلكت سلطات الحماية في إطار توجهها المزعوم لإصلاح القضاء، إلى تجريد المحاكم الشرعية الإسلامية من اختصاصات كثيرة، خاصة بالقضايا العقارية التي تعد أساس الحياة الاقتصادية، وتفويتها إلى المحاكم الفرنسية التي صارت الوحيدة المختصة بها. وكان من دواعي الاهتمام بمثل هذا النوع من القضايا وجعله في صلب الانشغال لسلطات الحماية هو ترامي المعمرين وخاصة الفرنسيين على أراضي المغاربة[489]. فسعت من وراء ذلك إلى إضفاء الصبغة القانونية على هذا السلب والنهب لممتلكات الغير، بتوثيق عقود الأراضي وتحفيظها بأسماء المعمرين، الذين سيطروا عليها بدون وجه حق بأغلب الحالات.

وخلال السنوات الأولى من عهد الحماية، عرف التنظيم القضائي الشرعي في مجال الدراسة تغيرات وعدم الثبات في المتولين له ومجالات نفوذهم، وكان ذلك انعكاسا لتقدم العمليات العسكرية والوضع السياسي العام بالمنطقة، فبعدما كان قاضي تافيلالت يعين من المخزن، أضحى هذه الاختصاص بيد التوزونيني ثم النكادي خلال فترة حكمهما المتغلب على تافيلالت ما بين 1918 و1932م، إذ أسندت مهمة القاضي في هذه الفترة لوقت قصير إلى الفقيه "محمد بن صالح الغرفي المستيفي" المتوفى في 24

---

[485] ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 106.

[486] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

[487] ـ إدريس العلوي العبدلاوي، **القانون القضائي الخاص**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 1، 1985، ج. 1، ص. 164.

[488] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 88.

[489] ـ أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940. ذكريات ومواقف وأحداث**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. 1، 1413/ 1992، ج. 1، ص. 45.

صفر 1378هـ/ 1959م، والذي كان من الفقهاء المشهورين بمجلس الخليفة مولاي رشيد بتافيلالت، كما تولى أيضا خطة القضاء الفقيه "عمر الحديديوي"[490] بتافيلالت في عهد التوزونيني ثم النكادي[491].

وبعد إحتلال مجال الرتب أقيم فيه نظام قضائي شرعي بناء على سؤال الفرنسيين للساكنة عن نوعية القضاء الذي يتحاكمون إليه فأجابوا بأنه الشرع، فتم تنصيب عليهم القاضي "محمد بن الشريف" المنحدر من مدغرة، وبعده "سيدي أحمد بن الحاج علي" ثم أخوه "حماني" وهما من الزريقات، لكنهم تعرضوا جميعا للعزل لسوء معاملتهم، وبعدها طالب آيت عطا من الفرنسيين العودة إلى التحاكم بأزرف (العرف) الذي ورثوه[492]. وبالفعل يؤكد الأرشيف الفرنسي هذه الرواية الشفوية حول إعتماد القضاء الشرعي لفترة وجيزة في الرتب بعد إحتلاله، ويذكر أن من الشخصيات التي أسندت لها مهمة قضاء الرتب "سيدي محمد بن شنل بن أحمد" الذي تولى المنصب من سنة 1923م إلى سنة 1925م[493]. ومن هنا يظهر اعتماد القضاء الشرعي في بداية الوجود الفرنسي بالرتب، حيث توفرت على قاض خاص بها، بعدما كانت في الماضي تابعة مباشرة لقاضي تافيلالت قبل أن تعمد إدارة الحماية على تغييره بالقضاء العرفي فيما بعد، وأسست لهذه الغاية محكمة عرفية لآيت عطا الرتب سنة 1934م، مع إستمرارية بعض القصور ذات الثقل للعنصر العربي في التحاكم إلى القضاء الشرعي وإلحاقها بقاضي أرفود.

ظل التنظيم القضائي الشرعي سائدا في المنطقة بالمراحل الأولى من التدخل الفرنسي، غير أنه بعد تمكن الفرنسيين من تحقيق تقدم مهم في احتلال المجالات المحيطة بأرفود وتزايد أهمية الأخير، فقد احتضن دائرة تمركز بها التسيير الإداري والعمل السياسي والعسكري وأيضا القضاء الشرعي، وامتد نفوذ قاضي أرفود بمناطق وادي زيز من الرتب إلى الطاوس، وبحوض غريس من فزنا إلى السيفا. مما جعل إدارة الحماية تعمل على تنظيم وهيكلة القضاء الشرعي في منطقة تافيلالت إنطلاقا من مركز أرفود. الذي احتضن مقر المحكمة الشرعية بدلا عن واحة تافيلالت، وقد أنشئت فيه مطلع الثلاثينيات من القرن 20م، بناء على دراسة همت التنظيم القضائي الإسلامي أنجزت في "منطقة الجنوب" وأرسلت إلى القيادة بالمنطقة في أواخر سنة 1929م[494]، في إطار عمل إدارة الحماية على هيكلة المصالح المختلفة والتحكم فيها عبر تعيين من يتولاها. وبعدما انتقل مقر قاضي المنطقة من واحة تافيلالت نحو أرفود، تعاقب على

---

[490] ـ عمر الحديديوي ينتمي إلى قبيلة أيت حديدو الموجودة ناحية املشيل، كان من المدرسين بمقام مولاي علي الشريف، وهو أحد الفقهاء الذين اشتهروا بتافيلالت، مما جعله يتولى القضاء في عهد المتغلبين عليها التوزونيني والنكادي، وبعد ذلك شارط في قرية أسرغين هناك ثم توجه إلى أزرو مشارطا ثم رجع لموطنه الأصلي أيت حديدو التي توفي بها حوالي سنة 1365هـ/ 1946م. المختار السوسي، م. س، ج. 16، ص. 349.

[491] ـ المختار السوسي، م. س، ج. 16، صص. 348 - 349.

[492] ـ مقابلة شفوية مع "الحاج علي أوساكى"، أجريت بقصر تاخيامت في الرتب، يوم 09 دجنبر 2003م.

[493] ـ إزداد سيدي محمد بن شنل سنة 1894م بقصر سيدي بوعبد الله في مدغرة، والتحق بالقرويين لإتمام دراسته، ثم عمل فقيها لمدة 30 سنة في الرتب، قبل أن يعين قاضيا عليها، وفي سنة 1930م عينه وزير العدلية لممارسة مهنة "عدل". ينظر :

Feuille de Renseignements, de Bureau local des Affaires Indigènes de ksar Es- Souk, 01 Octobre 1940, Dossier Documentation 1940, Carton 14MA/900/111, Serie Région Meknès, A.D.N.

[494] - Rapport Politique Mensuel, Période du 21 Juin au 21 Juillet 1929, de Territoire du Sud, Dossier Tafilalet 1929 -1939, Carton 14MA/900/215, Série Région Meknès, A.D.N.

المنصب عدد من القضاة الذين عرفتهم دائرة أرفود خلال عهد الحماية، وخاصة بعد تمكن القوات الفرنسية من بسط كامل نفوذها على مجالات الدائرة ومن هؤلاء القضاة المعينين نذكر:

ـ سيدي الهاشمي الأنصاري: تولى خطة القضاء بتافيلالت منذ عهد الخليفة السلطاني مولاي رشيد، واستمر بمنصبه إلى عهد الحماية، إذ كان يمثل القاضي المخزني في المنطقة قبل الحماية وبعدها، وإن تعطل دوره ونفوذه القضائي خلال فترة تغلب التوزونيني والنكّادي على تافيلالت. واتخذ هذا القاضي من القصر الفوقاني مقرا لمحكمته، التي كان مجال اشعاعها ونفوذها يغطي مجال تافيلالت.

ـ الكبير بن عرفة الهيلالي : ينحدر من الغرفة بواحة تافيلالت، عين قاضيا على أرفود بعد تمكن سلطات الحماية من بسط سيطرتها على المنطقة[495]، واتخذ من مركز أرفود مقرا لمحكمته التي كانت بمبنى الخيرية القديمة في حي الحمري (تنظر الصورة رقم 02)، وامتد حكمه القضائي إلى مختلف المقاطعات التابعة لدائرة أرفود آنذاك، ومنها الجرف والريصاني والمعاضيد وتيزيمي والرتب وألنيف والطاوس، وكان تحت إمرته العدول ـ وهم بنفس الوقت فقهاء المساجد ـ الذين ينوبون عنه في توثيق العقود المختلفة لساكنة القصور والقبائل، ويرفعون له ما استعصى عليهم من قضايا ومسائل عدلية ليبث فيها بنفسه[496]. واستمر هذا القاضي في منصبه إلى وفاته سنة 1372هـ[497] حيث خلفه إبنه الأتي ذكره.

صورة رقم 02 : مقر محكمة قاضي دائرة أرفود في عهد الحماية[498].

[495] ـ لا نعرف بالضبط تاريخ توليته خطة قضاء منطقة تافيلالت انطلاقا من مركز أرفود. هل بعد إحتلال مجال الأخير مباشرة؟ أم بعد بداية إنشاء المركز 1918م والاستقرارفيه؟ أم في تاريخ آخر؟ لكن الأكيد هو أنه تولى المهمة في الفترة الممتدة من 1350هـ/ 1931م إلى رجب 1364هـ/ يونيو 1945م حسب عقود محلية تحت أيدينا وعليها طابعه كقاض وغالبا فترة توليه كانت أوسع.

[496] ـ مقابلة شفوية مع "البشير بن حسني"،أجريت في أرفود، يوم 07 أبريل 2017م.

[497] ـ محمد العمراوي السجلماسي، م. س، ص. 107.

[498] ـ تصوير شخصي أبريل 2017م

ـ عرفة بن الكبير الهيلالي: تولى مهمة قاض مركز دائرة أرفود والمناطق التابعة له وخاصة واحة تافيلالت، وأسندت له خطة القضاء بعد وفاة والده السالف الذكر، حيث عين بموجب ظهير شريف مؤرخ في 21 شتنبر 1946م[499]. واستمر بالمنصب إلى الاستقلال[500]، حيث عين بدلا عنه بأرفود القاضي "مولاي العربي العلوي" (1957- 1959)، وقد كان القاضي عرفة بن الكبير يعقد جلسات ثابتة لمحكمته في المقاطعات التابعة له في دائرة أرفود. فمثلا كان يعقد في الجرف جلسة للمحكمة الشرعية هناك يوم الأربعاء من كل أسبوعين، يخصصها لتدارس المستجدات القضائية والنظر في القضايا المستعصية على العدول التابعين له بالقبيلة، والذين كان عددهم أربعة عدول يتوزعون في مناطق القبيلة كما يلي:

ـ سيدي "أحمد بن المكي" يتولى مهمة العدل في فزنا.

ـ سيدي "محمد بن سعيد" في حنابو.

ـ السيد "عبد المالك بن الطيب" الذي كان يتولى مرة مهمة عدل بأولاد غانم بالجرف، ومرة أخرى عدل مكلف بجباية الضرائب في محكمة أرفود.

ـ السيد "الحبيب"[501] يقوم بدور العادل بأحد أيام الأسبوع بأولاد غانم في الجرف، وبباقي الأيام يتولى المهمة في المعاضيد[502].

ورغم حصر سلطات الحماية نشاط القاضي الشرعي في مسائل الأحوال الشخصية والإرث والعقود، التي تهم العقار غير المحفظ، فقد تعددت القضايا التي كانت تعرض على محكمة القاضي الشرعي بدائرة أرفود، وتطور نشاطه واتسع مجال نفوذه مع مرور السنوات، وهذا مانستشفه من خلال المعطيات الإحصائيات الواردة في الجدول التالي.

---

[499] - Rapport du Territoire du Tafilalet au Chef du Secrétariat Politique à Rabat, N° 1318/ AIT/3, 06 Mars 1947, Dossier Organisation Administrative. Région Meknèss, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

[500] ـ عزل بعد الاستقلال لمدة ـ نظرا لمجاراته تولية ابن عرفة العرش ـ قبل أن يعاد إلى خطة القضاء ويعين في قلعة مكَونة كقاض، وقد توفي حوالي 1966م. مقابلة شفوية مع "الحاج البشير بن الجيلالي"، أجريت في المعاضيد، يومه 22 شتنبر 2016م.

[501] ـ هو السيد "الحبيب بن عبد السلام العناية" ويعرف محليا بـ "سيد الحبيب الفقيه" من مواليد بلدة المعاضيد منذ أواخر القرن 19م ولكن في الأوراق الرسمية سنة 1910م، حفظ القرآن في مسقط رأسه على يد فقهاء ضمنهم والده، ثم توجه إلى تافيلالت لطلب العلم ومنها قصد القرويين، وتعلم على كبار علمائها من أمثال أبو الشتاء الصنهاجي والعباس بناني ومحمد بالعربي العلوي... ومر في بلاد زيان وولاه قائدها "أمهروق" الإفتاء والقضاء واستبقاء إلى جانبه أزيد من ست سنوات حتى توفي أمهروق. وعند رجوع المترجم له إلى مسقط رأسه أسندت له إمامة مسجد قصر المكابر بالمعاضيد، مما خوله ممارسة خطة العدالة التي كانت من اختصاص فقهاء المساجد آنذاك، وأسندت له بظهير مؤرخ في سنة 1930م، وظل بها إلى وفاته، وقد أسندت له فيما بعد مهمة الخطابة في المسجد المذكور، وكان عضوا بالمجلس العلمي بالرشيدية منذ استحداثه في الثمانينات من القرن 20م، تتلمذ على يديه ثلة من طلبة العلم والمعرفة، وافته المنية سنة 1992م. ينظر محمد العمراوي السجلماسي، م. س، صص. 93- 95؛ امبارك أشبرو وعبد السميع العلوي، أرفود تاريخ وأعلام، 1994، مرقون، صص.19 ـ 20؛ معطيات مستقاة من السيد "عبد العزيز العناية". والذي زودنا أيضا بترجمة مرقونة له عن والده دونها باشتراك مع إخوته وبعض تلاميذ أبيهم.

[502] - Procès-verbal de Passage de Consignes du Poste Jorf au Directeur Général de l'Intérieur, N° 21/A.I.J/C, 26 Janvier 1956, Dossier Consignes, Carton 1MA/ 285/388, Série D.I, A.D.N.

جدول رقم 24: نشاط محكمة القاضي الشرعي ببعض مكاتب دائرة ارفود ما بين 1935 و 1939م :

المكتب / الموضوع	مكتب أرفود			مكتب الريصاني			مكتب ألنيف		
	1935[503]	1937[504]	1939[505]	1935	1937	1939	1935	1937	1939
أحكام	10	07	13	18	05	63	---	---	143
عقود عقارية	1492	1825	1067	1252	1708	716	---	---	97
عقود الإرث	268	250	390	324	189	257	---	---	98
مختلفات	1502	1280	746	1425	819	982	---	---	---
المجاميع	3272	3362	2216	3019	2721	2018	---	---	338

تنوع نشاط محكمة القاضي الشرعي في مكاتب دائرة أرفود، ما بين قضايا تهم إبرام وتوثيق عقود البيوع والتركات والأحوال الشخصية، وقضايا مختلفة تهم توثيق عقود الوصية أو الهبة أو التكفل أو تلقي شهادة اللفيف (12 الشاهد) أو الوكالات المختلفة. وقد هيمن على نشاط محكمة القاضي توثيق العقود العقارية ثم يليها قضايا مختلفة ثم عقود الإرث، كما يتضح أن اشتغال محكمة القاضي كان متفاوتا بين المكاتب الثلاث، إذ أن حضوره كان وازنا في مكتب أرفود بالدرجة الأولى، ويتجلى ذلك في كثرة القضايا والعقود التي تناولها بمحكمته، ويرجح الأمر بكون نفوذ مكتب الشؤون الأهلية لأرفود امتد مجاليا وبشريا بفترة الثلاثينات من القرن 20، إذ كان يشمل مقاطعات تيزيمي والمعاضيد والجرف والرتب، كما أن أرفود كان هو مركز الدائرة ومقر القاضي الشرعي بالمنطقة، ونجد نشاط محكمة القاضي تركز بالدرجة الثانية بمكتب الريصاني. ثم في الأخير نجد مكتب ألنيف الذي تميز بتواضع القضايا والعقود التي بثت فيها محكمة القاضي، بسبب إنشاء سلطات الحماية في ألنيف محاكم عرفية استأثرت بالنشاط القضائي لساكنته الأمازيغية، كما أن غياب معطيات إحصائية عن نشاط محكمة القاضي سنوات 1935 و1937م بألنيف يؤشر على عدم وجود نشاط لهذه المحكمة هناك بالمرة، وأن نفوذها لم يمتد إلى ألنيف إلا سنة 1939م.

3 ـ القضاء العرفي

سعى منظرو السياسة الاستعمارية الفرنسية على إدماج المغرب في الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، وحكمه بشكل مباشر وفصله عن الشرع والعقيدة الإسلامية والمجموعة الإسلامية، فهذا الرائد

[503] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1935, du Cercle d'Erfoud au Territoire Autonome du Tafilalet, N° 1451 D/2, 25 Décembre 1935, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1935, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[504] - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1937, du Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 2321 D/2, 23 Décembre 1937, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

[505] ـ بالنسبة للمعطيات الإحصائية لسنة 1939م والمتعلقة بنشاط محكمة القاضي الشرعي في المكاتب الثلاثة الواردة في الجدول فهي تقتصر فقط على معطيات الفصول الثلاث الأولى من هذه السنة. ينظر :

Rapport Trimestriel, 3° Trim. 1939, du Cercle d'Erfoud au Territoire du Tafilalet, N° 1783 /P.P, 26 Septembre 1939, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

"توماسي" (Thomassi) كتب منذ القرن 19م **"أنه لابد من صراع مع المغرب ومع الإسلام إلى أن ينقاد المغاربة لما تريده منهم فرنسا"**. واستمرت هذه الرؤية وتعمقت عند منظري الاستعمار ورجالاته بالمغرب، ومنهم "جورج سوردون" أستاذ الحقوق ورئيس العدلية البربرية، الذي تحدث إلى طلبته سنة 1928م قائلا **"يجب جمع العوائد البربرية، لا للمحافظة عليها وتخليدها، إنها محكوم عليها بالاندثار أمام قانون أرقى منها، ولكن أولى لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن تدمج في الشرع الاسلامي... وما دامت الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد البربرية، فلنا الحق في اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد، ويجب على المخزن أن يكون مستعدا لإعطائنا الحرية التامة في تنظيم البلاد البربرية كما يطيب لنا وبالطريقة التي ترضينا"**[506]. ومن جهته دعا "روجي كودفروي" (Roger Goudefroy) إلى تبني أسلوب سياسة " فرق تسد" وذلك من أجل القضاء على وحدة المغاربة والتي في نظره يعد "الظهير البربري" الوسيلة الوحيدة الكفيلة للحد من التأثير العربي. وقد شكلت سنة 1930م بداية انفجار الأزمة الكامنة في ما عرف بقضية الظهير البربري، الذي هو في الأصل عرف بإسم الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية، والتي لا توجد بها محاكم شرعية، وهو تتويج لعدة ظهائر ممهدة لمضامينه وفصوله، منها ظهير 11 شتنبر 1914، الذي نص على احتفاظ تلك القبائل بقوانينها وعوايدها الخاصة تحت مراقبة الحكومة. وظهير 15 يونيو 1922م الذي أعطى للجماعة بالقبائل ذات العوايد البربرية التي ليس بها محكمة للشرع الإسلامي، حق مباشرة وضبط العمليات المتعلقة بتفويت العقارات[507]. وهكذا صدر يوم 16 ماي 1930م بالرباط ظهير يؤسس في بلاد البربر محاكم عرفية للاستئناف وقضاءا جنائيا مستمدا من القانون الفرنسي. مع إصرار وتعمد انتزاع كل ذلك من مراقبة المخزن، واستمد هذا الإصلاح مبرره في الظاهر من وجود قانون عرفي مكمل للشرع الإسلامي[508].

وبعد هذا المسعى والجهد القانوني الفرنسي لاستصدار ظهائر، تتضمن التصور والاختصاص للقضاء الذي ينبغي أن يعتمد في المناطق الأمازيغية. أقدمت سلطات المراقبة بالمغرب على إنشاء نوع آخر من المحاكم في المناطق الأمازيغية عرفت باسم المحاكم العرفية، اختصت بالفصل في القضايا المدنية تحت مراقبة الجماعة القضائية المشكلة من رؤساء العائلات المهمة بالقبيلة. أما القضايا الجنائية فكان الحكم فيها بالغرامات والعقوبات يتم من قبل زعيم القبيلة[509]. وكانت هذه المحاكم تطبق أعرافا محلية وقواعد أضافتها إدارة الحماية الفرنسية، وبذلك أبعدت الأخيرة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جزء كبير من المغاربة المسلمين حتى في أحوالهم الشخصية، وهي أشد ما يكون التصاقا بالشريعة الإسلامية وذلك بهدف التفريق بين المغاربة عربا وأمازيغ. هذه الأعراف كانت تطبق على المغاربة المسلمين

---

[506] ـ أبوبكر القادري، م. س، ج. 1، صص. 44 و46.

[507] - Dahir 16 mai 1930, **Bulletin Officie**l, N° 918, 30 Mai 1930, p. 652.

[508] ـ عبد الرزاق لكريط، م. س، صص. 113 - 114.

[509] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

بأحوالهم الشخصية رغم مخالفتها للشرع، فمثلا كانت المرأة زوجة أو أختا أو بنتا تحرم من الميراث[510]. وقد تطلعت إدارة الحماية من وراء ذلك إلى محو آثار العقيدة الاسلامية من حياة المغاربة وخاصة منهم الأمازيغ، الذين اعتبرت إسلامهم سطحيا وطقوسيا، ويعتمد حركات الجوارح، مما دفع بها إلى تبني سياسة بربرية منذ 1914م بغية رسم خريطة لهذه المناطق التي اعتبرتها لا تخضع للمخزن والشرع[511].

وبدأت سلطات الحماية في تنزيل سياستها البربرية بمنطقة تافيلالت بعد احتلال بعض أجزائها، فعملت منذ سنة 1924على تصنيف قبائل المنطقة وخاصة منها الأمازيغية كآيت عطا ضمن قبائل العرف. وبعد تمكن إدارة الحماية سنة 1934م من إخضاع كافة المجالات الموجودة فيها هذه القبائل، قامت بإنشاء وتنظيم محاكم عرفية في كل دوائر تافيلالت، نقتصر بالجدول التالي على ما يهم دائرة أرفود.

جدول رقم 25 : المحاكم العرفية التي أنشأتها سلطات الحماية بدائرة أرفود [512] :

مكتب الشؤون الأهلية	اسم المحكمة العرفية	مقر المحكمة	أفخاذ آيت عطا المعنية بها
مكتب ألنيف	المحكمة العرفية لآيت عطا الركَ	ألنيف	آيت ايعزا- آيت واحليم - آيت أونبكَي
مكتب الطاوس	المحكمة العرفية لآيت خباش	الطاوس	آيت خباش
مكتب الريصاني	المحكمة العرفية لأيت عطا الشرق	مقطع الصفا ومصيصي	آيت خباش وضمنهم آيت بوركَ وآيت إسفول
مكتب أرفود	المحكمة العرفية لآيت عطا الرتب	أوفوس	آيت عطا الرتب وخاصة آيت أونبكَي وآيت إسفول

وتعتبر المحكمة العرفية لآيت عطا الرتب هي الأقدم بين باقي المحاكم العرفية الأخرى في أرفود خاصة وبتافيلالت عموما. إذ تم إنشاء هذه المحكمة بموجب القرار الوزيري الصادر في 15 شتنبر1934م. أما المحاكم العرفية الأخرى فقد جاء تكوينها في مراحل لاحقة، ووضعت لفترة في إطار التجريب حتى ظهرت فعاليتها بالعمل[513]، وقدرتها على القيام بأعباء إصدار الأحكام في القضايا المسندة إليها، ليتم إعتمادها فيما بعد محاكم عرفية رسمية. وفيما يلي نورد جردا للمحاكم العرفية في دائرة أرفود سنة 1947م ومكوناتها ومقراتها وذلك من خلال الجدول التالي.

[510] - عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، صص. 88 - 89.
[511] - عبد الله العروي، م. س، ج. 3، ص. 176.
[512] - جورج سبيلمان، م. س، ص. 123.
[513] - نفس المرجع والصفحة.

جدول رقم 26 : أهم المحاكم العرفية وخصائصها بدائرة أرفود سنة 1947[514] :

اسم المحكمة العرفية	مقرها	عدد أعضائها الدائمون	عدد النواب (الاحتياط)
المحكمة العرفية لآيت عطا الرتب	أوفوس	ثلاثة	ستة
المحكمة العرفية لأيت عطا الشرق	مزكَيدة	خمسة	أربعة
المحكمة العرفية لآيت إيعزا الركَ ولحصيا	ألنيف	تسعة	لا شيء
المحكمة العرفية لآيت اسفول	امصيصي	أربعة	لأ شيء
المحكمة العرفية لآيت خباش الطاوس	الطاوس	خمسة	خمسة

عرفت خريطة توزيع المحاكم العرفية في دائرة أرفود سنة 1947م توسعا كبيرا، بإضافة محكمة عرفية لآيت اسفول ومقرها في امصيصي، وهي التي كانت سابقا جزءا من المحكمة العرفية لآيت عطا الشرق، كما كان هناك تفاوت في عدد أعضاء كل محكمة، بالإضافة إلى غياب لائحة نواب عن الأعضاء الدائمين ببعضها، كما هو الحال بالنسبة لمحكمتي آيت إيعزا وآيت أسفول.

ومنذ إنشاء المحاكم العرفية أو ما يعرف باسم "الجماعات القضائية" في المنطقة، سجلت تطورا ملحوظا بأنشطتها وفي نوعية القضايا التي اشتغلت عليها، إذ عكفت بالأساس على تنفيذ العرف الأمازيغي المتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والقضايا العقارية[515]. ومن أجل التعرف بتفصيل على الوضعية الإحصائية لنشاط هذه المحاكم على صعيد مكاتب دائرة أرفود ما بين 1935و1938م نورد الجدول التالي:

جدول رقم 27 : تطور نشاط المحاكم العرفية في بعض مكاتب دائرة أرفود مابين 1935 و1938م:

المكتب / الموضوع	مكتب أرفود			مكتب الريصاني			مكتب ألنيف		
	1935[516]	1937[517]	1938[518]	1935	1937	1938	1935	1937	1938
الأحكام	94	28	158	10	46	14	207	198	387
عقود الإرث والعقار	798	886	376	116	217	118	21	204	151
عقود الأحوال الشخصية	83	65	102	---	---	02	---	04	12
عقود مختلفة	220	109	103	118	92	79	37	374	76
المجاميع	1195	1088	739	224	355	213	265	780	626

514 - Rapport du Territoire du Tafilalet au Chef du Secrétariat Politique à Rabat, N° 1318/ AIT/3, 06 Mars 1947, Dossier Organisation Administrative. Région Meknès, Carton 1MA/200/311, Série D.I, A.D.N.

515 - القبطان سعيد كنون، م. س، ص. 155.

516 - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1935, de Cercle d'Erfoud, au Territoire Autonome du Tafilalet, N° 1451 D/2, 25 Décembre 1935, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1935, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

517 - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1937, de Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 2321 D/2, 23 Décembre 1937, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

518 - Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 66 D/2, 13 Janvier 1939, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

تنوع نشاط المحاكم العرفية بمكاتب دائرة أرفود، وهيمنت عليه قضايا الإرث والعقار. في حين أن حضور عقود الأحوال الشخصية ظل محدودا وضعيفا إلى شبه منعدم وخاصة بمكتبي الريصاني وألنيف، مما يبرز أن السكان الخاضعين في هذه المكاتب لأحكام المحاكم العرفية لم يكونوا يحرصون على توثيق العقود في هذه المحاكم، لكون ذلك لم يكن من ثقافة البعض، أو أن من أراد توثيقه فقد كان يؤثر أن يعمل ذلك في محكمة القاضي الشرعي، أو عند العدول التابعين له.

وشهدت بعض المحاكم العرفية في دائرة أرفود تطورا مستمرا لأعمالها، فمثلا عرفت اثنين من ثلاث محاكم لآيت عطا في ألنيف تطورا ملحوظا لأشغالها منذ 1949م. وتجلى هذا النشاط الملحوظ في تضاعف أعداد الدعاوى التي بثت فيها مابين 1949 و1953م، كما يوضح لنا الجدول أسفله :

جدول رقم 28 : تطور أعداد القضايا بالمحاكم العرفية بألنيف مابين 1949 و1953م[519] :

السنوات / اسم المحكمة	1949	1952	1953
المحكمة العرفية لآيت إيعزا الرك	172	288	395
المحكمة العرفية لآيت عطا حصيا	130	201	247

وشهدت دائرة أرفود في مطلع الخمسينيات من القرن20م تزايدا في عدد محاكمها العرفية، إذ بلغ ست محاكم نصفها يوجد في مكتب ألنيف، كما تواصل تطور نشاط هذه المحاكم العرفية، سواء من حيث عدد القضايا والعقود التي تباشرها، أو من حيث إيراداتها مقابل تلك المهام التي كانت تسديها للساكنة المرتفقة. ويلخص الجدول الموالي نشاط المحاكم العرفية على صعيد دائرة أرفود مقارنة ما بين سنتي 1952م و1953م.

[519] - Rapport Annuel sur le Fonctionnement des Juridictions Cotumières dans le Territoire du Tafilalet, Année 1953, N° 4 / IJCT/C, 29 Janvier 1954, Dossier Territoire du Tafilalet de Fin d'Année 1953, Carton 1MA/285/389, Série D.I, A.D.N.

جدول رقم 29 : مقارنة نشاط المحاكم العرفية بدائرة أرفود ما بين سنتي 1952 و1953م[520] :

مكتب المراقبة	المحاكم العرفية	عدد المقيمين [521]	عقود موثقة بكل الأصناف		الدعاوى المرفوعة		إيرادات تكاليف العقود والتقاضي[522] (بالفرنك)		مجموع التعويضات لأتعاب المندوبين (بالفرنك)	
			1952	1953	1952	1953	1952	1953	1952	1953
أوفوس	آيت عطا أرفود	9000	1999	1888	409	413	496283	550680	311040	362720
الريصاني	آيت عطا الشرق	1610	271	225	18	16	28341	28188	14848	93290
الطاوس	آيت خباش	3147	168	153	11	15	15210	16410	56200	56200
ألنيف	آيت عطا الركَ	7553	471	332	289	391	101994	125093	99840	117120
	آيت عطا حصيا	3931	260	341	201	247	62040	113833	99840	117120
	آيت اسفول مصيصي	1162	107	98	64	63	16696	18887	40800	35520
مجاميع دائرة أرفود		26403	3280	3237	992	1148	718564	853091	715200	780960

وتوفر مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية سنة 1954م على محكمتين عرفيتين، الأولى في أوفوس والثانية في الطاوس، وقد تنوعت خصائص كل محكمة من حيث التركيبة وطبيعة الاشتغال والبنية المادية والموارد البشرية. ويمكن رصد مميزات كل محكمة كما يلي:

ـ بالنسبة للمحكمة العرفية في أوفوس تكونت من تسعة أعضاء، يعقدون جلسة أسبوعية واحدة فقط، يبثون خلالها في القضايا المعروضة عليهم، وتوفرت هذه المحكمة بالفترة على قاعة للاجتماعات وعلى موظف يقوم بدور الكاتب في الجلسات ويوثق المحاضر الخاصة بها.

ـ أما محكمة الطاوس العرفية فتألفت من عشرة أعضاء، فضلا عن كاتب يسجل بالجلسة، وكانت تعقد ست جلسات في السنة أي بمعدل جلسة كل شهرين، وافتقدت المحكمة إلى قاعة لعقد الجلسات، فقدم المسؤولون المحليون لإدارة المراقبة طلبا بتخصيص مبلغ بقيمة 800 ألف فرنك لإنشائها[523].

[520] - Ibidem.

[521] ـ أي عدد السكان المقيمين في كل مقاطعة من مقاطعات دائرة أرفود والخاضعين لأحكام المحكمة العرفية هناك.

[522] ـ تجدر الإشارة أنها لاتتضمن المداخيل المتعلقة بحقوق التنبر.

[523] -Procès-verbal de Passage de Consignes du Bureau d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la région, N°318/C.E/C, 14 Juin 1954, Dossier Passage de Consignes du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

وقد كانت كل محكمة عرفية بمجال أرفود تنظر بالقضايا التي يرفعها السكان التابعين لها، وتعمل على الفصل فيها بناء على العرف (أزرف) الموروث والمحفوظ في صدور المسنين أو في عقود مسجلة من قبل فقيه أو عدل. وتنوعت المسائل التي تفصل فيها المحكمة العرفية ما بين الخصومات وصفقات البيع وتدبير استغلال الموارد المشتركة من ماء ومرعى وغابة... وتنظر بعض هذه المحاكم في الجلسة الواحدة في مختلف القضايا المطروحة، في حين كانت أخرى تخصص لكل نوع من القضايا جلسة في يوم معين تحدده، فمثلا جلسة يوم الإثنين الأول من الشهر للخصومات والثاني لصفقات البيع... وكانت أحكامها تستأنف أمام المحكمة الإستئنافية في "اغرم أمازدار"[524] الموجودة في صاغرو، غير أن سنة 1952م عرفت إنشاء محكمة إستئنافية عرفية بقصر السوق، التي أضحت تبث في الإستئنافات التي تخص بعض المحاكم العرفية بالمنطقة[525]. وخاصة المحاكم القريبة منها جغرافيا كمحكمة آيت ازدك.

4 ـ قضاء القياد

أقامت إدارة الحماية الفرنسية بالمغرب صنف آخر من المحاكم للمغاربة من مسلمين ويهود، من أجل أن تفصل فيما يقع بينهم من معاملات وجنح وجرائم، إذ كان يتولى مهمة الفصل في هذا النوع من القضايا في المدن الكبرى الباشا بحضور المراقب المدني أو المندوب المخزني. أما في المدن الصغرى ومراكز القبائل والمجموعات القصورية، فأسندت مهمة الفصل بهذه القضايا إلى القائد، الذي يوجد إلى جانبه ضابط الشؤون الأهلية، باعتباره ممثلا للحق العام، وهو في الحقيقة الحاكم الفعلي وصاحب القول الفصل بهذه المحكمة المختصة بالفصل في القضايا الجنائية الصغيرة باسم السلطان وبالقضايا المدنية والتجارية[526]. وتستأنف أحكامها أمام المحكمة العليا الشريفة بالرباط، التي كانت تنظر في القضايا الجنائية التي يرتكبها المغاربة ابتدائيا ونهائيا[527]. وتشكلت محكمة القائد من القائد وكاتبه الشخصي ـ الفقيه في الغالب ـ إضافة إلى ضابط الشؤون الأهلية الفرنسي وكاتبه الذي كان في نفس الوقت مترجما. وكانت تنظر في مختلف الجنح التي تقع بين السكان من مسلمين ويهود وأوربيين على إعتبار أن مجال حدوثها يقع في مجال نفوذ القائد[528]. وقد تميزت محاكم القياد في عهد الحماية بتحكم الضابط الفرنسي في سير أعمال جلساتها وتوجيه أحكامها، إذ الأحكام الصادرة عنها غالبا بإيعاز منه، وكانت هذه المحكمة لا تسمح لمتهم أو خصم بتوكيل محامي، إذ الأخير لم يكن يترافع أمام محكمة القائد، ورغم أهمية محكمة القائد التي

---

[524] ـ كانت محكمة "إغرم أمازدار" في صاغرو تمثل المحكمة العليا العرفية لقبائل آيت عطا في الماضي، وبعد تمكن إدارة الحماية من اخضاع المجال العطاوي بالمنطقة أنشأت سلسلة من المحاكم العرفية الخاصة بأفخاذ القبيلة، وبعدها أنشأت في إغرم أمازدار محكمة إستئنافية ترفع لها القضايا التي لم تحسم فيها المحاكم العرفية بالقبائل. ينظر جورج سبيلمان، م. س، ص. 123.

[525] - Rapport de chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 14 Juillet 1954, Dossier Consignes Générales, Ksar-Es-Souk, 1953, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[526] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

[527] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 88.

[528] ـ مقابلة شفوية مع "البشير بن حسني"، أجريت في أرفود، يوم 07 أبريل 2017م.

كانت تسند لها قضايا مدنية وجنائية، فإن القياد المترئسين لهذا النوع من المحاكم لم يكونوا يمثلون سوى موظفين إداريين تعينهم مديرية الداخلية. ولم يكن اختيارهم يتم من ذوي الكفاءة والعلم، بل كانوا في معظمهم أميين. ورغم تواضع مؤهلاتهم الشخصية بالمجال القانوني، فقد منح لهم اختصاص الفصل في قضايا تهم المواطنين الذين تحت سلطتهم، خاصة ما ارتبط منها بالقضايا المدنية والجنائية والمالية، في حين أن المهمة الرئيسية والرسمية لهم ارتبطت بشكل أساسي بالجانب الإداري التنظيمي بالقرية أو القبيلة التي عينوا فيها[529]. وشكلوا القياد بمغرب الحماية مجرد منفذين إداريين لا يخضعون لأية مراقبة قانونية، وفي نفس الوقت هم قضاة يفصلون في المسائل الجنائية بصفة نهائية دون استئناف على أحكامهم، وكان هذا مكافأة لهم على خضوعهم الأعمى لأوامر سلطات الحماية الفرنسية، كما ظل الإعتقال الإداري ساريا في المغرب خلال الفترة، ولم يتمتع المغاربة بالحقوق السياسية كحرية التجمهر أوتكوين الجمعيات أوالنشر، كل ذلك كان خاضعا لمراقبة صارمة، ويعد في كل الأحوال منحة مؤقتة ومشروطة[530]، تقدمها في بعض الفترات إدارة الحماية تبعا لحساباتها الخاصة.

وتميزت جلسات محاكم القياد والأحكام الصادرة عنها إبان الحماية، بعدم استنادها إلى نصوص قانونية موثقة في بناء أحكامها، وغلبت الميزاجية على كثير من الأحكام التي أصدرها القياد على الأشخاص المتهمين[531]. وغابت الشفافية فيها فضلا عن وقوف الضابط الفرنسي وراء إصدار عدد من الأحكام، خاصة ذات الخلفية السياسية والمرتبطة بنشاط بعض الأشخاص ضد فرنسا ومناهضة سياستها والإنخراط في عمليات المقاومة ضد الوجود الفرنسي، ففي مثل هذه القضايا كان القائد مجرد قارئ للحكم المهيأ من المسؤولين الفرنسيين. وباعتبار القائد ممثلا للمخزن المركزي وفي نفس الوقت لسلطات الحماية في القبيلة المعين فيها، فإنه كان مجرد أداة تنفيذ قوانين وقرارات نظام الحماية، إذ الأخيرة منحت له سلطات تأديبية واسعة، حيث له إمكانية إصدار أحكام تصل إلى سنة سجنا وألف فرنك غرامة[532].

---

[529] ـ عبد الكريم غلاب، م. س، ج. 1، ص. 106.

[530] ـ عبد الله العروي، م. س، ج. 3، ص. 175.

[531] ـ ومنها بعض الأحكام التي تثير التعجب والضحك، كتداول بعض المسنين بالمنطقة مثلا قصة أحكام صادرة عن أحد القياد مضمونها أنه في إحدى الجلسات أصدر القائد حكما بالسجن شهرين على شخص متهم بضرب آخر، وحكم في نفس الجلسة على شخص ضرب حمارا بأربعة أشهر سجنا، فتسأل بتعجب القبطان الفرنسي الحاضر بالجلسة عن خلفية هذا التفاوت الغريب بهذا الحكم المضاعف على من ضرب حمارا فقط. فرد عليه القائد بأن هذا الحمار هو في ملكية الفرنسيين.

[532] ـ القبطان سعيد كنون، م. س، ص. 182.

جدول رقم 30 : احصائيات حول نشاط محاكم القياد في بعض مكاتب دائرة أرفود[533] :

المكتب / الموضوع	مكتب أرفود				مكتب الريصاني				مكتب ألنيف			
	1935	1937	1938	1939	1935	1937	1938	1939	1935	1937	1938	1939
قضايا جنائية	373	368	438	248	133	77	55	18	67	122	72	44
قضايا مدنية	49	71	47	18	135	79	41	13	---	---	---	---
المجاميع	422	439	485	266	268	156	96	31	67	122	72	44

كانت أحكام محاكم القياد في دائرة أرفود تهم القضايا الجنائية والمدنية، وهيمنت القضايا الجنائية المعروضة على هذه المحاكم بين سنتي 1935 و1939م، وسجلت مجموع عدد القضايا التي فصلت فيها محاكم القياد في مكاتب الشؤون الأهلية الواردة بالجدول، منحى تراجعي مع مرور السنوات، وبنفس الفترة ارتفعت المؤشرات الإحصائية الدالة على نشاط محاكم القياد في مكتب أرفود مقارنة مع مكتبي الريصاني وألنيف، وننوه أيضا إلى غياب الأرقام حول القضايا المدنية في محاكم القياد في مكتب ألنيف. ويفسرالأمر بكون مثل هذه القضايا كان يتم البث فيها من قبل مؤسسات تحكيمية أخرى على رأسها المحكمة العرفية والجماعة القبلية.

وتوفر مكتب دائرة أرفود للشؤون الأهلية سنة 1954م على خمس محاكم للقياد، وكل محكمة تحدد فترة جلساتها والأيام التي تعقد فيها. وتوزعت هذه المحاكم حسب القيادات التالية :

ـ عرب الصباح تيزيمي : تعقد جلسة كل أسبوع في أرفود برئاسة قائد القبيلة.

ـ عرب الصباح المعاضيد: تلتئم برئاسة قائد القبيلة في أرفود مرة واحدة في الأسبوع.

ـ آيت عطا الرتب: تعقد جلسة كل أسبوع في أوفوس تحت رئاسة القائد.

[533] ـ وحول مصدر المعطيات تنظر تقارير فصلية صادرة عن دائرة أرفود تهم السنوات الواردة بالجدول وللإشارة فالمعطيات التي تهم سنة 1939م تنقصها إحصاءات الفصل الرابع:
- Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1935, de Cercle d'Erfoud, au Territoire Autonome du Tafilalet, N° 1451 D/2, 25 Décembre 1935, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1935, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.
- Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1937, de Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 2321 D/2, 23 Décembre 1937, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.
- Rapport Trimestriel, 4° Trim. 1938, de Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 66 D/2, 13 Janvier1939, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1938, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.
-Rapport Trimestriel, 3° Trim. 1939, de Cercle d'Erfoud, au Territoire du Tafilalet, N° 1783 /P.P, 26 Séptembre 1939, Dossier Erfoud Rapports Trimestriels 1937, Carton 14MA/900/284, Série Meknès, A.D.N.

ـ آيت خباش الطاوس : تجتمع محكمة هذه القبيلة في الطاوس بجلسة واحدة كل شهرين برئاسة شيخها.

ـ عرب الصباح غريس : كانت تعقد جلسة واحدة اسبوعيا في الجرف، برئاسة أحد الشيوخ[534].

وفي القبيلة الأخيرة تميز تنظيم محكمة القائد ببعض الخصوصية، وإن كانت عموما تقدم لنا صورة عن طبيعة محكمة القياد ومميزاتها في دائرة أرفود، وهكذا فقد كانت تركيبة محكمة قبيلة عرب الصباح غريس تتكون من خمسة شيوخ[535]، يقومون بإدارة جلساتها تحت رئاسة أحدهم، وإلى جانبهم يوجد رئيس مركز الجرف الضابط الفرنسي الذي يقوم بدور المندوب المخزني (ممثل الحق العام)، ويتولى الكاتب الترجمان التابع للفرنسيين دور كاتب المحكمة ويحتفظ بالسجلات القانونية الفرنسية، أما فقيه القبيلة الذي كان يحضر جلسة المحكمة فيتولى حفظ السجلات العربية، وتعقد هذه المحكمة جلستها يوم الخميس من كل أسبوع واختصاصها تمحور حول المسائل المدنية والجنائية[536].

5 ـ القضاء الإسرائيلي

خصصت سلطات الحماية للطائفة اليهودية المغربية قضاء خاصا بها، إذ قامت بـتأسيس "المحاكم العبرية أو الإسرائيلية"[537]، للنظر في قضايا أحوالهم الشخصية، وكانت تطبق بها قواعد مستمدة مما بقي من التوراة و التلمود وأعراف متوارثة عن حاخامات سابقين[538]. وعرفت دائرة أرفود وجود صنف القضاء اليهودي، الذي كان على رأسه حاخام أرفود، الذي كانت أحكامه تسري على كل اليهود الموجودين بمجالات دائرة أرفود، بل امتدت أحكامه إلى قصر السوق ـ لافتقادها شخصية دينية يهودية بحجم حاخام أرفود آنذاك ـ التي كان يعقد فيها جلسة غير محددة بتاريخ معين للفصل في القضايا المطروحة من أبناء طائفته هناك، ويساعده في الجلسة كاتب رسمي معين وعارف بالاختصاصات والأحكام اليهودية[539]. وكانت محكمة الحاخام اليهودي في أرفود مختصة بالنظر في الأحوال الشخصية لليهود من زواج وطلاق وميراث... و ترأسها آنذاك قاض يهودي يلقب باسم "ربي" أو"رابين" RABBIN، وهو لقب أطلق على رجل الدين اليهودي الذي يتصدى لممارسة الشأن القضائي الاسرائيلي

---

[534] - Procès-verbal de Passage de Consignes du Bureau d'Erfoud, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la région, N°318/C.E/C, 14 Juin 1954, Dossier Passage de Consignes du Bureau des Affaires Indigènes du Cercle d'Erfoud, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

[535] ـ كان لقبيلة عرب الصباح غريس خمسة شيوخ حسب مشيخاتها، وكانوا يتولون بالتناوب منصب قائد للقبيلة منذ عزل حدى بن مجبر 1949م.

[536] - Procès-verbal de Passage de Consignes du Poste Jorf au Directeur Général de l'Intérieur, N° 21/A.I.J/C, 26 Janvier 1956, Dossier Consignes, Carton 1MA/ 285/388, Série D.I, A.D.N.

[537] ـ من أجل التوسع أكثر حول المحاكم العبرية بالمغرب. يراجع : أندريه أزاغوري،" المحاكم العبرية"، **مجلة القضاء والقانون**، تصدر عن وزارة العدل المغربية، ع. 1، شتنبر 1957، صص. 18 - 23.

[538] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 88.

[539] - Rapport de chef du Cercle d'Erfoud au Chef de la Région, N° 318/C.E/C, 14 Juillet 1954, Dossier Consignes Générales, Ksar-Es-Souk, 1953, Carton 1MA/285/388, Série D.I, A.D.N.

الخاص بالطائفة اليهودية[540]. فيما يتعلق بتوثيق العقود والفصل بالأحوال الشخصية الخاصة بهم، وكان مقر القاضي اليهودي في مركز أرفود بعهد الحماية ببناية على شارع الحسن الثاني (أنظر الصورة رقم 03)، أما عقود البيوع الخاصة باليهود فكان تدوينها من اختصاص العدول، ويخضعون في الجنح لمحكمة القائد[541]. وتجدر الإشارة أنه لم تتجاوز القضايا التي بثت فيها محكمة القاضي اليهودي في أرفود سنة 1949م مئة قضية، وكانت جلها تهم قضايا خلافات زوجية رفعها أصحابها من أرفود والسيفا والريصاني[542]. وهذه المناطق هي بالأساس التي ظلت تحتفظ بالثقل لما تبقى من الطائفة اليهودية في دائرة أرفود خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما كان كثير من عناصر هذه الفئة ـ منذ فرض الحماية ـ قد هاجرت نحو المدن الكبرى المغربية أو نحو الجزائر وفرنسا، وفي مرحلة موالية نحو فلسطين المحتلة.

صورة رقم 03 : مقر محكمة قاضي الطائفة اليهودية بأرفود على عهد الحماية

المصدر : تصوير شخصي، يوليوز 2017م.

[540] - Stephane Bernard, op.cit, T. 3, p. 57.

[541] ـ مقابلة شفوية مع "البشير بن حسني"، أجريت في أرفود، يوم 07 أبريل 2017م.

[542] - Etat des Jugements Rendus par le Grand Rabin Délégué du Tafilalet, 2° Trim 1949, de Chef du Cercle d'Erfoud au Chef de Territoire du Tafilalet, N° A. 875/A.I.3, 02 Juillet 1949, In Archive de tribunal d'Erfoud.

6 ـ المحاكم المخزنية

أنشأت سلطات الحماية الفرنسية في سنة 1953م بأهم المدن المغربية محاكم سمتها "المحاكم المخزنية"، وهي نوع آخر من المحاكم التي أقيمت في المغرب على عهد الحماية، إلى جانب أصناف المحاكم الأخرى المتعددة السالفة الذكر، وينبغي التمييز في المحاكم المخزنية بين ثلاث درجات:

ـ المحاكم المخزنية الإبتدائية: وهي حسب ظهير 28 نونبر 1944م محكمة الحاكم (القاضي) المفوض وكان يتولى الفصل فيها قاضي مغربي عرف بـ " الحاكم المفوض"، وكان يعين إما من خريجي جامع القرويين أومن ابن يوسف أو معهد الدروس العليا بالرباط (الفرع القضائي). ويمثل النيابة العامة فيها مندوب مخزني فرنسي الجنسية، وكانت هذه المحاكم تطبق أعرافا محلية، ولم تكن تفصل في قضايا الأحوال الشخصية والإرث والوصية وأحكامها كانت تستأنف أمام المحكمة الإقليمية[543].

ـ المحاكم الإقليمية: أحدث هذا الصنف بمقتضى القرار الوزيري الصادر في 24 أبريل 1954م، وكان من اختصاصها النظر في استئناف أحكام المحاكم المخزنية الإبتدائية واستئناف أحكام محاكم القياد في البوادي والباشوات في المدن[544]. وتعقد جلساتها بثلاث قضاة كلهم مغاربة، بحضور المندوب المخزني الفرنسي الجنسية، كما كانت تنظر في قضايا معينة كالقضايا المدنية والتجارية ـ والتي لا تتعدى ألف درهم ـ وقضايا الجنح التأديبية إبتدائيا، وتستأنف أحكامها الصادرة في هذه القضايا أمام المحكمة العليا الشريفة[545].

ـ المحكمة العليا الشريفة : تم إنشاؤها بموجب الظهير الشريف ليوم 04 غشت 1918م، ومن اختصاصها النظر في استئناف كل الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة[546]. ومنها المحاكم الإقليمية. وعقب ردة الفعل الغاضبة على مضامين الظهير البربري الصادر في سنة 1930م، فإن إدارة الحماية في عهد المقيم العام "هنري بونصو" اضطرت إلى التراجع عن بعض مضامينه، وخاصة الفصل السادس منه وعوضته بظهير 08 أبريل 1934م، الذي فوض اختصاص البث في الجرائم المرتكبة في بلاد البربر إلى المحكمة العليا الشريفة، والتي كانت تبث في القضايا الجنائية بالبلاد الخاضعة للشرع القرآني[547]. إذ قامت بحذف صلاحيات المحاكم الفرنسية والعرفية فيما يخص القانون الجنائي. وفي المقابل

[543] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 89 .
[544] ـ عبد الكريم الطالب، م. س، ص. 13، هامش 1.
[545] ـ عبد العزيز توفيق، م. س، ج. 1، ص. 89 .
[546] ـ عبد الكريم الطالب، م. س، ص. 13، هامش 1.
[547] - Georges Spillmann, **Du protectorat…** op.cit, p. 65.

أقدمت على إنشاء قسم جنائي في المحكمة العليا الشريفة يشارك فيه إثنان من أعيان الأمازيغ لهم وظيفة إستشارية[548] .

نستخلص مما سبق، أن التنظيم القضائي المغربي على عهد الحماية اتسم بتركيبته الفسيفسائية، فكان المغاربة مضطرين إلى الخضوع لأصناف متعددة من القضاء، حسب نوعية القضايا التي كانوا أطرافا فيها، كما أن هذا التنظيم وضع بالأساس لخدمة مصالح الأوربيين وخاصة الفرنسيين بالمغرب، كما شكل هذا التعدد محاولة لتقسيم المغاربة وخلق الشرخ بينهم على أساس عرقي أوديني... مما جعل المغاربة وعلى رأسهم رواد الحركة الوطنية ينددون بهذا التنظيم، ويطالبون في مذكراتهم ومطالبهم المقدمة إلى سلطات الحماية منذ ثلاثينيات القرن 20م بإصلاحات قضائية، تتضمن التخلي عن هذا التعدد والتباين لأصناف النظام القضائي، ويطالبون في المقابل بإحداث بديل عنه مغربي موحد يشمل منطقة الحماية ككل وأن تكون القوانين فيه مستمدة من الشرع الاسلامي، وتغيير تسمية المحاكم الفرنسية باسم "المحاكم الفرنسية ـ الشريفة" على اعتبار أن الأحكام فيها تنطق باسم جلالة السلطان وباسم رئيس الجمهورية الفرنسية في آن واحد، كما طالبت بالفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية دون المس باختصاصات السلطان، وإلغاء الظهائر والدوريات الإدارية والقرارات المنظمة للعدالة في القبائل المطبقة للأعراف[549]. غير أن كثيرا من هذه المطالب بالمجال القضائي سيكون مصيرها مع غيرها الإهمال وعدم المبالاة من قبل سلطات الحماية.

[548] ـ جون واتربوري، م. س، ص. 88.

[549] - Georges Spillmann, **Du protectorat…** op.cit, pp. 78 – 79.